فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة العشرون
العدد الحادي والثمانون / ربيع 2021
No. 81

مـديـر التحـريـر:
رائـــف زريـــق

محرران مشاركان:
نبـــيل الصـــالـــح
هنـــيدة غـــانـــم

المراسلات: «مدار» - فلسطين - رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون

ص.ب: 1959 رام الله
02-2966201
02-2966205
www.madarcenter.org
Madar@madarcenter.org
Markaz.madar
Madarcenter01
Madar_center
Markaz.madar
Madarcenter1
Soundcloud.com/madarcenter

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد - 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)
الاخـراج والطباعـة: مؤسسة الأيام - رام الله - فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

الغلاف : خالد حوراني

كلمة العدد

يتناول محور هذا العدد قضية العلاقات الإسرائيلية-العربية، وبضمنها العلاقات مع: الإمارات، المغرب العربي، مصر وسورية. والدافع الأساسي طبعًا وراء هذا المحور هو ما يسمى «عمليات التطبيع» المتزايدة في الفترة الأخيرة وتأثير ذلك على مستقبل القضية الفلسطينية.

تقوم الرواية الرسمية المألوفة على حقيقة كون فلسطين قضية العرب الأولى، وأن هذه الدول قد تجنّدت لمقاومة إسرائيل منذ البداية، لكن مع مرور السنوات، وبالأساس بعد اتفاقيات كامب ديفيد، فمن الواضح أن هناك تراجعًا مستمرًا من قِبل العديد من الدول العربية واستعدادًا تامًا للتطبيع مع إسرائيل.

لكن المراقب يستطيع أن يلاحظ أن موجة التطبيع الأخيرة لها ميزات تختلف عن تلك التي سبقتها لسببين: أولاً؛ لأنها تأتي في ظل انسحاب جزئي للولايات المتحدة من المنطقة، بحيث تزداد أهمية التحالفات الإقليمية فيها. وثانيًا؛ بسبب ذلك فإننا نقف ليس فقط أمام عملية تطبيع تأتي بعد حالة حرب كي تمنع الحرب القادمة، إنما يجري الحديث عن تحالفات إقليمية وأحلاف عسكرية واقتصادية واصطفافات جديدة للقوى في المنطقة، ويصل الأمر أحيانًا لدرجة تبنّي بعض دول المنطقة لأيديولوجيا اليمين الصهيوني والانخراط في مشاريع إقليمية.

وعليه، ونظرًا لأهمية هذا التطور، فقد ارتأينا أن نخصّص محور هذا العدد من المجلة للوقوف على هذه التطورات وتحليلها ومعالجتها بشكل نقدي وموضوعي، وقراءة تأثير ذلك على القضية الفلسطينية.

المحتويات

محور العدد
إسرائيل والتطبيع مع الدول العربيّة

9 **مرحبًا بالقادمين إلى يوتوبيا المال: إسرائيل، الإمارات المتحدة ورأسمالية الكارثة**

إيلات ماعوز

«إسرائيل والإمارات المتحدة ليستا لاعبتين هامشيتين في النظام العالمي المتجدد، وليس اتفاق السلام بينهما قضية هامشية لليسار المعادي للعنصرية والمعادي للرأسمالية. فهذا الاتفاق مؤشر على مسار تطور رأسمالية عرقنة في عصرنا، كما أنه يشير إلى الشكل الذي بلورت فيه تطورات إقليمية وعالمية البنية الطبقية الداخلية، والعلاقات المتغيرة بين اليهود والفلسطينيين، الأشكناز واليهود الشرقيين، داخل الخط الأخضر وفي المناطق المحتلة. ويسمح فهم الصهيونية ليس فقط كحركة وإنما كشكل رأسمالي معرقن – والكولونيالية الاستيطانية هي أحد أشكاله التاريخية – بتفسير كيف أن نموذج السلام الاقتصادي، الذي يقترح على الفلسطينيين الانضمام كشريك صغير لرأس المال الإسرائيلي، يندمج مع أيديولوجية بارزة لتفوق يهودي وعرقنة مستمرة للمواطنة والمجتمع الإسرائيليين. وفي الوقت نفسه، يشير الاتفاق إلى الأفق المظلم للرأسمالية العالمية، الذي يقود إلى تزايد الحروب بين المجموعات المختلفة للعاملين في ظروف إفقار متزايد، كارثة مناخية واجتماعية، وغياب بديل سياسي».

22 **لغز الموقف المصري من التطبيع وحيرة إسرائيل**

أمير مخول

في مناقشتها مسألة التطبيع، تنطلق مراكز الأبحاث الإسرائيلية من المنظار الأمني، وفي المجمل لا تعكس انشغالًا بالعلاقات بين الشعبين برؤية مستقبلية، بل تعكس انشغالًا بالأمن القومي والمصالح الإسرائيلية العليا التي تفضل السلام البارد بشرط استدامته؛ أي إنها معنية بالتطبيع بالمستوى الذي يخدم هذا السلام، وقلما وجدت دراسات إسرائيلية تناقش وجهة نظر الإسرائيليين في التطبيع ومدى اهتمامهم به، أو كيف يتعامل الرأي العام الإسرائيلي مع التطبيع وإلى أي مدى يشغله الأمر.

في المقابل، لا تشعر إسرائيل بالأمان تجاه موقف الشعب المصري بتياراته المختلفة، لذلك تنشغل ضمن قراءة التطبيع في مسائل سيجري التطرق إليها، مثل : تحديث الجيش المصري وتسليحه، طموح مصر الحالي لاستعادة دورها الريادي كدولة عظمى إقليمية على مستوى المنطقة العربية وأفريقيا وشرق المتوسط، وهذا ما قد يشكل تهديدًا للسلام البارد. مقابل ذلك، نرى أن إسرائيل لا يشغلها التطبيع بحدّ ذاته ولا الرأي العام المصري حين تقرر مساندة أثيوبيا في النزاع على مياه النيل، ناهيك عن أطماعها فيها. كما أن المجتمع الإسرائيلي غير منشغل بهذه المسألة عند الحديث عن مصر.

على الصعيد الشعبي لا يعلّق الإسرائيليون آمالًا، ومعظم الدراسات والتحليلات تقوم على العداوة المتجذرة في الوعي الشعبي المصري لإسرائيل بسبب قضية فلسطين، وهو وعي له بعده الأوسع القومي العربي وبالذات الناصري المتوارث في هذا الصدد، وله البعد الإسلامي الإخواني المتجذر الذي اتسع نطاقه منذ الثمانينيات. وإذ راهن غالبية الباحثين الإسرائيليين على ثورات «الربيع العربي» ومنطلقها الأول اللبرالي، وأولوية نوعية النظام في مصر بدلًا من أولوية قضية فلسطين، فإن هذه التوجهات البحثية أيضًا وصلت إلى استنتاج بعدم نفع التعويل على التيارات اللبرالية في مصر سوى في بعض الأطراف المحدودة التي لا تخرج عن وتيرة النظام في ضبط الوعي المصري بصدد إسرائيل.

33 **تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل**
جمال زحالقة

يتمثل السياق السياسي لالتحاق المغرب بركب التطبيع باتباع سياسة التراجع في العلاقات مع العالم العربي، عدا السعودية، وتفضيل العلاقات الأفريقية والدولية لتحقيق المصالح. يعتقد النظام المغربي أن العرب قليلو الفائدة لها، وبالأخص في مسألة التنمية الاقتصادية، وقضية الصحراء الغربية. وإنصافًا للحقيقة يجب الإشارة إلى أن المغرب، كدولة، وقع هو أيضًا ضحية لانهيار النظام العربي وتفكك أواصر اللحمة السياسية، في ظل تعزيز هيمنة قوى الثورة المضادة، وترسيخ سياسات الاستبداد، وتعميق التبعية للولايات المتحدة ومعها إسرائيل، إضافة إلى الترويج لفكرة «لتبحث كل دولة عن مصالحها».

لكن السياق السياسي وحده لا يفسّر التطبيع المغربي، الذي له جذور تاريخية في العلاقة مع إسرائيل تعود إلى الخمسينيات، حين خطت العلاقات المخابراتية بين النظامين الإسرائيلي والمغربي خطواتها الأولى، وبدأ التعاون في تهجير يهود المغرب إلى إسرائيل. تواصل التعاون الأمني بين البلدين في الستينيات، وتبعته، في السبعينيات، محاولات مغربية عديدة للتوسط بين الفلسطينيين وإسرائيل، وكان المغرب وسيطًا للاتصالات الإسرائيلية المصرية عشية زيارة السادات لإسرائيل.

من الأدب العبري الحديث: قصيدة وتعليق

44 **إيريز بيطون: الشرقي يزاحم الأشكنازي على ساحة الرمز**
مالك سمارة

مقالات

47 **بين سياسات الاستيعاب والاستيعاب الذاتي: منصور عباس لا يقرأ اليمين الصهيوني جيداً**
وليد حباس

تحاول هذه المقالة معالجة «النهج السياسي الجديد» نظرياً بالاستناد إلى علاقة المستعمِر – الأصلاني، وإجراء بعض المقارنات التاريخية مع تجارب استعمارية أخرى. وترى المقالة أن خطاب عباس يشكل لحظة فارقة على مستوى العمل السياسي – الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل بحيث أنه يمهد الطريق للتنازل عن وضعية الأصلانية التي حافظت عليها الأحزاب العربية داخل إسرائيل على الرغم من انخراطها في الكنيست.

56 **رسم خريطة الاحتلال: الأدائية والهوية الإسرائيلية الهشة**
ميخال هَس

يمثل «إجراء رسم الخرائط» عملية عسكرية روتينية من عمليات الجيش الإسرائيلي، حيث يعمد الجنود فيه إلى رسم خرائط منازل المدنيين، أو جمع التفاصيل الشخصية عن الأُسر أو التقاط صور لأفرادها. ولا تجري أرشفة «المعلومات» التي تُجمع في أثناء «إجراء رسم الخرائط» أو تمريرها إلى أجهزة المخابرات. وبالنظر إلى أن هذه الوثائق المُعدّة لا تُجمع، يتعلق السؤال الجوهري الذي تطرحه هذه الورقة بطريقة عمل «رسم الخرائط» بوصفه ممارسة من ممارسات الحكم، والطريقة التي يرتبط بها بالهوية الاستعمارية الإسرائيلية. وتسهم الورقة في فهم دلالات الخرائط ضمن إطار الاستعمار، وتدرس رسم الخرائط باعتباره أداءً لا يكتسي طابعًا إقليميًا ويسهم في إنتاج الهوية. وتقترح هذه الورقة ثلاث قراءات «لإجراء رسم الخرائط»، أولها بوصفه أداة حكم أدائية تصنف الناس تصنيفًا هرميًا إلى قوى قائمة بالاحتلال وأشخاص قابعين تحته. ويُنظر في القراءة الثانية إلى الجنود الذي ينتجون الخرائط باعتبارهم قوات تتولى مراقبة الأيديولوجيا الاستعمارية التي تجترّ الاستعمار البريطاني وتقلّده. وأخيرًا، يؤطَّر الإجراء باعتباره أداة توظَّف لتنقيح وإعادة ترسيم

الثنائيــة التضاديّــة الإثنيــة اليهودية-العربيــة التــي تُعَــدّ مهمــة للمحافظــة عــلى الهويــة الإسرائيليــة مزعزَعــة الأركان وإعــادة رســم معالمهــا.

70 دبلجة الحيز المكانيّ- عن النقد والتصحيح

أورن يفتاحئيل

يحمــل مصطلــح «الكولونياليــة» شــحنة أخلاقيــة وسياســية ســلبية قويــة، أســوة بمصطلحــات مرافقــة أخــرى مثــل «أبرتهايــد»، «إثنوقراطيــة»، «قمــع» أو «احتــلال» التــي تظهــر عــلى نحــو حثيــث في فصــول الكتــاب. وبالفعــل، ينطــوي اســتخدام هــذه المصطلحــات عــلى خطــورة تقاطــب الخطــاب والســجال الأيديولوجــي. عــلى الرغــم مــن ذلــك، لا يحمــل الكتــاب أي نيــة كهــذه، بــل إن هدفــه كشــف الأبعــاد الحقائقيــة، البحثيــة والسياســية للســيرورة انطلاقــا مــن التأمــل في الحيــز وفي الســيرورات الحاصلــة فيــه وتحييــد الأيديولوجيــات (قــدر المســتطاع). يحــاول الكتــاب اعتمــاد الدقــة في اســتعمال المصطلحــات المشــحونة، انطلاقــا مــن فهــم محدودياتهــا وكونهــا متأثــرة مــن لقائهــا مــع قــوى أخــرى، لتنتــج معًــا صــورة مركبــة. لا يتــم إخضــاع هــذه الصــورة بســهولة للتعريفــات المتعــارف عليهــا في الأدبيــات، لذلــك هنــاك محاولــة لوضــع مــرآة موثوقــة قــدر المســتطاع تســاهم في إثــراء الخطــاب النقــدي بشــأن الحيــز القائــم بــين النهــر والبحــر.

78 قراءة نقدية لخطاب حقوق الإنسان في القائمة العربية المشتركة

سونيا بولس

يهــدف هــذا المقــال إلى نقــد خطــاب القائمــة العربيــة المشــتركة (القائمــة المشــتركة) فيمــا يتعلــق بقضايــا حقــوق إنســان فرديــة لا يوجــد عليهــا إجمــاع في المجتمــع الفلســطيني، مثــل حقــوق المــرأة وحقــوق مجتمــع الميــم وحريــة العقيــدة ومــا إلى ذلــك. يدعــي المقــال بــأن القائمــة المشــتركة همّشــت منــذ بدايــة طريقهــا قضايــا حقــوق إنســان «خلافيــة». لــم تكــن القائمــة المشــتركة خجولــة جــدًا في الترويــج لهــذه الحقــوق فحســب، بــل عندمــا تعرضــت لانتقــادات علنيــة حــول مواقفهــا مــن قضايــا «خلافيــة»، قامــت بترويــج خطابــات دفاعيــة مــن شــأنها نــزع الشرعيــة عــن بعــض حقــوق الإنســان، ممــا قــد يعرقــل مســيرة الأفــراد الذيــن ينتمــون لفئــات مهمشــة ومقموعــة داخليًــا في البحــث عــن العــدل والعيش بكرامــة داخــل مجتمعاتهــم وحلقاتهــم الاجتماعيــة.

88 هل كان هذا «الانفجار الكبير»؟

ليف غرينبرغ

كانــت الفرضيــة الأساســية لنظريــة «الانفجــار الكبــير»، التــي وضعهــا رامــون، أن عمليــة أوســلو هــي نتيجــة لــصراع قومــي يتــم حلّــه بالفصــل، مــن خــلال تجاهــل بُعــده الاســتعماري والحاجــة إلى نــزع شرعيــة عمليــة المصالحــة. أمــا الفرضيــة الثانيــة فهــي أن اليســار واليمــين يعــبران فعــلًا عــن مواقــف سياســية مختلفــة، وليــس، مثلمــا ســيدعي الكاتــب هنــا، أن أســطورتين قوميتــين تمنحــان شرعيــة مختلفــة لنظــام التفــوق اليهــودي: أســطورة الوعــد بــأرض إسرائيــل الكاملــة لدى اليمــين، وأســطورة الأمــن لــدى اليســار. يســعى المقــال إلى البحــث مــن منظــور تاريخــيّ في جــولات الانتخابــات الأربــع في الســنوات ٢٠١٩ – ٢٠٢١، والبحــث فيمــا إذا كانــت تبــشر بانفجــار كبــير، وإذا كان الأمــر عــلى هــذا النحــو فمــا هــي نوعيــة هــذا الانفجــار؟ مــن أجــل ذلــك يحلــل الكاتــب التطــورات في السياســة الإسرائيليــة منــذ توقيــع اتفاقيــات أوســلو، مــن خــلال منهــج نظــري للاســتعمار الاســتيطاني – مــع إضافــة تنظيريّــة حــول فاعليّــة (Agency) فلســطينية، تميــل نظريــة الاســتعمار الاســتيطاني إلى نســيانها – واقــتراح لمفهمــة السياســة القبليــة في إطــار الاســتعمار الاســتيطاني. وبعــد الخلفيــة النظريــة والتاريخيــة يحلــل الكاتــب بدايــة الجــولات الثــلاث الأولى، وينتهــي بتحليــل الجولــة الرابعــة ونتائجها.

103 إسرائيل والأزمة السورية: الرغبة الجامحة والمجازفة الملجومة

يسري خيزران

يتنــاول هــذا المقــال قــراءة في الموقــف الإسرائيــلي مــن الأزمــة الســورية منــذ انــدلاع الثــورة وحتــى التطــورات الأخــيرة المرتبطــة بفشــل الثــورة ورجحــان كفــة النظــام وتعاظــم الوجــود العســكري- الإيرانــي، التــي ترتــب عليهــا تزايــد في وتــيرة الضربــات العســكرية- الإسرائيليــة ضــد أهــداف في ســورية. قبيــل الخــوض في الإســتراتيجية التــي اعتمدتهــا الدولــة العبريــة حيــال انــدلاع الثــورة

التـي آلـت إلى تمـزق الدولـة السـورية وانهيـار جيشـها، يعـرض المقـال مقدمـة قصـيرة تتنـاول الاسـتشراق الإسرائيـلي وقراءتـه للحالـة التاريخيـة لسـورية المعاصرة.

115 **الشخصيّة الوظيفيّة في السّينما الإسرائيليّة: «فالس مع بشير» نموذجاً**

أنس إبراهيم

تقـدّم هـذه المداخلـة تحليـلًا للشـخصيّة العسـكريّة الإسرائيليّـة في فيلـم «Waltz With Bashir, 2008»، بوصفهـا شـخصيّة وظيفيّـة؛ أي الشّـخصيّة التـي تُفكّـرُ بنفسـها كجـزءٍ مـن منظومـة سـلطويّة تتجاوزهـا، وفي الآن ذاتـه تحتَويهـا أيديولوجيًـا وفِكريًـا. توظّـفُ الورقـة عمـل عالـم النّفـس الاجتماعـيّ الأميركـيّ، سـتانلي ميلغـرام، الـذي ركّـزَ عـلى دِراسـة انصِيـاع الأفـراد في المجتمعـات الحديثـة للسّـلطة مـن خـلال عـدد مـن التجـارب المختبريّـة والمقـالات النّظريّـة. طـوّر ميلغـرام مفهـوم الوضعيّـة الوظيفيّـة Agentic state، الذي يُشـيرُ إلى الوضعيّـة التـي فيهـا تنتقـل الشـخصيّة الإنسـانيّة مـن كونهـا مُسـتقلّة التّفكـير إلى حالـة خُضـوعٍ كلّيٍ للسّـلطة، أي تحوّلهـا إلى شـخصيّة وظيفيّـة.

تدّعـي هـذه المُداخلـة أنّ الشـخصيّة العسـكريّة التـي تظهـر في الفيلـم تقـدّم نموذجًـا بـارزًا للشـخصيّة الوظيفيّـة العسـكريّة الإسرائيليّـة، واسـتنادًا إلى هـذه الفرَضيّـة يتـمّ تفسـير انعـدام شـعور آري فولمـان أو أيٍّ مـن الشـخصيّات الأخـرى في الفيلـم، بالمسـؤوليّة الأخلاقيّة أو القانونيّـة عـن أحـداث مجـزرة صـبرا وشـاتيلا.

المكتبة-

126 **عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيليّة**

إعداد: علي زبيدات

قواعد النشر في مجلة قضايا اسرائيلية

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، وفق نمط التوثيق المعتمد في دعوة الاستكتاب على موقع "مدار".

محور العدد القادم | **إسرائيل وتجربة التعامل مع الكورونا**

إيلات ماعوز *

مرحبا بالقادمين إلى يوتوبيا المال: إسرائيل، الإمارات المتحدة ورأسمالية الكارثة **

من شأن هتافات شماتة اليمين الإسرائيلي لدى توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل والإمارات المتحدة أن تقلق راحة أي يساري جيد. يتباهون في اليمين بأنه أثبتنا أن توقيع اتفاق «سلام مقابل السلام» من دون الانسحاب من مناطق، ومن دون التنازل عن أي مصلحة حيوية، ممكن. وبيّنا أنه من الممكن توقيع سلام «من موقع القوة»، وكتعبير عن «مصالح متبادلة»، وليس – مثلما طرح اليسار دائمًا – من خلال توزيع الهدايا على «الإرهابيين». ونجحنا من خلال الاتفاق التاريخي بترسيخ موقف إسرائيل كجهة شرعية في الحلبة الإقليمية، وإنشاء ردع ضد إيران، وفتح أسواق جديدة للاقتصاد الإسرائيلي. نجحنا لأننا، «مثل العرب»، محافظون وبراغماتيون أيضًا: نندمج في الحيّز الذي فيه «يفهمون لغة القوة فقط» والذي ما زالوا فيه يحترمون السلطة الدينية والأبوية. ويقولون في اليمين الجديد – اليمين الذي تبنى فرحًا سياسة الهويات – إن مشكلة اليسار تكمن في أنه غرسة غريبة، نافرة ونخبوية، وأن تفاخره العنيد بقيم مثل العدالة والمساواة ليس سوى غطاء رفيع لحكمه الإقصائي والمهيمن. أو،

* محاضرة في برنامج النظرية الاجتماعيّة في مركز دراسات الجندر والجنسوية في جامعة شيكاغو، متخصصة في الاقتصاد السياسي للعنف في سياقات كولونيالية.

** نسخة بالعبريّة من هذا المقال نشرت في العدد ٥٣ من دورية «تيئوريا وبيكورت» (نظرية ونقد) الصادرة عن معهد فان لير في القدس، شتاء ٢٠٢٠.

يوجد في مركز اتفاقي السلام بين إسرائيل والإمارات المتحدة والبحرين إستراتيجية مشتركة ترمي لتحقيق ربح من أزمة، أو ما يسمى اليوم «رأسمالية الكارثة». ولا يدور الحديث عن تجارة بسلاح متطور فقط وإنما بتحويل تدريجي لجميع القطاعات التجارية إلى ما يشبه صناعات أمنية، توفر رافعات للتحكم وإدارة السكان.

مثلما قال لي مؤخرًا ناشط يميني شرقي أحترمه واضطررت إلى الموافقة معه: «لقد خسرتم هذا باستقامة، اليسار عنصري بكل بساطة». وحقيقة، في أي مفترق تاريخي وأي فرصة تقريبًا، وخاصة خلال الاحتجاجات الحالية، يظهر «اليسار الإسرائيلي» كطبقة تكافح من أجل مجرد وجودها من دون أي وعي ذاتي. هذا هو السياق الذي تنفجر فيه العنصرية – تجاه اليهود الشرقيين بالأساس، ولكن ليس تجاههم فقط – مرة تلو الأخرى بتشنج، من أجل تبرير لماذا «نحن» وليس «هم» جديرين بالسيطرة على: الموارد، القوة، الملكات والوظائف. وهذا هو السياق أيضًا الذي يظهر فيه الهوس حيال الفساد، مع الشعار الفارغ «فقط ليس بيبي» – كأن العلاقة بين المال والسلطة هي أمر جديد، وغير مألوف في التاريخ والمشهد الصهيوني.

بالطبع، «ليس اليسار كلّه». ويحظر أن ننسى أن هناك أيضًا «راديكاليين»، «يعون الامتيازات» ويتطلعون إلى الانضمام، وإلى كفاح مشترك للفئات المقموعة جميعها. وعلى الرغم من أن هذه مجموعة صغيرة، لكنها جماعة رائدة، وستنجح بعمل صحيح وعنيد في إقناع – عفوًا، «زيادة الوعي» – بالعلاقة المتصالبة بين المكانة، الجندرية والعرق؛ بالارتباط الجوهري بين حقوق المثليين و«التحدث باللهجة الشرقية»، وبين الكفاح ضد الاحتلال والاحتباس الحراري.[1] وليست اللهجة المستهزئة في أقوالي عفوية، لكني بالتأكيد لا أكتب من موقف تهكمي، وإنما كناشطة قضت ساعات كثير، طوال سنين، في محاولة تطبيق حقيقي وصادق لحلم «ربط جميع الكفاحات معًا». وهذا هو الإطار الفكري الذي كبُرت في داخله كناشطة سياسية، وما زال يعكس الشكل الذي فيه نحن في اليسار («نحن» التي تبقى أن نعرّفها) نربي ونتربى.[2] لكن هذا الإطار ليس كافيًا، لأنه يعبر بشكل غير انعكاسي عن أيديولوجية طبقة صغيرة، اليسار الأكثر شمولية، الذي يستعير مصطلحاته من حركات اجتماعية في برلين وغرف الندوات في بيركلي أو نيويورك. ويثبت مرة بعد أخرى ضعفه كإطار لبناء قوة معارضة ذات ثِقل، ويسهم في تناقص الصفوف ويأس متزايد. وينبع قسم من الضعف من غياب مطلق تقريبًا للتحليل المنهجي لعرقنة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، ومن تبني غير إدراكي لمفهوم رأسمالي، ومن جوهرية الهوية التي تخدم اليمين الرجعي.

وسأوضح فيما يلي هذه الادعاءات بواسطة خطوط عريضة لنقد اتفاقيات السلام بين إسرائيل وبين الإمارات المتحدة والبحرين.[3] ويزيد هذا النقد من حدة الانتقادين المركزيين اللذين طرحهما اليسار الراديكالي للاتفاق: الأول، هو أنه يتجاهل القضية الفلسطينية ويسهم في تطبيع مع الاحتلال. والثاني، هو أنه يعمق شراكة إسرائيل في تحالف النفط – السلاح الإمبريالي الأميركي. وثمة الكثير من العدل في هذين الموقفين، لكنهما نابعان من تحليل يتجاهل التناقضات الجديدة للرأسمالية العالمية في الوقت نفسه.

يوجد في مركز اتفاقي السلام إستراتيجية، مشتركة للدولتين، ترمي لتحقيق ربح من أزمة، أو ما يسمى اليوم «رأسمالية الكارثة» (كلاين ٢٠٠٩؛ Foster and Suwandi 2020). ولا يدور الحديث عن تجارة بسلاح متطور فقط وإنما بتحويل تدريجي لجميع القطاعات التجارية إلى ما يشبه صناعات أمنية، توفر رافعات للتحكم وإدارة السكان. يستند هذا النمط الرأسمالي إلى أشكال متطرفة من العرقنة، النابعة من تقاسم عمل صارم على أساس مواطنة،

لا يتناقض استخدام مصطلح «رأسمالية معرقنة» مع تحليل تكون في مركزه الكولونيالية والاستيطان أو الإمبريالية، لكنه يقترح دراستها في سياقها التاريخي. وكنموذج انتشر في أوساط اليسار النشط والأكاديمي في إسرائيل في العقود الأخيرة، فإن نقد الكولونيالية الاستيطانية يضع في مركزه أسس التطهير – التطلع إلى استبدال الأصلاني ومحوه وإبادته – في المشروع الصهيوني.

إثنية وعرق، وتتغذى من حرب الطبقات المتواصلة على مجرد الحق في الوصول إلى بوابات رأس المال؛ أي المشاركة في صنعه من أجل البقاء. وحقيقة أن دول الخليج وإسرائيل هي مراكز إقليمية مهمة لتجميع رأس المال تحتم علينا التفكير بالدور التاريخي لليسار في بلداننا، ودراسة ما إذا كان بالإمكان حقًا التحدث عن رأسمالية في إسرائيل من دون التحدث عن العرق والإثنية. والعكس: يقوّض جوهر العرقنة الدائم للرأسمالية – وخاصة شكله المحدد في عصرنا – المفهوم الليبرالي الذي بموجبه انعدام المساواة، لكونه «ليس ناجعًا»، هو عائق أمام التطوير الاقتصادي، وأن أنظمة رأسمالية ستتطلع إلى التخلص منه في نهاية الأمر.[٤]

وتلقى مصطلح «رأسمالية معرقنة» (racial capitalism) القليل من الصدى الأكاديمي في الأشهر الأخيرة حول عودة نشاط حركة Black Lives Matter في الولايات المتحدة. واستخدامه السائد اليوم يُنسب إلى عمل المنظر الماركسي الأفرو – أميركي سيدريك روبنسون، الذي استخدم هذا المصطلح من أجل الادعاء أن العنصرية متجذرة في الأسس الثقافية للرأسمالية، كحركة أوروبية نمت من داخل مجتمع إقطاعي لديه خطاب عنصري نشط. والمعنى السياسي لهذا الادعاء، في السياق الذي كُتب فيه، كان تأسيس ماركسية سوداء (Black Marxism) كبديل لحركة العمال البيضاء، التي تخلت عن البروليتارية «الملونة»، وتعاونت مع الإمبريالية ولم تتضامن مع كفاحات السود في العالم الثالث (Robinson 2000). إلا أن مصدر المصطلح، وشكل استخدامي له هنا، هو في حركة ضد الأبارتهايد، وخاصة في دراسة «استثمارات أجنبية ونسخ الرأسمالية المعرقنة في جنوب أفريقيا» (Legassick and Hemson 1976). ومثل روبنسون، فإن مارتين ليغاسيك وديفيد هيمسون أصرا على أن يبينا عدم وجود أي تناقض بين الرأسمالية والعنصرية، ودحض الادعاء الأيديولوجي الذي بموجبه تطور الاقتصاد سيقود (تدريجيًا ومن دون سفك دماء) إلى إلغاء نظام التمييز والاستغلال. لكن خلافًا لروبنسون، لم ينشغل هذان الكاتبان بصياغة نظرية شاملة للرأسمالية بحدّ ذاتها، وإنما بتحليل البنية الاجتماعية جنوب الأفريقية. وكان هدفهما أن يبينا كيف أن الرأسمالية نمّت بصورة ديالكتيكية الفصل العنصري وبلورت الطبيعة المعرقنة للكفاحات الطبقية، وكيف أن هؤلاء بدورهم أعادوا بلورة أشكال التراكم، تنظيم العمل والعلاقات الاجتماعية. وبكلمات أخرى، طرح الكاتبان تحليلًا ماديًا لما يطفو على السطح كسياسة هويات، من دون إلغاء أهمية الهويات في واقع الحياة ووعي معظم اللاعبين السياسيين، لكن من دون تقديسها وتحويلها إلى فئات طبيعية وثابتة أيضًا.

لا يتناقض استخدام مصطلح «رأسمالية معرقنة» مع تحليل يكون في مركزه الكولونيالية والاستيطان أو الإمبريالية، لكنه يقترح دراستها في سياقها التاريخي. وكنموذج انتشر في أوساط اليسار النشط والأكاديمي في إسرائيل في العقود الأخيرة، فإن نقد الكولونيالية الاستيطانية يضع في مركزه أسس التطهير – التطلع إلى استبدال الأصلاني ومحوه وإبادته – في المشروع الصهيوني.[٥] وشدد هذا المنهج في أساسه على سلب أراضي الفلسطينيين وروح العمل العبري كتحالف تاريخي بين رأس مال وعمل يهوديين، تطلع إلى إقصاء السكان الأصلانيين (Shafir 1989). وجرى تحسين هذا المنهج في السنوات الأخيرة، وبين أسباب ذلك، النقلة النوعية في التسعينيات من استغلال قوة العمل الفلسطينية الرخيصة – خاصة في المناطق

شرطي آلي وسط دبي في ٣١ أيار٢٠١٧. (أ.ف.ب)

المحتلة – إلى استغلال العمال الأجانب (farsakh 2005). وفي هذه الظروف، تحول الشعب المحتل إلى مجموعة سكانية لا ضرورة لها، ولا يتطلع النظام إلى استغلالها لإنتاج قيمة وإنما يسعى إلى التخلص منها، لذلك فإنه لا يتردد في استخدام عنف متطرف ومنفلت (Gordon 2008). يشدد قسم من مؤيدي هذا المنهج، وإن لم يكن جميعهم، على أن الكولونيالية الصهيونية في فلسطين تحققت وهي مستمرة في السياق الإمبريالي؛ أي إنهم يدعون أن إسرائيل هي حوزة للدول العظمى المسيطرة- بريطانيا في الماضي والولايات المتحدة اليوم. ويعتبر المعسكر المناهض للإمبريالية جزءًا من الهبة العربية، ويطرح – مثلما طرحت معظم حركات التحرر المناهضة للكولونيالية في منتصف القرن العشرين – أن الشكل المحدد للكفاح ضد الرأسمالية هو الكفاح القومي (غوجانسكي ١٩٨٦). وبرأيي، طرح كلا المنهجين حقائق تاريخية في حينه، لكنهما يتطلبان مراجعة معينة إثر تغير شكل الرأسمالية العالمية.

يسمح التمعن في الاقتصاد السياسي للإمارات المتحدة وإدراك شكل اندماج اتفاقيات السلام في الرؤية الاقتصادية السياسية الإسرائيلية، قبل أي شيء، بتفسير كيف أن طبيعة العرقنة الصهيونية تتغير على ضوء تحولات في بنية مراكمة رأس المال العالمي وشكل بلورته للحلبة المحلية. ومن هنا تتضح تناقضات عدّة في مظاهر الحكم، الذي يعانق بيد واحدة الثقافة الشرقية والعربية ويدفع باليد الثانية سياسة بارزة لاستعلاء إثني وعنصري. ومن هنا تتضح أيضًا طبيعة الاتفاق ومدى استمرار – ولكن أيضًا تطوير – نموذج السلام الاقتصادي لرأس المال الليبرالي (أدائه السياسي، اليسار الصهيوني، أو ما تبقى منه). وأخيرًا، في إطار محاولة فهم تطرف الميول العنصرية في الرأسمالية المعاصرة، سأطرح أن إسرائيل والإمارات المتحدة تدفعان، معًا وعلى انفراد، رؤية اقتصادية سياسية تستند إلى جني أرباح من الدمار، الحرب وأزمة اجتماعية وبيئية.

***

يتلقى أي عامل في الإمارات راتبًا وفقًا لجواز السفر الموجود في جيبه، وهذه سياسة تضمن أن يعرض سوق العمل المحلي ميزة تنافسية ويجذب عمالًا من أماكن بعيدة. ويتركز مواطنو الإمارات أنفسهم، في حال كانوا يعملون، في القطاع العام، حيث الراتب مرتفع والاستقرار كبير. وفي المقابل، يخضع الأجانب لاتفاقات مقيدة وشديدة القسوة مع المشغلين، ويحظر عليهم الإضراب والتنظيم والشكوى.

تُصوّر ممالك النفط في الخليج الفارسي، وبينها الإمارات المتحدة نفسها بتفاخر كيوتوبيا رأس المال. وبإمكانكم فيها تحقيق أي شهوة أو أمنية تشاؤونها والاستمتاع بأعلى مستوى حياة على وجه المعمورة من دون الاضطرار إلى التقاء فقراء، متسولين ومشردين ومن دون المعاناة من الجريمة، التلوث وانعدام الأمن الشخصي. صحيح أنه لا توجد ديمقراطية هنا، لكن بنية النظام تضمن استمرار عيش المواطنين برفاهية نسبية طالما يمنحون النخبة الحاكمة أن تدير بحكمة كنوز الدولة، التي تعمل كشركة صيانة. ويشكّل مواطنو دول الخليج، كما هو معروف، جزءًا صغيرًا من سكانها. وثمانون في المئة من سكان الإمارات المتحدة، وقرابة تسعين في المئة من قوة العمل فيها هم عمال «مؤقتون» و«أجانب»، يفتقرون لأي حقوق. ويأتي القسم الأكبر منهم من جنوب آسيا – الهند، باكستان وبنغلادش – ويتركز في قطاعات متدنية الأجور، مثل البناء، الخدمات، المصالح التجارية الصغيرة، العناية وأعمال في البيوت. وتكون الوظائف المرغوب بها لمهندسين، ومدراء وفي القطاع المالي محفوظة غالبًا للبيض، الأوروبيين والأميركيين، ولأبناء وبنات الطبقة الوسطى المتعلمين من دول أخرى وبينهم فلسطينيون (وربما إسرائيليون في المستقبل).[٦] يتلقى أي عامل في الإمارات راتبًا وفقًا لجواز السفر الموجود في جيبه، وهذه سياسة تضمن أن يعرض سوق العمل المحلي ميزة تنافسية ويجذب عمالًا من أماكن بعيدة. ويتركز مواطنو الإمارات أنفسهم، في حال كانوا يعملون، في القطاع العام، حيث الراتب مرتفع والاستقرار كبير. وفي المقابل، يخضع الأجانب لاتفاقات مقيدة وشديدة القسوة مع المشغلين، ويحظر عليهم الإضراب والتنظيم، وإذا انتكهت حقوقهم فإنه لا توجد جهة (ولماذا تكون؟) لتقديم شكوى إليها. وعلى الرغم من أن قوانين العمل في الدولة تبدو كأنها تستوفي المعايير الدولية وتخضع لرقابة وزارة العمل، لكن تطبيقها عمليًا محصور في قطاعات ومناطق معينة. وهو ضعيف خصوصًا في المجالات الأكثر إشكالية – البناء والعناية – ولا تسري أبدًا في مناطق التجارة الحرة؛ أي على خمسين في المئة من قوة العمل الأجيرة على الأقل. ولهذا السبب، لا يحصل معظم العمال على شروط أساسية مثل إجازات مرضية وغيرها، ويبلغ الكثيرون منهم يبلغون عن إهانات، قسوة وعنف جسدي وجنسي متواصل ويومي (Fargues et al 2019).

تشكل معسكرات العمل ومساكن العمال النقيض المطلق لمدن الأثرياء الآمنة، التي يسكنها رجال الأعمال. وينص القانون على تخصيص ثلاثة أمتار مربعة على الأقل للعامل في مكان نومه، وهذا معيار شبيه بقواعد الأمم المتحدة لإسكان الأسرى، ولكن واضح بالطبع أن هذا أيضًا لا يطبق. ويأتي الكثيرون من العمال الأكثر استغلالًا إلى هذه الدولة كي يتمكنوا من توفير المال لإعالة عائلاتهم، بعد أن رهنوا جميع أملاكهم أو دخلوا في ديون هائلة لتجار العمال والسماسرة. وعندما يصِلون، يكون أجرهم أحيانًا أقل مما وُعدوا به، ويتكشف أنهم يرسلون إلى أعمال مختلفة عن تلك التي خُصصت لهم، وأنهم سيحتاجون سنوات طويلة من العمل المضني قبل أن يتمكنوا من العودة إلى بيتهم. ويفاجئون أحيانًا بأنهم غير ضروريين أصلًا وعليهم الانتظار، في ظل عوز شديد، إلى حين يعود المال يتقطر عليهم. يبدو أن الإمارات نجحت في تجسيد مثالي للمبدأ الرأسمالي بإنشاء «أسواق عمل لينة»؛ فالعامل لين للغاية، متنقل جدًا، لدرجة أن بإمكانه أن يسرَّح فورًا عندما

إن اتفاقيات السلام ورياح الحرب في الشرق الأوسط هما جانبان للعملة نفسها: الدولار الأميركي. ومثلما ادعى بشكل مقنع شمشون بيخلر ويونتان نيتسان (٢٠٠٧)، عمل تحالف النفط – السلاح الذي دفعته الولايات المتحدة في المنطقة من أجل تحصين مصالح مجموعات رأس المال الأميركية الكبرى، ليس بواسطة الحفاظ على استقرار سعر النفط أو خفضه، وإنما بواسطة السيطرة على قوة الإنتاج وحتى لجمها بهدف ضمان الأرباح.

لا تكون حاجة إليه. وهكذا، على سبيل المثال، جرى خلال الأشهر الأولى لانتشار وباء كورونا طرد أكثر من مئتي ألف عامل، بجرة قلم ومن دون الحاجة إلى الانجرار إلى محكمة (Culin 2020). واضح أن تقاليد العمل هذه، على الرغم من فظاظتها، ليست استثنائية. فمكانة مهاجري العمل، خاصة العاملين بأجر متدن، مكشوفة وضعيفة، وخاصة في إسرائيل. لكن على الرغم من ذلك، تترك الترتيبات المتبعة في الإمارات المتحدة لرأس المال الإسرائيلي شيئًا ما يطمح إليه: قوة عمل أجيرة، مؤلفة بغالبيتها العظمى من أجانب، ولا تحظى بالامتيازات المحفوظة لمواطنين ولا ترفع دعوى ضدهم. وهذه قوة عمل منظمة بموجب هيكلية هرمية عرقية، وتوافق – طواعية أو مرغمة – على التفوق المطلق للمجموعة الإثنية الحاكمة. وإذا تمعنا في البنية الطبقية للإمارات المتحدة، وميزات الاقتصاد السياسي لإمارة النفط، تنكشف الرأسمالية الإسرائيلية في عصرنا، وتنجلي أيضًا أي «فرص اقتصادية» كامنة في الاتفاق.

الإمارات المتحدة هي القلب النابض لتجميع رأس المال في الشرق الأوسط في عصرنا. وهي أحد الاقتصادات الاستهلاكية الأكبر في العالم والثانية في الشرق الأوسط. واستند تجميع رأس المال في الخليج منذ بدايته على اكتشافات لمخزونات نفط وغاز طبيعي في الستينيات. وقد تحولت الإمارات إلى دولة مستقلة في العام ١٩٧١، تحت رعاية بريطانية وأميركية. وحقق ذلك ربحًا للأطراف جميعها. وتم ضخ دخل الدولة من تصدير وقود الكربون – ما يسمى البترو دولار – إلى أسواق المال العالمية (التي عمل الكثير منها دون مراقبة في حينه) وأسهمت في تطورها بشكل كبير. وسمح ضخ المداخيل من الخليج للمصارف الدولية بزيادة القروض للشركات العالمية والحكومات بشكل كبير جدًا، وخاصة للدول في العالم الثالث التي واجهت في السبعينيات أزمات سيولة مالية (التي نجمت بحد ذاتها، بين أسباب أخرى، من ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر العام ١٩٧٣). وأسهمت أموال الخليج أيضًا بتصاعد قوة الولايات المتحدة إلى مرتبة دولة عظمى عالمية، لأن أجزاء كبيرة من عائدات النفط استثمرت بسندات دين أميركية. وبسبب تسعير قيمة النفط بالدولارات، ساعد تطور اقتصادات الخليج في تحويل الدولار إلى عملة عالمية؛ وما زالت هذه الحقيقة تسمح للولايات المتحدة بتمويل العجز دون إحداث تضخم مالي (وهذه خدعة أسماها مايكل هدسون «سوبر إمبريالية»؛ Hudson 2003). وتم «تدوير» أرباح النفط؛ أي أنها غذّت تراكم رأس المال العالمي، وبطرق أخرى أيضًا، وبينها شراء بضائع ثمينة، تطوير بنى تحتية، مصانع بناء هائلة، ومقتنيات عسكرية بالطبع. واليوم، يتم تدريج الإمارات كثامن أكبر مستوردة سلاح في العالم (الأولى هي السعودية)، ومعظم سلاحها جرى شراؤه من الصناعات الأميركية مباشرة (Hanieh 2018).

إن اتفاقيات السلام ورياح الحرب في الشرق الأوسط هما جانبان للعملة نفسها: الدولار الأميركي. ومثلما ادعى بشكل مقنع شمشون بيخلر ويونتان نيتسان (٢٠٠٧)، عمل تحالف النفط – السلاح الذي دفعته الولايات المتحدة في المنطقة من أجل تحصين مصالح مجموعات رأس المال الأميركية الكبرى، ليس بواسطة الحفاظ على استقرار سعر النفط أو خفضه، وإنما بواسطة السيطرة على قوة الإنتاج وحتى لجمها بهدف ضمان الأرباح. والانخفاض المتواصل في أسعار النفط، الذي بدأت مؤشراته تظهر منذ نهاية القرن العشرين ولُجمت لدى غزو العراق، وصل إلى

حضيض في العام ٢٠١٦، عندما انخفض سعر برميل النفط إلى ٢٦ دولارًا.

وفي محاولة «لمكافأة» اقتصادات الخليج من التعلق بالوقود الأحفوري، بدأت الحكومات وأصحاب رأسمال محليون بتنويع ملف استثمارات الشركات الوطنية، إلى درجة أنه بات اليوم، وفقًا لتقديرات سائدة، ليس أكثر من خمسة في المئة من ناتج الإمارات المتحدة يستند مباشرة إلى عائدات النفط والغاز. وتحولت اقتصادات الخليج، خلال العقد ونصف العقد الماضي، إلى مراكز مالية ولوجيستية ترسل أذرعها إلى جميع دول المنطقة وخارجها، وتنفذ أعمالًا في قطاعات واسعة بينها البناء، المصارف، خدمات التجارة الدولية والنقل، تطوير بنى تحتية ومصالح تجارية زراعية. وكانت دول الخليج، خاصة السعودية والإمارات المتحدة، الرابحين الأكبر من موجة الخصخصة النيوليبرالية التي فُرضت على دول المنطقة (كما في العالم كلّه) منذ الثمانينيات، إذ إن شركاتهم اشترت بأسعار حملة تنزيلات السيطرة على خدمات عامة، مالية، أراض وبنية تحتية للاتصالات. وهذا أحد أسباب ضلوع الخليج في قمع الربيع العربي ومنع إمكانية دمقرطة سياسية واقتصادية. تحالف معاد لإيران ومعاد للسلفية؟ ربما؛ لكن علينا ألا ننسى أن نمو السلفية الإسلامية ينبع بين أمور أخرى من انعدام بديل يساري بمقدوره توجيه غضب شعبي ضد الرأسمالية المتوحشة وتحويلها إلى سياسة تحررية، إن لم يكن ثورية (Hanieh 2013; 2018).

لم تقطع عولمة اقتصادات الخليج، وحتى الخصخصة التدريجية لصناعات الطاقة نفسها، العلاقة بين رأس المال والحكم وإنما أعادت بلورتها، وحتى أنها عمّقتها. وتسمح أرباح الانتاج الكبرى التي نفذتها الدول في السنوات الأخيرة، والفائض الكبير الذي تراكم في عصر النفط، للحكومات بالاستثمار في دفع مصالح النخبة الاقتصادية – السياسية الحاكمة. والدولة ورأس المال الخاص في الإمارات مندمجان ببعضهما في علاقة وثيقة وحميمية، بحيث يسيطر أبناء العائلة المالكة الذين يمسكون بمقاليد الحكم، كأصحاب رأس مال خاص، على أسهم الشركات الكبرى. فساد؟ بالإمكان تسمية ذلك هكذا، لكن الاقتصادي السياسي، آدم هانيه، يدعي أن دول الخليج لا تنحرف عن النموذج المسيطر في الدولة الرأسمالية في عصرنا (Hanieh 2018). بل على العكس، فهي تقدم نموذجًا بارزًا للشكل الذي تدعم فيه الدولة تراكم رأس المال في سياق متغير. وإذا كانت الدولة القومية شكلت في الماضي إطارًا حاميًا لتطور رأس المال الوطني الصناعي، فإنها اليوم، وفيما رأس المال عالمي، فإن دور الدولة اليوم هو دعم أصحاب رؤوس أموالها في المنافسة الدولية. وتحظى الشركات الخاصة في الإمارات بـ: دعم حكومي كبير، تسهيلات في الضرائب، تراخيص حصرية للاستيراد والتصدير، استثمارات دولتية، قروض بفائدة قليلة، وحماية لسوق رأس المال.[٧] ويتضح أن الإمارات المتحدة تعمل مثل أي دولة رأسمالية أخرى تمامًا.

وتشدد رؤية التطوير الاقتصادي في الإمارات المتحدة، التي تتطلع إسرائيل على ما يبدو إلى الاندماج فيها، على تطوير وسائل لمواجهة أزمة المناخ وجني أرباح من الواقع الاقتصادي الذي ينشأ في هذا العصر. واليوم بات معدل درجات الحرارة في أشهر الصيف في الإمارات يصل إلى ٤٥ درجة مئوية في الظل، ويتوقع علماء ارتفاعًا يصل إلى خمس درجات مئوية في العقود المقبلة. مفهوم أن العيش مستحيل من دون مكيف هواء، لكن يوجد في أبراج أبو ظبي ودبي أجهزة تبريد ذكية تستند إلى ضخ المياه بواسطة أنابيب ومضخات مدفونة بين واجهات الزجاج والحيطان. وتصل هذه المياه، بالمناسبة من منشآت تحلية عملاقة ومحاجر بعيدة في الصحر الصحراوي. وبالإمكان التفكير بالمياه مثل التفكير بالنفط الجديد – مورد سيصبح نادرًا وثمينًا أكثر في العقود القريبة – والتفكير بالسيطرة على تكنولوجيا التحلية، البنية التحتية ومواقع استخراجها كغاية اقتصادية، سياسية وإستراتيجية. ومجال آخر، ليس أقل أهمية، تسرع الإمارات المتحدة نشاطها فيه هو صناعة الزراعة والمواد الغذائية (agri-business). واستند اتساع النشاط في هذا المجال منذ بدايته إلى أيديولوجية الأمن الغذائي؛ أي إلى التطلع المعلن لتزويد سكان الاتحاد باحتياطي كاف من المواد الغذائية المتنوعة التي ليس بالإمكان صنعها بإنتاج محلي بسبب ظروف المناخ. وعلى الرغم من ذلك، فإن حجم اتساع الشركات من الخليج في مجال إنتاج المواد الغذائية تجاوز منذ مدة الاحتياطي

تجاوز حجم اتساع الشركات الخليجية في مجال إنتاج المواد الغذائية الاحتياطي اللازم لتزويد الاستهلاك هناك. وتسيطر الشركات اليوم، على سبيل المثال، على خمسين في المئة من الإنتاج الزراعي في مصر، ويُخضعون تدريجيًا إنتاج المواد الغذائية على المستوى الإقليمي وحتى العالمي أيضًا لمصالح رأس المال في الخليج الفارسي (هناك).

اللازم لتزويد الاستهلاك هناك. وتسيطر الشركات اليوم، على سبيل المثال، على خمسين في المئة من الإنتاج الزراعي في مصر، ويُخضعون تدريجيًا إنتاج المواد الغذائية على المستوى الإقليمي وحتى العالمي أيضًا لمصالح رأس المال في الخليج الفارسي (هناك).

ويدل مصطلح «أمن غذائي» على أمور كثيرة. فهو يؤكد على تحويل الصناعات كافة إلى صناعات أمنية، كتلك التي يسمح استخدام إستراتيجي لها بخوض حرب اقتصادية ضد مجموعات سكانية. كما أنه واضح لقادة الاقتصاد العالمي اليوم أن تراكم رأس المال بشكله الحالي قد يقود إلى أزمة بيئية، اجتماعية واقتصادية ستكون نتائجها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية كارثية. وفي ظروف كهذه، ستكون الموارد الأساسية المطلوبة للعيش – ماء، غذاء، دواء، أجهزة طبية – بمكانة موازية للنفط والسلاح. وتتحول السيطرة على إنتاجها وتوزيعها إلى وسيلة حرب حقيقية وتوفر فرصًا لا نهائية للربح، خاصة عندما يتطلب شراؤها، من جانب دول وعائلات، تمويلًا من القطاع المالي وإخضاع المقترضين لنظام صارم لسداد ديون. وثمة أهمية لأن ندرك في هذا السياق أن المنظومة المالية في الشرق الأوسط تخضع اليوم بشكل ملموس لسيطرة رأس المال الخليجي – هكذا هو الوضع في أكثر من نصف المؤسسات المالية غير الحكومية في مصر، سورية، لبنان، الأردن والسلطة الفلسطينية، وهكذا أيضًا في نسبة كبيرة من هذه المؤسسات في شمال أفريقيا (هناك). والسيطرة على الجهاز المالي، أو السيطرة بواسطة الدَين، هي شكل من أشكال الحرب الاقتصادية، التي تسمح بالسيطرة على مصير الأفراد، العائلات والشعوب. وتقف خلفها، بحال تأهب دائم، قوى آخذة بالاتساع من الشرطة والجيش، السلاح المتطور وأنظمة رقابة ومتابعة ذكية، وهذا مجال التصدير الأساسي للديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.[8]

***

من وجهة النظر الأنثروبولوجية، أي اتفاق سلام هو «اتفاق تجارة»: اتفاق سلام يغير طبيعة التبادل بين الشعوب والمجموعات، فبدلًا من الانتقام («العين بالعين») ينتقلون إلى تبادل الهدايا، النساء والبضائع (Levi-Strauss 1969; Anspach 2017). كما أن مصطلح «السلام الاقتصادي» ليس أمرًا جديدًا في إسرائيل، على الرغم من محاولات بنيامين نتنياهو ادعاء ملكيته للمصطلح منذ خطابه في مؤتمر هرتسيليا في العام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من ذلك، بماذا تختلف اتفاقيات أبراهام عن اتفاقيات أوسلو؟ بماذا تختلف العلاقات الاقتصادية الناشئة مع دول الخليج عن العلاقات مع مصر والأردن والشعب الفلسطيني في الضفة وغزة؟ وتتعلق الإجابة على هذين السؤالين بالظروف الدولية والميزات الاقتصادية والسياسية للدول نفسها، وخاصة بتغير العلاقات بينهما. فاتفاقيات أوسلو، مثل اتفاق السلام مع الأردن، استندت إلى محاولة الدمج بين رأس المال الإسرائيلي والدولي وبين العمل العربي الرخيص في مناطق صناعية مخصصة لذلك ستقام في المناطق الحدودية - وهي بمثابة مناطق تجارة حرة ستكون مخصصة بالأساس لإنتاج بضائع، وتستفيد من شروط جمركية مفضلة في التصدير إلى إسرائيل، الولايات المتحدة وأوروبا.[9] ويستند الاتفاق مع الإمارات المتحدة إلى مصالح اقتصادية أخرى. وهدفه الأساسي هو تقوية جوهر رأس المال الإسرائيلي العالمي، الذي يستند بقدر كبير إلى صناعات الخبرة العلمية والتصدير الأمني (هايتك). ودعم الدولة لصناعة الهايتك، بواسطة هبات، إعانات، إعفاء من الضرائب،

طائرة إل عال الإسرائيلية بعد هبوطها في مطار أبوظبي لأول مرة ٣١ آب ٢٠٢٠ . عن «يورو نيوز»

استثمارات في الأبحاث والتطوير وتحمل التكاليف المرتفعة لتأهيل «رأس مال بشري»، هو التعبير الأبرز عن شكل دعم دولة إسرائيل لتراكم رأس المال في سوق التنافس الدولي. ويعتبر فتح أسواق جديدة للصادرات الأمنية الإسرائيلية، في الدول العربية وعن طريقها إلى دول إسلامية أخرى أيضًا، عمل وطني، إذ إن الهايتك، كما هو معروف، هو محرك النمو المركزي للاقتصاد الإسرائيلي.

يبدو أن المصلحة الإسرائيلية بتعزيز المكانة التنافسية لقطاع التصنيع العالي الإنتاجية اندمج مع حاجة دول الخليج الملحة جدًا في مواجهة انهيار أسعار النفط لدى انتشار وباء كورونا. ففي آذار العام ٢٠٢٠ انخفض سعر برميل النفط إلى ثلاثين دولارًا، ولأول مرة تم تسجيل سعر سلبي على عقود مستقبلية، بسبب الطلب المرتفع على منشآت تخزين. ويبدو أن هذين الأمرين اندمجا في رؤية دونالد ترامب To Make America Great Again، أي ترميم مكانة الولايات المتحدة، الإمبراطورية الضعيفة. ومن جهة، يدل الاتفاق على الحاجة إلى تعزيز التحالف بين قوى داعمة لأميركا في المنطقة وتسليحها وقت الحاجة؛ ومن الجهة الأخرى، سباق التسلح نفسه – وفي مركزه بيع طائرات F-٣٥ المختلف عليه للإمارات المتحدة – يواصل تغذية الصناعات العسكرية الأميركية. وهذا قبل أن نذكر الأسباب السياسية الفورية أكثر: تراجع التأييد لترامب (ولنتنياهو) على خلفية الإدارة الفاشلة لأزمة كورونا.

ليست حقيقة أن الاتفاق يعبر عن مصالح أصحاب رأس المال مفاجئة أو حتى مثيرة للاهتمام بشكل خاص، بحدّ ذاتها. والمثير أكثر للاهتمام هو انضمام قوى اجتماعية أخرى إلى دعم الاتفاق الذي لن يفيدهم بالضرورة. وثمة أهمية في هذا السياق أن نتذكر أن ثمار النمو لا تتوزع بشكل متساوٍ بين القطاعات المختلفة. بل على العكس، فقد أنتجت العولمة قطاعين في إسرائيل: قطاع دولي يعمل فيه عاملون متنقلون بأجر مرتفع، وقطاع محلي يتكون من الفروع الاقتصادية القديمة والمصالح التجارية الصغيرة، ولا يحصل العاملون والمدراء فيه على شروط جيدة، ولا مكانة اجتماعية مرموقة أو قوة سياسية. بالإمكان التقدير أن هذا التقسيم مطابق بقدر كبير للتمييز بين الأشكناز واليهود الشرقيين، لأن الفجوات في التعليم بين هاتين المجموعتين ما زالت هائلة على الرغم من الارتفاع المطلق للاستحقاق لشهادة بجروت (توجيهي) والحصول على تعليم عال في العقود الأخيرة

حفظ حلم الضم خصوصًا، يؤكد نموذج «السيادة المتراكمة» الإسرائيلية – سيادة لا تحول الاستثمار العنيف بالمستوطنات إلى درجة فرض القانون على مناطق الضفة الغربية وإنما تواصل التمسك بالاحتلال ككنز ذي قيمة تخمينية، بالإمكان جني أرباح منه خاصة عندما لا «يحققونه».

(Cohen et al 2019).[١٠]

تعيد الأيديولوجيا التي تبرر الهدايا السخية التي توزعها الدولة على أصحاب رأس المال تعريف الدولة كشركة صيانة متطورة. ويعني أن تكون مواطنًا في دولة كهذه أن تكون صاحب أسهم؛ كمن لديه مصلحة، بمثابة خيارات، بارتفاع قيمة كنوز المجتمع ونموه المتواصل. من جهة، يستند تبرير ذلك إلى فرضية أن ثمار النمو تتوزع، إن لم يكن بالتساوي فبشكل معقول، بين أصحاب المصلحة – وهذه فرضية لا أساس لها بعد عقود من اتساع متزايد للفجوات الاجتماعية تحت النظام النيوليبرالي. ومن الجهة الأخرى، يفترض هذا المفهوم للدولة أَمْوَلة كبيرة، تربط المستقبل الاقتصادي للعاملين والعاملات الأجيرين بمستقبل رأس المال الكبير. وتقود خصخصة الخدمات العامة، وخاصة صناديق التقاعد، إلى تعلقنا المتزايد جميعًا بأداء البورصة. ولدينا مصلحة مباشرة وفورية بتأييد سياسة اقتصادية تحرس الدولة في إطارها سوق المال (تزويد متزايد للسيولة) وتنقذ مؤسسات مالية، على الرغم من أن هذه سياسة مدمرة بالنسبة لنا في الأمدين المتوسط والبعيد. ويستند دمج المصالح بين العاملين وأصحاب رأس المال على القدرة على الحفاظ – أي حراسة – على مستقبل هادئ للرفاه الاقتصادي، وهذه مصلحة تتعاظم قوتها خاصة عندما تكون التهديدات على هذا المستقبل آخذة بالتكاثر. وكلما تزايدت الشكوك حيال القدرة البشرية على الصمود أمام كوارث مناخية، صحية وسياسية، كلما تكاثرت المجموعات السكانية «غير الضرورية» التي تتدفق إلى بوابات الدول الغنية وتطالب بالدخول، ترتفع بذلك قيمة سهم المواطنة، حتى لو كانت هذه مواطنة محدودة. وبالشكل نفسه، كلما تعالت شكوك حول استمرار قوة تراكم رأس المال بالاستقرار إلى الأبد على دورة ديون آخذة بالتزايد، تتزايد الأصوات الداعية إلى إنقاذ الرأسمالية بأي ثمن.

وبشكل مثير وربما ليس عفويًا، فإن الإدراك لتراكم ديون تاريخية ليس بالإمكان تسديدها من دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار النظم، يعيد بلورة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من جديد. ومثلما اقترحت في مكان آخر (ماعوز ٢٠٢٠)، فإن حفظ حلم الضم خصوصًا، يؤكد نموذج «السيادة المتراكمة» الإسرائيلية – سيادة لا تحول الاستثمار العنيف بالمستوطنات إلى درجة فرض القانون على مناطق الضفة الغربية وإنما تواصل التمسك بالاحتلال ككنز ذي قيمة تخمينية، بالإمكان جني أرباح منه خاصة عندما لا «يحققونه». وفي موازاة ذلك، الإدراك أن الدَين التاريخي للفلسطينيين داخل إسرائيل – وخاصة نهب الأراضي الكبير – وهو أيضًا ليس بالإمكان تسديده، يقود إلى تبني توجه يقترح على المواطنين العرب الانضمام إلى مجهود «تكبير الكعكة» لصالح الجميع. وبشكل محدد أكثر، يتحقق هذا الاقتراح بقرار الحكومة رقم ٩٢٢ من العام ٢٠١٥. وتوفر هذه الخطة، التي في مركزها تطوير اقتصادي للبلدات العربية وتقليص الفجوات في الميزانيات، استجابة للاحتياجات المتزايدة للطبقة الوسطى الفلسطينية، التي هي نفسها نتيجة للعولمة والإمكانيات الجديدة لريادة اقتصادية باتت ممكنة في العصر النيوليبرالي. تدعم الخطة تطور هذه الطبقة، بواسطة الاستثمار في تعليم نوعي للفلسطينيين، ودمجهم في عمل مرتفع الأجر، خاصة في الهايتك. وأفضلية عاملين عرب، في سياق الرغبة بالتوسع إلى أسواق جديدة في العالم العربي، واضحة. في الوقت نفسه، يقلل دمج عاملين عرب بقدر معين تكاليف الأجر المرتفع لمهندسين محليين، ويُحسّن مكانة إسرائيل في المنافسة المتواصلة على جذب رأس مال متعدد القوميات.

نشر أمير فاخوري مقالًا في موقع محادثة محلية الإلكتروني واقترح فيه «على الفلسطينيين (...) شراء أسهم في النظام الإسرائيلي الجديد» (فاخوري ٢٠٢٠). ويحلل فاخوري الصهيونية كحركة سياسية، ويدعي أنه على

ليست إسرائيل والإمارات المتحدة لاعبتين هامشيتين في النظام العالمي المتجدد، وليس اتفاق السلام بينهما قضية هامشية لليسار المعادي للعنصرية والمعادي للرأسمالية. فهذا الاتفاق مؤشر على مسار تطور رأسمالية عرقنة في عصرنا، ويشير إلى الشكل الذي تبلور فيه تطورات إقليمية وعالمية البنية الطبقية الداخلية، والعلاقات المتغيرة بين اليهود والفلسطينيين، الأشكناز واليهود الشرقيين، داخل الخط الأخضر وفي المناطق المحتلة.

ضوء الأزمة السياسية الحاصلة اليوم في الجمهور اليهودي، تسنح للفلسطينيين فرصة من أجل تقوية مكانتهم المدنية بواسطة تعاون مع ما يصفه «ري – صهيونية»؛ أي الصهيونية «اليسارية» الليبرالية. وعلى الرغم من أن استخدام فاخوري لفكرة اقتناء سهم هو مجازي بالكامل، فإن تحليله يندمج بشكل مدهش في التغيرات بعيدة المدى في المكانة الاقتصادية للمواطنين العرب. وما زال ينبغي أن تتضح التبعات السياسية لهذه التغيرات، لكن بات يتم التعبير عنها اليوم بالقوة المتزايدة للقائمة المشتركة وبقدرة المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل على دفع مصالحه بشكل منظم. وبذلك تختلف مكانة المواطنين الفلسطينيين عن اليهود الشرقيين، إذ على الرغم من أن الليبرالية الاقتصادية وضعف القطاع النقابي والاستيطاني أدى إلى نمو طبقة وسطى يهودية شرقية، فإن هذه الطبقة لم تحظ حتى الآن بتمثيل سياسي حقيقي وما زالت مقيدة بآليات التحكم الحزبية الأشكنازية بواسطة أسطورة الوحدة اليهودية (طوبي ٢٠١٧؛ عامور ٢٠١٩). وتواصل الاحتفالات بالاتفاقيات مع الإمارات المتحدة كتعبير عن ما هو بمثابة «سلام شرقي»، تواصل التقليد الفاخر لتسطيح المسألة الشرقية بادعاء عنصري حول «ثقافة» كرامة وتشريفات، وتستعرض صورة اليهودية الشرقية كأنها بمثابة طبقة عربية اغتنت حديثًا.

وتذكرنا أنظمة عرقنة رأس المال العالمي مرة أخرى بأنه لا ينبغي ربط العولمة الاقتصادية بلارية ما بعد القومية، ما بعد عنصرية وما بعد إثنية. وهي تتحدانا كي نفكر في الشكل الذي تتشابك فيه الطبقة مع الإثنية والعرق بأشكال جديدة، مستمدة من تاريخ طويل من الكولونيالية ولكنها تتجاوزها أيضًا، بتسخير مجموعات اجتماعية جديدة بمهمات وساطة في الرأسمالية متعددة القوميات التي تعتم على تقاسم عمل متطور. وتُترجم المنافسة على أن تكون مستغلًا من جانب رأس المال العالمي في أي مكان بحروب الطبقات، الأعراق والشعوب، أو باسمها الشامل (والإشكالي) – «حروب أهلية». وهذه الحروب، التي تدور داخل الدول القومية وخارجها أيضًا، هي السياق الذي تتحول فيه سياسة الهويات إلى مورد بأيدي اليمين الجديد، الذي يوجه الغضب المبرر وغريزة الانتقام التي تطور في داخلها الطريقة الاقتصادية من أجل إبرام تحالفات اجتماعية تطور قدرة البقاء السياسي للرأسمالية. وما أريد قوله هو أن العرقنة ليست نتيجة مرافقة لرأسمالية الكارثة، وإنما هي جزء جوهري منها. وهذا نظام تراكمي يحقق ربحًا من انعدام ثقة وجودي، زرع خوف متواصل، تدمير مبتكر وأزمة لا نهاية لها.

وليست إسرائيل والإمارات المتحدة لاعبتين هامشيتين في النظام العالمي المتجدد، وليس اتفاق السلام بينهما قضية هامشية لليسار المعادي للعنصرية والمعادي للرأسمالية. فهذا الاتفاق مؤشر على مسار تطور رأسمالية عرقنة في عصرنا، ويشير إلى الشكل الذي تبلور فيه تطورات إقليمية وعالمية البنية الطبقية الداخلية، والعلاقات المتغيرة بين اليهود والفلسطينيين، الأشكناز واليهود الشرقيين، داخل الخط الأخضر وفي المناطق المحتلة. وفهم الصهيونية ليس فقط كحركة وإنما كشكل رأسمالي معرقن – والكولونيالية الاستيطانية هي أحد أشكاله التاريخية – يسمح بتفسير كيف أن نموذج السلام الاقتصادي، الذي يقترح على الفلسطينيين الانضمام كشريك صغير لرأس المال الإسرائيلي، يندمج مع أيديولوجية بارزة لتفوق يهودي وعرقنة مستمرة للمواطنة والمجتمع الإسرائيليين. وفي الوقت نفسه، يشير الاتفاق إلى الأفق المظلم للرأسمالية العالمية، الذي يقود إلى تزايد الحروب بين المجموعات المختلفة للعاملين في ظروف إفقار متزايد، كارثة مناخية واجتماعية، وغياب بديل سياسي.

(مترجم عن العبرية: بلال ضاهر)

الهوامش

١ هـذا، عـلى سـبيل المثـال، خـط التحريـر في الموقـع الإخبـاري المسـتقل «محادثـة محليـة»، الـذي يُعـرّف نفسـه بأنـه «بيـت صحافـة نشـطة تنبـع مـن الالتـزام بالديمقراطيـة، مقاومـة الاحتـلال والسـعي للسـلام، العدالـة الاجتماعيـة، شـفافية وحريـة المعلومـات – لكـن لا تخـدم أي حـزب، حركـة سياسـية أو برنامـج سـياسي».

٢ تحـول اللجـوء إلى نشـاط مشـترك لجمعيـات، منظمـات ناشـطين وأحـزاب في إطـار جبهـة واسـعة وتحالفـات بـين حـركات، في العقـود الأخـيرة إلى إسـتراتيجية مفضلـة لليسـار. وتتطلـب هـذه الإسـتراتيجية تحليـلًا مفصـلًا أكـثر مـما يمكننـي أن أقـترح هنـا. وبالإمـكان الاطـلاع عـلى تفسـير نظـري في كتـاب دوف حنـين ودافي فيلـك «مـا العمـل الآن؟»، الـذي يسـتعرضان فيـه الـشراكات كخطـوة لتأسـيس مـشروع يسـاري لمكافحـة الهيمنـة والشـعبوية. ويسـتندان فيـه إلى دراسـة أرنسـتو لـكلاو وشـنتال مـوف، والتـي يكمـن ضعفهـا الأسـاسي في تحويـل السياسـة إلى حقـل علاقـات مشروطـة بالكامـل، ولا يتـم تحديدهـا أو بلورتهـا بقـدر كبـير بواسـطة النظـام الاقتصـادي (لاكلاو وموف ٢٠٠٤؛ فيلـك وحنـين ٢٠١٩).

٣ ثمـة أهميـة للقـول إننـي لسـت خبـيرة في شـؤون الخليـج الفـارسي أو الاقتصـاد السـياسي للـشرق الأوسـط. وحقيقـة أننـي طولبـت بـأن أبحـث بنفسـي هـذه المسـائل تـدل عـلى غيـاب يـكاد يكـون مطلقًـا لوجهـة نظـر غـير رأسـمالية عـن النقـاش العـام للاتفاقيـات، والـذي يـبرز خصوصًـا في أحيـاز الخطـاب الـذي يسـمي نفسـه يساريًـا. وثمـة أهميـة للقـول أيضًـا إن التحليـل السـياسي الـذي أطرحـه هنـا، ويدعـو إلى إعـادة الكفـاح ضـد الرأسـمالية إلى مكانـه في مركـز رؤيـة اليسـار، يتبلـور في سـياق تاريخـي الـذي يكتشـف فيـه كثيريـن وكثـيرات، في إسرائيـل والعـالم، مجـددًا الحاجـة إلى ذلـك. والأزمـة الماليـة العالميـة، في العـام ٢٠٠٨، وصعـود اليمـين المتطـرف مـن الدمـار الـذي زرعتـه النيوليبراليـة البربريـة طـوال أربعـة عقـود، وأزمـة كورونـا المتدحرجـة توضـح تحـولات إدراكيـة في أوسـاط شرائـح واسـعة. وتكشـف الأحـداث التاريخيـة (ولكـن بمكـر هيغيـلي نمطـي) الأخطـاء والإخفاقـات كافـة حـول مـا كنـا نعتقـده سـابقًا.

٤ لا ينبغـي أن تغيّـب عـن أعيننـا المعارضـة المهمـة للقائمـة المشـتركة لاتفـاق السـلام مـع الإمـارات المتحـدة والبحريـن. الحقيقـة المؤسـفة أن هـذه المعارضـة ليسـت مفهومـة بتاتًـا لقسـم كبـير مـن المعسـكر الـذي يسـمي نفسـه يسـارًا في إسرائيـل. والتوجـه الـذي يموجبـه سـيؤدي «خطـاب قومـي» أقـل بقليـل و»براغماتيـة» إلى تحسـين مكانـة المواطنين الفلسـطينيين تـم التعبـير عنـه، عـلى سـبيل المثـال، في مفهـوم جمعيـة «سـيكوي» حـول التطويـر الاقتصـادي في البلـدات العربيـة. ويدعـون في الجمعيـة أن الحكومـة الإسرائيليـة، عـلى الرغـم مـن ميلهـا إلى التحريـض بشـكل عنـصري ضـد السـكان العـرب ومأسسـة التفـوق اليهـودي بالقانـون، تطـرح في السـنوات الأخـيرة آفـاق اندمـاج اقتصـادي غـير مسـبوق للأقليـة الفلسـطينية. واسـتغلال صحيـح لهـذه الفـرص الاقتصاديـة سـتقود، بحسـبهم، بصـورة تدريجيـة ولكـن أكيـدة، إلى مسـاواة مدنيـة. أنظـروا مثـلًا مقابلـة مـع مديـر عـام المنظمـة السـابق، رون غيرليتـس، في صحيفـة هآرتـس (أحيطـوف ٢٠١٩).

5 Veracini 2006: Wolfe 2006; Rouhana and Sabbagh – Khoury 2015; Tatour 2019

٦ عـن تاريـخ هجـرة العمـل ورأس المـال الفلسـطيني مـن فلسـطين إلى الخليـج ورجوعًـا أنظـروا Hanieh 2011

٧ يبـدو مـن وجهـة نظـر الثقافـة السياسـية، أن النمـوذج الملـكي – الرأسـمالي للإمـارات المتحـدة يتـلاءم مـع مفاهيـم الحكـم لـ»كينـغ بيبـي». الرأسـمالية الاسـتبدادية التـي تعتمـد عـلى حـيرة المـال وتصويـره ببهرجـة بأنـه ثـراء ملائـم كقفـاز لليـد لزعيـم يحكـم برعايـة رأس المـال. وبالإمـكان تحليـل عـروض السـلطة التعسـفية والعـروض الكولونياليـة لحكـم نتنياهـو بأنهـا تعبـر عـن جوانـب غـير عقلانيـة لثقافـة الأمولـة. وفيـما تتطلـب إدارة النظـام الرأسـمالي العالمـي خـبراء، لكنهـا في نهايـة الأمـر تعتمـد عـلى قيـادة كاريزماتيـة تتواصـل بـدون وسـاطة مـع قـوى غـير متوقعـة لسـوق رأس المـال العالمـي. ولهـذا السـبب، حُكـم عـلى نتنياهـو عـلى مـا يبـدو بالانتصـار عـلى «المـدراء» مـن نـوع نـير بـرْكات ونفتـالي بينيـت.

٨ عمليًـا، ترتبـط التقنيـات الماليـة والأمنيـة ببعضهـما عـن طريـق تصنيـف المخاطـر. ووفقًـا لنمـوذج تدريـج الائتـمان الفـردي، يمكـن رؤيـة كيفيـة اسـتخدام تصنيفـات ديمغرافيـة واسـعة لتقييـم المخاطـر الاقتصاديـة أو الأمنيـة التـي يضعهـا شـخص معـين يخـلي مكانـه لصـورة تمييـز تسـتند إلى سـيرة ذاتيـة فرديـة. ويسـمح جمـع معطيـات مـن مصـادر متنوعـة واسـعة طـوال فـترة بنـاء ملامـح فرديـة للفـرد، وتوقـع يتزايـد دقـة لسـلوكه في المسـتقبل وحتـى بلورتـه بواسـطة تهديـدات ومحفـزات. وفي الوقـت نفسـه، الخوارزميـات التـي تتنبـأ بمخاطـر وسـيناريوهات تسـتند إلى معلومـات تعكـس في أحيـان متقاربـة عـدم مسـاواة وتمييـزاً تاريخيـين، ولذلـك فـإن التوقعـات التـي يصنعونهـا تميـل إلى نسـخ البنيـات الاجتماعيـة الموجـودة. وهـذان جانبـان لتقنيـات العرقنـة المتطـورة، والتـي مـن جهـة أصبحـت أقـل تعلقًـا بفـروق إحصائيـة – ديمغرافيـة واسـعة (عـرق، إثنيـة وجندريـة بحـد ذاتهـا) ومـن الجهـة الثانيـة تميـل إلى ماديـة متطرفـة، تحتجـز الفـرد في تاريـخ مـن القمـع الاقتصـادي – الاجتماعـي.

٩ المـشروع الأكـبر في هـذا المجـال هـو منطقـة التجـارة الحـرة «بوابـة الأردن»، الـذي تأسـس في العـام ١٩٩٨ ومنذئـذ تعرقـل تطـوره لأسـباب مختلفـة. ووفقًـا للخطـة، يكـون في الجانـب الأردني ٢٥ مصنعًـا بملكيـة جزئيـة أو كاملـة إسرائيليـة، تُشـغّل عـشرات آلاف العاملـين الأردنيـين. خصـص الجانـب الإسرائيـلي لإقامـة مكاتـب ومراكـز لوجيسـتية، وربمـا مستشـفى لأهـداف سـياحة طبيـة للأردنيـين وسـكان الإمـارات الخليجيـة. وانضمـت مـصر أيضًـا في العـام ٢٠٠٤ تحـت رعايـة الولايـات المتحـدة، إلى نظـام تجـارة حـرة مـع إسرائيـل. وبموجـب الاتفـاق، تمنـح الولايـات المتحـدة إعفـاء مـن الجمـرك للبضائـع المصنوعـة في مناطـق صناعيـة محـددة (في مناطـق القاهـرة، الإسـكندرية، بـور سـعيد، الدلتـا المركزيـة، بنـي سـويف والمنيـة)، التـي أقـل مـن ٣٥٪ مـن عمليـة الإنتـاج فيهـا تتـم بالتعـاون بـين منتـج مـصري وآخـر إسرائيـلي، والتـي عنـصر الإنتـاج الإسرائيـلي فيهـا هـو ١٠,٥٪ عـلى الأقـل، ويعمـل في إطـار الاتفـاق قرابـة ٦٨٠ مصنعـا وشركـة مصريـة، معظمهـا في فـرع النسـيج (ألنتـان ٢٠١٨).

١٠ وفقـا لدراسـة كوهـين وزملائـه، فـإن الفجـوة في نسـب ذوي التعليـم الأكاديمـي بـين اليهـود الأشـكناز والشرقيـين في إسرائيـل تقلصـت مـن الضعفـين في الجيـل الثـاني إلى أكـثر مـن ١,٥٦ في الجيـل الثالـث، لكـن مصـدر التقلـص بالأسـاس كان انخفـاض نسـبة الأكاديميـين الأشـكناز، وكذلـك عـلى مـا يبـدو في ارتفـاع عـدد النسـاء اليهوديـات الشرقيـات اللاتي حصلـن عـلى لقـب في التعليـم. وتقلصـت الفجـوة بـين الرجـال، لكـن نسـبة اليهـود الشرقيـين الأكاديميـين، الذيـن شـكلوا في الجيـل الثـاني ٢٧٪، لم يرتفـع تقريبًـا، وأصبـح ٢٨٪ فقـط. وتنبـع الفجـوات مـن انعـدام مسـاواة ممأسـس في مسـتوى التعليـم وسياسـة تقسـيم الطـلاب حسـب قدراتهـم المتواصلـة في جهـاز التعليـم المهنـي. ويعتقـد الباحثـون أن سـد الفجـوات يسـتغرق أربعـة أو خمسـة أجيـال.

المصادر

بيخلر، شمشوم، ويونتان نيتسان، **أرباح الحرب: مكاسب السلام**. طبعة ثانية، حيفا: برديس،٢٠٠٧.

غوجانسكي، تمار، **تطور الرأسمالية في فلسطين**، حيفا: مفعاليم أونيفرسيتائييم للنشر: ١٩٨٦.

لاكلاو، أرنستو، وشانطال موف، **هيمنة وإستراتيجية اشتراكية: نحو سياسة ديمقراطية راديكالية**، (ترجمة عيديت شورير)، تل أبيب: ريسلينغ، ٢٠٠٤.

ماعوز، إيلات، **قانون حي: شرطوية وسيادة تحت الاحتلال**، القدس وتل أبيب: معهد فان لير وهكيبوتس هميئوحاد، ٢٠٢٠.

فيلك داني، ودوف خميم، **ما العمل الآن**، تل أبيب: يديعوت الكتب، ٢٠١٩.

كلاين، نعومي، **عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث**، (ترجمة ديبي أيالون)، تل أبيب: أندلس، ٢٠٠٩.

كامب، أدريانا، وريفكا رايخمان، **عمال أجانب: الاقتصاد السياسي لهجرة العمل في إسرائيل**، القدس وتل أبيب: معهد فان لير وهكيبوتس هميئوحاد، ٢٠٠٧.

Anspach, Mark R., "Vengeance and the gift," in James Alison and Wolfgang Palaver (eds.), *The Palgrave Handbook of Mimetic Theory and Religion*, New York: Palgrave Macmillan, 2017, pp. 53-59

Cohen, Yinon, Noah Lewin- Epstein, and Amit Lazarus, "Mizrah- Ashkenazi Educational Gaps in the Third Generation", *Research in Social and Stratification Mobility* 59, (2019), pp 25-33.

Culin, Hamza, "A Marxist Guide to Understanding the Gulf States Political Economy: An Intervew with Adam Hanieh", Jacobin, Jul. 13 2020. (online)

Fargues, Philippe, Nasra M. V, and Imco Brouwer, "Working and Living Conditions of low- Income Migrant Workers in the Hospitality and Construction Sectors in the United Arab Emirates", GLMM-RR-No. 2/2019, Florence, Migration Policy Center, the European University Institute and the gulf Research Center, 2019.

Farsakh, Leila, *Palestinian Labour Migration to Israel*, London and New York: Routledge, 2015.

Foster, John Bellamy, and Intan Suwandi, "COVID-19 and Catastrophe Capitalism: Commodity Chains and Ecological- Epidemiological- Economic Crises", *Monthly Review*, June 1, 2020 (blog)

Gordon, Neve, *Israel's Occupation*, (Berkeley: University of California Press, 2008).

Hanieh, Adam, "The Internationalisation of Gulf Capital and Palestinian Class Formation", *Capital & Class* 35(1), (2011), pp. 81-106

Hanieh, Adam, *Lineages of Revolt, Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*, Chicago: Haymarket books, 2013.

Hanieh, Adam, *Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East,* (Cambridge: Cambridge University Press, 2018.Hudson, Michael, *Super Imperialism: The Origin and Fundamentals of U.S. World Dominance*, London: Pluto press, 2003.

Legassick, Martin, and David Hemson*, Foreign Investment and the Reproduction of Racial Capitalism in South Africa* (Foreign Investment in South Africa: A Discussion Series, No. 2, 1976.), London Anti- Apartheid Movement

Levi- trauss, Claude, *The Elementary Structures of Kinship*, trans. James Harle Bell, John R. von Sturmer and Rodney Needham, Boston: Beacon Press, 1969.

Robinson, Cedric J., *Black Marxism: The Making of the Black Radical Tradition*, Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 2000.

Rouhana, Nadim N., and Sabbagh- Khoury, Areej, "Settler- Colonial Citizenship: Conceptualizing the Relationship between Israel and Its Palestinian Citizens", *Settler Colonial Studies* 5(3), (2015), pp. 205-225

Shafir, Gershon*, Land, Labor, and the Origins of the Israeli- Palestinian Conflict, 1882-1914*, Cambridge: Cambridge University Press, 198).

Tatour, Lana, "Citizenship as Domination: Settler Colonialism and the Making of Palestinian Citizenship in Israel", SSRN Scholarly Paper ID 3533490, Rochester, NY: Social Science Research Network, 2019.

Veracini, Lorenzo, *Israel and Settler Society*, London Pluto Press, 2006.

Wolfe, Patrick, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native", *Journal of Genocide Research* 8(4), (2006). pp. 387-409

مقالات من الصحف

أحيطوف، نيطاع، «عكس ما تفكرون به. اليمين يدفع العرب قدمًا بشكل غير مسبوق»، **هآرتس**، ٢٠١٩/١٠/٢٤.

ألنتان، ياعيل، «سلام بارد، اقتصاد دافئ»، **دافار هعوفديم بَإيرتس يسرائيل**، ٢٠١٨/٥/٢٥.

طوبي (طوهاريف)، إيتمار، «عمل عربي، ألسنة لهب شرقية»، **هعوكيتس**، ٢٠١٧/٤/٢٩.

عامور، مئير، «بالإمكان التأكيد بعد ٤٠ عامًا من الحكم: الليكود سيء لليهود الشرقيين»، **محادثة محلية**، ٢٠١٩/٢/٢٥.

فاخوري، أمير، «توجد فرصة للفلسطينيين لشراء أسهم في النظام الإسرائيلي الجديد»، **محادثة محلية**، ٢٠٢٠/١٠/١٣.

أمير مخول

لغز الموقف المصري من التطبيع وحيرة إسرائيل

تتشعب الدراسات الإسرائيلية والبحوث في مسألة الموقف المصري من التطبيع، فلدى البعض قناعة بأن مصر الرسمية ليست معنية به، وهناك من يطرح المسألة تحت علامة سؤال وتشكيك وثمّة من يرى أن هنالك في المحصلة توافق مصالح والتقاء رؤى غير معلن وأنّ كلا الطرفين غير معنيين بالتطبيع.

في مناقشتها مسألة التطبيع، تنطلق مراكز الأبحاث الإسرائيلية من المنظار الأمني، وفي المجمل لا تعكس انشغالًا بالعلاقات بين الشعبين برؤية مستقبلية، بل من باب الأمن القومي والمصالح الإسرائيلية العليا، التي تفضل السلام البارد بشرط استدامته، أي أنها معنية بالتطبيع بالمستوى الذي يخدم هذا السلام، وقلما وجدت دراسات إسرائيلية تناقش وجهة نظر الإسرائيليين في التطبيع ومدى اهتمامهم به أو كيف يتعامل الرأي العام الإسرائيلي مع التطبيع وإلى أي مدى يشغله الأمر.

في المقابل، لا تشعر إسرائيل بالأمان تجاه موقف الشعب المصري بتياراته المختلفة، لذلك تنشغل ضمن قراءة التطبيع في مسائل سيجري التطرق إليها، مثل تحديث الجيش المصري وتسليحه الواسع الإطار والمخاطر، كما تراها إسرائيل، والطموح المصري الحالي لاستعادة الدور الريادي كدولة عظمى إقليمية على مستوى المنطقة العربية وأفريقيا وشرق المتوسط، ما قد يشكل تهديدًا للسلام البارد. مقابل ذلك، نرى أن إسرائيل لا يشغلها التطبيع بحدّ ذاتهن ولا الرأي العام المصري حين تقرر مساندة أثيوبيا في النزاع على مياه النيل ناهيك عن أطماعها فيها. كما أن المجتمع الإسرائيلي غير منشغل بهذه المسألة عند الحديث عن مصر.

هناك إجماع على أن العلاقة مع مصر مبنية على أساسين متينين، وهما: الأمني والاقتصادي. وهناك اللاعب الأميركي المحوري في إسناد السلام البارد كما أقرته اتفاقات كامب ديفيد، والموقف الأوروبي الداعم والمؤثر باستدامة هذه العلاقة نظرًا لأهمية المنطقة العربية وبالذات مصر كممر للتجارة العالمية.

على الصعيد الشعبي، لا يعلّق الإسرائيليون آمالًا، وتقوم معظم الدراسات والتحليلات على العداوة المتجذرة في الوعي الشعبي المصري لإسرائيل بسبب قضية فلسطين، وهو وعي له بعده الأوسع القومي العربي وبالذات الناصري المتوارث في هذا الصدد، وله البعد الإسلامي الإخواني المتجذر والذي اتسع نطاقه منذ الثمانينيات. وإذ راهن غالبية الباحثين الإسرائيليين على ثورات «الربيع العربي» ومنطلقها الأول اللبرالي، وأولوية نوعية النظام في مصر بدلًا من أولوية قضية فلسطين، فإن هذه التوجهات البحثية أيضًا وصلت إلى استنتاج بعدم نفع التعويل على التيارات اللبرالية في مصر سوى في بعض الأطراف المحدودة التي لا تخرج عن وتيرة النظام في ضبط الوعي المصري بصدد إسرائيل.

كما لا تعير إسرائيل شأنًا للمخاوف التي تحييها هي في أذهان المصريين بشأن سياساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني أو نفوذها في أفريقيا الذي يستهدف مصر واستنزافها وإضعاف قوتها كلاعب مركزي. ولا تعير شأنًا لتخوفات مصر من التطبيع الشعبي وأثره على الأمن القومي من خلال النفوذ الاستخباراتي الإسرائيلي المحتمل في حال التطبيع الشعبي وحرية التنقل والحركة الفعليين.

في المقابل، هناك إجماع على أن العلاقة مع مصر مبنية على أساسين متينين، وهما: الأمني والاقتصادي. وهناك اللاعب الأميركي المحوري في إسناد السلام البارد كما أقرته اتفاقات كامب ديفيد، والموقف الأوروبي الداعم والمؤثر باستدامة هذه العلاقة نظرًا لأهمية المنطقة العربية وبالذات مصر كممر للتجارة العالمية والقرب من أوروبا.

من وجهة نظري، فإن النظامين المصري والإسرائيلي على السواء غير معنيّين بالتطبيع، كلّ لمصلحته، ولا يتوقع حدوث تغير في هذه المسألة، على الرغم من التآكل في مفهوم التطبيع والخطابات الناتجة عنه. كما أن السلام البارد فيه مصلحة للدولتين لإدارة تنافسهما بطرق غير عسكرية أو حربية.

خلفية في السياق

شكلت مناهضة التطبيع جزءًا لا يتجزأ من التعاطي مع المشروع الصهيوني في قلب الوطن العربي في فلسطين. وتزامنت مع نشوء الحركة القومية العربية الحديثة التي كان أحد مركبات تبلورها هو ثورات التحرر الوطني ومناهضة الإمبريالية والاستعمار وبالذات الصهيوني في فلسطين من باب اعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب، نظرًا لمكانتها التاريخية والحضارية في تشكل الأمة، ونظرًا لأن المشروع الاستعماري فيها هو مشروع استيطاني إحلالي عنصري. ونظرًا لوزن مصر ولدورها الطليعي في بناء الأمة، فقد كان من الطبيعي أن تشغلها مسألة التطبيع على المستويين الرسمي والشعبي خاصة في الحقبة الناصرية.

تميزت مصر أيضًا ببناء الدولة الحديثة، وتشكل التيارات السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجامعات التي شهدت أيضًا حركة سياسية وطلابية ناشطة في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، قائمة على القومية العربية ودور مصر فيها كدولة المواجهة الأولى مع إسرائيل.

ولو قمنا بإلقاء نظرة تاريخية على مفهوم التطبيع، نجد أنه قد شهد تغيرًا في الوعي العام بدءًا من نفي وجود الكيان الصهيوني واعتباره مؤقتًا وإلى زوال، مرورًا باللاءات الثلاث في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم بعد نكسة ١٩٦٧،[١] والصدمة الشعبية التي رافقت المرحلة من غضب وعدم تسليم بالعجز. ثم كانت حرب الاستنزاف التي يطلق عليها الباحثون

العلاقات طبيعية بين إسرائيل ومصر، لكن لا يوجد تطبيع، وإحدى الفرضيات تقول إن النظامين أيضًا غير معنيين بالتطبيع، ويخضعان الموقف إلى أولويات الأمن القومي، والعلاقة القائمة على المصالح من جهة، لكن على عدم الثقة، أو على التعاون في موقع والتنافر في آخر، كما أن لا أحد من الطرفين يلغي احتمالية التحول إلى مواجهة مستقبلًا.

الإسرائيليون «الحرب المنسية» والتي كانت من الحروب الأطول مدة والأكثر أثرًا، لتليها حرب تشرين ١٩٧٣ التي أعادت جزءًا من الجانب المعنوي، وأيضًا التسليم الفعلي على المستوى الرسمي بوجود إسرائيل كحالة ثابتة وليس مؤقتة.

شكلت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى الكنيست الإسرائيلي وما نتج عنها من اتفاقات كامب ديفيد ١٩٧٨و١٩٧٩محطة فارقة، إذ لأول مرة تعقد اتفاقية سلام بين كبرى الدول العربية وأكثرها محورية وبين إسرائيل. وشكل هذا التحول الإستراتيجي العميق الحدث المفصلي الأعمق في مفهوم التطبيع والانتقال إلى شروط المصالحة وليس نفي الكيان الصهيوني ووجود إسرائيل. مع العلم أن اتفاقات كامب ديفيد لا تذكر مسألة التطبيع، بل تتحدث في الشروط لعلاقات طبيعية بين البلدين، وبقي مفهوم التطبيع قابلًا للتفسيرات. وحقيقة هي أن التطبيع الشعبي أو المؤسساتي أو النقابي والثقافي لم يحظ بأي تقدم يذكر، فمن ناحية هذا هو الموقف الشعبي وكذلك هذا هو السقف الذي حدده النظام المصري بعد أن اغتيل رئيسه أنور السادات وبدأت مرحلة الرئيس حسني مبارك التي سيجري التطرق إليها لاحقًا. ومن الممكن اعتبار أن اتفاقيات السلام هي اتفاقيات «سلام بارد» يتشكل جوهرها من البنود التي تقضي بإنهاء حالة الحرب وفتح مضائق تيران وقناة السويس للملاحة الإسرائيلية وانسحاب الأخيرة من كل الأراضي المصرية المحتلة وبالتعاون الأمني والاقتصادي. أما التطبيع بالمفهوم الشعبي فلم يحصل، كما تآكل مفهومه.

على الصعيد المصري الداخلي، فإنّ ما ميّز المرحلة المذكورة التي أبرمت فيها الاتفاقات هو تراجع الحريات الديمقراطية وتراجع التيارات اللبرالية وملاحقتها كما ملاحقة اليسار المصري، في المقابل، وعلى الرغم من الطبيعة التي تتراوح ما بين الصدامية والاحتوائية من قبل الدولة المصرية لتيار الإخوان المسلمين ومنظماتهم، فإن هذا التيار ونتيجة لأسباب مصرية وعربية وعالمية قد علا شأنه، ليضيف بدوره إلى انحسار مظاهر الحياة اللبرالية. وفي كتابهما المشترك يسعى الباحثان الإسرائيليان أوريا شابيط وأوفير وبنتر إلى قراءة التطبيع والعلاقة المركبة مع إسرائيل من خلال هذين التيارين. شهدنا في هذه المرحلة أيضًا انحسارًا ملموسًا للغاية في وزن التيارات القومية واليسارية المصرية وحضورها.[٢]

في المحصلة، يمكن التأكيد على أن التيارات الثلاثة لم تذهب باتجاه التطبيع، بل تراوحت مواقفها من إسرائيل بين حالة المواجهة وحالة النفي أو الوجود المؤقت إلى الزوال، مع العلم أن التيار الأخير هو أكثر براغماتية من اللبرالي.

كما شهدت المراحل المذكورة تحولًا في الوعي الفلسطيني والعربي للمسألة الفلسطينية تمثل بمنحى التحول من اعتبار أن قضية فلسطين هي قضية العرب إلى «القضية الفلسطينية». وحصلت ذروة ذلك في اتفاقية أوسلو ١٩٩٣.

الطبيعية والتطبيع ليسا أمرين مترادفين. فقد تكون علاقات تطبيع دونما علاقات طبيعية بين نظامين، كما في مراحل معينة من العلاقات السورية اللبنانية أو المصرية السودانية والليبية أو حتى المصرية العراقية. فكانت حركة شعبية وهجرة وتفاعل ثقافي قائمان بشكل واسع حتى في ظل ظروف غير طبيعية وأحيانًا متوترة أو عدائية بين الأنظمة.

فيما يتعلق بمصر واسرائيل فإن العلاقات طبيعية بين الدولتين لكن لا يوجد تطبيع، وإحدى الفرضيات تقول إن النظامين أيضًا غير معنيين بالتطبيع، ويخضعان الموقف إلى أولويات الأمن القومي، والعلاقة القائمة على المصالح من جهة، لكن على عدم الثقة،

الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن يوقعان اتفاقية كامب ديفيد في ١٧ أيلول ١٩٧٨.

أو على التعاون في موقع والتنافر في آخر، كما أن لا أحد من الطرفين يلغي احتمالية التحول إلى مواجهة مستقبلًا.

فبالنسبة للمصريين كانت هناك، في العقد الأخير، تصريحات من قبل قادة إسرائيليين عن تدمير سد أسوان العالي (ليبرمان)، أو دراسات وتحليلات إسرائيلية تشير إلى أطماع إسرائيل في مياه النيل (أرنون سوفير)، كذلك الأمر بالنسبة إلى قراءات أجريت في مراكز الأمن القومي الإسرائيلي تعتبر أزمات مصر فرصة لإسرائيل (سلمان). يُضاف إلى ذلك النقاش السياسي والأمني الإسرائيلي حول «موافقة» رئيس الوزراء نتنياهو على تزويد ألمانيا لمصر بالغواصات من مصانع تيسنغروب التي تزود إسرائيل بالغواصات، واعتبار ذلك خطرًا على الأمن القومي والتفوق الإستراتيجي الإسرائيلي. وكان كاتب هذا المقال شاهدًا لمحاضرة ألقاها أحد أبرز سفراء مصر في إسرائيل، محمد بسيوني، الذي أشغل منصبًا رفيعًا في الأمن القومي المصري ومجلس العلاقات الخارجية، لوفد فلسطينيي الـ ٤٨ الذي بادرت إلى دعوته جامعة القاهرة بالتعاون مع الجامعة العربية، حيث أشار إلى أن اسرائيل لا تزال تشكل تهديدًا إستراتيجيا لمصر. وإن كانت الحرب هي استمرار السياسة بأدوات أخرى، حسب تعريف كلاوزفيتش، فبالإمكان الاستنتاج بأن الدبلوماسية والسياسة هما استمرار أيضًا للعداء وللحرب بطرق أخرى.

تمايزات في المفهوم السياسي للتطبيع

انطلق في هذا المقال من فرضية مفادها أن النظامين المصري والإسرائيلي غير معنيين بالتطبيع، وإذ يلتزمان بروح ونص اتفاقات كامب ديفيد ١٩٧٨ و١٩٧٩، فإن لكل منهما أسبابه في عدم التطبيع، فإسرائيل تقوم بذلك من منطلقات أمن قومي وديمغرافيا تحسبًا من هجرة العمالة، ويكفي أن ننظر إلى انشغال إسرائيل بمسألة هجرة العمل من أفريقيا والبالغة نحو الأربعين ألف عامل، وإغلاق منافذ الحدود، وربط السلام مع السودان ودول أفريقيا بالذات في منطقة القرن الأفريقي بطرد مهاجري العمل إلى هذه البلدان بمقابل مادي، فكم بالحري لو تدفق إلى إسرائيل مئات الآلاف من العمال المصريين.

أما مصر، فإنها أيضًا تنظر من باب الأمن القومي والخوف من مساعي إسرائيل لاختراقها استخباراتيًا من خلال تواجد سكانها أو عملهم في إسرائيل وتجنيدهم، كما أنها ليست معنية بأن تتجاوز العلاقات الشعبية الثقافية والاقتصادية والسياحية سقف العلاقات الرسمية، كما وتدرك حجم المعارضة الشعبية لأي علاقات مع إسرائيل، والرفض الشعبي المنظم من خلال النقابات والإعلام والقوى السياسية، وكذلك الرفض غير المنظم والمزاج العام المتجذر بالذات من المرحلة الناصرية التي اعتبرت إسرائيل نظامًا استعماريًا غاصبًا في قلب الأمة العربية.

تشكل الحالة المصرية لغزًا صعب التفكيك من قبل مراكز الأبحاث الإسرائيلية المعنية بالأمن القومي التي لم تنشغل ببلد عربي كما بمصر، وفي ذلك ريبة وفيه أيضًا تحدٍ ومخططات لمحاصرة الأخيرة. وتعود حبكة اللغز المذكور إلى استعصاء الحالة المصرية الرسمية والشعبية على التطبيع.

رغم كونها الدولة الريادية في العالم العربي وتمتعها بمواصفات دولة عظمى إقليمية ورأس الحربة في المواجهة التاريخية مع إسرائيل من ناحية، وأساس النظام العربي من ناحية أخرى، فقد جرت معاقبتها عربيًا ودفعت ثمنًا تمثل في إقصائها عن أمانة جامعة الدول العربية وتجميد عضويتها لعشر سنوات ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس في تلك الفترة. يضاف إلى ذلك اغتيال الرئيس أنور السادات خلال العرض العسكري في الذكرى السابعة لحرب تشرين.

تتحدث الاتفاقات عن إنهاء حالة الحرب والانتقال إلى سلام بين الدولتين يشمل انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المصرية المحتلة في العام ١٩٦٧. جدير بالذكر هنا أيضًا أن الاتفاقات لا تستخدم مصطلح التطبيع بل علاقات طبيعية، كما يحدد البندان التاليان:[٣]

المادة الأولى:

تنتهي حالة الحرب بين الطرفين، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقًا للمادة الثالثة.

المادة الثالثة:

يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. ....»

المادة الخامسة:

تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحرّ في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقًا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

في المادة الثالثة المتعلقة بالعلاقات الثقافية، جاء النص فضفاضًا بشكل لا يُفسر على أنه غير مقصود: «يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد اتمام الانسحاب المرحلي»، ثم يضيف: «يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافي في كافة الميادين أمر مرغوب فيه وعلى أن يدخلا في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب المرحلي بغية عقد اتفاق ثقافي. هذا وتولي النصوص أهمية للتعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار، والتعاون في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة والعمل على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح والامتناع عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر.

تشكل الحالة المصرية لغزًا صعب التفكيك من قبل مراكز الأبحاث الإسرائيلية المعنية بالأمن القومي. كما لم تنشغل مراكز الأبحاث الإسرائيلية والاستخباراتية ببلد عربي كما بمصر، وفي ذلك ريبة وفيه أيضًا تحدٍ ومخططات لمحاصرة الأخيرة. وتعود حبكة اللغز المذكور إلى استعصاء الحالة المصرية الرسمية والشعبية على التطبيع، وعلى فهم المنطق من وراء هذا الاستعصاء. كما تعود إلى مفهوم «السلام البارد» وإلى قدرة الديبلوماسية المصرية التي لاقت تعبيرًا عنها في نص الاتفاقات. كما ويعود أيضًا إلى تعدد التعريفات حول مفهوم التطبيع ومناهضته ضمن ما يمكن تسميته ثقافة مناهضة التطبيع العميقة في أوساط الشعب المصري.

في المقابل، لا تنظر هذه المراكز البحثية في لغز الموقف الإسرائيلي والريبة من مصر ومن التطبيع معها. بل هناك جانب آخر من الرؤية الإسرائيلية والقائلة إن السلام البارد أفضل من الحرب، وفي المقابل تقول إن أزمات مصر هي فرصة إسرائيل، والأخيرة ليست معنية بأكثر مما تنص عليه اتفاقات كامب ديفيد. بل لدرجة الانتقاص منها في الجوانب الأمنية، وهذا ما حصل مع ما يسمى في إسرائيل «فضيحة الغواصات المصرية» والحديث عن الغواصات الألمانية التي ابتاعتها مصر، وحظيت بعدم اعتراض إسرائيل ممثلة برئيس حكومتها نتنياهو، بينما تعرض نتنياهو لهجوم واسع من معارضيه، وكذلك صدرت تلميحات عن معارضة المؤسسة الأمنية لهذه الخطوة، لاعتبار تحديث قوة مصر في غير صالح إسرائيل.

التحولات في مفهوم التطبيع والعلاقة الطبيعية

لا يوجد مفهوم واحد للتطبيع أو لمناهضة التطبيع، وعليه أتطرق إلى أربعة مفاهيم مختلفة للتسمية نفسها التي جرى تعديل معانيها مع مرور الوقت. قد يكون ذلك منوطًا بالتغيرات في موازين القوى التي تقف من وراء الطروحات، وقد يكون هناك تحول من النفي القاطع لوجود إسرائيل إلى وجودها بشروط واستحقاقات. وقد يكون نتاج فجوة بين المفهوم والسلوكيات السياسية على أرض الواقع. على سبيل المثال لا يستطيع أي تيار قومي أو إسلامي أو ليبرالي إلغاء اتفاقات كامب ديفيد، حتى «الربيع العربي» لم ينل منها، ولا حين سيطر الإخوان المسلمون على المشهد في مرحلة الرئيس محمد مرسي، الذي نظرت إليه إسرائيل بارتياح لالتزامه بالاتفاقات والتعاون الأمني بحذافيرها.

وسنعرض هنا باختصار فهم التطبيع لدى التيارات السياسية: القومي العربي، الإسلامي السياسي، الليبرالي، وأيضًا تعريف حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات «بي دي اس».

تبلور الموقف من التطبيع من خلال التيار القومي في مرحلة نهضة وتحرر وطني ومناهضة للامبريالية والاستعمار والصهيونية. لذلك كان شعار الوحدة والتحرر واسترجاع فلسطين،[٤] حيث تحدث عن استرجاع فلسطين كلّها، أي إنهاء وجود إسرائيل.

أما تعريف الإسلام السياسي فيرى أن التطبيع يعني جعل ما هو غير طبيعي طبيعيًا، ولا يعني بالضرورة إعادة الأمور إلى طبيعتها، وفي اللغة تأتي لفظة تطبيع على وزن «تفعيل»، فهي عملية وصيرورة دائبة وصولاً لتحقيق غاية، لا خطوة واحدة عابرة سريعة أو غير سريعة. فالتطبيع نهج وأداء وعقلية وجوهره كسر حاجز العداء مع العدو الصهيوني بأشكال مختلفة، سواء أكانت ثقافية أم إعلامية أم سياسية أم اقتصادية أم سياحية أم دينية أم أمنية أم إستراتيجية أم غيرها. لكن بغضِّ النظر عن الشكل، فإن فحوى التطبيع مع العدو الصهيوني يبقى واحدًا وهو جعل الوجود اليهودي في فلسطين أمرًا طبيعيًا، وبالتالي فإن أي عمل أو قول أو صمت أو تقاعس يؤدي إلى التعامل مع الوجود اليهودي في فلسطين كأمر طبيعي يحمل في طياته معنىً تطبيعياً.[٥]

أما حركة المقاطعة «بي دي اس» فتربط التطبيع بانهاء الاحتلال وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني.

ولو أخذنا في المقابل المستوى الرسمي من لاءات الخرطوم وحتى كامب ديفيد وأوسلو واتفاقية العرباه واتفاقات أبراهام، فإن المنظومة العربية المناهضة للتطبيع قد تلاشت إلى حدّ كبير، ويبقى الموقف المصري كما تطرقنا له آنفًا، محددًا بالسلام البارد، ولم يذهب النموذج الأردني أبعد منه، بل تبناه في المستويين الرسمي والشعبي، ناهيك عن الوجود الفلسطيني في الأردن، بينما تختلف عنه النماذج الخليجية والسودان والمغرب. ومهما حصل، ففي المقابل لم تتجاوز أي دولة عربية، بالمجمل، السقف الذي وضعته مصر.

إن مقاطعة التطبيع الثقافي التي بلورها نظام حسني مبارك في سنواته الأولى، شكلت حملة ناجحة للغاية، وعمليًا أفرغت السلام من محتواه، وحولته إلى حلف عسكري وديبلوماسي دون مناحٍ أخرى. وقد جرى تطبيق ذلك بدقة وبناء على قرار إستراتيجي للحيلولة دون اختراق الثقافة الإسرائيلية العالم العربي، لقد سارت بلدان عربية أخرى على طريق مصر، لقد ولّى زمن المقاطعة العربية التجارية لإسرائيل والتي أعلنتها الجامعة العربية بعد حرب ١٩٦٧، «ما نحن بصدده هنا هو الحظر المصري لأي تواصل ثقافي مع إسرائيل، ولكل تعزيز للعلاقات معها خارج المستويين الدبلوماسي والأمني».[٦]

وفقًا لهذا المعيار، رحبت مصر بالاتفاق الإسرائيلي

لو أخذنا موقف المستوى الرسمي من لاءات الخرطوم وحتى كامب ديفيد وأوسلو واتفاقية العرباه واتفاقات أبراهام، فإن المنظومة العربية المناهضة للتطبيع قد تلاشت إلى حدّ كبير، ويبقى الموقف المصري كما تطرقنا له آنفًا، محددًا بالسلام البارد، ولم يذهب النموذج الأردني أبعد منه.

الإماراتي، وهكذا في الصحافة الرسمية وفقًا للمحلل العسكري في إذاعة الجيش الإسرائيلي «غالي تساهال» جاكي خوجي. ففي مقاله في معاريف ٤/٩/٢٠٢٠ نعت مناهضي التطبيع العاملين في الصحف والإعلام في مصر بـ «الكلاب الشرسة»، التي تهاجم كل من تسوّل له نفسه القيام بخطوة تطبيعية أيا كانت، بينما تحولوا إلى «كلاب الزينة» أمام مشهد الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي. ويرى أن هذا ليس تحولًا في النظرة المصرية، وإنما الأمور تسير وفق مصلحة النظام، حيث تشكل الإمارات السند الاقتصادي الأهم لمصر، وهي من أهم حلفائها سياسيًا – إقليميًا وعالميًا. في المقابل، لا تتيح لشخصية ثقافية أو رياضية مصرية الالتقاء أو التعاون مع نظيرتها الإسرائيلية، كما يحدد السقف الذي حدده النظام.

حرب النفوذ

السياسة الإسرائيلية تجاه مصر متعددة الأوجه والمستويات، سواء المعلنة أم غير المعلنة والمتعلقة بالنفوذ الإقليمي، والأخيرة قائمة على تكبيل يدي مصر ومحاصرة دورها سواء من خلال ربطها مصلحيًا بإسرائيل وبمشاريعها الإقليمية الكبرى مثل الحوض الشرقي للمتوسط، بكل ما له علاقة بإقامة الأحلاف بين إسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا، وأيضًا في الطوق على مصر وتهديد مصالحها وبالذات في مسألة الأمن المائي، الذي تعتبره مصر مسألة وجودية. ويرى خوجي أن دعم مصر للتطبيع بين كل من الإمارات والسودان من جانب إسرائيل من جانب ثانٍ، يندرج في الاصطفافات الجديدة في المنطقة وبشكل خاص في شرق المتوسط. ففيما يتعلق بترسيم الحدود الاقتصادية والبحرية والصراع من ورائها على مستقبل ليبيا، ساندت إسرائيل بشكل جليّ الموقف اليوناني والمصري في مواجهة الموقف التركي ونفوذ هذا البلد المهدد.[٧]

بينما يحذر التقرير الإستراتيجي لمركز دراسات الأمن القومي المعروف باسم (عدكان إستراتيجي) الإصدار ١٩، عدد تشرين الأول ٢٠١٦، من أن الجيش الإسرائيلي هو الجيش الكبير الوحيد المرابط على حدود مصر. ولا تستطيع إسرائيل تجاهل التهديدات المخفية من وراء سعة التسلح المصري، وهذا ما يؤدي إلى تآكل تفوقها النوعي في الجو، حتى بعد إدخال طائرات إف ٣٥ إلى الخدمة في ٢٠١٧.[٨]

في المقابل، يرى التقرير أن حلم السيسي هو أن تشهد مصر انبعاثًا متجددًا لموقعها السباق كدولة عظمى إقليمية في الشرق الأوسط، وأن تنعكس هذه القوة على الشرق الأوسط وشرق المتوسط وأفريقيا.

علاقات طبيعية من دون تطبيع

لا يوجد على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية ذكر للتطبيع، بل فقط في سياق إحالته لمرور الوقت الطويل، ثم تشير إلى تسجيل تراجعات، وترى أن المسألة الفلسطينية تشكل أساسًا للموقف المصري.

ولا تبني إسرائيل توقعات عالية على التطبيع مع مصر، بل كما تؤكد وزارة خارجيتها فإنّ السلام بين إسرائيل ومصر يتكوّن من «عدة عناصر مهمة، بما فيها إنهاء حالة الحرب والعمليات العدائية والتهديدات والعنف، إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، إزالة القيود المفروضة على حرية التنقل وانسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء بناء على ترتيبات أمنية متفق عليها ومناطق محدودة القوات. واستكملت إسرائيل انسحابها من سيناء (١٩٨٢) وفقًا للشروط التي حددتها المعاهدة، «وتنازلت بذلك عن قواعد إستراتيجية وذُخَر أخرى مقابل السلام».

«إن عملية تطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصر

عملية شاقة تحتاج إلى وقت طويل، علمًا بأنها تقضي بالتغلب على ٣٠ عامًا من انعدام الثقة والعداء. وعلى الرغم من ذلك، تم فتح سفارتين وقنصليتين لكلا البلدين، وتعقد اجتماعات بين وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى من البلدين بشكل منتظم.

«بعد اندلاع أعمال العنف الفلسطينية (أيلول ٢٠٠٠)، شهدت العلاقات بين البلدين فتورًا ملموسًا واستدعت مصر سفيرها من إسرائيل. وأعيد السفير المصري في آذار ٢٠٠٥. ويستمر التعاون والتبادل التجاري بين البلدين وتجتمع اللجنة العسكرية المشتركة للبلدين بشكل منتظم».[٩]

بُعد آخر لمفهوم التطبيع تطرحه مجلة «ميدا» (MIDA) المعنية بالسياسات والأمن، وهو أنه على الرغم من مرور أربعة عقود على انفاقات السلام بين مصر وإسرائيل، فإن ما يمكن أن نصف به مستوى العلاقات هو علاقات طبيعية وليس تطبيعًا. وهذا المستوى من العلاقات ثابت ومستدام على الرغم من التحولات التي شهدتها مصر، «وعلى الرغم من الكراهية التي لم تختف، لكونها علاقات مبنية على ثبات في المصالح المشتركة في المجالين الأمني والاقتصادي».[١٠]

فيما يرى السفير السابق في القاهرة تسفي مازال، أن السلطات المصرية أحبطت كل المساعي للتحول إلى التطبيع، «لقد بنينا أساسًا لعلاقات جيدة لكنهم (المصريين أ.م.) أوقفوها كي لا تنزلق أكثر من اللازم. كان حلمنا أن نبني علاقات حسنة لتشكل نموذجًا للدول العربية وكي يعم السلام، وكان اتفاق مع الأردن، لكنه لم يغير الوضع جوهريًا. لقد تهرّبوا باستمرار، لكوننا لم نحلّ المسألة الفلسطينية».

ويرى السفير الإسرائيلي أن «الكراهية لليهود كامنة في أساس العلاقات معنا». ويرى كذلك أن كلا المرجعين، سواء الإسلام أم القومية العربية، يلعبان دورًا في تبريد العلاقات بين مصر وإسرائيل، «ثلث الآيات القرآنية تتحدث عن اليهودية، وغالبيتها سلبية»، وفق قوله. كما يرى أن أثر الناصرية لا يزال ملموسًا في هذا الصدد، وهناك دعاتها، إضافة إلى الأحزاب القومية، ويصل إلى النتيجة بأن السلام مع مصر ليس تطبيعًا.[١١]

رأى البروفسور الإسرائيليّ هيلل فريش، من معهد بيغن-السادات التابع لجامعة تل أبيب، أنّ تطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصر، يُمكِن أنْ يكون تتويجًا لإنجاز اتفاق «أبراهام» للسلام، وأن الموافقة المصرية الرسمية على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان قد تكون بداية التغيير في هذا الاتجاه، مُوضِحًا أنّ الشروع في هذه العملية قد يكون بديلاً عن صنع السلام مع السعودية، على حدّ قوله.

وتابع قائلاً: «ربّما يكون السبب وراء إغفال تطبيع العلاقات مع مصر هو الاستمرارية الملحوظة مدة ٤١ عامًا من السلام الإسرائيليّ-المصريّ، إذْ إنّ المرء لا يميل إلى القلق كثيرًا بشأن السلام البارد الذي فرضته القاهرة على العلاقات الإسرائيليّة المصريّة»، لافِتًا إلى أنّ خروج مصر من الحرب الساخنة يعني النهاية الفعليّة للحرب بين جميع الدول العربية وإسرائيل.[١٢]

وهناك رأي مغاير يرى أن ترحيب مصر باتفاقات أبراهام، في حين أكدت الصحيفة المركزية «الأهرام» أن القضية الفلسطينية هي ما ينبغي أن يكون الأساس في كل علاقات تبرم، فإن مصر تقوم بذلك نظرًا للموقف الأميركي من ناحية، ولأنها تخشى من تراجع موقعها الريادي في المنطقة لصالح دول صغيرة وغنية تستغل اللحظة المؤاتية لإعلاء شأنها في النظام العربي والعالمي، وللتأكيد أنها راعية الموقف العربي من فلسطين، وأن ربط التطبيع بإنهاء الاحتلال لا يزال سيد الموقف.[١٣]

في المقابل، يشيد عيران ليرمان، وهو جنرال متقاعد يعمل باحثًا في مركز القدس للأمن والإستراتيجيا، بالموقف المصري المجاهر بتأييد اتفاقات أبراهام قائلاً: «إن مساندة مصر العلنية لاتفاقات السلام والتطبيع بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والسودان هي من مؤشرات وحسنات الشراكة بين إسرائيل والمصريين في منطقة شرق البحر المتوسط».[١٤]

يطرح التطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين نموذجًا جديدًا للسلام المتحقق أمام ناظرنا. في حين يؤدي تمحور نتنياهو ووسائل الإعلام حول التطبيع إلى تناسي حقيقة أن العالم العربي لا يزال يقاطع إسرائيل في غالبيته، ويرى في التطبيع مرادفًا للخيانة. والذي التقط صورة مع المغني الإسرائيلي عومر آدم في حفل في دبي (محمد رمضان) شكّل امتحانًا مهمًا لإمكانيات التطبيع مع كل من مصر والأردن. وكان ترويج وزارة الخارجية الإسرائيلية للصورة وتعليقها بالعربية «الفن يجمعنا دائمًا» قد أثارت شبكات التواصل الاجتماعي، وتعرض الفنان لهجوم لاذع، وألصقت به التهم «صهيوني وخائن وممثل في مهرجان التطبيع وفي خدمة المشروع الصهيوني»، وكان الأكثر

أثـرًا قـرار نقابـة الفنانـين تجميـد عضويتـه، وقـرار نقابـة الصحافيـين المصريـة حظـر أي نـشر عنـه وترويـج لـه لأنـه خالـف حظـر كل أشـكال التطبيـع مـع دولـة الاحتـلال، ورفعـت ضـده دعـوى قضائيـة بتهمـة إهانـة الشـعب المـصري، ليتراجـع ويعتـذر بادعـاء عـدم معرفـة مـن هـو آدم، ويكتـب فيمـا بعـد عـن حبـه لفلسـطين. محمـد رمضـان هـو فنـان محبـوب ويحظـى بشـعبية واسـعة في مـصر وخارجهـا، لكـن مناهضـة التطبيـع كمـا تؤكـد ردود الفعـل، تحظـى بشـعبية أوسـع، وهـي في وجـدان الشـعب المـصري والنظـرة إلى إسرائيـل بوصفهـا العـدو الأكـبر. هـذا مـا تعكسـه أيضًـا إقالـة توفيـق عكاشـة مـن عضويـة مجلـس الشـعب المـصري لأنـه اسـتضاف السـفير الإسرائيـلي في بيتـه. وكانـت ذروة الموقـف الشـعبي أيضًـا في اقتحـام سـفارة إسرائيـل في القاهـرة في أيلـول ٢٠١١.

تحمـل المقارنـة الإسرائيليـة مـا بـين اتفاقيـات كامـب ديفيـد واتفاقيـات أبراهـام لمعاينـة مسـألة التطبيـع وأجوائـه إشـكالية جوهريـة في حـال لـم تأخـذ بالحسـبان مبنـى الـدول. ففـي حـين لا توجـد نقابـات مهنيـة في الإمـارات أو البحريـن، فـإن النقابـات في مـصر تشـكل أحـد أعمـدة المجتمـع، كمـا تشـكل أحـد أهـم فضـاءات العمـل السـياسي المـصري وتفاعلاتـه، ولهـا تقاليـد نضاليـة وسياسـية واجتماعيـة عريقـة، ولهـا أثـر كبـير في وسـائل الإعـلام وبلـورة الـرأي العـام وفي مسـاندة نضـال الشـعب الفلسـطيني بالأخـص، وتُقمـع مظاهـر مناهضـة التطبيـع في البحريـن، بينمـا لا نسـمع صـوت الشـعب في الإمـارات.

يـرى الباحثـون الإسرائيليـون أن «خطـاب الكراهيـة» تعـزز في ظـل حكـم الرئيـس حسـني مبـارك، ويعـزون ذلك لكـون إتاحـة المجـال لهـذا الخطـاب سـاعدت النظـام في سياسـته الداخليـة، وبالـذات في مواجهـة الإخـوان المسـلمين، فلـم يقـم بالترويـج للسـلام بـأي شـكل مـن الأشـكال، مـع أنـه انصـاع بنطـاق محـدود جـدًا للضغوطـات الأميركيـة لوضـع حـدود «للخطـاب العدائـي لليهـود».[١٥]

يفـوت القـراءة الإسرائيليـة أحيانًـا أن مـصر هـي دولـة مؤسسـات، وفيهـا تـراث غنـي مـن الدبلوماسـية والأجهـزة، أو مـا يطلـق عليـه «الدولـة العميقـة» التـي صمـدت في كل الامتحانـات السياسـية والأمنيـة والانتفاضـات الشـعبية. وفي مـا تعـزز التعـاون في المجـال الأمنـي تعـزز في مرحلـة حكـم عبـد الفتـاح السـيسي وبالـذات التعـاون في مواجهـة الجماعـات الإرهابيـة وتنظيـم داعـش في سـيناء، إلا أنـه لـم يقـم بـأي خطـوة نحـو تعميـق التطبيـع أو توسـيع نطاقه، أسـوة بمـن سـبقه مـن الرؤسـاء المصريـين والمؤسسـات المصريـة. لا يـروق هـذا الواقـع للباحثـين الإسرائيليـين الذيـن يتوقعـون أن يأتـي التطبيـع عـلى ظهـر العلاقـات الأمنيـة، بـل ينطلقـون مـن فرضيـات بـأن مـصر رهينـة سياسـاتها الداخليـة في علاقاتهـا مـع إسرائيـل، عـلى الرغـم مـن أن ثبـات مسـتوى العلاقـات منـذ أربعـة عقـود يـدل عـلى غـير ذلـك. أو أنهـم ينطلقـون مـن الافـتراض بأنـه لا ينبغـي تسـليح الجيـش المـصري وتحديثـه مـا دام في حالـة سـلام مـع إسرائيـل، وبالطبـع لا يطالبـون إسرائيـل بالمثـل.[١٦]

عنـد قـراءة الدراسـات الإسرائيليـة، بالإمـكان ملاحظـة التمايـز في النقطـة السـابقة بـين باحثـين أكاديميـين مـن دون خلفيـة عسـكرية أو أمنيـة، وبـين باحثـين أشـغلوا في السـابق مراتـب عليـا في الجيـش والأمـن القومـي. فالأخيرون يكترثـون للتطبيـع، بـل يبـدون أكثـر قناعـة بمسـتوى العلاقـات السـائد، ويـرون في السـلام البـارد أكـبر إنجـاز لإنهائـه حالـة الحـرب بـين البلديـن، ولإخراجـه مـصر مـن دائـرة المواجهـة، ممـا يوفـر لإسرائيـل الحمايـة القصـوى لتعـذر مواجهتهـا عربيًـا. كمـا ان الباحثـين مـن خلفيـة عسـكرية أو دبلوماسـية عميقـة ينطلقـون مـن العلاقـات مـع مـصر بصفتهـا أقـوى دولـة عربيـة لا يمكـن إخراجهـا مـن قاعـدة النديـة، مقابـل نزعـة بحثيـة إسرائيليـة فيهـا ملامـح اسـتعلاء.[١٧]

أثـير في الأونـة الأخـيرة نقـاش إسرائيـلي حـول فحـوى السـلام مـع مـصر، وذلـك في أعقـاب الاتفاقـات مـع الإمـارات والبحريـن والتـي تتيـح المجـال للمقارنـة، وهنـاك شـبه إجمـاع في التحليـلات الإسرائيليـة بـأن النظـام المصري برئاسـة السـيسي هـو مـن يحـدد مسـتوى العلاقـات، وأنـه لـن يرفـع سـقفها ولـن يغـير مـن ماهيتهـا. فـلا يـزال المصريـون ينظـرون إلى إسرائيـل وإلى التواجـد الإسرائيـلي عـلى أرض مـصر بعـين الريبـة والكراهيـة (احيمئـير)، وتتطـرق السـفيرة الإسرائيليـة في القاهـرة أميـرة أورون إلى برامـج التعليـم المصريـة قائلـة إنهـا لا تذكـر ولـو بشـكل باهـت زيـارة الرئيـس أنـور السـادات إلى إسرائيـل، بخـلاف صـدى الاحتفـاء الإماراتـي بالسـلام.[١٨]

كمـا تشـير القـراءة الإسرائيليـة للتيـار اللـبرالي في مـصر إلى أن مسـألة التطبيـع بالنسـبة لهـذا التيـار ليسـت قـاب قوسـين أو أدنـى، بـل تشـكك فيهـا. وإذ عوّلـت مراكـز الأبحـاث المذكـورة عـلى ثـورات «الربيـع العربـي» وبالـذات في مـصر، كحـدث مفصـلي ينحـو نحـو فـك الارتبـاط

الشعبي المصري بقضية فلسطين والانشغال بالأمور الداخلية، فقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن العداء لإسرائيل له جذور عميقة في كل شرائح الشعب المصري. هناك من عوّل في إسرائيل على العداء المصري لحركة حماس وموقفها المناوئ للدولة العميقة في مصر إبان حكم الرئيس مرسي وتدخلها في شؤون مصر الداخلية، وعلى كون هذا التدخل مسألة بالغة الحساسية بما فيه من خطر على الأمن القومي، إلا أن ذلك أيضًا لم يخفف من الموقف الداعم للشعب الفلسطيني، ومن حدّة الموقف العدائي لاسرائيل. كما واستدرك الباحثان شابيط ووينتر أن منطلق التيار اللبرالي المصري هو أن إسرائيل دولة مواجهة وكل وجودها مرتبط بالغبن التاريخي. لكن التيار اللبرالي ليس نمطًا واحدًا، بل هناك من بين أصحاب الفكر اللبرالي من يرى أن السلام مع إسرائيل شرعي وضروري، والسبب في ذلك، أنه من دون السلام لا يتحول الفكر اللبرالي إلى حقيقة وواقع على المستوى المصري الداخلي. أي إن الرهان الإسرائيلي على التيار اللبرالي المصري لن يقود نحو التطبيع، ونحو تغيير الموقف من إسرائيل.

تشهد المنطقة العربية تحولات قُطرية على مستوى كل بلد، وتحولات إقليمية، وبالذات تفكك بنيان النظام العربي التقليدي الذي كانت مصر في مركزه، بينما نشهد اليوم مراكز قوى باتت متقدمة في علاقاتها مع إسرائيل، وباتت العلاقات الأمنية والاقتصادية واسعة في نطاق غير مسبوق بما فيه نشوء تحالفات محورها إسرائيل. كما وقد تنشأ نخب جديدة غير منشغلة بقضية عرب فلسطين وإنما بالقضايا الداخلية في كل بلد، وهو المنحى الساعي لتصدر المشهد في الاتحاد الأفريقي وبلدان أفريقيا وبالذات جنوب الصحراء، وهذا ليس محسومًا بعد على المستوى العربي، لكن تزايد فيها نفوذ الدولة من جهة وفي المقابل تزايدت فيها المطالب الدمقراطية بالضمانات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية التي قد تعزز النزعات اللبرالية والديمقراطية لتغيير الأولويات. وليس واضحًا كيف ستكون وجهة النخب الناشئة في مسألة التطبيع.

الخلاصة

تشكل اتفاقات كامب ديفيد الأساس للعلاقات المصرية الإسرائيلية، ويشكّل تمسك مصر ببنودها الأساس للعلاقات القائمة على السلام البارد وليس على التطبيع. بناء عليه، فإن الأولوية الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية في مسألة التطبيع هي الأمنيّة.

تتراوح العلاقات بين البلدين بين التعاون الأمني والاقتصادي وتضارب مصالح جوهرية (أزمة مياه النيل، تحديث الجيش المصري، وممر التجارة العالمي الإسرائيلي الموازي لقناة السويس وعلى حسابها).

هناك تغاضٍ في الدراسات الإسرائيلية عن التهديدات الإسرائيلية للمصالح المصرية الحيوية، في حين يجري النظر إلى التطبيع ليس كمسألة مدنية إسرائيلية بل كمسألة أمن قومي وفي صلبه استدامة تحييد مصر عن حالة الحرب.

يكنّ الشعب المصري بوعيه وبطبيعته العداء لإسرائيل، وهناك إجماع بأنها قائمة على الغبن التاريخي لفلسطين وشعبها. وتتراوح المواقف بين النظر إلى إسرائيل ككيان صهيوني غير شرعي يجب إزالته، وحتى اعتبار إسرائيل دولة مواجهة ولا تصالح شعبي معها.

دور النقابات المصرية والإعلام محوري في بلورة الموقف المصري، آخذين بالحسبان أن الدولة المصرية على الرغم من التقلبات والتحولات خلال العقود الأربعة منذ كامب ديفيد، تتمسك بالسياسة الجوهرية نفسها.

الرأي العام الإسرائيلي غير مشغول بالتطبيع مع مصر، ولا يشكل التطبيع هاجسه، وهذا أيضًا نتيجة لما اسميناه صعوبة حل اللغز المصري.

في ظل اتباع الدولتين لمبدأ السلام البارد، والمبني على المصالح الضابطة له، فإن الوضع الراهن لا يشكل تحديًا حقيقيًا لحركة مناهضة التطبيع المصرية أو العربية. إلا أن التحدي الحقيقي سيكون في حال قررت الدولتان أو إحداهما الانتقال إلى التطبيع. الأمر مستبعد في المدى المنظور، لكن التحولات في المنطقة العربية قد تجعله حقيقيًا.

الهوامش

١ «لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل".
٢ أوريا شافيط، أوفير وينتر، عدوّي، **مَعْلما- الصهيونية وإسرائيل في فكر إسلاميين ولبراليين عرب**. (تل أبيب: الكيبوتس الموحد ومركز تامي شتاينميتس لدراسات السلام، ٢٠١٣). (بالعبرية)
٣ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ص ٤٣ – ٤٧
https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/Treaty_of_peace_between_egypt.pdf
٤ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، (غزة: دار الأخوة، ٢٠١٠).
٥ للمزيد عن المعاني اللغوية للتطبيع، انظروا موقع الوحدة الاسلامية
https://www.wahdaislamyia.org/issues/172/aadwan.htm
٦ جاكي خوجي، «عندما تكيل مصر المديح لاتحاد الإمارات على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ماذا تقصد؟»، موقع صحيفة معاريف، ٢٠٢٠/٩/٤
https://www.maariv.co.il/journalists/Article-787920
٧ عيران ليرمان، «دعم مصر للتطبيع يندمج داخل الاصطفاف الجديد في البحر المتوسط»، موقع معهد القدس للإستراتيجيّة والأمن، ٢٠٢٠/١١/٣
https://jiss.org.il/he/lerman-egypts-support-of-normalization/
٨ يفتاح شفير، كشيش بارفياني، «مصر تتسلح»، **عدكان استراتيجي** 19/3 (2016)، 53-62
https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/antq/f-3739695777.pdf
مؤمن سلام، أوفير وينتر، «مصر وإسرائيل- أربعون سنة في صحراء السلام «البارد»، **عدكان استراتيجي** ٣/٢٠ (٢٠١٧)، ١٣-٢٤
https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/antq/f-540072956.pdf
٩ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية
https://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/Egypt/Pages/israeli%20egyptian%20relations.aspx
١٠ فلوريت شويحط، «علاقات طبيعية دونما تطبيع، ٤٠ سنة على اتفاقية السلام مع مصر»، موقع ميدا- مقالات، تقارير، تحليلات، ٢٠١٩/٣/١٣
١١ شويحط، «علاقات طبيعية ...، ٢٠١٩/٣/١٣.
١٢ "دراسةٌ إسرائيليّةٌ تُقِّر بفشل التطبيع الشعبيّ مع مصر، الهدف الرئيسيّ من «اتفاق أبراهام» هو السلام مع السعودية، والغاية الأهّم تطبيع العلاقات البارِدة جدًا مع مصر!"، موقع الخليج الجديد، ٢٠٢٠/١١/٨١
١٣ ميرا تسوريف، ما بين اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية وبين»صفقة التطبيع» الإماراتية الإسرائيلية- بالصيغة المصرية، موقع مركز ديان، ٢٠٢٠/١٢/١٢
https://dayan.org/he/content/5624
١٤ ليرمان، «دعم مصر للتطبيع...، ٢٠٢٠/١١/٣
١٥ ايلي بوديه وبسمات بيفت، «تطبيع مع مصر والأردن؟ ما زال من السابق لأوانه الاحتفاء به، موقع زمان يسرائيل، ٢٠٢٠/١٢/٢
https://www.zman.co.il/174938/
١٦ المصدر السابق.
١٧ ليرمان، «دعم مصر للتطبيع...، ٢٠٢٠/١١/٣؛ ومقابلة مع د. عوديد عيران حول المقارنة بين السلام «البارد» مع مصر والتطبيع مع الإمارات العربية.
https://www.youtube.com/watch?v=wi3K5XQGgFY
١٨ يعكوب أحيمئير، «السلام يواصل كونه باردًا»، موقع يسرائيل هيوم (إسرائيل اليوم)، ٢٠٢٠/١١/١٤
https://www.israelhayom.co.il/opinion/819907
١٩ «لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل".
٢٠ أوريا شافيط، أوفير وينتر، عدوّي، **مَعْلما- الصهيونية وإسرائيل في فكر إسلاميين ولبراليين عرب**. (تل أبيب: الكيبوتس الموحد ومركز تامي شتاينميتس لدراسات السلام، 2013). (بالعبرية)
٢١ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ص ٤٣ – ٤٧
https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/Treaty_of_peace_between_egypt.pdf
٢٢ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، (غزة: دار الأخوة، ٢٠١٠).
٢٣ للمزيد عن المعاني اللغوية للتطبيع، انظروا موقع الوحدة الاسلامية
https://www.wahdaislamyia.org/issues/172/aadwan.htm
٢٤ جاكي خوجي، «عندما تكيل مصر ..»، مصدر سبق ذكره.
https://www.maariv.co.il/journalists/Article-787920
٢٥ عيران ليرمان، «دعم مصر للتطبيع يندمج داخل الاصطفاف الجديد في البحر المتوسط»، موقع معهد القدس للإستراتيجيّة والأمن، ٢٠٢٠/١١/٣
https://jiss.org.il/he/lerman-egypts-support-of-normalization/
٢٦ يفتاح شفير، كشيش بارفياني، «مصر تتسلح»، **عدكان استراتيجي** 19/3 (2016)، 53-62
https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/antq/f-3739695777.pdf
مؤمن سلام، أوفير وينتر، «مصر وإسرائيل- أربعون سنة في صحراء السلام «البارد»، **عدكان استراتيجي** ٣/٢٠ (٢٠١٧)، ١٣-٢٤
https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/antq/f-540072956.pdf
٢٧ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية
https://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/Egypt/Pages/israeli%20egyptian%20relations.aspx
٢٨ فلوريت شويحط، «علاقات طبيعية دونما تطبيع، ٤٠ سنة على اتفاقية السلام مع مصر»، موقع ميدا- مقالات، تقارير، تحليلات، ٢٠١٩/٣/١٣
٢٩ شويحط، «علاقات طبيعية ...، ٢٠١٩/٣/١٣.
٣٠ "دراسةٌ إسرائيليّةٌ تُقِّر بفشل التطبيع الشعبيّ مع مصر، الهدف الرئيسيّ من «اتفاق أبراهام» هو السلام مع السعودية، والغاية الأهّم تطبيع العلاقات البارِدة جدًا مع مصر!"، موقع الخليج الجديد، ٢٠٢٠/١١/٨١
٣١ ميرا تسوريف، ما بين اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية وبين»صفقة التطبيع» الإماراتية الإسرائيلية- بالصيغة المصرية، موقع مركز ديان، ٢٠٢٠/١٢/١٢
https://dayan.org/he/content/5624
٣٢ ليرمان، «دعم مصر للتطبيع...، ٢٠٢٠/١١/٣
٣٣ ايلي بوديه وبسمات بيفت، «تطبيع مع مصر والأردن؟ ما زال من السابق لأوانه الاحتفاء به، موقع زمان يسرائيل، ٢٠٢٠/١٢/٢
https://www.zman.co.il/ /١٧٤٩٣٨
٣٤ المصدر السابق.
٣٥ ليرمان، «دعم مصر للتطبيع...، ٢٠٢٠/١١/٣؛ ومقابلة مع د. عوديد عيران حول المقارنة بين السلام «البارد» مع مصر والتطبيع مع الإمارات العربية.
https://www.youtube.com/watch?v=wi٣K٥XQGgFY
٣٦ يعكوب أحيمئير، «السلام يواصل كونه باردًا»، موقع يسرائيل هيوم (إسرائيل اليوم)، ٢٠٢٠/١١/١٤
https://www.israelhayom.co.il/opinion/٨١٩٩٠٧

جمال زحالقة *

تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل

جاء الإعلان عن موافقة المغرب على تطبيع العلاقات مع إسرائيل عبر تغريدة في التويتر للرئيس الأميركي المنتهية ولايته، دونالد ترامب، يوم العاشر من كانون الأول ٢٠٢١، وجاء فيها: «إنجاز تاريخي آخر، فقد اتفق اثنان من أكبر أصدقائنا؛ إسرائيل والمغرب، على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة».[١] وأعلن ترامب عن اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، قائلًا إن «المغرب اعترف بالولايات المتحدة في العام ١٧٧٧، ومن المناسب أن نعترف بسيادته على الصحراء الغربية».[٢]

في نفس يوم إعلان ترامب صدر «بلاغ من الديوان الملكي»[٣] جاء فيه إن الملك أجرى اتصالًا هاتفيًا بالرئيس ترامب، وبحسب البلاغ كانت تلك «مناسبة لإعلان القرار التاريخي للولايات المتحدة الأميركية بالاعتراف بالسيادة التامة والكاملة للمملكة المغرب على صحرائها.. وبفتح قنصلية بمدينة الداخلة (الصحراوية)»، وأشار البلاغ الملكي إلى زيارة جيراد كوشنير إلى المغرب في أيّار ٢٠١٨ معتبرًا أنها كانت «كانت حاسمة في مختلف القضايا».

وجاء في البيان أيضًا ان الملك ذكّر «بالمواقف الثابتة والمتوازنة للمملكة المغربية من القضية الفلسطينية، مؤكدًا أن المغرب يدعم حلًا قائمًا على دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب في أمن وسلام، وأن المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تبقى هي السبيل الوحيد للوصول إلى حل نهائي ودائم وشامل لهذا الصراع».

* رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وعضو برلمان سابق.

وأشار البيان إلى أن الملك، وانطلاقًا من كونه رئيس لجنة القدس، شدّد على «ضرورة الحفاظ على الوضع الخاص للقدس، وعلى احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وحماية الطابع الإسلامي لمدينة القدس والمسجد الأقصى».

ووفق البيان «أخبر جلالته الرئيس الأميركي، بعزم المغرب على:

- تسهيل الرحلات الجوية المباشرة لنقل اليهود من أصل مغربي والسياح الإسرائيليين من وإلى المغرب؛
- استئناف الاتصالات الرسمية الثنائية والعلاقات الديبلوماسية في أقرب الآجال؛
- تطوير علاقات مبتكرة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي. ولهذه الغاية، العمل على إعادة فتح مكاتب للاتصال في البلدين، كما كان عليه الشأن سابقا ولسنوات عديدة، إلى غاية ٢٠٠٢.

وقد أكد جلالة الملك بأن هذه التدابير لا تمس بأي حال من الأحوال، الالتزام الدائم والموصول للمغرب في الدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة، وانخراطه البناء من أجل إقرار سلام عادل ودائم بمنطقة الشرق الأوسط».

وفي يوم ٢٢/١٢/٢٠٢٠ أقلعت طائرة تابعة لشركة «إلعال» الإسرائيلية في أوّل رحلة مباشرة بين تل أبيب والرباط، وكان على متنها وفدان، أحدهما إسرائيلي برئاسة مئير بن شابات، رئيس مجلس الأمن القومي، والثاني أميركي برئاسة جيراد كوشنير، صهر دونالد ترامب ومستشاره الشخصي. والتقى رئيسا الوفدين العاهل المغربي محمد الخامس في القصر الملكي، وجرى بعدها التوقيع على الاتفاق الثلاثي المغربي – الإسرائيلي – الأميركي في القصر، وهذا أمر غير معهود في المغرب. وتم كذلك الاتفاق على مذكّرات تفاهم إسرائيلية – مغربية شملت الطيران المدني والرحلات الجوّية المباشرة والتعاون في مجالات الموارد المالية والصحة، كما اتفقت إسرائيل والمغرب على إعفاء من التأشيرات لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية.[٤]

ونورد فيما يلي نص الاتفاق (العناوين الفرعية ليست جزءًا من النص الأصلي):

تماشيا مع الاتصال الهاتفي بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس وفخامة الرئيس دونالد ترامب، في ١٠ دجنبر ٢٠٢٠، وإلى البيانين التاريخيين الصادرين في اليوم نفسه من قبلهما ومن قبل معالي رئيس وزراء دولة إسرائيل، بنيامين نتانياهو، والذي أعلن فيه عن تدشين عهد جديد في العلاقات بين المملكة المغربية ودولة إسرائيل؛

ترحب الدول الثلاث بالفرصة التي أثمرتها الجهود الكبيرة والريادية التي تتميز بها الولايات المتحدة الأميركية؛

الاعتراف الأميركي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية

وتثمن المرسوم الذي أصدرته الولايات المتحدة الأميركية حول «الاعتراف بسيادة المملكة المغربية على الصحراء الغربية» والذي بموجبه:

«تعترف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على كامل إقليم الصحراء الغربية، وتجدد دعمها لمقترح الحكم الذاتي المغربي الجاد والواقعي وذي المصداقية، باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع حول جهة الصحراء الغربية.[٥]

«تيسيراً للعمل من أجل بلوغ هذه الغاية، ستشجع الولايات المتحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المغرب، بما في ذلك في إقليم الصحراء الغربية، وستقوم، لهذا الغرض، بفتح قنصلية في جهة الصحراء الغربية، في مدينة الداخلة، من أجل تعزيز الفرص الاقتصادية والاستثمارية لفائدة المنطقة».

إحالة إلى موقف المغرب من القدس والقضية ا لفلسطينية

وتذكر الدول الثلاث بوجهات النظر المتبادلة خلال نفس الاتصال بين جلالة الملك محمد السادس وفخامة الرئيس دونالد ترامب، بشأن الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط، والذي جدد خلاله جلالة الملك موقف المملكة المغربية المتوازن والثابت بخصوص القضية الفلسطينية، والموقف المعبر عنه فيما يخص أهمية المحافظة على الطابع الخاص لمدينة القدس بالنسبة للديانات السماوية الثلاث ومكانة صاحب الجلالة كرئيس للجنة القدس؛

الاتفاق المغربي الإسرائيلي

واعترافًا بالدور التاريخي الذي ما فتئ ينهض به المغرب في التقريب بين شعوب المنطقة ودعم السلام والاستقرار بالشرق الأوسط، واعتبارًا للروابط الخاصة

كوشنير يقود أول رحلة مباشرة من إسرائيل إلى المغرب، بعد الهبوط في الرباط يوم ٢٢/١٢/٢٠٢٠.

التي تجمع بين جلالة الملك والجالية اليهودية المغربية المقيمة بالمغرب، وفي جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في إسرائيل؛

وإدراكًا منها لما في إقامة علاقات دبلوماسية سلمية، ودية وكاملة من مصلحة للدولتين معًا؛ وهو ما من شأنه أن يخدم قضية السلام في المنطقة، ويساهم في تحسين الأمن الإقليمي، ويفتح آفاقًا جديدة للمنطقة برمتها؛

وتذكيرًا بالاتصال الهاتفي بين جلالة الملك محمد السادس وفخامة الرئيس دونالد ترامب، فقد أكد جلالة الملك أن المملكة المغربية ودولة إسرائيل تعتزمان:

الترخيص للرحلات الجوية المباشرة بين المغرب وإسرائيل، بما في ذلك بواسطة شركات الطيران الإسرائيلية والمغربية، مع تخويل حقوق استعمال المجال الجوي؛

الاستئناف الفوري للاتصالات الرسمية الكاملة بين المسؤولين الإسرائيليين ونظرائهم المغاربة وإقامة علاقات أخوية ودبلوماسية كاملة؛

تشجيع تعاون اقتصادي دينامي وخلاق؛

مواصلة التعاون في مجالات التجارة؛ والمالية والاستثمار؛ والابتكار والتكنولوجيا؛ والطيران المدني؛ والتأشيرات والخدمات القنصلية؛ والسياحة؛ والماء والفلاحة والأمن الغذائي؛ والتنمية؛ والطاقة والمواصلات السلكية واللاسلكية؛ وغيرها من القطاعات وفق ما سيتم الاتفاق بشأنه؛

إعادة فتح مكتبي الاتصال في الرباط وتل أبيب».

يختلف نص الاتفاق الثلاثي المغربي – الإسرائيلي – الأميركي في بعض تفاصيله عن بلاغ الديوان الملكي. ويفترض أن يكون البلاغ هو الموقف المغربي الرسمي وما غاب منه عن الاتفاق الثلاثي هو مواقف لم تقبلها إسرائيل وربما الولايات المتحدة أيضًا. لقد جاء في بلاغ البلاط الملكي أن الملك أكد في الاتصال الهاتفي بالرئيس ترامب أن المغرب يدعم «حل الدولتين»، ويدعو لحماية «الطابع الإسلامي لمدينة القدس الشريف والمسجد الأقصى». أما في الاتفاق الثلاثي فقد تمت الإحالة إلى الاتصال الهاتفي بين الملك وترامب بالإشارة

تتلخص استراتيجية إسرائيل في السنوات الأخيرة بتهميش القضية الفلسطينية عالميًا، وجاءت اتفاقيات التطبيع الأربع في العام 2020 في إطار تهميشها عربيًا أيضًا. إن التطرق في الاتفاق الثلاثي للموقف المغربي من القضية الفلسطينية بلا تفاصيل هو تأكيد يفضي إلى تهميش.

إلى موقف المملكة المغربية «المتوازن والثابت بخصوص القضية الفلسطينية»، بلا أي تحديد وأي ذكر لتمسّك المغرب بحل الدولتين، وبلا تسجيل لموقفه بخصوص الطابع الإسلامي للقدس والأقصى. ما جرى التطرق إليه في الموقف المغربي هو البعد الديني دون أي إشارة إلى السيادة السياسية في القدس، ولكن حتى هذا لم تقبل إسرائيل أن تتم الإشارة إليه في الاتفاق الثلاثي ولو كموقف المغرب غير الملزم لإسرائيل والولايات المتحدة.

الملك المغربي هو رئيس لجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي، وهناك أهمية بالغة لما اختفى في نص الاتفاق الثلاثي بشأن الموقف المغربي من القدس، والاكتفاء بإشارة عامة فضفاضة حول أهميتها الخاصة بالنسبة للديانات الثلاث، دون ذكر أن المغرب يدعم المحافظة على الطابع الإسلامي للمسجد الأقصى، ناهيك عن مسألة السيادة في مدينة القدس.

ما تضمنه الاتفاق بخصوص القضية الفلسطينية والقدس مريح جدًّا لإسرائيل وجاء وفق مقاساتها، ولو لم يرد أي تطرق لهما لكان أفضل بكثير. استراتيجية إسرائيل في السنوات الأخيرة هي تهميش القضية الفلسطينية عالميًا، وجاءت اتفاقيات التطبيع الأربع في العام ٢٠٢٠ في إطار تهميشها عربيًا أيضًا. إن التطرق في الاتفاق الثلاثي للموقف المغربي من القضية الفلسطينية بلا تفاصيل هو تأكيد يفضي إلى تهميش. والأدهى من ذلك أن إسرائيل تفهمه وتترجمه على أنّ سياسات الاستيطان والتهويد والحصار وتعميق الاحتلال والاقتحام المتكرر للأقصى لا تؤثّر على تطوير العلاقات مع دول التطبيع العربي. وما يقوله نتنياهو ليل نهار هو أن القضية الفلسطينية لم تعد عائقًا أمام بناء «علاقات طبيعية» مع الدول العربية.

ردود الفعل

قامت السلطات المغربية والقيادات السياسية المؤثّرة ووسائل الإعلام المركزية في المغرب بتسويق اتفاق التطبيع بأنه انتصار «عظيم» وإنجاز تاريخي باعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على كامل تراب الصحراء الغربية، وكأنّ التطبيع مع إسرائيل هو أمر هامشي أمام الحدث الأكبر. وقد ردّ المغاربة المناهضون للتطبيع والمناصرون للقضية الفلسطينية برفض هذا الاتفاق وإدانة التطبيع، وتصدّر وسم «مغاربة ضد التطبيع» مواقع التواصل الاجتماعي واجمع المحتجّون على الاتفاق الثلاثي على أن الاعتراف الأميركي بالسيادة المغربية على الصحراء لا يبرر التطبيع مع إسرائيل، التي تواصل انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني. وفي حين لم يعارض حزب العدالة والتنمية الإسلامي المشارك في الحكومة الاتفاق، أصدرت جماعة العدل والإحسان المعارضة والتي تعتبر أكبر تنظيم إسلامي في المغرب، بيانًا أدانت فيه التطبيع واعتبرته كارثة على فلسطين وعلى الأمة بأسرها.[٦] ووقعت ٣٦ منظمة حزبية ونقابية وحقوقية بيانًا مشتركًا أدان بشدة التطبيع،[٧] ومن بينها الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب؛ حزب النهج الديمقراطي؛ حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي؛ حزب المؤتمر الوطني الاتحادي؛ الحزب الاشتراكي الموحد؛ الشبيبة الطليعية؛ شبيبة النهج الديمقراطي؛ حركة الشبيبة الديمقراطية التقدمية؛ منظمة الشباب الاتحادي؛ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛ الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي؛ الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل؛ العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان؛ الجمعية المغربية لحقوق الإنسان؛ الجمعية المغربية للنساء التقدميات؛ التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان؛ منظمة حريات الإعلام والتعبير- حاتم؛

تظاهرة مناوئة للتطبيع في الرباط.

الهيئة المغربية لحقوق الإنسان؛ مرصد العدالة بالمغرب؛ الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة؛ جمعية «الحرية الآن»؛ المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف؛ الجمعية المغربية لصحافة التحقيق؛ الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان؛ اليسار المتعدد؛ جمعية اطاك المغرب؛ الجمعية المغربية لتربية الشبيبة؛ جمعية المواهب للتربية الاجتماعية؛ جمعية التنمية للطفولة والشباب؛ جمعية شموع للمساواة؛ جمعية البديل الثقافي؛ جمعية أكورا للثقافة والفنون؛ الهيئة الوطنية للدفاع عن المال العام بالمغرب؛ الشبكة المغربية لحماية المال العام؛ تيار الأساتذة الباحثين التقدميين؛ لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني بالبيضاء؛ حملة «بي دي آس» المغرب؛ الحملة المغربية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل؛ الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

كل من له اطلاع على مزاج الشارع المغربي يعرف بأنّه لن يستطيع أي تطبيع مع إسرائيل أن يمحو أو يغيّر مكانة القدس وفلسطين في وجدان الشعب المغربي وضميره. وتعود العلاقة المباشرة مع فلسطين إلى أن الحجاج المغاربة عبر التاريخ كانوا يعرجون على القدس بعد عودتهم من الحجاز، وإلى مشاركة جنود مغاربة (بما يشمل حينها جزائريين وتونسيين) في جيش صلاح الدين، الذي حرر القدس، وبعد أن عادت غالبية الجنود إلى بلادهم في أرجاء العالم العربي والإسلامي، أصر صلاح الدين على بقاء المغاربة في القدس، وأمر بإقامة حي المغاربة في المدينة قائلًا: «أسكنت هناك من يثبتون في البر ويبطشون في البحر، وخير من يؤتمنون على المسجد الأقصى وعلى هذه المدينة».[٨] إن علاقة المجتمع المغربي بفلسطين والقدس هو حالة شعبية راسخة وارتباط تاريخي عميق، تعزّزه مواقف ثابتة لقوى وأحزاب يسارية وإسلامية وقومية تحارب التطبيع وتنتصر لقضية فلسطين، التي تعود إلى مربعها الأول بالرهان أساسًا على الشعوب لا على الأنظمة ومصالحها الضيّقة.

على المستوى الدولي، قال المتحدث باسم السكرتير العام للأمم المتحدة، إنه يرحّب بالاتفاق المغربي الإسرائيلي، لكنّه تحفظ في موضوع الصحراء الغربية ودعا إلى حل يستند إلى القرارات الدولية ذات الصلة.[٩] وتوالى الترحيب بالاتفاق من معظم الدول الأفريقية والأوروبية والأميركية الجنوبية. ورحبت كذلك مصر

السياق السياسي لالتحاق المغرب بركب التطبيع هو اتباعها سياسة الابتعاد عن العلاقات مع العالم العربي، سوى مع السعودية، وتفضيل العلاقات الأفريقية والدولية لتحقيق مصالح، يعتقد النظام المغربي، أن العرب قليلو الفائدة فيها، وبالأخص مسألة التنمية الاقتصادية، وقضية الصحراء الغربية.

والإمارات والبحرين وعمان بالاتفاق، وعارضته الجزائر وإيران وجنوب افريقيا.

أما على المستوى الفلسطيني، فقد اختلفت النبرة والموقف المعلن من هذا الاتفاق عمّا كان عليه الرد الفلسطيني الغاضب على اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي. وبعد الإعلان عن الاتفاق اتصل العاهل المغربي، محمد السادس، بالرئيس الفلسطيني، محمود عبّاس وطمأنه بأن موقف المغرب من القضية الفلسطينية «لم يتغيّر». ولعل من أسباب فتور رد القيادة الفلسطينية على التطبيع المغربي، أنّها راهنت وتراهن على دور للمغرب في التوصل إلى حل سياسي. وكانت هناك في الماضي عدّة مبادرات فلسطينية لمحاولة التأثير على يهود المغرب في إسرائيل، الذين يدعمون بغالبيتهم الساحقة اليمين، عبر عقد مؤتمر كبير برعاية ملك المغرب، الذي يحظى بمحبة كبيرة عندهم. لم تخرج هذه المبادرة أو غيرها إلى حيّز التنفيذ، وهناك علامات استفهام كثيرة حول جدواها. فقد دعا العاهل المغربي يهود المغرب في العام ١٩٩٩ للتصويت لمرشّح حزب العمل وليس لمنافسه بنيامين نتنياهو،[١٠] وليس هناك أي دليل على أن هذه الدعوة قد أثّرت فعلًا.

سياق سياسي وآخر تاريخي للتطبيع

السياق السياسي لالتحاق المغرب بركب التطبيع هو اتباعها سياسة الابتعاد والتراجع في العلاقات مع العالم العربي، سوى مع السعودية، وتفضيل العلاقات الأفريقية والدولية لتحقيق مصالح، يعتقد النظام المغربي، أن العرب قليلو الفائدة فيها، وبالأخص مسألة التنمية الاقتصادية، وقضية الصحراء الغربية. وإنصافًا للحقيقة يجب الإشارة إلى أن المغرب، كدولة، وقع هو أيضًا ضحية لانهيار النظام العربي وتفكك أواصر اللحمة السياسية، في ظل تعزيز هيمنة قوى الثورة المضادة، وترسيخ سياسات الاستبداد، وتعميق التبعية للولايات المتحدة ومعها إسرائيل، إضافة إلى الترويج لفكرة «لتبحث كل دولة عن مصالحها». وعليه جرى تسويق ما يسمّى بالسلام على أنّه يستند إلى مصالح الدول، وإلى مبدأ القرب بين اليهودية والإسلام، الذي له جذور عميقة في المغرب تحديدًا، في تجاهل تام بأن مشكلتنا ليست مع اليهودية، بل مع الصهيونية، وكما قال الشاعر اللبناني وديع البستاني في «ديوان الفلسطينيات» «أجل عابر الأردن كان ابن عمنا... ولكننا نرتاب من عابر البحر». وقد عبّر البستاني بوضوح عن الفرق بين اليهود والصهاينة، ويجب الحذر من خلط الأوراق عبر المصالحة مع الصهيونية والتغطية على ذلك بادعاء الانفتاح المتسامح على اليهود واليهودية.

لكن السياق السياسي وحده لا يفسّر التطبيع المغربي، الذي له جذور تاريخية في علاقة مع اسرائيل ممتدة منذ الخمسينيات، حين خطت العلاقات المخابراتية بين النظامين الإسرائيلي والمغربي خطواتها الأولى، وبدأ التعاون في تهجير يهود المغرب إلى إسرائيل. تواصل التعاون الأمني بين البلدين في الستينيات، وتبعته، في السبعينيات، محاولات مغربية عديدة للتوسط بين الفلسطينيين وإسرائيل، وكان المغرب وسيطًا للاتصالات الإسرائيلية المصرية عشية زيارة السادات لإسرائيل، واستضاف لقاءات التمهيد للمفاوضات المصرية الإسرائيلية، بين موشيه ديان والدكتور حسن التهامي المبعوث الخاص للرئيس أنور السادات.

وكانت المغرب من المبادرين لقرارات قمة فاس ١٩٨٠، التي تبنت خطّة للسلام مع إسرائيل. وفي العام ١٩٨٦ استقبل العاهل المغربي الحسن الثاني شمعون بيريس، الذي كان حينها رئيسًا لوزراء إسرائيل، لمناقشة مشروع السلام، الذي اقرّته قمة فاس.[١١]

بعد التوقيع على اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، وفي

استند التعاون الأمني بين إسرائيل والمغرب إلى أن للنظامين توجهات غربية وعلاقات متميّزة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وكان كلاهما في عداء شديد للمد القومي واليساري في العالم العربي. إضافة لذلك اعتبرت إسرائيل المغرب بوابة للعالم العربي، وبالنسبة للمغرب اسرائيل هي مفتاح واشنطن.

طريق العودة من واشنطن عرج إسحق رابين وشمعون بيريس إلى المغرب والتقيا الملك المغربي في ظل «بهجة السلام»، التي سادت حينها. وفي العام ١٩٩٤ جرى فتح مكتب اتصال إسرائيلي في المغرب، وبعدها افتتح مكتب مماثل في تل أبيب. بموازاة ذلك فتح المجال لزيارة إسرائيليين إلى المغرب، ولم تتوقف هذه الزيارات حتى أيامنا هذه، ويبلغ عدد الإسرائيليين الذين يزورن المغرب سنويًا نحو ٨٠ ألفًا، غالبيتهم الساحقة من اليهود من أصول مغربية.

وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠ جرى تجميد العلاقات الرسمية، وعادت مرة أخرى إلى غير رسمية وبالسر، ومع ذلك كانت هناك بعض اللقاءات العلنية، مثل زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، سيلفان شالوم، إلى المغرب في العام ٢٠٠٣ ولقائه الملك محمد الخامس،[١٢] وكذلك لقاء وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني، وزير خارجية المغرب محمد بن عيسى يوم ٢٠٠٧/٧/٤ في باريس.[١٣] وكانت هناك لقاءات كثيرة أخرى لمسؤولين إسرائيليين ومغاربة، بعضها تسرب إلى الإعلام، وبعضها بقي طي الكتمان.

لقد تواترت الاتصالات المغربية الإسرائيلية، بلا انقطاع، على مدى ستين عامًا مضت، وكانت لها أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية متشعّبة. ولم يأت قرار التطبيع المغربي من فراغ، بل هو استمرار لتلك العلاقات، وقضية الصحراء ليست السبب الحاسم، بدليل أن العلاقات كانت قائمة بلا ربط للمسألة الصحراوية.

العلاقات الأمنية والعسكرية

العلاقات الأمنية والعسكرية بين المغرب وإسرائيل متواصلة منذ عقود طويلة، حتى حين لم تكن هناك علاقات علنية بين البلدين، وبقي جزء كبير منها خافيًا عن الأنظار، وفي الماضي تعرّض من حاول كشف بعض أسرارها إلى السجن. ولكن في السنوات الأخيرة تراكمت معلومات مهمة حول حجم هذا التعاون الأمني وأهميته، وقد يكون هذا الحجم أكبر ممّا نشر أو سمح بنشره حتّى الآن. في المقابل، شاركت فرق عسكرية وأفراد مغاربة في محاربة إسرائيل، وسقط منهم الشهداء والجرحى ووقع بعضهم في الأسر.

لقد ساعدت إسرائيل المغرب في الحصول على أسلحة وزوّدتها بمعدّات تجسس، ودرّبت طواقم مغربية على استعمالها، وكان لها دور مركزي في اغتيال زعيم المعارضة المغربية المهدي بن بركة، ودعمت المغرب في المواجهة مع الجزائر ومع الثوّار الصحراويين. وشاركت المغرب إسرائيل في عملية فاشة لاغتيال بن لادن، وسمحت بفتح مكتب للموساد لتسهيل هجرة اليهود، وساعدت المخابرات الإسرائيلية في التجسّس على اجتماع القمّة العربية.

استند التعاون الأمني بين إسرائيل والمغرب إلى أن للنظامين توجهات غربية وعلاقات متميّزة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وكان كلاهما في عداء شديد للمد القومي واليساري في العالم العربي. إضافة لذلك اعتبرت إسرائيل المغرب بوابة للعالم العربي، وبالنسبة للمغرب اسرائيل هي مفتاح واشنطن.

الموساد وتهجير اليهود

بعد الاستقلال في العام ١٩٥٦، أعلنت المغرب عن وقف تهجير اليهود، وكان رد إسرائيل إقامة تنظيم سري ليهود المغرب تحت رعاية الموساد بهدف مواصلة تهجير اليهود إلى الدولة العبرية. سمي هذا التنظيم «همسجيريت»؛[١٤] أي الإطار، وكانت له عدّة أذرع: «جونين» أي دافعَ، للعمل في مجالات الأمن والمخابرات، و«جريكو» لتنظيم الظهير الجماهيري، و «مقهيلاة» وتعني جوقة، لتهجير اليهود الى فلسطين، و«محول» أي

رقص وهي حركة شبيبة صهيونية. وكان أهم ما عمل به هذا التنظيم السري هو تسريع هجرة اليهود من المغرب الى أرض فلسطين.

قام الموساد بتهريب عشرات آلاف اليهود سرًّا إلى الشواطئ الإسبانية وإلى نابولي ومرسيليا ومن ثمّ إلى إسرائيل. وفي مطلع العام ١٩٦١، غرقت سفينة «إيجوز»،[١٥] وكان على متنها ٤٣ يهوديًا مغربيًا ورجل موساد ولم ينجُ منهم أحد. أثار هذا الحادث ضجة كبرى وكتبت الصحف الأميركية أن المغرب يضطهد اليهود ويمنعهم من الهجرة، وتواصلت الضغوط على السلطات المغربية، فقام العاهل المغربي الجديد الحسن الثاني بعقد جلسات مع ممثلي الموساد وجرى الاتفاق على السماح بهجرة اليهود، وعلى فتح مكتب للموساد في المغرب مقابل قيامه بتدريب أفراد من المخابرات المغربية.

صفقات الأسلحة ومعدّات التجسّس

يبدو أن صفقة الأسلحة الأولى كانت في العام ١٩٦٣ في ظل التوتر العسكري مع الجزائر، التي حظيت بدعم مصري.[١٦] في أطار الصفقة، التي تمت بوساطة شاه إيران، زوّدت إسرائيل المغرب بطائرات وسفن حربية ومعدّات عسكرية. وفي العام ١٩٧٥، قدّمت إسرائيل مساعدات عسكرية للمغرب ودعمته في المعركة ضد الثوّار الصحراويين.[١٧]

في مطلع العام ٢٠٢٠، اشترت المغرب، عن طريق فرنسا، ثلاث طائرات بدون طيّار إسرائيلية الصنع من نوع «هيرون» بتكلفة ٤٨ مليون دولار.[١٨] وشملت الصفقة أيضًا معدّات حديثة لتفعيل الطائرات وأجهزة مراقبة وتجسس مختلفة. وقال الناشط اليساري اليهودي المغربي تسيون اسيدون أن الصفقة هي «خطر على الأمن القومي المغربي»،[١٩] لأن هذه المعدّات قابلة للتحكم عن بعد، ما يمنح إسرائيل قدرة إضافية لمتابعة ما يجري في المغرب.

بموازاة ذلك، زوّدت إسرائيل المغرب (ودول عربية أخرى) ببرنامج تجسس يحمل اسم NSO group استعملته لأغراض مراقبة المعارضة، ما حدا بمنظمة العفو الدولية «أمنستي» لتوجيه نقد شديد للسلطات المغربية لاستهدافها صحافيين وناشطي حقوق إنسان من خلال هذا البرنامج الإسرائيلي.[٢٠]

التنصّت على القمّة العربية

بدأ الارتباط بين المخابرات المغربية والإسرائيلية في العام ١٩٥٩ بعد تعيين الجنرال محمد أوفقير مسؤولًا عن الأمن القومي المغربي، الذي كانت لديه علاقات وثيقة برئيس المخابرات الإسرائيلية حينها إيسار هرئيل، الذي ساعده في إعادة هيكلة جهاز المخابرات المغربية.[٢١]

وصل هذا التعاون ذروته في أيلول ١٩٦٥، حين سمحت المغرب لجواسيس إسرائيليين بالمكوث في طابق كامل في فندق في الدار البيضاء جرى إعداده لاستقبال القمّة العربية. وقام أفراد فرقة التجسس الإسرائيلية بنصب أجهزة تنصّت في القاعة المعدّة للجلسات السرية وفي الغرف الخاصة بالقادة العرب، وقاموا بمغادرة الفندق عشية انعقاد القمة.[٢٢]

كانت تلك قمّة مخصصة لموضوع واحد هو جهوزية الجيوش العربية لحرب مع إسرائيل، وشارك فيها قادة الجيوش ورؤساء أجهزة المخابرات. وتحدّث القادة العسكريون بصراحة عن قدرات جيوشهم وأحوالها. وتمكّنت إسرائيل، من خلال تسجيل ما جرى في القمة وترجمة التسجيلات إلى العبرية، من الحصول على معلومات قيّمة حول «طرق تفكير وقدرات وخطط العرب»، واستفادت إسرائيل منها في تحقيق نصرها في حرب ١٩٦٧ [٢٣].

وفي مقابلة له في العام ٢٠١٦، قال شلومو غازيت، الرئيس السابق لشعبة المخابرات العسكرية الإسرائيلية، إن «المعلومات التي حصلنا عليها كانت قيّمة وأكّدت شعورنا في قيادة الجيش بأننا قادرون على الانتصار على مصر في الحرب. لقد توصلنا حينها إلى استنتاج أن سلاح المدرعات المصري في حالة يرثى لها.. وتبين من التسجيلات أن العرب متجهون نحو المواجهة وعلى إسرائيل الاستعداد لذلك لكن تبجحاتهم بالوحدة العربية وبجبهة واحدة ضد إسرائيل لا تعكس توافقًا حقيقيًا».

وأشار غازيت في المقابلة إلى أن القمة شهدت نقاشًا حادًّا وصاخبًا بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر وملك الأردن الحسين بن طلال. واعتبر مئير عميت، رئيس الموساد السابق والمسؤول عن العملية، أن ما حصل كان «من أهم الإنجازات المخابراتية في تاريخ الدولة».[٢٤]

على عكس المشاركة الصورية في حرب العام 1967، كانت مشاركة المغرب في حرب أكتوبر جدّية ومهمّة. وقد أرسلت المغرب فرقًا عسكرية إلى الجبهة السورية في كانون 1973؛ أي عشرة أشهر قبل اندلاع الحرب، بناءً على طلب وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام الذي التقى بالملك المغربي أواخر العام 1972.

اغتيال المهدي بن بركة

طفت علاقة المخابرات الإسرائيلية والمغربية على السطح، لأول مرة، بعد اغتيال أحد أهم قادة حركة التحرر في الوطن العربي، المعارض اليساري المغربي المهدي بن بركة، واختفاء جثته في العام ١٩٦٥. ونشرت، حينها، المجلة الإسرائيلية الصفراء «بول» عنوانًا مبهمًا على صفحة الغلاف «إسرائيليون في قضية بن بركة؟»،[٢٥] واقتحمت قوة من «الشاباك» مقر المجلة وصادرت نسخ المجلة، وقامت باعتقال المحرر شموئيل أمير ونائبه الشاعر مكسيم غيلان، ووجهت لهما في محاكمة سريّة تهمة المس بأمن الدولة، وحكم عليهما بالسجن مدة عام قضيا منها عمليًا خمسة أشهر.

نشرت في السنوات الأخيرة تفاصيل كثيرة عن دور الموساد في قضية اغتيال بن بركة،[٢٦] ويتبيّن من النشر أن المغرب طلبت من الموساد المساعدة في الكشف عن مخبأ بن بركة في أوروبا، واستجاب الموساد لهذا الطلب، واستطاع تحديد موقع تواجده، وقام بإغرائه بالقدوم إلى باريس لتصوير فيلم عن حياته. وبعد وصوله إلى هناك اختطفته المخابرات المغربية بمساعدة ضباط فرنسيين، وقامت بتعذيبه حتى الموت في شقّة في ضواحي باريس، وجرى بعدها التخلّص من الجثّة عبر تذويبها بمواد كيماوية، كما جرى التعامل مع جثة المعارض السعودي جمال خاشقجي.

أثار الدور الإسرائيلي في الاغتيال غضبًا فرنسيًا ونقاشًا حادًّا في إسرائيل. وادّعى رئيس الموساد، مئير عميت، أن الخيارات كانت صعبة، فإما قبول الطلب المغربي والتورط في القضية وإمّا رفضه وخسارة علاقات مخابراتية مهمة ومفيدة لإسرائيل. أما إيسار هرئيل، الذي شغل حينها مستشارًا لرئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول، فقد طالب بإقالة المتورطين في القضية بادعاء أنها سببت ضررًا فادحًا للعلاقة مع فرنسا، ولكن طلبه لم يقبل فاضطر إلى الاستقالة من منصبه.[٢٧]

محاولة فاشلة لاغتيال بن لادن

في العام ١٩٩٥ وقبل احداث أيلول ٢٠١١، تعاون الموساد مع المخابرات المغربية في اقتفاء أثر أسامة بن لادن في سبيل اغتياله. لكن هذا المحاولة، التي استندت إلى استمالة سكرتيره الخاص المغربي الأصل، باءت بالفشل.[٢٨]

المشاركة في الحروب العربية

على الرغم من السجل الحافل للعلاقات الأمنية والعسكرية بين إسرائيل والمغرب، شاركت قوات مغربية في الحرب ضد إسرائيل.

في حرب العام ١٩٦٧، أرسلت المغرب فرقًا عسكرية بقيادة الجنرال بوعزا بولخيماس إلى الجبهة المصرية، لكنّها وصلت متأخّرة ولم تشارك في الحرب، ووفق ما أكّده رئيس محطّة جهاز الموساد في المغرب، رؤوبين شاروني فإنّ «السلطات المغربية كانت تعلم أن قوّاتها ستصل أرض المعارك بعد انتهاء الحرب».[٢٩]

على عكس المشاركة الصورية في حرب العام ١٩٦٧، كانت مشاركة المغرب في حرب أكتوبر جدّية ومهمّة. وقد أرسلت المغرب فرقًا عسكرية إلى الجبهة السورية في كانون ١٩٧٣؛ أي عشرة أشهر قبل اندلاع الحرب، بناءً على طلب وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام الذي التقى بالملك المغربي أواخر العام ١٩٧٢. وشاركت القوّات المغربية في المعارك في جبل الشيخ وفي مدينة القنيطرة وسقط منها مئات الشهداء.[٣٠]

والتحقت فرقة مدرعات وقوات برية مغربية بالمعارك الحربية في جبهة سيناء، وشاركت في اقتحام

من السذاجة الاعتقاد بأن التطبيع العربي سيؤدّي إلى تليين قلوب الإسرائيليين تجاه العرب، وإلى إضعاف النزعات العنصرية، أو إضفاء الاعتدال على التوجهات السياسية في المجتمع الإسرائيلي، بكل ما يتعلّق بقضية فلسطين.

خط بارليف ورفعت فوقه العلم المغربي إلى جانب العلم المصري. وبعد أشهر من انتهاء الحرب وقبل عودة الجنود المغاربة إلى وطنهم، نظمت لهم مصر استعراضًا عسكريًا مهيبًا تقديرًا لدورهم في المعارك الحربية، وكذلك فعلت سوريا. إضافة لذلك، انضم عدد من الشباب المغربي إلى الثورة الفلسطينية، وتدربوا في صفوفها وشاركوا في عملياتها العسكرية وسقط منهم الشهداء والجرحى.

خاتمة

هناك ادعاء بأن التطبيع العربي سيؤدّي إلى تغييرات في المواقف السياسية في المجتمع الإسرائيلي باتجاه تطوير نزعات أكثر اعتدالًا وأقل عداءً للعرب والفلسطينيين. لا صحة لهذا الادعاء، لأن التطبيع قد يخفّف مستوى الخوف في المجتمع الإسرائيلي، لكنّه يرفع تلقائيًا مستويات الغرور والاستهتار بالعرب، باعتبار أنهم وافقوا على علاقات «طبيعية» مع إسرائيل دون مقابل.

لقد جرى الحديث عن أن يهود المغرب، الذين يشكلون ١٢٪ من الإسرائيليين، سوف يصبحون جسرًا للسلام بعد التطبيع المغربي الإسرائيلي، وهذا وهم جديد يجري تسويقه. هم يميلون بقوة نحو اليمين وكان لهم وزن مهم في صعود بيغين إلى الحكم في العام ١٩٧٧. وتعود النزعة اليمينية المهيمنة في أوساطهم إلى أسباب عميقة مرتبطة بمكانتهم في الدولة العبرية، وردّة فعلهم الثقافية والسياسية على محاولات صهرهم في الهوية الأشكنازية، التي حملها حزب العمل، وكذلك تمييز نفسهم عن أصولهم العربية بالتأكيد على النزعات القومية المعادية للعرب. ولا يعود دعم اليهود المغاربة لليمين الإسرائيلي إلى حمل ثقافي أو سياسي جاءوا به من المغرب، بل هو وليد تفاعلات سياسية واجتماعية وثقافية في إسرائيل. ولن يتغيّر هذا التوجه إلا عبر تحولات عميقة في المجتمع الإسرائيلي نفسه. فمن السذاجة الاعتقاد بأن التطبيع العربي سيؤدّي إلى تليين قلوب الإسرائيليين تجاه العرب، وإلى إضعاف النزعات العنصرية، أو إضفاء الاعتدال على التوجهات السياسية في المجتمع الإسرائيلي، بكل ما يتعلّق بقضية فلسطين. ما يحدث ويتطوّر هو أمر مختلف تمامًا، حيث يجري في إسرائيل تقسيم العرب إلى عربين: عرب جيّدون «معنا» وعرب سيئون ضدّنا. وقد صرّح شمعون بيريس، خلال الحرب الثانية على لبنان، بأنّ إسرائيل ليست ضد العالم العربي، متبجحًا بأن العرب معسكران، معسكر قوى الاعتدال، ويقف إلى جانب إسرائيل ضد معسكر ما يسمى قوى التطرف. ومع التطبيع تزداد الغطرسة الإسرائيلية، حيث يرتفع منسوب الغرور السياسي بادعاء أن العناد على الموقف الصهيوني «الحازم» سيدفع العرب إلى اليأس من تغييره وفي نهاية المطاف إلى الرضوخ والقبول بالمصالحة معه.

إن حالة الانهيار العربي في العقد الأخير، لا تمنح أحدًا شرعية هدم ما تبقى من البيت العربي. وعلى الدول المطبّعة أن تدرك أنّها لن تجد عند الضيق مأوًى في البيت الإسرائيلي، وما يسمّى «المصالح المشتركة» مع إسرائيل، ليست مصالح الشعوب بل مصالح أنظمة.

الهوامش

١ أخبار موقع الجزيرة، «واشنطن تعترف بسيادة الرباط على الصحراء الغربية.. ترامب يعلن تطبيع علاقات المغرب مع إسرائيل»، موقع الجزيرة، ٢٠٢٠/١٢/١١، أنظر الرابط:
https://bit.ly/3s1ea4M

٢ عائد عميرة، «الصحراء مقابل الاعتراف.. ما دلالات التطبيع المغربي؟»، موقع ن بوست، ٢٠٢٠/١٢/١١، أنظر الرابط:
https://www.noonpost.com/content/39174

٣ "بلاغ من الديوان الملكي"، وكالة المغرب العربي للأنباء، 10/12/2020، أنظر الرابط: https://bit.ly/3s90Xax

٤ إيتمار أيخنير، «التوقيع على الاتفاق مع المغرب: افتتاح ممثليتين خلال أسبوعين»، موقع واينت، ٢٠٢٠/١٢/٢٢، أنظر الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/Hyw2rsyTw

٥ "إعلان مشترك: المملكة المغربية والولايات المتحدة ودولة إسرائيل"، موقع السفارة الأميركية في المغرب، ٢٠٢٠/١٢/٢٢، أنظر الرابط: https://bit.ly/3fTQXiz

٦ بيان جماعة العدل والإحسان، «مجلس إرشاد جماعة العدل والإحسان: ندين قرار التطبيع.. ونرفض مقايضة أي شبر من فلسطين مقابل الاعتراف بسيادتنا على أراضينا»، موقع الجماعة.نت، ٢٠٢٠/١٢/١١، أنظر الرابط: https://bit.ly/39SVPAU

٧ أخبار موقع الجماعة.نت، «هيئات وتنظيمات مغربية متعدّدة تُجمع على رفض التطبيع وتُندّد بمقايضة فلسطين بالصحراء»، موقع الجماعة.نت، ٢٠٢٠/١٢/١٤، أنظر الرابط: https://bit.ly/3s6DAOQ

٨ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا «المغاربة في فلسطين»، موقع "وفا"، ٢٠٢١، أنظر الرابط:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9590

٩ الناطق بلسان السكرتير العام للأمم المتحدة، «البيان اليومي للناطق بلسان السكرتير العام للأمم المتحدة»، موقع الأمم المتحدة، ٢٠٢٠/١٢/١١، أنظر الرابط:
https://www.un.org/press/en/2020/db201211.doc.htm

١٠ المصطفى العسري، «العاهل المغربي خلال استقباله وزير الخارجية الإسرائيلي»،موقع اليوم،٢٠٠٣/٩/٧،أنظر الرابط:https://bit.ly/3rZOWE0

١١ أخبار سبوتنيك، «إسرائيل تنشر صورة نادرة لملك عربي مع شمعون بيريس"، موقع سبوتنيك نيوز، ٢٠١٩/٤/٢٨، أنظر الرابط: https://bit.ly/3t-0vUPh

١٢ وزارة الخارجية الإسرائيلية: آخر التطوّرات، «وزيرة الخارجية تلتقي نظيرها المغربي محمد بن عيسى»، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، أنظر الرابط:
https://bit.ly/3dF6Ois

١٣ مئير بوحبوط، «تحت أنف الملك: العمليات السرية للموساد لحماية يهود المغرب»، موقع والا، ٢٠١٩/٤/٢٧، أنظر الرابط:
https://news.walla.co.il/item/3232584

١٤ يعيل جرينفطير، «اليوم قبل خمسين عامًا غرقت السفينة إيجوز وعلى متنها ٤٨ راكبًا»، موقع هآرتس، ٢٠١١/١/١٠، أنظر الرابط:
https://www.haaretz.co.il/news/education/1.1156101

١٥ عينات ليفي، «إسرائيل والمغرب: مزيج نادر من المصالح السياسية والعلاقات الثقافية»، موقع هآرتس، ٢٠٢٠/١٢/١٦، أنظر الرابط:
https//:www.haaretz.co.il/blogs/mitvim/BLOG1.9373569-

١٦ يوناتان همبل، «السلاح الإسرائيلي الأكثر فتكًا في العالم»، موقع هآرتس، ٢٠٢١/٣/١٦، أنظر الرابط:
https://www.haaretz.co.il/debate/hebrew/1.9608326

١٧ الميادين.نت، «المغرب يبرم صفقة بقيمة ٤٨ مليون دولار مع إسرائيل لشراء طائرات مسيّرة"، موقع الميادين، ٢٠٢١/١/٣١، أنظر الرابط: https://bit.ly/2POOdIJ

١٨ إلهام جبر شمالي، «مسار التطبيع بين المملكة المغربية وإسرائيل»، موقع مركز الزيتونة، ٢٠٢١/١٢/١٧، أنظر الرابط:
https://bit.ly/3uEC4oN

١٩ منظمة العفو الدولية، «المغرب: استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان ببرنامج تجسس تابع لمجموعة إن.إس.أو"، موقع امنستي، ٢٠١٩/١٠/١٠، أنظر الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2019/10/morocco-human-rights-defenders-targeted-with-nso-groups-spyware/

٢٠ سامي أبو جلهوم، «تهجير يهود المغرب»، مؤتمر اليهود الشرقيين ٢٠١٦، مركز عبد الله حوراني، ٢٠١٦، غزّة، ص ١٤.

٢١ رونين برغمان "مقابلة مع شلومو غازيت"، صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠١٦/١٠/١٤

٢٢ رونين برغمان، «صفقة بين إسرائيل والمغرب بعد سنوات طويلة من التعاون في الأسلحة والتجسس»، موقع نيويوك تايمز، ٢٠٢١/١٢/١٠، أنظر الرابط:
https://www.nytimes.com/2020/12/10/world/middleeast/Israel-morocco-cooperation-history.html

٢٣ رونين برغمان، «رئيس المخابرات العسكرية السابق: إسرائيل قد تصل نهايتها كدولة يهودية وديمقراطية»، موقع واينت، ٢٠١٦/١٠/١٣، أنظر الرابط:
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4865887,00.html

٢٤ رونين برغمان، «رئيس المخابرات العسكرية السابق: إسرائيل قد تصل نهايتها كدولة يهودية وديمقراطية»، موقع واينت، ٢٠١٦/١٠/١٣، (ذكر سابقًا).

٢٥ أفرايم دافيد، «لعنة قضية بن بركة»، موقع إسرائيل ديفينس، ٢٠١٦/٢/٢٥، انظر الرابط: https://bit.ly/2R7R5kf

٢٦ رونين برغمان وشلومو ناقديمون، «الاغتيال، التورّط والمعركة التي مزّقت قيادة الدولة»، موقع واينت، ٢٠١٥/٣/٢٠، أنظر الرابط:
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4638285,00.html

٢٧ رونين برغمان وشلومو ناقديمون، «الاغتيال، التورّط والمعركة التي مزّقت قيادة الدولة»، موقع واينت، ٢٠١٥/٣/٢٠، (ذكر سابقًا).

٢٨ طاقم تايمز أوف إزرائيل، «عقود من التعاون المخابراتي مع المغرب»، موقع تايمز او ازرائيل، ٢٠٢١/١٢/١١، أنظر الرابط:
https://www.timesofisrael.com/a-look-at-israels-decades-long-covert-intelligence-ties-with-morocco/

٢٩ عدنان أبو عامر، «مؤرّخان إسرائيليان يكشفان دور المغرب وسورية في حرب ١٩٦٧»، موقع عربي 21، ٢٠١٨/٢/٤، أنظر الرابط: https://bit.ly/39T-mA8k

٣٠ الجزيرة الوثائقية، «حرب أكتوبر: حين اتحد العرب ضد إسرائيل»، ٢٠١٥/١٠/١٥، أنظر الرابط: https://bit.ly/31UlTHx

مالك سمارة *

إيريز بيطون: الشرقي يزاحم الأشكنازي على ساحة الرمز

الأساقيل

على حافة فلقة بيت في أرض إسرائيل
وقف أبي؛
يؤشر إلى الحواف ويقول:
بين هذه الأنقاض
سنبني مطبخًا ذات يوم
وسنطهو فيه ذيل حوتٍ ما
وثورًا برّيًّا
وبين الأنقاض
سنقيم ركنًا للصلاة
حتّى نجد موضعًا
فيه روح قداسة.[1]
بقي والدي على العتبة
وبقيت أنا كلّ أيامي
أرفع الأساقيل
إلى كبد السماء.

* باحث متخصص في الدراسات الإسرائيلية.

١ الشطر فيه تناصّ مع جملة في سفر يحزقيل، الإصحاح الحادي عشر، يخاطب فيها الربّ بني إسرائيل بأن أيّ أرض يدخلونها سيجعل لهم فيها موضع قداسة.

تنقيح الروائح

ماذا تريدين منّي
يا نكهة العرَق.. ويا رائحة الزعفران المرّ
لم أعد ذاك الطفل التائه بين الأرجل
يلعب السنوكر
في مقهى «ماركو»[٢] باللد
الآن يا رفاق
أتعلّم أكل بوظة بلّورية
من سيّارة تطلق أصوات عصافير
وفي المساء
أتعلّم كيف أفتح أغطية
لصناديق موسيقى عتيقة
...
الآن
تعلّمني نسوة بنكهة التوت البرّي
أن أشمّ مجلّدات شكسبير
من القرن السابع عشر
ها هم يعلّمونني أن ألاعب قطّة سياميّة
في صالون مشجّر.

---

٢ لعلها تحيل أيضًا إلى «ماروكو» (المغرب)، سوى أن فيها حرفًا منقوصًا.

تعليق:

ليست لدى إيريز بيطون (١٩٤٢-) ذاكرة بصريّة طويلة الأمد؛ الشاعر الذي ولد في الجزائر، ونشأ في إسرائيل، فقد بصره يافعًا حينما لعب بقنبلة يدويّة، ولم يبصر بعدئذ إلا الفراغ، وما اختزنه من سنواته الأولى في مخيّمات يهود الشرق (التي اتّخذت لاحقًا في ١٩٥٠، بعد هجرة بيطون بسنتين، اسم المعبروت)، وبين شوارع اللد التي استقرّ فيها وعائلته لاحقًا. وفي واقع «المعاناة» الشخصيّة تلك، و«المعاناة» الجمعيّة بوصفه شرقيًّا/سفارديًّا نشأ وسط ثقافة أشكنازيّة مهيمنة، كان شعر بيطون ينزع نحو الواقعيّة؛ مشرعًا على تناقضات الحياة اليومية في إسرائيل بكل فظاظتها، ومحمّلًا بالخفّة والكوميديا السوداء على «ثوريّته»، التي تتعدّى الرسالة المكنونة، إلى الشكل المعرّى من البلاغة والمحسّنات البديعية، والمتحرّر من قيود القافية، وتتعدّى «ثورة الشرقي» في إسرائيل، لتقدّم نفسها بوصفها ثورة «فنّية» على الأدبيّات «المثاليّة» التي واكبت بناء الدولة العبريّة. من هنا، يمكن القول إن ظهور بيطون في المشهد الشعريّ الإسرائيلي كان يوازي صعود بياليك خلال الحقبة التي عايشها؛ تلك المقاربة يمكن أن تختزل في رمزيّتها الكثير من التأريخ: الانتقال من بياليك إلى بيطون يعني الانتقال بين زمنين: زمن «اليشوف» وتأسيس الدولة وصقل هويّة «اليهودي الجديد» -مذوّتة في صورة الأشكنازي الغربي- إلى زمن «إسرائيل الثانية»، إسرائيل «المعولمة»، و«الشرقية» أكثر من أي وقت مضى.

تحفل قصائد بيطون بالمونولوج الداخلي؛ بمساءلة الذات دائمًا، في محاكاة شعريّة/ رمزيّة للصراع الداخلي الذي يعشيه الشرقي بين ماضيه وحاضره، بين انتمائه الثقافي وانتمائه القومي، في بيئة صوّرها أولئك «الرياديّون الأوائل» على أنها أوروبيّة، وهي على رقعة

الجغرافيا والتاريخ ليست إلا امتدادًا لـ«شرقه». من هنا، يتكرر سؤال الهويّة في قصائده، لا سيما تلك التي نشرها في باكورة حياته الشعريّة. وأمام المناظرات التي لا تنتهي بين «الشرقي» و«الغربي»، والاغتراب الروحي بين ثقافتين، صارت قصيدته، تعرف باسم «قصيدة المنفى»، أو «قصيدة الهجرة»، في «إسرائيل الأشكنازية»، التي يبني لها «أساقيل» لا تنتهي نحو السماء، وحظّه منها «العتبات»، كما يصوّر في قصيدته الأولى. رغم ذلك، لا نلمس لدى بيطون قطعًا مع الحاضر، بقدر ما نلمس ترحالًا وتردّدًا دائمًا بين عالمين. نجد في قصائد بيطون، مثلًا، استعارة مكثّفة للمفردات والرموز العربيّة (العرَق، الزعفران)، وكذا في عناوين دواوينه: «هديّة مغربيّة»؛ «كتاب النعنع»؛ لكن لنا أن نقرأ في أخرى أيضًا عملية التطواف الدائم بين الهويّات، والتنقّل الحنيني بين المواطن، كما في ديوانيه: «طائر بين القارّات»، و«طائر مغربي»، ولعلّ في حديثه لصحيفة «هآرتس» ما يصدّق على ذلك، حين يقول: «لطالما تخيّلت نفسي طائرًا ينفصل عن العشّ»[٣]. لكن في الحضور المتكرّر لذلك الطير المتخيّل ما يحيل إلى مقاربة ثانية، مع بياليك مرة أخرى. لا يحاكي الطائر الذي يتخيّله بيطون سارحًا بين القارّات، ولا يبني عشًّا إلا ليفارقه، ذلك الذي يستخدمه بياليك بوصفه رمزًا لـ«العودة إلى أرض إسرائيل» (راجع/ي قصيدة «إلى العصفورة» في العدد الماضي). وكأن في هذا التحوير «ثورةً» معنويّة على رمزٍ مؤسس، على طير بياليك الذي لا يعرف إلا موطنًا واحدًا، هو «أرض صهيون»، ولا يتوق إلا إليها. أو لنقل: كأن صراع «الشرق» و«الغرب» هنا انتقل إلى الرمز؛ كما لو أن «الشرقي» يزاحم «الأشكنازي» حتّى على ساحة المجاز.

3 Eliyahu, Eli. “First Mizrahi to win Israel’s literature prize was wounded by a grenade and healed by poetry.” Haaretz.com. November 05, 2015. Accessed July 01, 2017.
http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.654350.

وليد حباس*

بين سياسات الاستيعاب والاستيعاب الذاتي: منصور عباس لا يقرأ اليمين الصهيوني جيداً

مقدمة

في الأول من نيسان ٢٠٢١، توجه منصور عباس إلى الإسرائيليين في خطاب استمر سبعة دقائق بُث بشكل متزامن على قنوات التلفزة الإسرائيلية الرئيسية كلّها. ويمكن تلخيص الخطاب في عبارة منصور عباس التي وجهها إلى الإسرائيليين ومفادها أن «ما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرقنا». جاء هذا الخطاب بعد تصريحات سابقة لمنصور عباس أراد من خلالها التقرب من حزب الليكود، وعدم استثناء إمكانية التحالف مع نتنياهو في أي تشكيلة حكومية مستقبلية. وقد رأى العديد من المحللين العرب والإسرائيليين، بأن سلوك عباس، والقائمة العربية الموحدة التي يرأسها، يؤشر على ولادة «نهج سياسي جديد»، يمكن تلخيصه بالنقاط التالية: ١) الانفصال عن الفلسطينيين خارج إسرائيل من خلال قطع الروابط السياسية مع الضفة الغربية، قطاع غزة، ودول عربية أخرى؛[١] ٢) انخراط الفلسطينيين في إسرائيل في المجتمع الإسرائيلي اقتصاديا؛ ٣) إعادة تعريف العرب داخل إسرائيل من خلال تصنيفات لا سياسية تسقط عنهم فلسطينيتهم، أو تضعها في مرتبة لاحقة على تصنيفات أخرى غير سياسية، كالهوية الإسلامية؛ ٤) عدم استبعاد التنسيق والتحالف مع الأحزاب الإسرائيلية كافة، من اليمين واليسار على حدّ السواء.[٢]

تحاول هذه المقالة معالجة «النهج السياسي الجديد» نظرياً بالاستناد إلى علاقة المستعمِر - الأصلاني، وإجراء

* باحث في «مدار»
walidhabbas1980@gmail.com

بعض المقارنات التاريخية مع تجارب استعمارية أخرى. وترى المقالة أن خطاب عباس يشكل لحظة فارقة على مستوى العمل السياسي - الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل بحيث أنه يمهد الطريق للتنازل عن وضعية الأصلانية التي حافظت عليها الأحزاب العربية داخل إسرائيل على الرغم من انخراطها في الكنيست. نظرياً، يقف الأصلاني والمستوطن على النقيض من بعضهما البعض في علاقة صراعية جوهرها الأرض والهوية القومية وتقرير المصير. بالنسبة للأصلاني، قد تتمظهر هذه العلاقة الصراعية بأشكال شتى، ابتداء من علاقة صراعية صفرية (إما المستوطن وإما الأصلاني ولا حل وسط)، وصولاً إلى علاقة صراعية براغماتية ترجئ مسألة الهوية إلى مستقبل غير معلوم لكن دون أن تطمسها أو تلغيها. في هذا النوع البراغماتي من الصراع تبقى مسألة الهوية القومية حاضرة في المخيال الجماعي للأصلانيين، لكنها تكون غائبة مؤقتاً عن البرنامج السياسي، بحيث أن الأصلاني يكثف ممارسته السياسية حول موضوع المساواة الحقوقية والمدنية كما هو الحال في خطاب «دولة لكل مواطنيها». في كلا الحالتين، سواء في الصراع الصفري أم البراغماتي، فإنه وعلى العكس من خطاب عباس: «ما يفرّق الأصلاني والمستوطن أكبر بكثير مما يجمعهما».

تدعي هذه المداخلة أن خطاب عباس يشكل بداية للتنازل عن الأصلانية من خلال وأد (وليس مجرد التغاضي عن) الأبعاد القومية والهوياتية التي تشكل النخاع الشوكي لمفهوم الأصلاني. سأطلق على هذه الممارسة، غير المسبوقة في الممارسة السياسية للأحزاب العربية في إسرائيل، سياسة الاستيعاب الذاتي (self-assimilation) والتي تشير إلى «مبادرة» الأصلاني إلى استيعاب ذاته داخل مجتمع المستوطنين بدل من أن يشكل بديلاً، أو تهديداً، له من الخارج. بينما تشترك مجتمعات الاستعمار الاستيطاني بمحاولات مختلفة يقوم بها المستعمِر لاستيعاب ما تبقى من الأصلانيين في نسيجه الاجتماعي، فإن الاستيعاب الذاتي هو محاولة الأصلاني الاندماج الكلي في مجتمع المستعمِرين، وأحياناً على الرغم من المستعمِرين. وتهدف المقالة إلى أمرين: أولاً، إثارة نقاش نظري حول مشاركة الفلسطينيين في العملية السياسية داخل إسرائيل من خلال الاستفادة من مفهوم «الاستيعاب» كمفهوم مركزي في دراسات الاستعمار الاستيطاني. لكن على العكس من العديد من التجارب الاستعمارية حيث يقوم المستوطنون أنفسهم بفرض سياسات الاستيعاب لمحو الأصلانية، فإن خطاب منصور عباس هو محاولة لاستيعاب ذاته داخل مجتمع المستوطنين دون أن يعني ذلك وجود إجماع كامل من كل أطياف العمل السياسي الصهيوني.

في القسم الأول، تحاول المقالة شرح مفهوم «الاستيعاب» باعتباره إحدى الممارسات اللازمة لمشاريع الاستعمار الاستيطاني. يلي ذلك نقاش لمفهوم الاستيعاب من وجهة نظر المستوطن ثم من وجهة نظر الأصلاني، والكيفية التي يمكن أن تنطبق فيها سياسات الاستيعاب على الفلسطينيين في إسرائيل. ويلخص القسم الأخير إسقاطات «النهج السياسي الجديد» على المجتمع الفلسطيني في الداخل.

ما هي سياسات الاستيعاب؟

في قراءته التاريخية لتطور المواجهة ما بين المستوطن والأصلاني في أستراليا، استخلص باتريك وولف (Patrick Wolfe) بأن **محو الأصلانيين** (لنميزها مؤقتاً عن **محو الأصلانية**) كان قد مرّ في ثلاث مراحل رئيسية وتكاملية:[٣] المواجهة (confrontation)، العزل (carceration)، ثم الاستيعاب[٤] (assimilation). شملت المواجهة الفعل العنيف والمباشر لمحو الأصلانيين، إما من خلال الإبادة أو استدخال الأوبئة أو الطرد الجماعي. تم في مرحلة لاحقة عزل ما تبقى من الأصلانيين في محميات لضمان عدم تطورهم إلى كتلة ديمغرافية تقض مضجع النسيج الاجتماعي للمستوطنين. وهذا قد لا يختلف جوهرياً عن فترة الحكم العسكري (١٩٤٨-١٩٦٦) داخل إسرائيل التي تخللها أحياناً محاصرة لحركة الفلسطينيين داخل بلداتهم.[٥] لكن في نهاية المطاف، يجد المستعمِر نفسه أمام مسألة الأصلانية المتبقية على الأرض والتي تظل شبحاً يرفرف في سماء المشروع الاستيطاني. من هنا يلجأ المستعمَر إلى سياسة الاستيعاب الهادفة إلى محو الأصلانية كمقولة، وممارسة، وصيرورة من خلال استيعاب (ما تبقى من) السكان المحليين داخل التشكيلة الاجتماعية للمستعمَرة.

وعادة تأتي سياسة الاستيعاب، كآخر خيار يفضله مجتمع المستوطنين لإلغاء الأصلانية من خلال اتباع ما يمكن تسميته المحو «اللطيف» الذي يتستر تحت غطاء المساواة المدنية. ولا يعني الاستيعاب الاعتراف

صورة مدمجة تجمع (من اليمين): منصور عباس، نتنياهو وسموتريتش. (أ.ف.ب)

بالأصلانية كمكون آخر ضمن التنويعة التي قد يقوم عليها مجتمع المستوطنين، وإنما هي ممارسة استعمارية تهدف بالأساس إلى تزوير التاريخ من خلال «أصلنة» المستوطن بالتوازي مع لا-أصلنة الأصلانيين، بحيث يتم إجبار الأصلانيين على الانصياع التام للبنية السياسية، الأيديولوجية والاقتصادية لمجتمع المستوطنين والذوبان داخل نسيجهم الاجتماعي.[٦] باختصار، سياسات الاستيعاب هي ممارسات استعمارية تطمح إلى إلغاء هرميات الاستعمار على قاعدة أن المكون الاجتماعي والثقافي والسياسي للمستوطن هو الأساس المعياري الذي على الأصلاني الانجذاب نحوه والذوبان بداخله.

ولا بد من الإشارة إلى أن الاستيعاب التام للفلسطينيين يختلف نظرياً وعملياً عما يسميه سامي سموحة بالديمقراطية الإثنية.[٧] تعترف الدولة في نموذج الديمقراطية الإثنية، ضمناً أو علناً، بوجود فروقات بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية بناء على «حقوق جماعية» ذات طابع سياسي. في المقابل، يعني الاستيعاب أن الديمقراطية تستوعب كل المواطنين على قدم المساواة بحيث أن ثنائية عربي-يهودي لا تنعكس على التمثيل السياسي كون كل أفراد الجماعتين متفقون على هوية الدولة السياسية، لكنهم قد يختلفون على الأبعاد الثقافية والاجتماعية والأيديولوجية للبنية الفوقية. وبكلمات أخرى، لا يعني استيعاب الفلسطينيين في إسرائيل مجرد مشاركتهم في الكنيست، وإنما اعترافهم الصريح بأنهم إسرائيليون غير يهود بحيث لا تكون مشاركتهم السياسية في مؤسسات الدولة مدفوعة بخصوصيتهم الإثنية أو القومية وإنما للدفاع عن قضايا اجتماعية قد يشترك معهم فيها طيف واسع من الإسرائيليين اليهود. وهذا ما يمكن استخلاصه من عبارة منصور عباس «ما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا»، التي تعتبر نفياً للعلاقة السابقة التي جمعت الأحزاب العربية بالمؤسسة الإسرائيلية.

بيد أن المشاريع الاستعمارية الاستيطانية التي تحدث عنها وولف، وامتدت من القرن الـ ١٦ وحتى القرن الـ ٢٠، كانت تختلف بنيوياً عن المشروع الصهيوني في كونها مأسست العلاقة الصراعية ما بين المستعمِر والمستعمَر حول مقولات العرق و/أو اللون و/أو الإثنية.[٨] وبالتالي، كان «استيعاب» ما تبقى من الأصلانيين داخل النسيج الاجتماعي لدولة المستوطنين يقوم على أسس ثقافية وبيولوجية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يعني أن المشاركة السياسية للأصلانيين في مؤسسات دولة المستوطنين مشروط بقدرة الدولة على «تبييضهم» بيولوجياً وثقافياً.[٩] فمثلاً، سياسات التزويج في استراليا، الولايات المتحدة والبرازيل كان قد نجم عنها ذريات هجينة كانت في كل جيل جديد تبتعد في تركيبة دمها عن الأصلانية وتكتسب مكونات بيولوجية أكثر «بيضاء». أما خير مثال على سياسات الاستيعاب الثقافي فهو الأحياء التي أقيمت في أطراف المدن الأسترالية ليقطنها أبناء الجيل الثاني من نسل المتزاوجين، قبل أن يتم «تأهيلهم» تربوياً وثقافياً بحيث أن أنسالهم في المستقبل قد تكون مرشحة لترك هذه الاحياء والعيش بين مجتمع المستوطنين بشكل طبيعي.

لا يمكن تخيّل سياسات الاستيعاب استراليا والولايات المتحدة والبرازيل تحدث في إسرائيل، على اعتبار أن الصراع بين المستوطن والأصلاني لا يتمظهر على شكل فروقات في اللون، العرق أو الثقافة. بل إن المستوطن الإسرائيلي يعرف ذاته، ويميز نفسه عن الأصلاني، من خلال الدين، وبالتحديد الدين اليهودي الذي يجد نفسه مستعداً لتهويد كل شيء يمر من أمامه ما عدا الانسان.

لا يمكن تخيّل هذه السياسات تحدث في إسرائيل، على اعتبار أن الصراع بين المستوطن والأصلاني لا يتمظهر على شكل فروقات في اللون، العرق أو الثقافة. بل إن المستوطن الإسرائيلي يعرف ذاته، ويميز نفسه عن الأصلاني، من خلال الدين، وبالتحديد الدين اليهودي الذي يجد نفسه مستعداً لتهويد كل شيء يمر من أمامه ما عدا الانسان. فلا يمكن تحويل الفلسطينيين إلى يهود، ولا يمكن لسياسات التزاوج (إذا شئنا إحداث مقارنة مع دراسة وولف حول البرازيل، على سبيل المثال) أن تجعل النسل القادم من الفلسطينيين أقرب إلى اليهودية وأبعد عن العروبة. ومع ذلك، ثمة نافذة وحيدة لممارسة سياسات الاستيعاب بحق الفلسطينيين داخل إسرائيل: التنازل عن الطموحات القومية العربية-الفلسطينية. هذا يعني محو الأصلانية كوجود اجتماعي متخيل (بغض النظر عن جذوره التاريخية ومبرراته الأخلاقية في الحالة الفلسطينية)، دون أن يعني ذلك محو الأصلانيين كأفراد والذين سيظلون، وبعد مئة عام أخرى، مواطنين عرباً داخل دولة إسرائيل اليهودية.

لكن من وجهة نظر المستعمِر، تأتي سياسات استيعاب الأصلانيين ليس فقط عندما تنعدم الإمكانية التاريخية (أو على الأقل يتم استنفاد الخيارات) لمحو الأصلاني بشكل عنيف. بل إن الاستيعاب يشترط كذلك عدم وجود هوية قومية جماعية للأصلانيين، أو التنازل عن هذه الهوية في حال كان لها حضور تاريخي. فكل مشاريع الاستعمار الاستيطاني تخلق علاقة صراعية تناحرية بين المستوطن والأصلاني. لكن لا تنطوي هذه الصراعات كلّها على بعد قومي، بحيث أن الأصلانيين أيضاً، وليس فقط المستوطنون، يعتبرون أنفسهم جماعة قومية متجانسة تسعى إلى تقرير المصير السياسي. من غير الممكن أن يقوم المستعمر بتنفيذ سياسة الاستيعاب عندما يكون صراع الأصلاني على أرضه ليس مجرد صراع على وسائل معيشية (كالرعي، مصادر المياه، التنقل الحر في الطبيعة)، وإنما أيضاً صراع على هوية الأرض (الجزائر، إيرلندا، فلسطين).

في إسرائيل، وعلى الرغم من هيمنة الخطاب الديني على علاقة المستعمِر-المستعمَر، إلا أن جوهر الصراع يقوم على أسس قومية تتعلق بهوية الدولة، ومن هي الجماعة التي ستمثلها مؤسسات الدولة وتعبر عن مصالحها. لذا، فإن ممارسة إسرائيل لسياسات «الاستيعاب» بحق الفلسطينيين بداخلها لا يمكن أن تتم إلا على المستوى السياسي الذي يبقى فيه الفلسطيني محافظاً على مكوناته الثقافية والاجتماعية والدينية، ولكنه يتنازل كلياً عن هويته السياسية، ويقطع الحبل السري الذي يربطه بجذوره التاريخية باعتباره جزءاً من شعب فلسطيني يسعى إلى بناء دولة. لكن هل بالفعل تسعى إسرائيل (بمكوناتها الاجتماعية والسياسية الراهنة) إلى استيعاب فلسطينيي الداخل، حتى لو تنازلوا عن هويتهم القومية وعروبتهم بالمعنى السياسي؟

سياسات الاستيعاب كأحد خيارات المستوطنين؟ ليس في إسرائيل

يقوم الاستعمار على ثلاثة مبادئ: أولاً، قيام شعب أجنبي بغزو أراضي الغير؛ ثانياً، تكون السيادة بيد المستعمِر الذي يحافظ عليها بالقوة أو من خلال إنشاء نظام سياسي يهيمن عليه المستعمِرون أنفسهم؛ ثالثاً، فرض بنية «عامودية» (vertical structure) تصنف السكان المستعمَرين في مرتبة أدنى من الناحية القانونية والإدارية والاجتماعية والثقافية و/أو البيولوجية.[١٠] ينطوي هذا التعريف الجامع الشامل

تعتبر إسرائيل حالة استثنائية في كون معظم الإسرائيليين ينزعون باستمرار على إعادة إنتاج الفروقات بينهم وبين الفلسطينيين في الداخل وكأنهم، بشكل مغاير لتجارب تاريخ الاستعمار الاستيطاني، يعيدون إنتاج وضعيتهم كمجتمع استعمار استيطاني. فقانون القومية يعتبر مثالاً واضحاً على عدم وجود نيّة لاستيعاب الفلسطينيين داخل التكوين السياسي للدولة.

على تعقيدات مهمة تتعلق بهرمية العلاقة ما بين المستعمِر والمستعمَر والتي تتمظهر بأشكال متنوعة في سياقات استعمارية مختلفة. فمثلاً، في حالة الاستعمار الاستغلالي (exploitative colonialism) يحاول المستعمِر الحفاظ على هذه الهرمية بحيث أن دونية المستعمَر القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية تعتبر أمراً حيوياً لاستمرار «نجاح» المشروع الاستعماري. بل إن انكسار التراتبية الاستعمارية يعدُّ بداية النهاية بالنسبة للمشروع الاستعماري الاستغلالي. في المقابل، فإن منطق الاستعمار الاستيطاني مناقض تماماً. فالمستوطن يسعى إلى إلغاء الهرمية القائمة على تفوق المستعمِر بأسرع وقت لكي يكف عن كونه مجتمع استعمار استيطاني ويتحول إلى دولة «طبيعية».[11] وباختصار، عندما يقوم الاستعمار على استغلال الإنسان فإنه يعمل على إعادة إنتاج الفروقات، بينما عندما يقوم الاستعمار على الاستيطان على الأرض وتحويلها إلى «وطن قومي» جديد فأنه يعمل، وبلا هوادة، على محو الأصلانية بهدف إلغاء الفروقات.

لكن إسرائيل تعتبر حالة استثنائية في كون معظم الإسرائيليين ينزعون باستمرار على إعادة إنتاج الفروقات بينهم وبين الفلسطينيين في الداخل وكأنهم، بشكل مغاير لتجارب تاريخ الاستعمار الاستيطاني، يعيدون إنتاج وضعيتهم كمجتمع استعمار استيطاني. فقانون القومية يعتبر مثالاً واضحاً على عدم وجود نيّة لاستيعاب الفلسطينيين داخل التكوين السياسي للدولة.[12] كما أن حالة التخبط بين أطياف اليمين الصهيوني خلال ماراثون الانتخابات بين العام ٢٠١٩ والعام ٢٠٢١، كشفت عن مأزق اليمين الصهيوني والمتمثل في رفض فكرة وجود حزب عربي داخل أي تحالف حكومي.[13] فمثلًا، على الرغم من حدة الانتقادات العربية التي طالت القائمة المشتركة على ضوء توصيتها بالجنرال العسكري غانتس في أعقاب انتخابات آذار ٢٠٢٠، إلا أنها لم تكن بذلك القدر من الحدية التي تتصف بها الانتقادات الإسرائيلية التي أطلقها اليمين الصهيوني تجاه أي رئيس حكومة مستقبلي يتحالف مع حزب عربي. بل إن سموتريتش، رئيس القائمة الصهيونية الدينية، رفض بشكل قاطع سيناريو تحالف نتنياهو مع منصور عباس بهدف انتشال إسرائيل من أزمتها السياسية كونه قد «يشرعن» (أو لنقل إنه سيذهب بسياسات الاستيعاب إلى حدها الأقصى) الأحزاب العربية في دولة اليهود.

لا يعتبر هذا الرفض الواضح لاستيعاب فلسطيني الداخل وتطبيع العلاقة معهم من خلال منح أحزابهم القيمة السياسية نفسها التي تحظى بها الأحزاب الصهيونية لا يعتبر رفضاً اعتباطياً. وربما يعود السبب إلى أن مسألة الأصلانية، كهوية سياسية نقيضة لم تنته بعد، كون مشروع الدولة الفلسطينية لا يزال مطروحاً على جدول أعمال التاريخ، وإن كان في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وربما سيكون من الجائز نظرياً الافتراض بأن تعامل الإسرائيليين، وبشكل خاص اليمين الصهيوني، مع قضية الاستيعاب السياسي لفلسطيني الداخل سيختلف اختلافات جوهرية في حال لم يكن هناك مسألة فلسطينية غير محلولة في الأرض المحتلة في العام ١٩٦٧. فمنذ أن صعد حزب الليكود إلى الحكم في العام ١٩٧٧، بدأت هيمنة الأشكناز بالأفول (وإن كانت لم تصل إلى نهايتها بعد)، وبدأت الدولة «باستيعاب» كل مكوناتها الديمغرافية التي طالما اعتبرت في مكانة متدنية كالشرقيين والأثيوبيين. كما أن دولة إسرائيل استوعبت بكل سلاسة أكثر من مليون روسي وروسية لا توجد دلائل دامغة على يهوديتهم. لكن الأمر يختلف عند الحديث عن المواطنين العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل. ومع أن إسرائيل تشخص الصراعات الما-

ثمة علاقة عضوية بين «استيعاب» المواطنين العرب داخل إسرائيل وبين حل المسألة الفلسطينية في الأرض المحتلة. لكن أحد الفروقات الأساسية ما بين اليسار واليمين الصهيونيين، يكمن في طريقة رؤيته لهذه العلاقة العضوية.

بين-صهيونية (بالتحديد صراعات العلمانية-الدينية) باعتبارها الأبرز التي تفتعل التصدعات الداخلية في السنوات الأخيرة، إلا أن المسألة العربية داخل إسرائيل ما تزال تشكل تهديداً قد يجتمع حوله كل أطياف اليمين الصهيوني.

وتميز إسرائيل (أحزاب اليمين واليسار على حدّ سواء) ما بين مواطنيها العرب (معتبرة أن سقف مطالبهم يجب ألا يتعدى المساواة المدنية) وما بين الفلسطينيين الآخرين (خاصة في الضفة الغربية والقطاع) والذي يطمحون إلى دولة فلسطينية. سيستمر هذا التمييز كونه يسعى إلى نزع صفة «الجماعة القومية» عن فلسطيني الداخل وإبقائها محصورة في فلسطيني أراضي العام ١٩٦٧. وعليه، ثمة علاقة عضوية بين «استيعاب» المواطنين العرب داخل إسرائيل وبين حل المسألة الفلسطينية في الأرض المحتلة. لكن أحد الفروقات الأساسية ما بين اليسار واليمين الصهيونيين، يكمن في طريقة رؤيته لهذه العلاقة العضوية: من جهة، يرى اليسار الصهيوني نفسه مستعداً لاستيعاب فلسطيني الداخل بشكل كامل من خلال تطبيع العلاقة معهم والمضي بصحبتهم نحو بناء الدولة «الديمقراطية» القائمة على تنوعات إثنية وثقافية واجتماعية. والسبب لا يعود فقط إلى «القيم الليبرالية» التي يتبناها اليسار عموماً، وانما أيضاً إلى كونه يوافق على أن حل المسألة الفلسطينية في الأرض المحتلة يمكن أن يتم من خلال بناء دولة فلسطينية (ليس بالضرورة على حدود الرابع من حزيران). وبالتالي، إقامة الدولة الفلسطينية في مكان ما داخل الضفة الغربية وقطاع غزة سينزع كليا صفة الجماعة القومية عن المواطنين العرب داخل إسرائيل، ويمهد لاستيعابهم داخل الدولة كأفراد لا يملكون هوية جماعية ذات بعد سياسي. من جهة أخرى، فإن منطلق اليمين الصهيوني مغاير تماماً، كونه يرفض إقامة دولة فلسطينية في الأرض المحتلة. وإذا كان هناك خطاب لبعض مكونات اليمين (خاصة الليكود) يتضمن مفهوماً لحل الدولتين، فإنه يأتي من باب الكياسة الدبلوماسية، وليس الإيمان الحازم بهذا الحل. وبالتالي، طالما لم تقم الدولة الفلسطينية، فإن العربي، سواء في داخل إسرائيل أو الأرض المحتلة، سيظل تهديداً استراتيجياً بالنسبة لليمين الرافض لفكرة قيام الفلسطيني بتقرير مصيره السياسي. وقد يتفاقم هذا الرفض في ظل صعود تيارات اليمين الجديد، خاصة الصهيونية الدينية، التي ترى أن استيطانها في الأرض المحتلة ومنع سيادة «الأغيار» على أي قطعة داخل إسرائيل الكبرى يعد بمثابة جزء من الشريعة الدينية.[١٤] وعليه، يضع اليمين الصهيوني المواطنين العرب في مرتبة «شبه مواطن» بحيث أن مشاركتهم في الكنيست من وجهة نظر اليمين هي تأكيد على «الديمقراطية» الإسرائيلية، بيد أن رفضهم كلاعبين سياسيين متكافئين يأتي من باب التأكيد بأن «الديمقراطية» هي ديمقراطية يهودية وحسب. ويمكن القول إن خطاب منصور عباس جاء موجهاً إلى اليمين الصهيوني بشكل خاص، على الرغم من (أو ربما بسبب) الرفض الصريح للأحزاب اليمينية لاستيعاب المواطنين العرب بشكل كامل داخل المنظومة السياسية.

سياسات الاستيعاب كأحد خيارات الأصلانيين: «النهج السياسي الجديد» الذي أطلقته القائمة العربية الموحدة

تجد الأحزاب العربية المشاركة في انتخابات الكنيست نفسها مضطرة على الدوام على الملاءمة ما بين مسألتين حيويتين: الأولى، المحافظة على الهوية القومية وعدم التنازل عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة

دولة مستقلة (المسألة القومية). والثانية، الدفاع عن حقوق الفلسطينيين داخل إسرائيل والذين يرزحون تحت نظام أبارتهايد ممنهج يصنفهم في أدنى السلم الاجتماعي والاقتصادي ويحرمهم من المشاركة الفاعلة في تطوير ظروفهم المعيشية (المسألة الاجتماعية-المدنية). من جهة، هناك أحزاب (مثل حركة أبناء البلد، الحركة الإسلامية الشق الشمالي) ترفض مبدأ المشاركة في الكنيست معتبرة بأنه لا يمكن حل المسألة الاجتماعية-المدنية من داخل المؤسسة التي تتقن إعادة إنتاج نظام الأبارتهاد. من جهة ثانية، ثمة أحزاب تؤيد المشاركة في الكنيست وترى أن وصول العرب إلى السلطة التشريعية هو أساسي لفرض تغيير تدريجي على ظروف المجتمع العربي دون أن يعني ذلك تخليها عن المسألة القومية، وإن كان حضور البعد القومي في برنامجها السياسي يخضع لمتطلبات المرحلة وموازين القوى.

وعليه، لدى كل حزب عربي مشارك في الكنيست توازن مفهوم ضمنياً، ويصعب تحديده بدقة، ما بين الهمّ القومي والمطالب الاجتماعية-المدنية. لكن ثمة حدثان تأسيسيان حدثا منذ بداية التسعينيات ساهما في التغييب النسبي للمسألة القومية لدى الجمهور العربي بشكل عام لكن دون طمسها كلياً. الأول، توقيع اتفاق أوسلو والتوافق الدولي بأن حل المسألة الفلسطينية قد يكون في أحسن الحالات داخل الأرض المحتلة في العام ١٩٦٧. لقد ساهمت هذه اللحظة التأسيسية في إحداث انزياحات في الوعي السياسي لدى فلسطينيي الداخل والذين اتجهوا إلى التركيز أكثر على وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والمدنية داخل إسرائيل. الحدث الثاني، هو خطة الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٥) والتي تبعها انخراط الاقتصاد الإسرائيلي في دوامة العولمة من خلال تطبيق سياسات نيوليبرالية.[١٥] لم تكشف هذه التغييرات الاقتصادية مدى اللامساواة التي يعيشها العرب داخل إسرائيل وحسب، وإنما ساهمت في تعميق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين العرب واليهود في دولة تتسم أصلاً بالابرتهايد. هنا، تبرز سياسات الحكومة الإسرائيلية في العقدين الأخيرين بالكف عن التعامل مع «الأقلية العربية» باعتبارها مستضعفة وتحتاج إلى دعم مالي خاص بوضعيتها. بل إنها تسعى تدريجياً إلى دمج العرب في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل أكثر فاعلية كما يبدو من الخطة الخماسية رقم ٩٢٢ لعام ٢٠١٥. تصاحب هذه الدمج الاقتصادي، بدون أدنى شك، مع إعادة نبش لمسألة الاندماج السياسي دون أن تتضح بعد السيناريوهات المستقبلية المترتبة عليه.

ومهما يكن من أمر، فقد اعتادت الأحزاب العربية على المحافظة على مسافة آمنة من المسألة القومية بحيث أبقت على علاقاتها الدائمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وتماثلت مع معاناة الفلسطينيين في الأرض المحتلة، ورفضت رفضاً قاطعاً الانضمام إلى ائتلاف حكومي صهيوني (سواء أكان يمينياً أم يسارياً)، وحاولت التماثل مع المشروع الوطني الفلسطيني من على منصة الكنيست في مناسبات عديدة. بيد أن هذا الالتزام بالقضايا القومية التي بطبيعة الحال تجعل من الممارسة الحزبية العربية نقيضاً لمفهوم «الدولة اليهودية» بدأ يفقد الأساس المادي لاستمراريته على ضوء المستجدات خلال العقود الثلاثة الأخيرة. هذا الأمر وضع الأحزاب العربية في مأزق: إما المحافظة على الهوية القومية على حساب قدرتها على التحول إلى أحزاب مؤثرة في برنامج عمل الحكومة الإسرائيلية، أو التصميم على تحقيق مساواة مدنية كاملة حتى لو كان مقابل ثمن سياسي باهظ مثل التنازل عن الهوية القومية. هذا المأزق تم التعبير عنه في حدثين تاريخيين:

التوصية التاريخية التي قامت بها القائمة المشتركة (بمركباتها الأربعة) بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠. حيث قامت قائمة عربية، ولأول مرة، بالتوصية على شخصية صهيونية غير يسارية لتولي رئاسة الحكومة.

التقارب، خطاباً وممارسة، ما بين القائمة العربية الموحدة وحزب الليكود الذي قام على أساس «عدم استثناء أي حزب صهيوني من خارطة التحالفات» التي قد تنسجها الموحدة.

يشترك الحدثان بأنهما ينبعان من مأزق الموازنة ما بين البعد القومي والبعد الاجتماعي-المدني لدى الأحزاب العربية في الداخل. بيد أن ثمة اختلاف نوعي ما بين الحدثين. إن توصية القائمة المشتركة بغانتس رئيساً للحكومة، والتي جاءت بعد سجالات حامية الوطيس داخل أروقة المشتركة، لم تنطو على تنازل عن أحد البعدين لصالح الثاني.[١٦] وإنما جاءت مدفوعة بأسباب خارجية لا تتعلق بجوهر الممارسة السياسية ومآلاتها لدى القائمة المشتركة: تمثلت هذه

الأسباب الخارجية في اعتقادها بأنها يمكن أن تطيح بحكم نتنياهو. في المقابل، فإن خطاب عباس جاء تتويجاً لنهج سياسي جديد مدفوع، ليس بأسباب خارجية آنية، وإنما بإعادة نظر شمولية في شكل الممارسة السياسية للأحزاب العربية ودورها داخل النظام السياسي الإسرائيلي والذي يشترط التنازل الكلي عن الاختلافات القومية لصالح الاندماج المدني الكامل.

وفي ظل رفض الدولة لاستيعاب العرب سياسياً، فإن مطالبة منصور عباس باستيعاب ذاته، يعتبر محرجاً بالنسبة لليمين الصهيوني، كونه يحاول إلغاء الأبارتهايد من خلال أدوات يستخدمها المستعمر نفسه (الاستيعاب). فممارسة منصور عباس السياسية تشكل بداية نهج سياسي جديد للأحزاب العربية، لأنه يريد رفع مكانة الأحزاب العربية والسماح لها بلعب الدور نفسه الذي تلعبه أحزاب صهيونية من خلال فتح كافة مؤسسات الدولة التنفيذية، والتشريعية أمامها. وهو يرى أن الطريق إلى هذه المكانة تأتي من خلال التنازل عن الهوية القومية الجماعية للمواطنين العرب داخل إسرائيل. ولا ينحصر التنازل عن الهوية القومية الجماعية من خلال قطع الصلة مع القضايا الفلسطينية في الضفة الغربية، والشتات، وإنما أيضاً الموافقة على السياسة الإسرائيلية كما يظهر من عدم تحفظ عباس من اتفاقيات التطبيع مع الدول الخليجية، واستعداده ليكون جزءاً من محور بناء السلام.[١٧]

ومع أن النهج السياسي الجديد المطالب باستيعاب الأصلاني يقوم بتلبية شروط الاستيعاب التي وضعها المستعمِر (التنازل عن الهوية القومية كمشروع سياسي)، إلا أنه يغفل بأن استيعاب العربي كلياً داخل إسرائيل قد لا يمكن أن يتم قبل حل مسألة الدولة الفلسطينية في الأرض المحتلة. من هنا، من الممكن أن ينخرط منصور عباس في تحالفات مستقبلية مع أحزاب يمينية إسرائيلية، وقد يتقلد مناصب جديدة بالنسبة لمثل حزب عربي، بيد أنه لن يستطيع الوصول إلى مرحلة المواطن ذي الحقوق الكاملة المتساوية مع اليهودي قبيل حلّ المسألة الفلسطينية.

الخلاصة

شكلت السنوات الطويلة من التمييز والاضطهاد بحق الفلسطينيين في الداخل أحد أهم الدوافع للمشاركة في انتخابات الكنيست، خاصة في السنوات الأخيرة. ولطالما كان اضطهاد الدولة الإسرائيلية للمواطنين العرب يحمل بعدان: البعد القومي الذي يحول دون قدرة الفلسطينيين في الداخل على تقرير مصيرهم السياسي، والبعد الاجتماعي-الاقتصادي الذي يموضع العرب في موقع دوني مقارنة بباقي المجتمع الإسرائيلي اليهودي. لقد كان هذا الاضطهاد المزدوج ملازماً لعلاقة الأصلاني-المستوطن، ويمكن التعبير عنه كصنف من «الحكم التمييزي» (Rule of Difference). حسب، يوأف ميخوزاي، فإن إسرائيل مارست الحكم التمييزي بحق العرب من خلال سياستين رئيسيتين: منع العرب من المشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي عبر تحويل مشاركتهم في الكنيست إلى مشاركة شكلية، ومن خلال التحكم في توزيع التمويل والمخصصات والموارد.[١٨]

ويشكل خطاب منصور عباس، محاولة لأنهاء حالة الأبرتهايد المؤسساتي الذي يرفض استيعاب الأحزاب العربية على قدم وساق، إلا أن هذه المحاولة تأتي مقابل ثمن أكبر بكثير من المنفعة المرجوة منها: التنازل عن الهوية الجماعية للمواطنين العرب داخل إسرائيل، وبالتالي إخراج فلسطينيي الداخل من دائرة الخطر الديمغرافي التي قد تتهدد إسرائيل في المستقبل. من جهة أخرى، رأت المقالة بأن إسرائيل لا تسعى بتاتاً إلى استيعاب المواطنين العرب، بشكل يدمجهم كلياً في مؤسسات الدولة، وهيئاتها التقريرية. ويتصدر اليمين، خاصة اليمين الجديد، هذا الرفض الذي يُبقي المواطن العربي، بطبيعة الحال، مواطناً من الدرجة الثانية وفي موقع دوني داخل مؤسسات الدولة. على العكس مما يعتقده البعض بأن تقارب منصور-نتنياهو، أو اندماج الموحدة في السياسية الإسرائيلية قد يشكل نقطة قوة لإسرائيل، إلا أن التحليل أعلاه خلص إلى أن إسرائيل، كما نعرفها اليوم، هي دولة يهيمن عليها اليمين الصهيوني الذي يرفض فكرة الاستيعاب.

الهوامش

١ نضال محمود وتد، "منصور عباس يسقط القضية الفلسطينية من خطاب غزل مع اليمين الإسرائيلي،" العربي الجديد, ٢٠٢١, https://bit.ly/3vnZrTM..

٢ رائف زريق، "المسلم الاسرائيلي،" كل العرب, ٢٠٢٠, https://www.alarab.com/Article/974188.

3 Patrick Wolfe, "Land, Labor, and Difference: Elementary Structures of Race," *The American Historical Review 106*, no. 3 (June 2001): 866, doi:10.2307/2692330.

٤ اقترح استخدم كلمة «استيعاب» كترجمة للمصطلح (). والاستيعاب يعني علاقة بين طرفين، بحيث أن يتم استيعاب طرف داخل الطرف الثاني بدون أن يتسبب الأمر في انزياحات ذات دلالة على جور الطرف المُستوعب.

5 Shourideh C. Molavi, *Stateless Citizenship: The Palestinian-Arab Citizens of Israel*, Studies in Critical Social Sciences 54 (Leiden; Boston: Brill, 2013).

٦ وليد حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد،" قضايا إسرائيلية ٦٦ (٢٠١٧): ١١٤-٢٧.

7 Sammy Samooha, "Ethnic Democracy: Israel as an Archetype." Israel Studies," *Israel Studies 2*, no. 2 (1997): 198–241.

8 Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research 8*, no. 4 (December 2006): 387–409, doi:10.1080/14623520601056240.

٩ حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد."

10 George Steinmetz, "The Sociology of Empires, Colonies, and Postcolonialism," *Annual Review of Sociology 40*, no. 1 (July 30, 2014): 79–80, doi:10.1146/annurev-soc-071913-043131.

11 Lorenzo Veracini, "Introducing: Settler Colonial Studies," *Settler Colonial Studies 1*, no. 1 (January 2011): 1–12, doi:10.1080/2201473X.2011.10648799.

١٢ سونيا بولس وآخرون، قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي «الوقائع والأبعاد» (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار،" ٢٠١٩)

١٣ همت زعبي، "الفلسطينيون في إسرائيل،" في تقرير "مدار" الاستراتيجي ٢٠٢١: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠, تحرير. هنيدة غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار،" ٢٠٢١) , ٢٠٥-٢٣٦.

١٤ بتسلئيل سموتريتش، "خطة الحسم: مفتاح السلام يكمن لدى اليمين الإسرائيلي،" هاشاليح,٦.no(٢٠١٧),https://bit.ly/3wLmpFJ.

معهد الأمن القومي الاسرائيلي، "أصداء- نشرة ٨" (تل ابيب: معهد الأمن القومي الإسرائيلي، ٢٠٢١) https://bit.ly/3dwf31o.

١٦ عايدة سليمان توما، "لماذا انقسمت القائمة المشتركة قبيل انتخابات الكنيست في آذار ٢٠٢٠؟" بودكاست مدار, ٢٠٢١، https://bit.ly/3sZwPyB.

١٧ معهد الأمن القومي الاسرائيلي، "أصداء- نشرة ٨."

18 Yoav Mehozay, "The Rule of Difference: How Emergency Powers Prevent Palestinian Assimilation in Israel," *Israel Studies Review 27*, no. 2 (January 1, 2012), doi:10.3167/isr.2012.270203.

ميخال هَس*

رسم خريطة الاحتلال: الأدائية والهوية الإسرائيلية الهشة

ملخص

يمثل «إجراء رسم الخرائط» عملية عسكرية روتينية من عمليات الجيش الإسرائيلي، حيث يعمد الجنود إلى رسم خرائط منازل المدنيين، أو جمع التفاصيل الشخصية عن أفراد الأُسر أو التقاط صور لهم. ولا تجري أرشفة «المعلومات» التي تُجمع في أثناء «إجراء رسم الخرائط» أو تمريرها إلى أجهزة المخابرات بعد تنفيذ هذا الإجراء. وبالنظر إلى أن هذه الوثائق المُعدّة لا تُجمع، يتعلق السؤال الجوهري الذي تطرحه هذه الورقة بطريقة عمل «رسم الخرائط» بوصف هذا الإجراء ممارسة من ممارسات الحكم، والطريقة التي يرتبط بها بالهوية الاستعمارية الإسرائيلية. وتسهم الورقة في فهم دلالات الخرائط ضمن إطار الاستعمار، وتدرس رسم الخرائط باعتباره أداءً لا يكتسي طابعًا إقليميًا ويسهم في إنتاج الهوية. وتقترح هذه الورقة ثلاث قراءات «لإجراء رسم الخرائط»، أولها بوصفه أداة حكم أدائية تصنف الناس تصنيفًا هرميًا إلى قوى قائمة بالاحتلال وأشخاص قابعين تحته. ويُنظر في القراءة الثانية إلى الجنود الذي ينتجون الخرائط باعتبارهم قوات تتولى مراقبة الأيديولوجيا الاستعمارية التي تجترّ الاستعمار البريطاني وتقلّده. وأخيرًا، يؤطَّر «إجراء رسم الخرائط» باعتباره أداة توظَّف لتنقيح وإعادة ترسيم الثنائية التضاديّة الإثنية اليهودية-العربية التي تُعَدّ لازمة للمحافظة على الهوية الإسرائيلية المزعزَعة الأركان وإعادة رسم معالمها.

* دائرة العلوم السياسية، جامعة غولدسميث في لندن، المملكة المتحدة
(صدرت النسخة الإنكليزية من هذه المقالة في Geopolitics, 24:3 (2019))

المقدمة

«رسم الخرائط» هو العبارة التي يستخدمها الجنود الإسرائيليون لوصف عملية عسكرية روتينية من عمليات الجيش الإسرائيلي، التي لا ينفك ينفّذها في الأرض الفلسطينية المحتلة في كل ليلة، وفي مئات المنازل في مختلف الأحياء، على مدى الأعوام العشرة المنصرمة. وعلى وجه التحديد، يصف «رسم الخرائط» في الخطاب العسكري الاقتحامات التي تستهدف منازل المدنيين الذين لا يُشتبه بارتكابهم أي جرائم أو إخفائهم أسلحة. وحسبما ورد على لسان الجندي (أ)، الذي يحمل رتبة ضابط، «فإن جنوده يعرفون أنهم سوف يخرجون في مهمة تنطوي على رسم الخرائط ... وهم على علم بأنهم سوف يدخلون منزلًا لا لاعتقال أحد. فالأمر بتلك البساطة».[1] يحدد الجنود في كل ليلة منازل تعود لمدنيين عاديين، وعلى نحو اعتباطي في العادة، ويرسلون فريقًا من القوات لدخول هذه المنازل وتفتيشها. وحسب الوصف الذي يسوقه الجندي (ب)، «يخبروننا بأن نختار منزلين اختيارًا عشوائيًا وأن نرسم خريطتيهما.»[2] ثم يرسم الجنود خريطة ارتجالية للغرف، ويجمعون التفاصيل الشخصية عن جميع أفراد الأسرة ويلتقطون صورة لهم وهم يقفون ووجوههم إلى حائط في بعض الأحيان (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ٢٠٠٨). ونشير إلى هذا النوع من أنواع رسم الخرائط فيما يلي «بإجراء رسم الخرائط» من أجل التمييز بينه وبين أشكال أخرى من رسم الخرائط التي تتناولها هذه الورقة بالنقاش والبحث.

ومع أن «إجراء رسم الخرائط» يُعَدّ واحدًا من أكثر الأدوات الشائعة في بسط السيطرة العسكرية على السكان المدنيين الفلسطينيين، فهو لم يلقَ حتى الآن سوى النزر اليسير من الاهتمام في وسائل الإعلام والدراسات الأكاديمية. فهذا الإجراء يتسم بقدر أقل من العنف من ذلك الذي تنطوي عليه التدابير العسكرية الأخرى، من قبيل تدمير المنازل أو الاعتقالات أو إطلاق النار، وهو أقل ظهورًا ووضوحًا للعيان من جدار الفصل أو الحواجز بالنظر إلى أنه ينفَّذ في الحيز الخصوصي لمنازل الأُسر، ويفتقر المنطق الذي يبرره ويسوّغه إلى الوضوح. وقد يفسّر ذلك السبب الذي يقف وراء غياب هذا الإجراء غيابًا نسبيًا عن النقاشات العامة. فعندما سألنا مسؤولًا عسكريًا عن «إجراء رسم الخرائط»، أصرّ على أنه لم يسبق له أن سمع بهذا الإجراء، وأن هذا الإجراء لا يَرِد ضمن السياسة الرسمية التي ينتهجها الجيش. ومع ذلك، فقد جاء العميد رومان غوفمان على ذكر «إجراء رسم الخرائط» دون قصد في مقابلة أجرتها معه صحيفة إسرائيلية في العام ٢٠١٦، حيث قال إنه ينفَّذ كل ليلة في منازل الأُسر (يهوشوَع ٢٠١٦).

وتشكّل الشهادات التي يدلي بها الجنود بشأن «إجراء رسم الخرائط»، والتي نقتبسها في متن هذه الورقة، جزءًا من أرشيف أوسع منشور على شبكة الإنترنت، ويضمّ الشهادات الواردة على لسان الجنود الإسرائيليين عن الاحتلال، حيث جمعتها منظمة «كسر الصمت»، وهي منظمة تضم محاربين قدامى إسرائيليين. وتجمع منظمة «كسر الصمت» شهادات الجنود الإسرائيليين عن أعمال العنف التي ارتكبوها أو شهدوا ارتكابها خلال فترة خدمتهم العسكرية باعتبارها وسيلة لإثارة النقاشات العامة التي تنتقد الاحتلال في إسرائيل. كما تعمّم هذه المنظمة أرشيفها الذي يضم تلك الشهادات من خلال المحاضرات، واللقاءات في المنازل وغيرها من الفعاليات العامة في إسرائيل وعلى امتداد العالم. أثار عمل المنظمة بعض الانتقادات الحكومية والعامة، حيث اتُّهم القائمون عليها بأنهم خونة أو جواسيس. ولهذا السبب، يطلب معظم الجنود الذين يدلون بشهاداتهم إبقاءها غفلًا من أسمائهم.[3] وقد ارتأينا أن نحتكم إلى هذا الأرشيف لأنه يجمع بين جنباته شهادات أدلى بها المئات من الجنود من مختلف الوحدات على مدى فترة تربو على عقد من الزمن. هذا الأرشيف ذو فائدة جمّة بالنظر إلى أنه يمثل المصدر الوحيد الذي يحوي مادة مهمة عن «إجراء رسم الخرائط»، الذي نادرًا ما يَرِد له ذكر في أي مصدر آخر. فعلى وجه الإجمال، ثمة ٧٧ شهادة تأتي على ذكر إجراء رسم الخرائط في أوقات ومواقع ووحدات عسكرية مختلفة.

ومن الملفت للاهتمام أنه لا تجري أرشفة «المعلومات» التي تُجمع من خلال «إجراء رسم الخرائط» أو تمريرها إلى أجهزة المخابرات بعد تنفيذه. فحسبما ورد على لسان الجندي (ج)، مثلًا،

> على مدى سني وجود الجيش في الخليل، لم يحتفظ أحد فعليًا بصحائف الخرائط هذه. ففي كل مرة، كان فوج جديد يحضر، ويفتش ألف منزل ويرمي جميع الوثائق في سلة مهملات

من الواضح أن الهدف المتوخى من «إجراء رسم الخرائط» لا يكمن في الحصول على المعلومات الاستخبارية التي يجب الاحتفاظ بها باعتبارها أرشيفًا أو خريطة. وبالنظر إلى أن الوثائق التي تُنتج في هذا السياق لا يُصار إلى جمعها، يتعلق السؤال الجوهري الذي تطرحه هذه الورقة بطريقة عمل «الإجراء» بوصفه ممارسة من ممارسات الحكم.

الوثائق السرية، حسبما أعتقد، وتلك هي نهاية القصة. وهذا في غاية السخافة لأنك تستطيع، في نهاية المطاف، أن تتعلم الكثير من رسم الخرائط، وخاصةً إن كنت تحتفظ بنسخ عنها.[٤]

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما المنطق الذي يقف وراء هذه العملية؟ فمن الواضح أن الهدف المتوخى من «إجراء رسم الخرائط» لا يكمن في الحصول على المعلومات الاستخبارية التي يجب الاحتفاظ بها باعتبارها أرشيفًا أو خريطة. وبالنظر إلى أن الوثائق التي تُنتج في هذا السياق لا يُصار إلى جمعها، يتعلق السؤال الجوهري الذي تطرحه هذه الورقة بطريقة عمل «إجراء رسم الخرائط» بوصفه ممارسة من ممارسات الحكم على الرغم مما يظهر من انعدام فائدته ومنفعته والطريقة التي يرتبط بها بالهوية الاستعمارية الإسرائيلية.

وبعد أن نستعرض مقدمة مقتضبة حول «إجراء رسم الخرائط» ونتطرق إلى الأدبيات ذات الصلة التي تتناول الاحتلال الإسرائيلي، نطرح ثلاث قراءات للإجراء، أولها من خلال فكرة الأدائية، بوصفه أداة حكم أدائية تصنف الناس تصنيفًا هرميًا إلى قوى قائمة بالاحتلال وأشخاص يقبعون تحت نير هذا الاحتلال / الاستعمار. كما يُفهم هذا الأداء على أنه أداة لضمان انضباط الجنود والفلسطينيين معًا، حيث تساعد في ترسيخ هذه الثنائية الاستعمارية. وتنظر القراءة الثانية إلى الجنود الذي ينتجون الخرائط باعتبارهم قوات تتولى مراقبة الأيديولوجيا الاستعمارية التي تجترّ الاستعمار البريطاني وتقلّده. وأخيرًا، يؤطَّر «إجراء رسم الخرائط» باعتباره أداة توظَّف لتنقيح الثنائية اليهودية-العربية الإثنية وإعادة رسم معالمها، وتساعد بذلك في التخلص من هشاشة الهوية الاستعمارية اليهودية الإسرائيلية.

السياسة الأدائية والاحتلال الإسرائيلي: بعض الملاحظات الأولية

يبدو أن لا غاية متوخاة من «إجراء رسم الخرائط»، حسبما يتبين من الشهادة التي يدلي بها الجندي (د):

هنالك هذه الورقة، وأنت ترسمُ شكلًا من أشكال الرسوم التخطيطية لهيكل المنزل، حيث توجد نافذة، وحيث يوجد باب، وحيث توجد عِلِّية. رسم تخطيطي جوي حقيقي للهيكل، ثم تغادر، وهذا كل ما في الأمر. لا يذهب هذا الرسم إلى أي مكان، فهم لا يُلقون له بالًا.[٥]

ويتجلى هذا الحال في الإفادة التي أدلى بها المواطن الفلسطيني كمال محمد رشيد اسكافي:

أيقظتني زوجتي الساعة ١١:٠٠ مساءً وقالت لي إن الجيش يطرق على الباب. فذهبت لأفتح الباب وقال لي جندي أن أوقظ أفراد أسرتي جميعًا. وأخبرني أن أجمعهم كلهم في مكان واحد، ثم قال لي أن أذهب معه ومع جندي آخر لتفتيش الغرف. ثم سجّل جندي أرقام بطاقات الهوية وأرقام الهواتف التي يحملها كل واحد منا. وحضر ضابط وأصدر أوامره إلينا بالوقوف بينما كان يحمل وثائق قرب وجوهنا والتقط الجندي الذي كان بجواره صورًا لنا. وغادروا بعد نصف ساعة. وقبل ١٨ شهرًا، حضر الجيش والتقطوا صورًا لنا ونحن نحمل لوحًا كُتبت عليه أسماؤنا بالطباشير على صدورنا.[٦]

وكان من شأن أرشفة المعلومات التي جُمعت خلال هذا الإجراء أن تحسّن شبكة الرصد والمراقبة الإسرائيلية. ومع ذلك، فلا تُبذل أي محاولة على هذا الصعيد، وغالبًا ما يتكرر هذا الإجراء مرات متعددة داخل المنزل نفسه.

يلاحظ عدة باحثين بأن الاحتلال ينفذ عملياته على أساس من التناقضات وانعدام اليقين والفوضى. ويوظّف هذا النظام الذي ينتابه الفشل في ظاهره ذلك الفشل نفسه للإبقاء على الاحتلال. فعلى سبيل المثال، يدّعي كوطيف وأمير أن آلية رئيسية من آليات السيطرة والإدارة التي يعتمدها الاحتلال في هذه الآونة تقوم في أساسها على التخبط. ويفترض هذان الباحثان أن الحواجز تعمل كما لو كانت أداة إصلاحية يُفترض أن يكون الفشل من نصيبها لأن هذا الفشل يبرر العنف ويسوغه (Kotef and Amir 2011). وبالمثل، يعتقد حمامي أن الحواجز تشهد على منطق القوة الذي يقف وراء الاحتلال الإسرائيلي – وهو منطق قائم على انعدام اليقين. فالحواجز تصيب الحياة اليومية التي يحياها الفلسطينيون بالفوضى وتنزع اليقين عنها. ووفقًا لما يراه حمامي، تنتمي الحواجز إلى أشكال العنف الذي يتخطى الحدود الزمنية ويتسم بالاستمرار، فلا بداية له ولا نهاية (Hammami 2015).

ويرتبط هذا الشكل من أشكال العنف بالفكرة التي تطرحها أزولاي وأوفير بشأن «العنف المُضمر»، الذي يشير في معناه إلى العنف الذي يؤجَّل فيه انتشار القوة البدنية وتفشّيها ويقتصر الأمر على الإيحاء بالاتصال العنيف بالجسد (Azoulay and Ophir 2005, 2: 27–). ويولّد «إجراء مسح الخرائط» الصدمة في نفوس أفراد الأُسر، حسب الملاحظة التي يسوقها صبحي سالم رجا الخطيب: «يتعلق جانب آخر من المعاناة التي نتكبّدها بالاقتحامات المتكررة التي ينفذها الجيش لمنزلنا. فهم يقتحمونه تحت ذريعة إجراء التفتيش. وفي العام الماضي، لم يكد يمرّ أسبوع دون أن يدخل الجنود منزلنا».[٧] ويمكن النظر إلى «إجراء رسم الخرائط» باعتباره شكلًا من أشكال «العنف المُضمر». فعلى الرغم من أن هذا العنف يفرِز صدمة وألَمًا دائمين في نفوس الفلسطينيين، فهو لا ينطوي على إيقاع العنف المباشر على الحيز أو الجسد. وحسبما يراه أزولاي وأوفير، يستدعي «العنف المُضمر» قدرًا أضيق من التغطية الإعلامية والانتقاد العالمي، مما يتيح القدرة للاحتلال على الاستمرار فيه في ظل قدر أقل من تدخّل العالم. ونستشفّ مما تقدم أن الأشكال المتباينة التي يأتي عليها الفشل والقصور هي في واقع الأمر أدوات ناجحة تيسّر الإبقاء على الاحتلال. وتحتكم الورقة الآن إلى الحالة المحددة التي يفرزها «إجراء رسم الخرائط» للنظر في الطريقة التي يؤدي فيها إجراء يظهر عليه الفشل، أو يبدو أن لا فائدة مرجوة منه، عمله كما لو كان جهازًا من أجهزة الحكم التي تؤمّن دوام الاحتلال وبقاءه.

يحظى مفهوما الهشاشة والأدائية بالنقاش على نطاق واسع في الأدبيات الجغرافية الراهنة وفي حقول العلوم السياسية فيما يتصل بالاحتلال الإسرائيلي (انظر، مثلًا، Hammani 2015; Harker 2012; Salih 2016). فحسب الملاحظة التي يسوقها جورونين، تميل هذه النقاشات إلى التركيز على وجهة النظر التي تبديها الفئات المهمشة والطريقة التي يسلكها أفرادها في المطالبة بحقوقهم من خلال السياسة الأدائية والتخفيف من مدى الهشاشة التي تعصف بهم (Joronen 2017). وتأسيسًا على ذلك، تكمن المساهمة التي تقدمها هذه الورقة في أنها تنظر في مدى هشاشة الهوية الاستعمارية التي لم تحظَ بحقها من التحليل، والطريقة التي يجري فيها توظيف هذه الهشاشة كوسيلة من وسائل الحكم الاستعماري. ويستكشف جورونين، مثلًا، كيف تستخدم الهشاشة باعتبارها أداة لغايات الحكم، حيث يدرس المنطق الغريب الذي يقف وراء السيطرة، والذي يوظفه الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في إدامة حالة الهشاشة التي يعيشها الفلسطينيون عبر خلق «أحياز للانتظار». وينطوي هذا الشكل من أشكال السيطرة على عنصر أدائي من وجهة نظر جورونين، حيث أن الإدارة تؤدي الحكم الاعتباري وتكفل الاعتراف بالحق في المطالبة بالحقوق، في الوقت الذي تعطّل فيه إحراز تقدم حقيقي من شأنه أن يؤدي إلى اجتراح تحسّن في حياة الفلسطينيين (Joronen 2017). وهنا نرى، ومرة أخرى، مثالًا على نظام من أنظمة الحكم الفاشلة، والتي يسهم فشلها في الإبقاء على الاحتلال.

وبناءً على التحليل الذي يسوقه جورونين، نقترح أن الأهمية التي ينطوي عليها إجراء رسم الخرائط تكمن في أدائيته. وعلى هذا المنوال، يعبّر والاخ عن الارتباط القائم بين الأدائية والخرائط: فلكي نفهم القاعدة الأدائية التي تحكم الخرائط من الناحية السياسية، يتعين على الباحثين أن يزيلوا الطابع الإقليمي وينزعوه عن قراءات الخرائط أيضًا وأن يدرسوا هذه الخرائط من الناحية الحسية ومن ناحية تمثيلاتها المادية (Wallach 2011). كما تستعرض هذه الورقة قراءة

قد يُنظر إلى الخرائط التي يرسمها الجنود على نحو يشبه موضوعًا خصبًا من مواضيع التحليل، على الرغم من انعدام إمكانية الوصول إليها والاطّلاع عليها. فالخطوط والملاحظات والصفحات نفسها تختفي على جناح السرعة بعد تشكيلها ورسمها، ولكن الحدث نفسه يفرز أثرًا باقيًا على الأطراف التي تشارك فيه. لذلك، تكتسي عملية رسم الخرائط أهمية تفوق إنتاج خريطة منها.

تحمل طابعًا إقليميًا للخرائط. ومع ذلك، تقترح الورقة إنتاج الخرائط بوصفها عنصرًا أدائيًا لم تُسبر أغواره بعد، عوضًا عن التركيز على الإمكانيات التي تتيحها الأدائية في سياق إعادة تمثيل الخرائط.

الأدائية والانضباط: إنتاج الخريطة

تطرح أزولاي (٢٠١٠, ٢) وجهة نظر مثيرة للاهتمام بشأن دراسة «الحدث الذي يرتبط بالصورة - دون الحدث المصوَّر». فالحدث المرتبط بالصورة ينتج لقاءً يجمع بين جهات فاعلة مختلفة، إلى جانب المصوِّر، ومن تُلتقَط صورة له، وغيرهم من الشهود الثانويين المحتملين والكاميرا. ويحتل هذا الحدث أهمية من وجهة نظر أزولاي بصرف النظر عما إذا أُنتجت الصورة أم لا (Azoulay 2010). فبالنسبة لأزولاي، تُعَدّ الصورة وثيقة لها فائدتها في التحليل بغض الطرف عما إذا جرى إنتاجها من عدمه. وقد تساعد الصورة التي لم يتم إنتاجها في تفكيك اللقاء الذي جمع أولئك الذين شاركوا في الحدث (Azoulay 2010). وتسهم النظرية التي تضعها أزولاي في إثارة نقاش يتمحور حول موضوع لم يسبق أن حظيَ بالبحث على نطاق واسع في الدراسات الأكاديمية - وهو إجراء رسم الخرائط الذي لا يفضي إلى إنتاج خريطة. ونودّ، في هذا المقام، أن نقترح أن الخرائط التي يرسمها الجنود قد يُنظر إليها على نحو يشبه موضوعًا خصبًا من مواضيع التحليل، على الرغم من انعدام إمكانية الوصول إليها والاطّلاع عليها. فالخطوط والملاحظات والصفحات نفسها تختفي على جناح السرعة بعد تشكيلها ورسمها، ولكن الحدث نفسه يفرز أثرًا باقيًا على الأطراف التي تشارك فيه. لذلك، تكتسي عملية رسم الخرائط أهمية تفوق إنتاج خريطة منها.

ونرى أن إحدى الطرائق التي تيسّر بيان أهمية «إجراء رسم الخرائط» تتأتى من خلال فكرة الأدائية. فدعونا نتخيل ترتيب الناس في الحيز - الأسرة التي يُجمع أفرادها في مكان واحد، والجنود الذين يؤدون فعل «رسم الخرائط» على ورقة. ففي هذه اللحظة، يمسي الفلسطينيون موضوع الدراسة ويتحول الجنود إلى القوة التي تُجري هذه الدراسة، ومصدر المعرفة والسلطة. وفي هذه اللحظة، تشغل الأسرة حيزًا صغيرًا في منزلها ويتحرك الجنود بحرّية في أرجاء هذا الحيز، ويؤدون بذلك سيطرتهم على نحو رمزي على الأرض كلها. وحسب الملاحظة التي ترد على لسان الجندي (ه):

> كانت لدينا أوامر بتنفيذ عمليات تفتيش عشوائية ورسم خرائط للمنازل، من أجل إشاعة حالة من انعدام اليقين في أوساط الفلسطينيين في الخليل ... وبعبارة أخرى، جميع الخيارات متاحة، وجميع المنازل متيسرة لاقتحامها، وبأي طريقة شئت.[٨]

بذلك، ينتج الأداء ديناميات السلطة التي تمارسها القوى القائمة بالاحتلال والسكان القابعين تحت نير هذا الاحتلال أو المستعمَرين والمستعمِرين. وعلاوةً على ذلك، يسهم هذا الأداء في إنتاج هويات القوى القائمة بالاحتلال ومن يرزح تحت احتلالها.

يتحدث فوكو عن آليات الانضباط بوصفها سلطة تتراكم في الحياة اليومية في الغرب. ومن المفيد أن ندرس نظريته في سياق الأرض المحتلة، حيث تتسم الرغبة في السيطرة بقدر أكبر بكثير من العنف والهَوس (Foucault 1979). ويفترض غوردون بأنه طالما لم تكن ثمة نية حقيقية في دمج السكان الفلسطينيين

يشكل «إجراء رسم الخرائط» أداة مثالية من أدوات المراقبة، وبادئة تمهد السبيل أمام ممارسة السلطة. فالفلسطينيون لا علم لهم بالوقت الذي يخضعون فيه لإجراء رسم الخرائط، ولكنهم يعلمون أنه يمكن إخضاعهم لهذا الإجراء في أي لحظة بعينها.

باعتبارهم مواطنين إسرائيليين على الإطلاق، فإن الغاية المتوخاة من الانضباط تكمن في تحويل الفلسطينيين إلى ذوات يقبعون تحت الاحتلال (Gordon 2008). وبناءً على ذلك، يتشابك ضمان انضباط الفلسطينيين مع عمليات تقوم على التذويت. وتعتمد الرغبة المَرَضية في بسط السيطرة على رقاب الفلسطينيين الذين يؤدون دورًا ذاتانيًا في حاجة مستمرة إلى الرصد والانضباط. ونستطيع أن نتلمّس الطريقة التي تبرز فيها هذه الذاتانية في الشهادات محل النظر، حيث يمضي الجندي (ه) إلى وصف الغاية التي تقف وراء هذا الروتين بأنها ترمي إلى تعريف الفلسطينيين بإمكانية خضوعهم لإجراء رسم الخرائط والمراقبة في أي وقت:

> علينا أن نتأكد من أنهم يعرفون بأننا نستطيع أن ندخل في أي وقت. في كل الأوقات. وأنه في وسعنا أن نظهر في أي لحظة. الساعة الثالثة صباحًا، الساعة السادسة مساءً خلال صيامهم في شهر رمضان ... ولكي نجعل هذا الأمر فعالًا، يجب أن ينفَّذ [إجراء رسم الخرائط] عندما يكون الجميع في المنزل، ولذلك ينبغي أن يتم ذلك في جوف الليل. لذا تُعَدّ المضايقات أثرًا جانبيًا، ولكن تلك المضايقات هي الهدف المتوخى من ذلك كله في نهاية المطاف، حسبما أرى ذلك. كما يكمن الهدف المبتغى في بث الخوف في النفوس. وهذا يعني خلق وضع يعرفون كلهم فيه أن الجيش الإسرائيلي يستطيع أن يحضر في أي لحظة.[٩]

وبذلك، يشكل «إجراء رسم الخرائط» أداة مثالية من أدوات المراقبة، وبادئة تمهد السبيل أمام ممارسة السلطة. فالفلسطينيون لا علم لهم بالوقت الذي يخضعون فيه لإجراء رسم الخرائط، ولكنهم يعلمون أنه يمكن إخضاعهم لهذا الإجراء في أي لحظة بعينها.

والأهم من ذلك أن الانضباط يغيّر السلوك كما نرى ذلك في الوصف الذي تسوقه الجندية (و) «لإجراء رسم الخرائط»، حيث تقول: «يجب على كل واحد أن يجلس في مكان في اللحظة التي ندخل فيها [والمدنيون] يعرفون ذلك في الأصل.»[١٠] ويساعد تغيير سلوك الفلسطينيين في تثبيتهم في أدائهم أو إخضاعهم باعتبارهم ذوات قابعين تحت نير الاحتلال.

كما تطبَّق عملية التذويت التي تتداخل مع الانضباط على الجنود الإسرائيليين. ويلاحظ فوكو أن الانضباط ينتج ذواتًا يُنظر إليها على أنها أهداف وأدوات لممارسته (Foucault 1979). وتتجلى السيطرة التي يمارسها الجنود الإسرائيليون في الأرض المحتلة من خلال «إجراء رسم الخرائط» في الشهادة التي أدلى بها الجندي (أ): «كان [إجراء المسح] ينفَّذ في مرات قليلة. وكان يجري في نهاية المطاف تحت جنح الظلام في الحالات التي لم تكن فيها اعتقالات أو عندما لم نكن ننجز التحضيرات لأي من مشاريعنا.»[١١] وبالتالي، يحول إجراء رسم الخرائط الروتيني بين الجنود وبين بقائهم غير مشغولين. فهو يُستخدم في تأمين انضباط أدوات الانضباط الاستعماري نفسه. وفضلًا عن ذلك، كان هذا الإجراء يُستخدم في تغيير سلوك الجنود. فعلى سبيل المثال، تعود الذاكرة بالجندي (ز) إلى التعليمات التي أصدرها الضابط الذي كان يخدم تحت إمرته بشأن السلوك في أثناء «إجراء رسم الخرائط»: «أتذكّر أنهم أخبرونا بصراحة ألا نكون مؤدبين.»[١٢] وقد نفسّر هذا الطلب على أنه طريقة تفضي إلى المحافظة على الهوية الأدائية التي يحملها الجندي بوصفه القوة المحتلة التي لا يسري عليها الأدب اليومي المطلوب خارج إطار دوره في سياق الاحتلال. ولذلك، يخلق «إجراء رسم الخرائط» أداءً ينطوي على أشكال محددة

تقنيات السيطرة: الانضباط يغير السلوك. الصورة عن حاجز قلنديا وتعود للعام ٢٠١٦. (أ.ف.ب)

من الروتين: حيث يجلس أفراد الأسر الفلسطينيون في اللحظة التي يدخل فيها الجنود أو يتجمعون في حيز واحد داخل الغرفة، ويتفادى الجنود المجاملات اليومية عن قصد أو يتحركون بحرّية في أرجاء منزل ليس لهم. ويسهم هذا الأداء في إنتاج الذوات التي يريدها الاحتلال، والتي تؤدي عملها باعتبارها أهدافًا وأدوات في الوقت نفسه.

وتصنيف الناس إلى فئات متباينة هو ما ييسر، من وجهة نظر مبيمبي، توزيع الحقوق المختلفة على مختلف فئات الناس داخل الحيز ذاته. ونود أن نقترح أن «إجراء رسم الخرائط» يحوّل هذا التصنيف والتسلسل الهرمي إلى أداء. وحسبما يراه مبيمبي، يُعَدّ العِرق نتاجًا للفكر والممارسات السياسية الغربية التي أنشأت درجة أدنى في التسلسل الهرمي «للآخر اللاإنساني». كما يشمل اللاإنسان الطبقات العاملة وعديمي الجنسية و«الهمج» في عالم الاستعمار (Mbembe 2003, 21). فباستخدام فئة اللاإنسان، أنشأت الحداثة الأوروبية الاستعمار باعتباره موقعًا لتعطيل العمل بالقانون في الحالات التي تمارس فيها السيادة السلطة، والحق في القتل أو شنّ الحرب دون أن تخضع في تنظيمها للقانون الوطني أو القانون الدولي (Mbembe 2003). ويعيد الأداء المتكرر لروتين رسم الخرائط، وبصفة مستمرة، بناء موقع هذا التعطيل العرقي الاستعماري في وعي الجنود الذين يؤدونه وفي أوساط السكان الذين يخضعون له كذلك. وبالتالي، يساعد هذا الأداء في تسويغ سلطة الاستعمار والعنف الذي تمارسه وتبريرهما.

وبهذا، تُفهم أهمية «إجراء رسم الخرائط» من ناحية أداء طريقة من طرائق الحكم الذي يصنف الناس تصنيفًا هرميًا إلى مستعمِرين ومستعمَرين. ويجري بناء الذوات التي يتطلبها الاحتلال وأداؤها من خلال الانضباط. ويستعرض الفصل التالي من هذه الورقة سياقًا تاريخيًا لتحليل «إجراء رسم الخرائط» بوصفه أداة توظَّف لتنقيح الثنائية اليهودية-العربية الإثنية التي تُعدّ لازمة للمحافظة على الهوية الإسرائيلية الهشة وإعادة رسم معالمها.

تدلي هذه الورقة بدلوها في الخطاب المتضارب الذي يدور حول إسرائيل والاستعمار من خلال النظر في «إجراء رسم الخرائط» بوصفه شاهدًا على الطريقة التي ورثت فيها إسرائيل الممارسات والمعرفة عن الانتداب البريطاني وغيره من التجارب الاستعمارية.

الأدائية والمحاكاة: الخرائط والاستعمار

لكي نبلغ فهمًا أفضل «لإجراء رسم الخرائط»، ينبغي لنا أن نبسط الإطار الأيديولوجي الذي يشكّله ونبيّنه، حيث يعرّف باحثون مختلفون إسرائيل على أنها شكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني. ويجمع شافير بين التحليل الطبقي الماركسي والتقسيمات الإثنية الثقافية لكي يصف النظام الإسرائيلي على أنه استعمار ينطوي على الفصل بين اليهود والفلسطينيين (Shafir 1989). ومن جانب آخر، يفترض يفتاحئيل أن الحكومة الإسرائيلية تتمسك بمشروع إثنوقراطي استعماري، حيث تشارك دولة إسرائيل في عملية تهويد الأرض عن بكرة أبيها (Yiftachel 2010).

ولنظرية غريغوري فائدتها في وضع الاستعمار الإسرائيلي في سياقه بوصفه جزءًا من نظام جيوساسي أعمّ من أنظمة الاستعمار المعاصر. فغريغوري يقترح في كتابه «The Colonial Present» [«حاضر الاستعمار»] أن الماضي الاستعماري يوجد بوصفه حاضرًا وماضيًا في المجتمع المعاصر. ويلاحظ غريغوري، على وجه الخصوص، كيف أن الاستعمار يُبعث من جديد فيما يسمى الحرب على الإرهاب. وبالنسبة لغريغوري، تنشر الحروب في أفغانستان والعراق – والاحتلال الإسرائيلي المتواصل – تقسيمات استعمارية تشبه «نحن» و«هم»، «الحضارة» و«الهمجية»، و«الصالح» و«الطالح». وتعمل هذه الحكومات على تجريد مجموعة متنوعة من المواقع والسياقات واختزالها في الفكرة الوحيدة التي تنحصر في الإرهاب لكي تكتسب الحق الأيديولوجي في ممارسة القتل (Gregory 2004a). ومع ذلك، يلاحظ رام بأن الكثيرين داخل الأوساط الأكاديمية وخارجها يرون أن تصنيف النظام الإسرائيلي باعتباره استعماريًا تصنيف يجانب الدقة (Ram 1993). وتدلي هذه الورقة بدلوها في الخطاب المتضارب الذي يدور حول إسرائيل والاستعمار من خلال النظر في «إجراء رسم الخرائط» بوصفه شاهدًا على الطريقة التي ورثت فيها إسرائيل الممارسات والمعرفة عن الانتداب البريطاني وغيره من التجارب الاستعمارية.

ويأتي ميشيل على ذكر طريقة التنظيم والإشراف الاستعمارية التي جاء الفرنسيون بها، والتي انطوت على قدر هائل من الإرشاد والتوجيه إلى درجة أنها شملت إعداد قوائم بالأُسر في كل قرية ومنازلها وحتى المواشي التي تملكها. وهذا يشبه على نحو ملفت للنظر الخرائط التي يرسمها جنود قوات الدفاع الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، يقول الجندي (ح): «دخلنا المنازل ووضعنا رسومًا تخطيطية لها. وامتدّ ذلك على مدى فترة قاربت نصف عام، حيث كانت تلك هي مهمتنا، أن نرسم رسومًا تخطيطية لجميع المنازل.»[١٢] وبذلك، يبدو أن الرغبة في رصد الأحياز تعدّ عنصرًا مهمًا من عناصر آلية السيطرة الاستعمارية. وهذا يأخذ بيدنا لنفهم الرغبة التي يبديها الجنود الإسرائيليون في العمل الدؤوب على رسم خرائط الأرض المحتلة بأدق تفاصيلها. وفي الوقت نفسه، كان من شأن أرشفة المعرفة التي ينتجها «إجراء رسم الخرائط» لغايات الرجوع إليها في مراحل لاحقة أن يعزز إشراف الاستعمار على الحيز ويرسّخه. ويصف الجندي (ط) هذا الفشل المتأصل بقوله:

يقفون هناك في جوف الليل، وكل واحد منهم يحمل بطاقة هويته ونصورهم. لأننا لو تمكّنا من تصوير أحدهم وهو يلقي الحجارة خلال المظاهرات بعد ذلك فيكون في وسعنا أن نطابق المعلومات ونضاهيها وأن نعرف كيف نصل إلى المكان الذي يسكن فيه على وجه الدقة، بل وفي أي غرفة. وهذه فكرة جيدة، ولكننا لم نفعل شيئًا بها في واقع الأمر ... وخلال العملية

الثانيــة مــن عمليــات رســم الخرائــط، عندمــا أدركــت أنــه لــم يكــن ثمــة إجــراء منظــم لمــا كنــا نقــوم بــه، فهمــت أن ذلــك كان هــراءً ...[١٤]

ويمكــن تفســير غيــاب الأرشــفة بالإحالــة مــرة أخــرى إلى قــراءة أدائيــة لعمليــة رســم الخرائــط.

فللنظريــة التــي يضعهــا والاخ قيمتهــا مــرة أخــرى، حيــث يــرى أن معاينــة الخرائــط باعتبارهــا مجــرد أدوات مــن أدوات الســلطة يفــوّت الــدور الفاعــل الــذي تضطلــع بــه هــذه الخرائــط في تشــكيل التصــورات الجغرافيــة والسياســية. فبالنســبة لــوالاخ، تقتــضي الأهميــة قــراءة الخرائــط بوصفهــا تعبــيرات أدائيــة تتعلــق بالهويــة والثقافــة والذاكــرة والتاريــخ (Wallach 2011, 363–64). وتأسيسًــا عــلى ذلــك، نــود أن نركــز عــلى العلاقــة التــي تجمــع بــين أدائيــة الخرائــط وإنتــاج الهويــة الاســتعمارية. فقــد اســتهلّت هــذه الورقــة هــذا المنحــى في الأصــل مــن خــلال تأطــير «إجــراء رســم الخرائــط» باعتبــاره طريقــة أدائيــة مــن طرائــق الحكــم الاســتعماري. وفي وســع صندوق استكشــاف فلســطين أن يعطــي مثــالًا عــلى الــدور الــذي تؤديــه الخريطــة في بنــاء الهويــة الاســتعمارية. فقــد أُسِّــس هــذا الصنــدوق في العــام ١٨٦٥ مــن أجــل استكشــاف تاريخ هــذه المنطقــة وآثارهــا وتضاريســها وتكوينهــا الجيولوجــي، وبالتــالي توزيــع الأراضي عــلى أســاس الاســتملاك الــذي يتّســم بقــدر أكــبر مــن الشــمولية وبِســمة روحيــة أكــبر. وقــد أنتجــت هــذه الجمعيــة خرائــط للمنطقــة، حيــث مثلت فيهــا هــذه المعرفــة.[١٥] وأدت العمليــة التــي قامــت عــلى إنتاج هــذه الخرائــط في حــدّ ذاتهــا (وبمعــزل عــن الخرائــط التــي تــم إنتاجهــا) وظيفــة ارتبطــت بالأدائيــة. وقــد يُقــرأ إنتــاج هــذه الخرائــط عــلى أنــه أداء عَمِــل عــلى تأطــير واضعيهــا (وهــم في هــذه الحالــة الجهــات الفاعلــة الاجتماعيــة والسياســية البريطانيــة إبــان حقبــة الانتــداب البريطانــي) باعتبارهــم مصــدرًا مــن مصــادر المعرفــة والســلطة. وقــد ســاعد ذلــك في إنتــاج الهويــة الاســتعمارية الفوقيــة التــي شرعنــت الســيطرة التــي بســطتها بريطانيــا عــلى الأرض.

وقــد كــرر الصهاينــة اليهــود هــذه الإســتراتيجية المرعيــة في رســم خرائــط بلــد مــن البلــدان و«معرفتــه». ففــي العــام ١٩١٤، مــوّل هــؤلاء إقامــة جمعيــة استكشــاف إسرائيــل مــن أجــل ترســيخ الادعــاء بحقهــم في هــذه الأرض، وذلــك مــن خــلال رســم خرائطهــا وإعــداد خطــاب المعرفــة الــذي يتمحــور حولهــا. ومــع قيــام الدولــة اليهوديــة في العــام ١٩٤٨، تحولــت هــذه الجمعيــة العبريــة إلى مؤسســة رســمية مــن مؤسســات الدولــة.[١٦] ويلاحــظ غريغــوري بــأن الاســتشراق ينطــوي عــلى مكــوّن أدائــي:

> فهــو ينتــج الآثــار التــي يســميها. وتشــكّل فئاتــه ومدوناتــه وأعرافــه ممارســات أولئــك الذيــن يجنــون الفائــدة منــه، ويعمــل بــدأب عــلى تشــكيل هدفــه (وهــو «الــشرق» بــكل جــلاء) عــلى نحــو تبــدو معــه هــذه الهيكليــة مرجعًــا بقــدر مــا تبــدو عليــه أرشــيفًا (Gregory 2004b).

وفي حالــة الجمعيــة اليهوديــة، نــرى عمــل الاســتعمار كمــا لــو كان مرجعًــا. ويــبرُز مشــهد مسرحــي في هــذا المقــام. فعــلى الرغــم مــن أن تغييرًا طــرأ عــلى المؤدّيــن، فهم يكــررون الأداء الاســتعماري نفســه الــذي يقــوم عــلى رســم الخرائــط ويجترّونــه. فهــذا الأداء يعــين عــلى إنتــاج الهويــة الاســتعمارية الفوقيــة (التــي يحملهــا النظــام اليهــودي في هــذه الآونــة) والتــي تــرى نفســها كمــا لــو كانــت مصــدرًا للمعرفــة الجغرافيــة التاريخيــة وبالتــالي صاحبــة الســيطرة المشروعــة عــلى الأرض.

وعــلى وجــه الإجمــال، يقــدم هــذا الســياق التاريخــي يــد العــون في إدراك المنطــق الــذي يقــف وراء «إجــراء رســم الخرائــط». فــأداء رســم الخرائــط في كلتــا الحالتــين ينتــج الهويــة الاســتعمارية المرجعيــة. فعــلى ســبيل المثــال، يلاحــظ الجنــدي (ي) بأنــه عندمــا اســتفسر قائــد فــوج مــن قائــد السريــة عــن الغايــة مــن وراء «إجــراء رســم الخرائــط» كانــت إجابتــه: «لإثبــات الســيادة».[١٧] وبذلــك، يشــكل «إجــراء رســم الخرائــط» جــزءًا مــن نظــام أشــمل يقــوم عــلى الســيطرة الاســتعمارية التــي تعمــل عــلى إدامــة نفســها مــن خــلال أنظمــة متباينــة وعــلى مــدى فــترات مختلفــة.

تناولــت هــذه الورقــة بالتحليــل «إجــراء رســم الخرائــط» بوصفــه أداة أدائيــة مــن أدوات الحكــم الاســتعماري. كمــا اســتعرضت الســياق التاريخــي، الــذي نظرنــا مــن خلالــه في عمليــات رســم الخرائــط باعتبارهــا أداءً يســاعد عــلى إنتــاج الهويــة الاســتعمارية. كمــا يميــط تقليــد الأداء الــذي ســلكته بريطانيــا ومحاكاتــه في رســم الخرائــط اللثــام عــن الازدواجيــة التــي تنتهجهــا إسرائيــل، باعتبارهــا نتاجًــا للاســتعمار الــذي يســعى إلى تقليــد الغــرب والتشــبّه بــه، وباعتبارهــا قــوة اســتعمارية في حــدّ ذاتهــا أيضًــا. وتفــضي هــذه الازدواجيــة إلى الفصــل الأخــير مــن فصــول هــذه

تستدعي الهوية الإسرائيلية الهشة ترسيم حدود واضحة بين الإسرائيليين اليهود والفلسطينيين. ومن هذا القبيل، تستلزم الهوية الاستعمارية الهشة تعيين حدود متمايزة بين المستعمِرين والمستعمَرين. ويتطرق وايزمان إلى الجوانب الملموسة التي تؤلف عملية الفصل بين الإثنيات الإسرائيلية والفلسطينية التي تتراكم من خلال ممارسة الرقابة على الحيز.

الورقة، والذي يتطرق إلى هشاشة الهوية الاستعمارية الإسرائيلية، ويرى أن الجنود الإسرائيليين يعيدون تأكيد ارتباط إسرائيل بالهوية الاستعمارية الغربية من خلال أداء «إجراء رسم الخرائط».

يلاحظ وولف ازدواجية تشوب العلاقة القائمة بين الاستعمار الاستيطاني والسكان الأصلانيين. فالمجتمع الاستيطاني يستلزم محو السكان الأصلانيين وطمسهم لكي يطالب بحقه في الإقليم، وهو يحتاج مع ذلك إلى الصفة الأصلانية لكي يميز نفسه عن البلد الأم (Wolfe 2006). ومن هذا الباب، استخدم اليهود الأوروبيون الهوية الشرقية للنأي بأنفسهم عن «اليهود الذين اصطبغوا بصبغة نسوية وحَكَم المال وجهتهم وكانوا محور استهداف معاداة السامية الأوروبية» (Wolfe 2006, 40). وحاول الصهاينة أن يشكلوا هوية جديدة، سعت إلى الاعتماد على قرب اليهود من أبناء الشرق. كما حاولوا أن يعرّفوا أنفسهم على أنهم محليون وأصلانيون من خلال نموذج متخيَّل لليهودي الشرقي القديم (غيز، ٢٠١٥). ووُسم اليهود في أوروبا بوسم الشرقيين أو العرق السامي. ووفقًا لما جاء على لسان بار-يوسيف، فقد سعى المشروع الصهيوني إلى تبييض اليهود وتغريبهم (بار-يوسيف، 2013). وبناءً على ذلك، كان الصهاينة يرغبون في تقليد التفوق الغربي ومحاكاته من خلال تبنّي الممارسات الاستعمارية والمركزية الأوروبية وأدائها من أجل التصدي لتهميشهم في أوروبا. وغدا الصهاينة اليوم يضعون أنفسهم في موضع يتفوق على السكان الأصلانيين. ومع ذلك، لا يزال عنصر ينطوي على تقليد السكان الأصلانيين ومحاكاتهم قائمًا حتى هذا اليوم – الرغبة في تعريف هؤلاء الصهاينة على أنهم السكان الأصيلون في هذه الأرض.

وتُبنى الهوية الاستعمارية من خلال الخطاب الاستعماري وعلى يديه، في حين يحصل المستعمر على سلطته ووجوده من خلال إنشاء الآخر الدوني. ومع ذلك، وحسب الملاحظة التي يسوقها بهابها، تتسم القوة الاستعمارية «بالتناقض على الدوام، وبالانقسام بين المظهر التي تظهر فيه كما لو كانت أصلية ومرجعية والتعبير عنها بوصفها تكرارًا واختلافًا» (Bhabha 1994, 153). وعلى هذا المنوال، تنقسم الهوية الإسرائيلية بين الشرق والغرب، وحقبة الاستعمار وحقبة ما بعد الاستعمار، والتقليد والأصالة. ومن العناصر الأخرى التي تسم هشاشة الهوية الإسرائيلية أن إطارها يتشكل بفعل الهوية الفلسطينية ومن خلالها. وبذلك، تعتمد الهوية الإسرائيلية على الهوية الفلسطينية. وتفيض الجماعة الإسرائيلية بتخوم وتصدّعات داخلية متباينة من قبيل الديني/ العلماني، والمهمَّش/ والمهيمِن، واليهود الأشكنازيين الغربيين/ واليهود السفارديين الشرقيين، وخلافهم. وتتلاشى جميع هذه الاختلافات والفروقات في مواجهة ثنائية العربي/ اليهودي (Rottenberg 2008).

وبناءً على ما تقدم، تستدعي الهوية الإسرائيلية الهشة ترسيم حدود واضحة بين الإسرائيليين اليهود والفلسطينيين. ومن هذا القبيل، تستلزم الهوية الاستعمارية الهشة تعيين حدود متمايزة بين المستعمِرين والمستعمَرين. ويتطرق وايزمان إلى الجوانب الملموسة التي تؤلف عملية الفصل بين الإثنيات الإسرائيلية والفلسطينية التي تتراكم من خلال ممارسة الرقابة على الحيز (Weizman 2007). تقترح هذه الورقة منظورًا داخليًا بشأن عملية الفصل هذه، التي تتراكم بفعل أداء هويات مستقطَبة ومتمايزة من خلال «إجراء رسم الخرائط». ويقترح روتينبرغ أن الثنائية العربية اليهودية تبقى أساسية من خلال مراقبة تحديد الهوية على الدوام (Rottenberg 2008). وبناءً

نرى هنا كيف أن جدة وأمًا وأطفالها الذين ينتابهم الذعر يجري التعامل معهم كلهم كما لو كانوا يشكلون تهديدًا دون أي سبب جلي، اللهم إلا بسبب هشاشة الجنود الإسرائيليين وهشاشة النظام الاستعماري نفسه. ويحتاج الجنود، باعتبارهم شكلًا من أشكال الرقابة في النظام الاستعماري، إلى عدو وجودي لكي يشكّلوا هويتهم.

عـلى ذلك، تشـير هـذه الورقـة إلى أن «إجـراء رسـم الخرائط» يسـهم في عمليـات التذويـت التـي تسـتهدف الفلسـطينيين بوصفهـم مسـتعمَرين والجنـود بوصفهـم مسـتعمِرين، وبالتـالي فهـو ينضـوي ضمـن مسـعًى محمـوم يرمـي إلى ترسـيم حـد فاصـل بـين هويتـين تتسـمان الهشاشـة: إحداهمـا إثنيـة والأخـرى اسـتعمارية.

ينفَّـذ «إجـراء رسـم الخرائـط» في منـازل المدنيـين العـزل. وقـد يكمـن أحـد التفسـيرات التـي تجـلّي هـذا الواقـع في أن الجيـش يوظـف هـذا الإجـراء باعتبـاره نوعًـا مـن الضربـات الاسـتباقية أو العقوبـات الجماعيـة الشـائعة في ظـل الاحتـلال. ومـع ذلـك، وعـلى مسـتوى أعمـق مـن هـذا، فقـد يرتبـط هـذا الإجـراء بالهويـة الاسـتعمارية الإسرائيليـة الهشـة. فحمامـي يسـوق ملاحظـة يـرى فيهـا أن النظـام الإسرائيـلي يعتمـد عـلى الـدور الـذي تؤديـه الـذات الاسـتعمارية بوصفـه تهديـدًا وجوديًـا (Hammami 2015). فمـن خـلال رسـم خرائـط منـازل المدنيـين، ينتـج الجنـود تهديـدًا وجوديًـا ينتـشر في كل مـكان، حتـى في الحيـز الخصـوصي الـذي تملكـه الأسر الفلسـطينية في منازلهـا. ويتجـلى هـذا الأمـر في الشـهادة التـي أدلى بهـا الجنـدي (ك)، والتـي يصـف فيهـا إجـراءً نُفِّـذ عـن قصـد لرسـم خريطـة عندمـا كان موعـد الإفطـار في يـوم مـن أيـام شـهر رمضـان عـلى وشـك الدخـول:

كانـوا قـد قضـوا يومًـا بطولـه صائمـين، وسـألوا في مرحلـة مـا: هـل نسـتطيع أن نـشرب شـيئًا، وأن الطعـام الـذي كانـت الجـدة تجهـزه يحـترق، وإلى غـير ذلـك. ولذلـك، أرسـلنا الجـدة لكـي تراقـب الفـرن. وليسـت لـدي فكـرة عمـا جـال في خاطرهـم عمـا سـتفعله بذلـك الجـزر والبطاطـا، ولكـن جنديًـا جلـس مـع الجـدة وراقبهـا ...[١٨]

ويتجـلى هـذا الحـال أيضًـا في الوصـف الـذي سـاقه الجنـدي (ل) «لإجـراء رسـم الخرائـط»:

تـم تجميعهـم في غرفـة واحـدة ورسـمنا الخريطـة وكان الأطفـال يبكـون بالطبـع بالنظـر إلى أن أشـخاصًا يحملـون أسـلحة دخلـوا منزلهـم وأيقظوهـم مـن نومهـم في جـوف الليـل. وبقـي جنديـان عـلى مقربـة منهـم لمراقبتهـم. وهـذه الصـورة غـير العقلانيـة وغـير الطبيعيـة للمـرأة مـع أطفالهـا الثلاثـة وهـم يجلسـون عـلى الأرض بجـوار الجنود بكامـل عتادهـم وبأسـلحتهم الملقّمـة، التـي لـم يوجّهوهـا نحوهـم وإنمـا كانـوا يقفـون بجوارهـم ويحرسـونهم، جعلتنـي أشـعر بالغثيـان.[١٩]

نـرى هنـا كيـف أن جـدة وأمًـا وأطفالهـا الذيـن ينتابهـم الذعـر يجـري التعامـل معهـم كلهـم كمـا لـو كانـوا يشـكلون تهديـدًا دون أي سـبب جـلي، اللهـم إلا بسـبب هشاشـة الجنـود الإسرائيليـين وهشاشـة النظـام الاسـتعماري نفسـه. ويحتـاج الجنـود، باعتبارهـم شـكلًا مـن أشـكال الرقابـة في النظـام الاسـتعماري، إلى عـدو وجـودي لكـي يشـكّلوا هويتهـم. وفضـلًا عـن ذلـك، يسـعى الاحتـلال الإسرائيـلي إلى الحصـول عـلى تبريـر لاسـتمرار عملـه عـلى الإبقـاء عـلى إحسـاس بالتهديـد الوجـودي.

الخلاصة

تناولـت هـذه الورقـة «إجـراء رسـم الخرائـط» في الأرض المحتلـة، وهـو إجـراء يبـدو أن الفشـل يلفّـه، حيـث يعمـد الجنـود الإسرائيليـون إلى رسـم خرائـط - في كل يـوم - لمنـازل المدنيـين الفلسـطينيين، دون أن يعملـوا عـلى أرشـفتها. ودرسـت الورقـة الطريقـة التـي يعمـل فيهـا هـذا الواقـع الغريـب بوصفـه جهـازًا مـن أجهـزة الحكـم، وكيـف أنـه يرتبـط بالهويـة الإسرائيليـة التـي تتسـم بهشاشـتها وضعـف مقوماتهـا. وبالاسـتناد إلى باحثـين مـن مشـارب شـتى، فقـد بيّنّـا أن «إجـراء رسـم الخرائـط» يشـكل جـزءًا مـن قائمـة طويلـة مـن حـالات الفشـل التـي أصابـت نظـام الاحتـلال، والتـي يحالفهـا النجـاح مـع ذلـك في الإبقـاء عـلى هـذا الاحتـلال وحكمـه. وبنـاءً عـلى ذلـك،

تيسر هشاشة الاحتلال استمراره وتواصله. وتسهم هذه الورقة في فهم دلالات الخرائط في سياق الاستعمار. وهي تدرس بوجه خاص رسم الخرائط من منظور مغاير باعتبارها عملية لا تكتسي طابعًا إقليميًا وتتمايز عن خريطة من الخرائط - أداء يسهم في إنتاج الذاتانية. ومن شأن إجراء المزيد من الأبحاث أن يبين الطريقة التي تسهم فيها أوجه أخرى من أوجه الأداء في إنتاج الهوية ضمن أنظمة قمعية أخرى.

تركز الورقة على المنظور القاصر الذي يَسِم السلطة القائمة بالاحتلال. فإلى حد ما، يعيد التركيز على هذا المنظور إنتاج فعل إخضاع الفلسطينيين ذاته على الوجه الذي بسطناه في النقاش. ومع ذلك، يبدو لنا أنه من الأهمية أن نبلغ فهمًا أفضل لأجهزة الحكم المعقدة التي يتألف الاحتلال منها، وبالذات الطريقة التي ترتبط فيها هذه الأجهزة بالهوية. ويحدونا الأمل في أن تطلق الورقة حوارًا حول الطريقة التي تكفل فض هذه الهوية الاستعمارية، التي يمكن أن ينظر المزيد من البحث فيها ويدرسها. وفضلًا عن ذلك، يتيح التركيز على هذا المنظور لهذه الورقة أن تطرح الأسئلة عن طبيعة الاستعمار المعاصر فيما يُدعى حقبة ما بعد الاستعمار باستخدام الحالة المحددة المتمثلة في إسرائيل.

اقترحنا في هذه الورقة أن إحدى الطرق التي تعيننا على فهم المنطق الذي يقف وراء «إجراء رسم الخرائط» بوصفه وسيلة من وسائل الحكم تتيسر لنا من خلال فكرة الأدائية. فرسم الخرائط يشكل أداءً يصنف الناس تصنيفًا هرميًا إلى قوى قائمة بالاحتلال وشعوب تقبع تحت نيره. ومن خلال ذلك، يعيد أداء رسم الخرائط تشكيل موقع لتعطيل العمل بالقانون، حيث يجري فيه توزيع حقوق مختلفة على فئات متباينة من الناس - الموقع الاستعماري. ولا تزال الحاجة قائمة للمزيد من النقاش والبحث من أجل استكناه الآثار قصيرة الأمد وطويلة الأمد التي يخلّفها «إجراء رسم الخرائط» على السكان الفلسطينيين، ودراسة الدور الذي تؤديه الأسر في التخفيف من هشاشتها في سياق هذا الإجراء اذتي يستهدف منازلها على وجه الخصوص.[٢٠]

ربطت الورقة بين «إجراء رسم الخرائط» وهشاشة الهوية الاستعمارية الإسرائيلية وتزعزُع أركانها، كما استعرضت تحليلًا تاريخيًا لهذه الهوية في سبيل وضعها في سياقها الصحيح. وضمن هذا السياق التاريخي، استقصينا قراءة عملية رسم الخرائط هذه بوصفها أداء، حيث اعتبرنا أن إنتاج الخرائط الاستعمارية باعتبارها أداءً يساعد في إنتاج الهوية الاستعمارية من خلال عرض النظام الاستعماري وتقديمه كما لو كان مصدرًا تُستقى المعرفة والسلطة والتفوق منه. واستمرارًا لهذا النهج، يرتبط «إجراء رسم الخرائط» الذي يتبدى فشله في هشاشة هوية القائمين على هذا الإجراء في القوة الاستعمارية الإسرائيلية والنظام الاستعماري بعمومه. ويحتاج الاحتلال وقوة الرقابة التي يوظفها - والتي تتألف من جنوده - إلى إحساس دائم بالتهديد الوجودي من أجل تسويغ استمراريته والخروج بتصنيف هرمي واضح للناس من أجل الإبقاء عليه.

شكر وتقدير

أودّ أن أعرب عن شكري للدكتور ديفيد إل. مارتين، من جامعة غولدسميث في لندن، على توجيهاته وملاحظاته المحفّزة حول الورقة. كما أود أن أشكر المراجعين والمدققين مجهولي الأسماء في مجلة «Geopolitics» [«جيوبوليتيكس»] على مشاركتهم الفكرية في هذه الورقة وعلى ملاحظاتهم المفيدة بشأنها.

نبذة عن الأرشيف

يضم الأرشيف الإلكتروني شهادات أدلى بها أكثر من ١,٠٠٠ جندي خدموا في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية منذ شهر أيلول ٢٠٠٠. ويمكن الوصول إلى الموقع الإلكتروني الذي يضم هذا الأرشيف بسهولة وتحديثه بصورة يومية. وقد تصدّى الباحثون العاملون في منظمة «كسر الصمت» للتحقق من جميع الشهادات وفحص جميع الوقائع مع شهود عيان آخرين و/أو أرشيفات تملكها منظمات أخرى تعنى بحقوق الإنسان. ويجري إطلاع الجنود الذين يدلون بشهاداتهم لمنظمة «كسر الصمت» على أهداف هذه المنظمة، ويختار معظمهم إغفال أسمائهم. وقد قدمنا التفاصيل المتعلقة بكل جندي في الحواشي عندما اقتبسنا من شهادته المنشورة على الموقع المذكور، وذلك من قبيل رتبته والمنطقة التي خدم فيها والفترة التي قضاها في تلك المنطقة.

(مترجم عن الانكليزية: ياسين السيد)

المصادر

العربية

جمعيـة حقـوق المواطـن في إسرائيـل، ٢٠٠٨، عـلى الموقـع الإلكترونـــي: https://www.arabic.acri.org.il/ [وقـــد زرنــاه واطلعنــا عليــه في يــوم ٢ أيــار٢٠١٧].

العبرية

بار-يوسـيف، أ. ، **فيـلا في الغابـة: أفريقيـا في الثقافـة الإسرائيليـة**. القـدس، إسرائيـل: هاكيبوتـس هاميوحـاد، ٢٠١٣

يهوشـوَع، يـوسي. ٢٠١٦. يديعـوت أحرونـوت، عـلى الموقـع الإلكترونـي:
www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-4796895,00.html]
وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

غيـز، د. **الاسـتشراق قبـل إسرائيـل: صـورة فوتوغرافيـة**. تـل أبيـب: ريسـلينغ، ٢٠١٥.

الإنكليزية

- Azoulay, *A.. What is a photograph? What is photography. Philosophy of Photography* 1 (1):2. (2010) doi:10.1386/pop.1.1.9/7.
- Azoulay, A., and A. Ophir. "The monster's tail". In . M. Sorkin, (ed), *Against the wall: Israel's barrier to peace*, New York, NY: The New Press, 2005. 2–27.
- Benvenisti, M. "The Hebrew map". *Theory and Criticism* 11 (1):10 (1979).
- Bhabha, H. K. *The location of culture*. New York, NY: Routledge, 1994.
- Foucault, M. *Discipline and punish: The birth of the prison*. London, UK: Penguin, 1979.
- Gordon, N. "On dowries and bride: A structural analysis of the Israeli occupation". Israeli Sociology 9 (2):278, (2008) [Hebrew].
- Gregory, D. *The colonial present*. New York, NY: Wiley, 2004a
- Gregory, D. "Palestine and the 'War on Terror'". *Comparative Studies of South Asia*,
- *Africa and the Middle East* 24 (1):185–98, (2004b). doi:10.1215/1089201X-24-1-185.
- Hammami, R. "On (not) suffering at the checkpoint: Palestinian narrative strategies of
- surviving Israel's carceral geography". *Borderlands* 14 (1):1–17, (2015).
- Harker, C. "Precariousness, precarity, and family: Notes from Palestine". *Environment*
- *and Planning* A 44 (4):849–65, (2012). doi:10.1068/a4478.
- Joronen, M. "Spaces of waiting: Politics of precarious recognition in the occupied west
- Bank". *Environment and Planning D: Society and Space*, (2017).
- Kark, R., and H. Goren. "Pioneering British exploration and scriptural geography: The Syrian Society/The Palestine Association". *The Geographical Journal* 177 (3):264–74, (2011). doi:10.1111/geoj.2011.177.issue-3.
- Katriel, T., and N. Shavit. 2011. "Between moral activism and archival memory". In M. Neiger, O. Meyers and E. Zandberg (eds), *On media memory*, London, UK: Palgrave
- Macmillan, 2011, 77–78.
- Kotef, H., and M. Amir. "Between imaginary lines". *Theory, Culture & Society* 28 (1):55–80, (2011). doi:10.1177/0263276410380940.
- Mbembe, A. "Necropolitics". *Public Culture* 15 (1):21, (2003). doi:10.1215/08992363-15-1-11.
- Ram, U. "Issues and agendas: The colonization perspective in Israeli sociology: Internal
- and external comparison". *Journal of Historica1 Sociology* 6 (3):330–31, (1993).
- Rottenberg, C."Dancing Arabs and spaces of desire". *Topia* 19 (1): 271, (2008).
- Salih, R. "Bodies that walk, bodies that talk, bodies that love". *Antipode* 49 (3):742–60, (2016). doi:10.1111/anti.12299.
- Shafir, G. Land labour and the origins of the Israeli-Palestinian 1882-1914. Cambridge, UK: Cambridge U.P., 1989.
- Wallach, Y. "Trapped in mirror-images: The rhetoric of maps in Israel/Palestine political geography". *Political Geography* 30 (7):358–69, (2011). doi:10.1016/j.polgeo.2011.07.004.
- Weizman, E. *Hollow land: Israel's architecture of occupation.* London, UK: Verso, 2007.
- Wolfe, P. "Settler colonialism and the elimination of the native". *Journal of Genocide Research* 8 (4):389,(2006).doi:10.1080/14623520601056240.
- Yiftachel, O. "The Palestinians in Israel: Majority-Minority relations and the colonial
- Momentum". *Society and State* (Hevra u-Medina) 7 (1):101–18, (2010). [Hebrew].

الهوامش

١ الجنـدي (أ)، رائـد، الضفـة الغربيـة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، قائمـة الشـهادات رقـم ٤٥٤٥١١، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
https://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/454511
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

٢ الجنـدي (ب)، مـلازم، وحـدة ناحـال، الخليـل، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قائمـة الشـهادات رقـم ٢٥٧١٢٩، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/257129
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

٣ للاطـلاع عـلى المزيـد مـن المعلومـات حـول منظمـة «كـسر الصمـت»، انظـر (Katriel and Shavit, 2011).

٤ الجنـدي (ج)، رقيـب أول، وحـدة ناحـال ٥٠، الخليـل ٢٠٠٦، قائمـة الشـهادات رقـم ٢٩٢٢١٦، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/292216
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

٥ الجنـدي (د)، الرتبـة: مـلازم، وحـدة ناحـال، الخليـل ٢٠١٤، قائمـة الشـهادات رقـم ٧١٧٠٩٥، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/717095
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

٦ كـمال محمـد اسـكافي، ٢٧ كانـون الأول ٢٠٠٨، جمعيـة حقـوق المواطـن في إسرائيـل [ترجمـة المؤلـف عـن العبريـة].

٧ صبحي سـالم رجـا الخطيـب، ١٢ كانـون الثـاني ٢٠٠٧، جمعيـة حقـوق المواطـن في إسرائيـل [ترجمـة المؤلـف عـن العبريـة].

٨ الجنـدي (هـ)، رقيـب أول، وحـدة ناحـال، الخليـل ٢٠٠٤، قائمـة الشـهادات رقـم ٤١٧٢٧، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/41727
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

٩ الجندي (هـ)، الحاشية ٨ أعلاه.

١٠ الجنديـة (و)، الوحـدة سـاخلاف، الخليـل، ٢٠٠١-٢٠٠٢، قائمـة الشـهادات رقـم ٨٠٢٦٢٥، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/802625
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

١١ الجندي (أ)، الحاشية ١ أعلاه.

١٢ الجنـدي (ز)، رقيـب أول، الوحـدة ناحـال ٥٠، منطقـة الخليـل ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قائمـة الشـهادات رقـم ٤٨٩٤٩٩، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/489499
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

١٣ الجنـدي (ح)، وحـدة سـاخلاف، الخليـل ٢٠٠١-٢٠٠٢، قائمـة الشـهادات رقـم ٥٣٠٤٦٧، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/530467
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

١٤ الجنـدي (ط)، وحـدة سـلاح المدفعيـة، بيـت لحـم ٢٠١٤-٢٠١٥، قائمـة الشـهادات رقـم ٧٥٩٧٨، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/75978
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

١٥ للاسـتزادة حـول صنـدوق استكشـاف فلسـطين، انظـر (Kark & Goren 2011, 74–264). وانظـر أيضًـا:
Documents and Maps, Palestine Exploration Fund.
http://www.pef.org.uk/maps/ [Accessed 4th October 2017].

١٦ للاطـلاع عـلى المزيـد مـن المعلومـات حـول صنـدوق استكشـاف إسرائيـل، انظـر (Benvenisti 1979, 10).

١٧ الجنـدي (ي)، رقيـب، وحـدة الإدارة المدنيـة، منطقـة نابلـس ٢٠١٤، قائمـة الشـهادات رقـم ٨٦٩٣٩١، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/869391
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

١٨ الجنـدي (ك)، رقيـب أول، وحـدة كتيبـة ناحـال، الخليـل ٢٠٠٥، قائمـة الشـهادات رقـم ٤١٧٢٧، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/41727
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

١٩ الجنـدي (ل)، رائـد، الخليـل، ٢٠٠٥، قائمـة الشـهادات رقـم ٥٠٤٠٧٤، عـلى الموقـع الإلكـتروني:
http//:www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database504074/
[وقد زرناه واطلعنا عليه في يوم ٢ أيار ٢٠١٧].

٢٠ يلاحـظ هاركـر (Harker 2012)، مثـلًا، الأهميـة التـي تكتسـيها العلاقـات الأسريـة باعتبارهـا وسـيلة للمقاومـة الخفيـة التـي ثـارت في وجـه اضطهـاد الاسـتعمار في سـياق الانتفاضتـين.

أورن يفتاحئيل*

دبلجة الحيز المكانيّ- عن النقد والتصحيح[1]

أرض قبل، أرض بعد/ ايتي أنكري

كانت متوحشة، قدمتِ ولمستِها
غنيتِ لها في الليالي
فخلعت الرمال والبحر حين جئتها بالخاكي[2]
أخصبت فيها مواضع قاسية
-احتضنتِها بشدة

وهي تتملص تحت الذراع
زرعت فيها آمالًا -
لم تعطها ماء تتجرعه
وهي لا تعرف عني وعنك
فقط لأن صوتك سكت
أرض قبل، أرض بعد
منحتها خصائص بشر
كانت العسل، والسمن
وضعت على أسوارها الحراس

تجمعت تجاعيدَ في وجهها
ثم رغبت في أخرى،
واحدة بوجه لامع
وفي البيت صورة باهتة-

---

* باحث ومحاضر في موضوع الجغرافيا السياسية والقضائية وتخطيط المدن في جامعة بن غوريون- بئر السبع.

١. مقدمة كتاب أورن يفتاحئيل الذي صدر مؤخرًا عن دار النشر ريسلنغ، وعنوانه: القوة والأرض: من الإثنوقراطيّة إلى الأبرتهايد الزاحف في إسرائيل/ فلسطين.

٢. الزي العسكري الإسرائيلي زيتيّ اللون.

خاكي بالٍ ومبهم
ستبقى هنا حتى لو ذهبت
فهي عاهرة بتاريخ مسمّن
تستلقي عند قدميّ كل من يقف-
لو سقاها الدم
تتساقط الشعوب عنها-

لا أذنين لها لتصغي
تدفن الأطفال
حين تفتقر لماء تتجرعه
لقد احتضنتها بشدة-
وهي تتملص تحت الذراع
فيها زرعت آمالًا -
لم تعطها ماء تتجرعه
وهي لا تعرف عني وعنك
فقط لأن صوتك سكت
أرض قبل، أرض بعد
منحتها خصائص بشر.

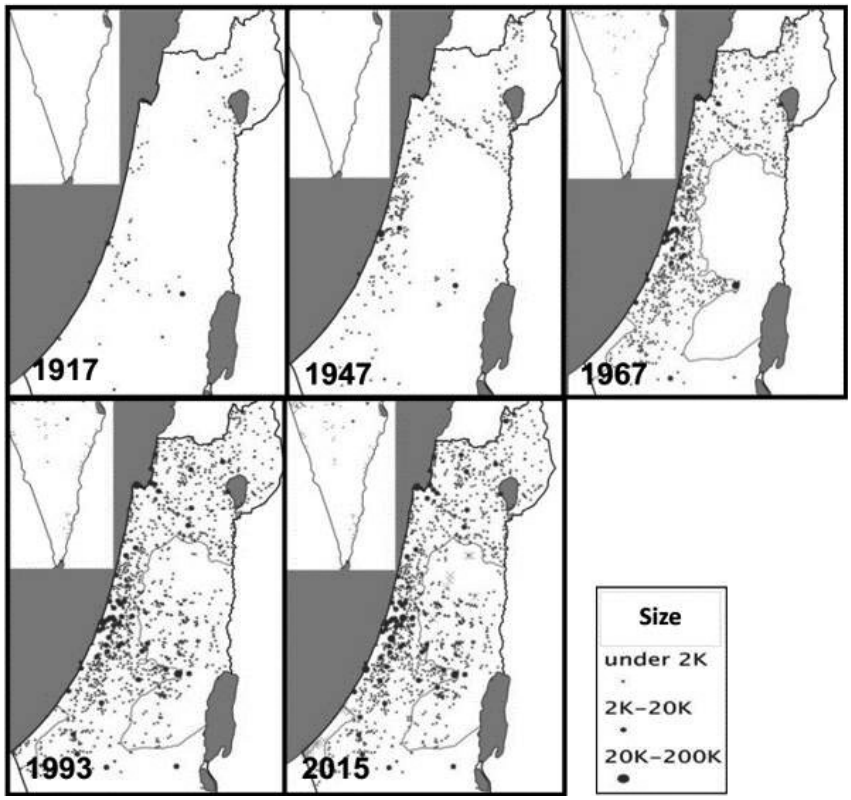

الصورة (١). وردت الصورة في النص الأصلي.

وردت قصيدة ايتي أنكري، التي تتمعن بحس نقدي نادر في سيرورة السيطرة على أراضي البلاد وتملُّكها وتقديسها، في مطلع الكتاب كخلفية شعرية لسلسلة الخرائط التالية (الصورة (١))، وهي تصف بوضوح ثاقب السيرورة الكولونيالية الاستيطانية التي غيّرت خارطة البلاد في القرن الماضي على نحو مطلق. كانت نواة السيرورة تهويد الحيز؛ أي بذل جهد عنيف متعدد الأبعاد لتوسيع الهوية اليهودية للمنطقة ما بين نهر الأردن والبحر. إمعانًا في التنبيه، فقد كان في البلاد قبل نحو مئة عام نحو ٥١ بلدة يهودية، معظمها صغير جدًا، بينما هناك اليوم ١١٧٦ بلدة، بعضها مدن ضخمة. كان اليهود يملكون قبل مئة عام نسبة ضئيلة من الأراضي في البلاد، بينما يمتلكون اليوم (وخصوصًا بواسطة الدولة اليهودية) ما يفوق ٨٠٪ من الأراضي بين النهر والبحر ونحو ٩٥٪ داخل الخط الأخضر، وهي زيادة مذهلة وفقًا لأي مقياس. كانت السيرورة الموازية تدمير الحيز الفلسطيني، تهجيره، تقليصه، إهماله وتضييقه، إلى أن تحول إلى متتالية من المعازل والجيتوهات المغلقة. فيما يتجاوز مسألة اللاجئين الخطيرة التي لم تحل بعد، يجدر أيضًا التأمل اليوم في أن نحو نصف سكان البلاد بين البحر والنهر هم عرب، لكن تم إقصاؤهم إلى نحو سدس مساحة البلاد دون إمكانية ظاهرة للعيان لاختراق الحدود أو القيام بتطوير متساوٍ. مثل غالبية الشعوب التي تمرّ بسيرورة سيطرة، يعارض الفلسطينيون أيضًا دون هوادة هذه السيرورة والصراع المتواصل الذي تنتجه، لذلك يعتمدون سلسلة وسائل قضائية، وسياسية وعنيفة. مع ذلك فإن مقاومتهم لم تثمر حتى اليوم تغييرًا جوهريًا.

إن جوهر الاستعمار (فرض السيرورة الكولونيالية) هو السيطرة الخارجية، المنهجية وطويلة المدى على مجتمع محلي، وحيازة قسم كبير من جغرافيته، ممتلكاته، موارده، ثقافته ومؤسساته السياسية. يقود الاستعمار والاستيطان إلى نشاط متواصل من «العمل الحدودي» لدى مختلف المجموعات، سعيًا إلى الفصل الهرمي والعنيف والمأسس وفقًا لمعايير الإثنية، العرق أو الدين. تميز الأدبيّات ذات الصلة ما بين «الكولونيالية الخارجية» التي تتجاوز حدود الدولة وتتعارض مع القانون الدولي، وبين «الكولونيالية الداخلية» التي تُخضِع الأطراف ومواردها لمصالح المجموعات القوية

زواج «الحداثة» وضبط الضحايا: جندي احتلالي يراقب وسط الخليل عبر طائرة موجهة. (أ.ف.ب)

بغطاء قانوني أو حكومي. يعمل الاستعمار في عدد من أبعاد المجتمع وحقوله، منها: التعليم، الاقتصاد، الدين والجيش، ويبرز، على نحو خاص، في هذا الكتاب البعد الحيزي وارتباطه ببلورة طابع الاتصال بين مجتمع المستوطنين وبين السكان الأصلانيين الفلسطينيين في إسرائيل/ فلسطين.

يحمل مصطلح «الكولونيالية» شحنة أخلاقية وسياسية سلبية قوية، أسوة بمصطلحات مرافقة أخرى مثل «أبرتهايد»، «إثنوقراطية»، «قمع» أو «احتلال» التي تظهر على نحو حثيث في فصول الكتاب. وبالفعل، ينطوي استخدام هذه المصطلحات على خطورة تقاطب الخطاب والسجال الأيديولوجي. على الرغم من ذلك، لا يحمل الكتاب أي نية كهذه، بل إن هدفه كشف الأبعاد الحقائقية، البحثية والسياسية للسيرورة انطلاقًا من التأمل في الحيز وفي السيرورات الحاصلة فيه وتحييد الأيديولوجيات (قدر المستطاع). يحاول الكتاب اعتماد الدقة في استعمال المصطلحات المشحونة، انطلاقًا من فهم محدودياتها وكونها متأثرة من لقائها مع قوى أخرى، لتنتج معًا صورة مركبة. لا يتم إخضاع هذه الصورة بسهولة للتعريفات المتعارف عليها في الأدبيات، لذلك هناك محاولة لوضع مرآة موثوقة قدر المستطاع تساهم في إثراء الخطاب النقدي بشأن الحيز القائم بين النهر والبحر.

لهذا الغرض، يجدر تسجيل عدد من التعريفات القصيرة. «الإثنوقراطية» هي نوع من نظام حكم يحافظ نحو الخارج على معالم ديمقراطية سطحية، لكنه في الوقت نفسه يكرس ويعزز مبنى عميقًا يضمن لمجموعة إثنية معينة فوقيّة على أقليات إثنية وقومية في الدولة نفسها. المواطنة في الإثنوقراطية معطاة للجميع، لكن الحقوق الجماعية تنحصر في مجموعة الأغلبية المسيطرة. «الكولونيالية» هي سيرورة سيطرة لمجموعة خارجية على حيزات مجموعة أخرى. المجموعة المستوطنة تتملك أراضي المجموعة الأصلانية وممتلكاتها ومواردها، تستوطن فيها وترسي فيها نظامًا يفضّل أبناء المجموعة المستوطنة على المجموعة الأصلانية. «الأبرتهايد» هو نظام حكم قوامه «منفصل وغير

أشبه بمعظم مجتمعات المستوطنين في التاريخ الحديث، فقد استُخدمت سيرورة تعزيز الإثنية في إسرائيل/ فلسطين - أو بحلّتها المحلية، «التهويد» - كبنية تحتية مُسكَتَة، تبَلوَرَ ارتباطاً بها نظامُ الحكم الإثنوقراطي وميادين مركزية أخرى، مثل: نظام الهويات، القضاء، الاقتصاد، الثقافة والعلاقات الجندرية.

متساوٍ» حيث تجري مأسسة رسمية لمعايير مواطنة مقسّمة عاموديًا وفقًا لمنظومة هويات يفرضها نظام الحكم. يتم ضمن هذه السيرورة إقصاء مجموعات مستضعفة وأقليات على الهامش والتمييز ضدها، فيتم فصلها عن المجموعة المهيمنة بواسطة أنظمة وقوانين متنوعة أولها الحرمان من الحقوق السياسية.

سأتوقف في هذه المقدمة باختصار عند أهمية الإطار الكولونيالي-الاستيطاني، ليس بوصفه قوة حصرية بالطبع، بل بنية تحتية ضرورية للفهم متعدد الأبعاد لنظام البلاد ومجتمعها. سأفحص أيضًا قوى أخرى ناشطة في العمق، مثل: القومية الإثنية، مجتمع المهاجرين، الأطر الدينية، الاقتصاد الرأسمالي، السيرورات الديمقراطية والليبرالية السياسية. سأعرض بعد ذلك مبنى الكتاب، وأفحص أهداف الكتابة النقدية ومصاعبها، وأتوقف عند التحدي المنوط بتحويل النقد إلى تصحيح. كذلك، أسعى في هذه المقدمة إلى ربط فصول الكتاب معًا في إطار ناظم واحد، علمًا بأنها كُتبت على امتداد عقدين من الزمن، وعلى الرغم من ضرورة التذكير بأن كل فصل منها يمكن تقديمه بحدّ ذاته. خلافًا لسائر فصول الكتاب، تمت كتابة المقدمة كنص واحد، وتم تحريرها بدون التشديد على معايير الاقتباس الأكاديمية الكاملة والمثقِلة.

أشبه بمعظم مجتمعات المستوطنين في التاريخ الحديث، فقد استُخدمت سيرورة تعزيز الإثنية في إسرائيل/ فلسطين - أو بحلّتها المحلية، «التهويد» - كبنية تحتية مُسكَتَة، تبَلوَرَ ارتباطاً بها نظامُ الحكم الإثنوقراطي وميادين مركزية أخرى، مثل: نظام الهويات، القضاء، الاقتصاد، الثقافة والعلاقات الجندرية. لماذا «بنية تحتية مُسكَتَة»؟ لأن أنماط التحليل المتعارف عليها للنظام والمجتمع في إسرائيل/ فلسطين تقوم على نحو عام بتشفير التأثير الحاسم لسيرورة الاستعمار الجارية من قبل القومية اليهودية-الإسرائيلية والأبعاد العنيفة والإشكالية لهذه السيرورة. يمكن التخمين بأن تجاهل السيرورة البنيوية لتملك البلاد ليس أمرًا ساذجًا، لذلك فإنني أسعى إلى موضعة هذه النزعات في واجهة هذا الكتاب.

لقد شكلت الديناميكية الحيزية، الديمغرافية والأمنية المُهوّدة خلفية «مفهومة ضمنًا» للحياة في البلاد، وترافقت بمحو الحيز الفلسطيني الذي هوّدته الدولة، وبإنكاره، تقييده وأحيانًا حتى تجريمه. تحولت السيرورة إلى مسألة مفهومة ضمنًا، وكان آخر تجليات هذه السيرورة وأوضحها «قانون أساس الدولة: القومية»، وهو معروف أيضًا باسم «قانون القومية» وهو أساس دستوريّ للدولة. تم تشريعه في صيف ٢٠١٨ وبموجب البند الأول فيه: «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي الذي قامت فيه دولة إسرائيل». ووفقًا للبند ٧، الذي يتعلق بطابع نظام حكم دولة اليهود في جميع مناطق أرض إسرائيل، «ترى الدولة في قانون تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية وستعمل على تشجيع وتطوير إقامته وتعزيزه».

وبناء عليه، فإن وطن اليهود معرّفٌ في القانون للمرة الأولى كـ «أرض إسرائيل بين النهر والبحر» بينما ظلت حدود الدولة ملتبسة. في العقود الخمسة الأخيرة تفاعل مشروع الاستيطان اليهودي بالأساس في الضفة الغربية، أي في مناطق الدولة الفلسطينية مثلما يعرّفها القانون الدولي، ومن هنا فإن الطابع الكولونيالي لنظام الحكم يظهر بوضوح من خلال قانون الأساس هذا، بل إنه يشكل إحدى اللبنات المهمة للدستور الآخذ بالتشكل. تعزز هذا الطابع مطلع العام ٢٠٢٠ مع إعلان الإدارة الأميركية «صفقة القرن»، وهي خطة حظيت بدعم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحركة «كحول لفان» (أزرق أبيض). تبقى هذه الخطة كل

صحيح أنه في جيوب محددة ومقلصة من الأكاديمية الإسرائيلية يجري جدل حول مواضيع مثل النكبة الفلسطينية والاحتلال المتواصل منذ العام 1967، لكن هناك عدد قليل فقط من الباحثين الذين يتطرقون إلى هذه الظواهر كجزء من سيرورة استعمار وتهويد متواصلين لكل البلاد، منذ ما يفوق مئة عام.

الحيز ما بين نهر الأردن والبحر تحت سيطرة إسرائيلية – يهودية، بل توصي بنقل أجزاء من السكان العرب مواطني إسرائيل إلى مناطق معزولة في السلطة الفلسطينية. هذه خطوات واضحة لاستمرار سيرورة الاستعمار وتهويد الأراضي بين النهر والبحر.

تحوّلت سيرورة التهويد إلى أمر مفهوم ضمنًا مثلما تجلى ذلك أيضًا في ميادين كثيرة أخرى، في مصطلحات إيجابية و»مغسولة» مثل «القدوم» (كوصف للهجرة)، «اعتلاء الأرض»، «الاستيطان»، «المناطق الطرفية»، «تطوير الأطراف»، ومؤخرًا أيضا «التجدد الحضري». تقوم النظرة الإيجابية إلى هذه السيرورة بتشفير أنماط لا يعكس فيها الحيّز المتهوّد المجتمع فقط، بل يُستخدم أيضًا كعامل نشط في إنتاج علاقات اجتماعية هرميّة بين اليهود والفلسطينيين ولدى طبقات إثنية في داخل كل قومية.

إن إسكات سيرورة الاستعمار وإخفاء الحيز الفلسطيني يتم بطرق متنوعة في ميادين مختلفة – السياسي، الاجتماعي، الإعلامي والحكومي. فالطابع اليهودي للحيز في البلاد يحظى بالتعاطي معه كنظام طبيعي، ويصبح تهويد البلاد خيرًا عامًا لا تشوبه شائبة. أمام هذه القوى التي تفرض الإسكات، ينطوي هذا الكتاب على محاولة لاستنطاق الحيز، من خلال التمحور في هوامشه الواسعة والعلاقة ما بين القوة والأرض. سيحاول الكتاب كشف السيرورات العنيفة التي صممت الحيز وما زالت تقوم بذلك، وسيجري فحص معمّق لتبعات هذه السيرورات على مجموعات في المجتمع. إن مثل هذه النظرة ستتيح شرح تبلور المجتمع والنظام في إسرائيل/ فلسطين والإسقاطات المتنوعة لذلك على حياتنا، سواء على نحو يومي أو على المدى البعيد.

يمكن في الميدان السياسي والإعلامي أيضًا فهم (ولا نقول قبول) الهيمنة الإثنوقراطية التي تسعى إلى إرساء نظام يهودي ومهوّد في بلاد مختلطة – ولكن وجود هذه الهيمنة في المجال الأكاديمي والبحثي مفاجِئة ومقلقة على نحو خاص. لأنه يفترض بالبحث الأكاديمي، وخصوصًا في العلوم الاجتماعية والإنسانية، سبر غور الخطاب المهيمن ونقده ووضع مرآة أمام الواقع المقلق. يكشف البحث الجيد التيارات العميقة للقوى التي تشكل المجتمع، بجميع أطيافها، ويطمح أيضًا إلى شق طرق لتصحيحها. صحيح أنه في جيوب محددة ومقلصة من الأكاديمية الإسرائيلية يجري جدل حول مواضيع مثل النكبة الفلسطينية والاحتلال المتواصل منذ العام ١٩٦٧، لكن هناك عدد قليل فقط من الباحثين الذين يتطرقون إلى هذه الظواهر كجزء من سيرورة استعمار وتهويد متواصلين لكل البلاد، منذ ما يفوق مئة عام. وهذا على الرغم من أن الخطوط الهيكلية لهذه السيرورة واضحة لكل من يتأملها. يعكس الصمت الأكاديمي في هذه القضية بنفسه الظاهرة التي يحاول الكتاب الإضاءة عليها ونقدها – تحويل سيرورة الاستعمار إلى «مفهوم ضمنًا» – ما يشبه «الخلفية الموسيقية» المرافقة للوجود اليهودي في البلاد، الخالي من المشاكل والذي يتحول إلى أمر شفاف بنظر معظم الباحثين.

في هذا السياق، من المهم أيضا التحفظ من السياق الإسرائيلي- اليهودي للإطار الكولونيالي، الذي يختلف بمفاهيم عامة عن مشاريع مشابهة للاستيطان الأوروبي في الجنوب والشرق العالميين. فاليهود جاءوا إلى وطنهم الأسطوري والتاريخي من خلال الإطار الصهيوني، وهم يقتبسون شعارات عن الحنين للوطن الموعود، الذي تم طردهم منه (وفقًا للزعم) بواسطة الرومان ومحتلين اخرين قبل آلاف السنين. مع ذلك، فإن البحث التاريخي، الذي لا خلاف حقائقيًا عليه،

يعلمنا أن الواقع مختلف: لم يُطرد اليهود من البلاد قبل ألفي عام، وفي الأجيال الأخيرة جرى العكس فقد طردوا نحوه وإليه. في أواخر العصر القديم، بعد خراب الهيكل الثاني، قام معظم العبرانيين أو باسمهم «أبناء إسرائيل»، بمواصلة العيش في البلاد عدة قرون أخرى وكثيرة، في حين أنه خلال حكم الإمبراطورية البيزنطية، الفارسية، الإسلامية وحتى في المرحلة الصليبية التي تمت فيها الهجرة التدريجية لأبناء إسرائيل نحو بلاد المشرق، مثل مصر، سورية وبابل، نشأت هناك مجتمعات قوية تحولت إلى «يهودية» – أي أنها جاءت من منطقة يهودا.

إن هجرة بني إسرائيل من البلاد (والذين تحولوا من حيث هويتهم إلى «يهود» وخصوصًا في مناطق الشتات خارج أرض إسرائيل) قد تمت على مدى مئات السنين لأسباب مختلفة، اقتصادية وسياسية. مقابل هذا، في القرن العشرين، هرب اليهود إلى البلاد، غالبًا بسبب الإقصاء، التمييز، الملاحقات والإبادة الوحشية في أوروبا. وبالتالي، معظم اليهود الذين توطنوا في فلسطين/ أرض إسرائيل كانوا بأنفسهم لاجئين أو مهجرين، وهكذا أقاموا في البلاد ما يسمى في فصول هذا الكتاب: كولونيالية اللاجئين. لا يمكن فهم قوة الصهيونية والحقوق الاجتماعية التي حظي بها اليهود الإسرائيليون من دون إرساء وتطبيق التاريخ الحديث المأساوي لليهود، بما فيه الخوف والتشكك المتجذرين عميقًا في قلب الخطاب اليهودي. من هنا يمكن أن نرى في اليهود الإسرائيليين شعبًا «طُرد إلى وطنه ولكن ليس منه». صحيح أن هذا البعد يتحدى الفهم اليهودي والفلسطيني للصهيونية، لكنه ضروري للفهم والتقدم نحو تفكيك العلاقات الكولونيالية في البلاد.

هناك فارق مهم عن المشاريع الكولونيالية الأخرى – خصوصًا في سنوات ما بعد الـ ١٩٤٨ – وهو الطابع الحيزي للاستيطان اليهودي، وفي مركزه الانتشار كبقعة حبر في منطقة جغرافية ذات تواصل، وليس كاحتلال خلف محيطات بعيدة. صحيح أنه في أولى موجات الهجرة كانت الصهيونية أشبه بالاستيطان الكولونيالي الأوروبي خلف البحار، ولكن مع بداية الاستيطان اليهودي في البلاد، وعلى نحو خاص منذ إقامة الدولة، خلق التواصل الجغرافي إطارًا كولونياليًا اختلف بأشكال عديدة عن كولونيالية ما بعد البحار. فرق أساسي آخر هو العلاقة الوثيقة ما بين المستوطنين (كالمستوطنين في المناطق المحتلة ٦٧) وبين دولة الأم اليهودية. مع ذلك، فهذه الفروق مهما بلغت أهميتها لا تقلل من أهمية البعد الكولونيالي في تشكيل العلاقات، والحاجة إلى تضمين هذا البعد خلال تحليل الحيز الإسرائيلي-الفلسطيني. هذه الخطوة ضرورية لغرض الفهم والتصحيح.

علاوة على ذلك، فإن مشروع السيطرة لا يجري في فراغ. فبمرور السنين تشكل من داخله نضال للسكان الفلسطينيين الأصلانيين، وهو نضال عنيد وعنيف، حيث لا يجري التردد منذ سنوات في استخدام أشكال مقاومة متعددة ومنها الإرهاب ضد مواطنين إسرائيليين. علاوة على ذلك، قاد نشاط المؤسسات والقانون الدوليين إلى تشكيل ضغط لوقف مشروع الاستيطان في الضفة وإبطائه في المناطق الفلسطينية داخل إسرائيل. وبناء عليه، توقف في العقود الخيرة تمامًا تقريبًا مشروع الانتشار الاستيطاني اليهودي، بل إن إسرائيل انسحبت من مناطق بارزة – لبنان، مناطق A و-B في الضفة الغربية وقطاع غزة (الذي يعيش اليوم أيضا تحت حصار مدني غير قانوني).

يتجلى الاستيطان الجديد في السنوات الأخيرة بشكل أساس في إقامة بلدات صغيرة ومبعثرة في أطراف تشمل مجموعات سكانية قليلة. مع ذلك، فإن التقييد الحيزي مسألة تكتيكية فقط، وجاءت لغرض إدارة المناطق ما بين النهر والبحر، حيث تشكل فيها المجموعة السكانية اليهودية أقلية فقط. هذا التقييد وعدم الانفلات لا ترافقه في السنوات الأخيرة الأيديولوجية الصهيونية المركزية لتهويد البلاد، وهكذا تحول اتجاه النشاط المركزي للإثنوقراطية من «أفقي» إلى «عامودي» – أي أن السعي والطموح بات لتعميق الفوقية اليهودية في أبعاد مهمة أخرى، مثلًا: الديمغرافيا، الدين، الثقافة، اللغة والاقتصاد، من دون توسيع حدود السيطرة الجغرافية ومن داخل استعداد لوضع يتحول اليهود فيه إلى أقلية بين النهر والبحر. يتجلى البعد العامودي لمشروع التهويد في زيادة وتعزيز سلسلة صراعات تدمج بؤرها أهدافًا غير جغرافية حيزية. الهدف هو تعزيز يهودية المجتمع في إسرائيل من خلال مبادرات متنوعة، مثل: تغيير برامج التعليم، تضييق حرية نشاط أعضاء الكنيست العرب، تعزيز الفصل الجندري ارتباطًا بمبادئ المؤسسة الدينية الأرثوذكسية المهيمنة، تشريعات ضد منظمات حقوق إنسان أو

إن مشروع السيطرة لا يجري في فراغ. فبمرور السنين تشكل من داخله نضال للسكان الفلسطينيين الأصلانيين، وهو نضال عنيد وعنيف، حيث لا يجري التردد منذ سنوات في استخدام أشكال مقاومة متعددة ومنها الإرهاب ضد مواطنين إسرائيليين.

حملة متواصلة ضد طالبي اللجوء الأفارقة.

من المهم التوضيح: لا أدعي أن الإطار الكولونيالي هو الإطار الوحيد لتحليل الحيز الإسرائيلي-الفلسطيني. هناك أطر مهمة أخرى، ومنها: الاقتصاد الرأسمالي، الطبقي، القومي، بناء مجتمع مهاجرين، الدين، الجندر والقبلية – وهي حيوية لفهم الحيز والمجتمع هنا. لا أنوي أيضًا تجاهل المركبات الديمقراطية والليبرالية المهمة التي نمت في البلاد. ومثلما يتضح في عدد من فصول الكتاب، فإن هذه المركبات هي جزء مهم من بقاء نظام الحكم الإثنوقراطي واستمراره. إن ظهور قيم ومعايير مثل مبدأ المساواة قانونيًا، النضال من أجل حقوق النساء والمثليين أو حركات قوية ضد الفساد أو من أجل الحفاظ على البيئة، كلها تمنح النظام شرعية بنظر مواطني الدولة. وبناء عليه، فإن المسألة البحثية الأساسية هي التفاعل ما بين المنطق الكولونيالي وأشكال منطق بنيوية أخرى ومع نشاط يقوم به أفراد ومجموعات. خلافًا للادعاء السائد، فإن الإطار الكولونيالي لا يقوم بـ»إنهاء وإغلاق» الجدل والبحث، بل إنه يفتحه بالذات ويفحصه بشكل مشدد ومدقق أكثر، وذلك لأن إسقاطات اللقاء ما بين أشكال منطق بنيوية مختلفة ليست مسألة مفهومة ضمنًا وليست متوقعة. على أية حال، فإن تجاهل سيرورة الاستعمار الناشطة في البلاد كمحرك هائل القوة في السنوات المئة الأخيرة، أو التطرق إليها على أنها سيرورة مفهومة ضمنًا، هو أمر سيقدّم لنا صورة منقوصة ومشوهة للواقع. في حقل البحث حول إسرائيل/ فلسطين سيصبح هذا التجاهل أشبه بالسير بخوف داخل العتمة.

إن غالبية البحث الأكاديمي الإسرائيلي، ما عدا كتابات عدد استثنائي ومهم يذكر الكتاب معظمها هنا، تتجاهل الأهمية التأسيسية لسيرورة السيطرة على مميزات المجتمع وخصائصه في البلاد. ولتوضيح الأمر، يمكن القول إن العديد من الأبحاث يرى في جغرافية البلاد ما يشبه سلسلة من الرقاقات الشفافة، أي سلسلة من الأحداث المنفردة المتفرقة والمفصولة، وليس «فيلم» يروي قصة سيرورة كبيرة ومتتالية. يتحقق هذا التجاهل بعدد من الأشكال والطرق، تستند جميعها معًا إلى الفرضية السائدة والرائجة وكأن الحكم في البلاد هو «يهودي وديمقراطي»، وإلى الجزم (أحيانًا بشكل ضمني) أن الحيز الإسرائيلي، على الرغم من أنه يمتد في داخل الخط الأخضر فقط، ينتمي إليه جميع اليهود الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق المحتلة وأحيانًا حتى من يعيشون في الشتات اليهودي.

إن تأطير «اليهودي-الديمقراطي» يخفي الوضع الكولونيالي السائد في المناطق الفلسطينية، وهو وضع يسمى بشكل عام «الاحتلال». مع ذلك، فإن الاحتلال خارجي، عسكري ومؤقت، بينما سيطرة إسرائيل واليهود على الضفة الغربية هي مدنية، ثابتة وداخلية بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي. علاوة على ذلك، فإن تأطير مصطلح «إسرائيل» ضمن هيئتها المتخيلة وغير المعرفة كدولة «يهودية وديمقراطية» يعزز من نزعة معظم الباحثين إلى النظر للدولة على أنها حالة خاصة ومميزة لمجتمع غربي في الشرق، لا يمكن وفقًا للزعم مقارنتها بمجتمعات مستوطنين أخرى. إن مثل هذه النظرة التي يعمل ارتباطًا بها غالبية علماء المجتمع في إسرائيل، هي نظرة تدفع نحو إسكات الأبعاد الكولونيالية لنظام الحكم وتعززه، وعلى نحو غير مباشر تقوم بتعميقه أيضًا.

في الوقت نفسه، هناك أيضًا عامل أو بُعد الزمن، وارتباطًا به، يرى معظم الباحثين في العام ١٩٤٩، وهو وقت انتهاء حرب ١٩٤٨، «نقطة الصفر»

لتطـور المجتمـع في إسرائيـل. لكـن مـع ذلـك، تنطـوي هـذه النظـرة عـلى تجاهـل للصدمـة العميقـة التـي أحدثتهـا النكبـة، وفي صلبهـا تهجـير المعظـم السـاحق للمجتمـع الفلسـطيني وتدمـير مئـات القـرى انطلاقًـا مـن جهـد هائـل لمحـو المـاضي العربـي للبـلاد. وهكـذا، في البحـث والخطـاب، تواصـل إسرائيـل التبلـور كدولـة منقطعـة عـن الكارثـة الإثنيـة التـي أنتجتهـا، وهـي كارثـة تواصـل إسرائيـل تعزيـز حجمهـا وعبئهـا بـكل قـوة داخـل الخـط الأخـضر. ليـس هـذا التجاهـل لأحـداث ١٩٤٨ كولونياليًـا في جوهـره فقـط، بـل ينطـوي عـلى عمـى إزاء الإسـقاطات المتواصلـة لأحـداث ١٩٤٨ عـلى الحيـز الإسرائيـلي/ الفلسـطيني الراهـن أيضًـا. بطبيعـة الحـال، هنـاك أبحـاث حـول السـيرورات التـي أدت إلى انـدلاع حـرب ١٩٤٨، ولكنهـا بشـكل عـام منقطعـة عـن تحليـل المجتمـع الإسرائيـلي في العقـود الأخـيرة. أنـا أدعـي بالتـالي أن هـذه السـيرورات مرتبطـة الواحـد بالآخـر بشـكل وثيـق.

بالإضافـة إلى مـا سـلف، يـكاد معظـم البحـث حـول الحكـم والحيـز في إسرائيـل لا يتطـرق إلى المركبـات الدينيـة والمسـيحانية الفاعلـة في داخلـه، وهـو يتميـز بتجاهـل مطلـق تقريبًـا للـدور الحاسـم لجهـاز الأمـن في تصميـم الحيـز والمجتمـع وتصميمهمـا وتشـكيلهما وقـوة هـذا العامـل العنيفـة. تلاقـي هاتـان المنظومتـان؛ الديـن والأمـن، الدعـم والتعزيـز مـن قبـل مؤسسـات هائلـة القـوة وبسلسـلة مـن الأنظمـة والمعايـير المرافقـة. فهمـا تشـكلان كلتاهمـا معًـا بنيـة تحتيـة أخلاقيـة وأيديولوجيـة لسـيرورة الاسـتعمار التوطينيـة، ويوجـد لهمـا تأثـير هائـل وسـلبي عـلى محـاولات إقامـة نظـام ديمقراطـي، وعـلى العلاقـات الجندريـة، وعـلى مصـادر السـلطة والصلاحيـة التـي تشـكل المجتمـع. تعـزز هاتـان القوتـان وتعمقـان «العمـل الحـدودي» اليومـي العميـق والعنـصري الـذي يميـز أنظمـة اسـتيطان كولونياليـة، وحتـى وفقًـا للخطـاب الأكاديمـي أو في حـالات الجـدل العـام، تبقـى هـذه القـوى في معظـم الحـالات بمثابـة قـوى شـفافة وغـير مرئيـة.

وهكـذا، بواسـطة «القطـع وخصم الأقسـام الإشـكالية» في الحيـز، في الزمـان وفي المبنـى السـياسي، الدينـي والعسـكري، فـإن غالبيـة البحـث في العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية يكبـت الخصائـص الكولونياليـة للمجتمـع ويـرى في النظـام هيئـة ديمقراطيـة. إن هـذا التأطـير المريـح يغيّـب التطـورات الحاصلـة في العقـود الأخـيرة لممارسـات، وقوانـين ومؤسسـات غـير ديمقراطيـة، تنتـج واقعًـا قوامـه «منفصـل وغـير متسـاوٍ». وعـن تطـور هـذه الخصائـص، يفـرد الكتـاب فصـلًا حـول «الأبرتهايد الزاحـف والآخـذ بالتكثـف».

ومـن هنـا، خلافًـا لغالبيـة البحـث في المجـال، فـإن وحـدة التحليـل المركزيـة في هـذا الكتـاب هـي كل المسـاحة الجغرافيـة مـا بـين النهـر والبحـر، لأن اليهـود والفلسـطينيين معًـا يـرون في المسـاحة المذكـورة كلهـا وطنًـا لهـم. عـلاوة عـلى ذلـك، عـلى امتـداد القـرن المـاضي، مـا عـدا ١٩ عامًـا، ضمـت وحـدة السـلطة ذات الصلـة كل البـلاد. هـذا الإطـار يحتـوي جميـع المخضعـين للنظـام الإسرائيـلي، بمـا يشـمل مئـات آلاف اليهـود الذيـن يعيشـون خلـف الخـط الأخـضر (والذيـن يتـم ضمهـم في معظـم تحليـلات المجتمـع الإسرائيـلي عـلى الرغـم مـن أن موضعهـم خـارج الحـدود الرسـمية)، وكذلـك مناطـق A و-B الفلسـطينية وقطـاع غـزة، وهـي مناطـق تسـيطر عليهـا إسرائيـل سـيطرة حقيقيـة. بطبيعـة الحـال، يوجـد للخـط الأخـضر معنـى تاريخـي، سـياسي وقانونـي مهـم، ومـع ذلـك فـإن التحليـل الموثـوق للمجتمـع والنظـام يجـب أن يتأسـس ويقـوم عـلى اعتمـاد جميـع المناطـق والمجتمعـات المُخضَعـة للقـوة السـلطوية. وأي تحليـل آخـر سـيكون بمثابـة تحليـل انتقائـي ومنحـاز.

تعتمـد الأبحـاث التـي يتضمنهـا الكتـاب توجهـات متعـددة المجـالات، وتسـتند إلى مجـالات معرفيـة متنوعـة، مثـل: الجغرافيـة السياسـية والقانونيـة، العلـوم السياسـية، تخطيـط المـدن والمناطـق والدراسـات الحضريـة. كمـا أسـلفت، فـإن الخيـط الناظـم الـذي يجمـع المقـالات كلهـا معًـا، هـو الرغبـة في إضـاءة الـدور المركـزي للحيّـز – وهـو دور مغيّـب عمومًـا – في بلـورة سـيرورات اجتماعية-سياسـية. بكلمـات أخـرى، هـدف الكتـاب هـو «اسـتنطاق» الحيّـز.

(مترجم عن العبرية: هشام نفاع)

سونيا بولس*

قراءة نقدية لخطاب حقوق الإنسان في القائمة العربية المشتركة

المقدمة

في العـام ١٩٤٨، عندمـا اعتُمـد الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان بالإجمـاع مـن قبـل الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، تسـاءلت إليانـور روزفلـت، التـي لعبـت دورًا محوريًـا في اعتمـاده، «مـن أيـن تبـدأ حقـوق الإنسـان العالميـة؟» ثـم أجابـت ببلاغـة إن حقـوق الإنسـان تبـدأ «في أماكـن صغـيرة، قريبـة مـن المنـزل -قريبـة جـدًا وصغـيرة جـدًا بحيـث لا يمكـن رؤيتهـا عـلى أي مـن خرائـط للعالـم».[١] إنـه الحـي الـذي نعيـش فيـه، المدرسـة أو الجامعـة التـي نلتحـق بهـا، المكتـب الـذي نعمـل فيـه والعائلـة التـي ننتمـي إليهـا. «هـذه هـي الأماكـن التـي يسـعى فيهـا كل رجـل وامـرأة وطفـل إلى تحقيـق العدالـة المتكافئـة وإلى تكافـؤ الفـرص والمسـاواة في الكرامـة دون تمييـز. مـا لـم يكـن لهـذه الحقـوق معنـى هنـاك، فـلا معنـى لهـا في أي مـكان».[٢]

بعـد مـرور نحـو سـبعين عامًـا عـلى تبنـي هـذا الإعـلان، لا تـزال النسـويات والنشـطاء الفلسـطينيون في مجـال حقـوق الإنسـان داخـل الخـط الأخـضر يكافحـون مـن أجـل إقنـاع الأحـزاب السياسـية الفلسـطينية في الداخـل بتبنـي دور قيـادي في مكافحـة انتهـاكات حقـوق الإنسـان التـي تحـدث في الحلقـات الاجتماعيـة الأقـرب للفـرد.

هـذا الأمـر هـو مؤسـف للغايـة، خاصـة حـين نـدرك الـدور الريـادي للمندوبـين العـرب في صياغـة الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان، الـذي يقـوم عـلى فكـرة بسـيطة مفادهـا أن حقـوق الإنسـان مترابطـة وغـير قابلـة للتجزئـة.

* أسـتاذ القانـون الـدولي لحقـوق الإنسـان - جامعـة أنطونيـو دي نبريخـا، إسـبانيا.

يدعي المقال أن القائمة المشتركة همّشت منذ بداية طريقها قضايا حقوق إنسان «خلافية». لم تكن القائمة المشتركة خجولة جدًا في الترويج لهذه الحقوق فحسب، بل عندما تعرضت لانتقادات علنية حول مواقفها من قضايا «خلافية»، قامت بترويج خطابات دفاعية من شأنها نزع الشرعية عن بعض حقوق الإنسان.

ومن الجدير بالذكر أنه بعد عقد من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عندما بدأت الأمم المتحدة العمل على صياغة معاهدة ملزمة في هذا الصدد، سعت القوى الاستعمارية إلى إعفائها من تطبيق حقوق الإنسان على مستعمراتها، زاعمة أن الشعوب الواقعة تحت حكمها لم تصل إلى درجة التحضر اللازمة لممارسة حقوق الإنسان المكفولة في الإعلان. وحتى القانوني الفرنسي رينيه كاسان، وهو أحد الذين صاغوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كان على قناعة بأن بعض الحقوق، وخاصة الحقوق المتعلقة بالأسرة، لا ينبغي تطبيقها عالميًا.[٣] وقفت في وجه هذه الادعاءات العنصرية في حينه كل من المندوبة العراقية، بيداء أفنان، والمندوب المصري محمود عزمي، اللذين عارضا هذا الموقف بشدة، إذ وصفه المندوب المصري بـ «الهتلري».[٤] وفي الواقع، تم إدراج المادة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تركز حصريًا على التمييز بين الجنسين، في الاتفاقية بفضل مثابرة بيداء أفنان.[٥] لكن بدلاً من أن نبني على إرث العرب في صياغة ميثاق حقوق الإنسان الدولي، ما زلنا نتناقش بعد سبعين عامًا إذا كانت حقوق الإنسان كونية وغير قابلة للتجزئة أم لا!.

يهدف هذا المقال إلى نقد خطاب القائمة العربية المشتركة (القائمة المشتركة) فيما يتعلق بقضايا حقوق إنسان فردية لا يوجد عليها إجماع في المجتمع الفلسطيني، مثل حقوق المرأة وحقوق مجتمع الميم وحرية العقيدة وما إلى ذلك. حيث يدعي المقال أن القائمة المشتركة همّشت منذ بداية طريقها قضايا حقوق إنسان «خلافية». لم تكن القائمة المشتركة خجولة جدًا في الترويج لهذه الحقوق فحسب، بل عندما تعرضت لانتقادات علنية حول مواقفها من قضايا «خلافية»، قامت بترويج خطابات دفاعية من شأنها نزع الشرعية عن بعض حقوق الإنسان، مما قد يعرقل مسيرة الأفراد الذين ينتمون لفئات مهمشة ومقموعة داخليًا في البحث عن العدل والعيش بكرامة داخل مجتمعاتهم وحلقاتهم الاجتماعية.

حقوق الإنسان في البرنامج السياسي للقائمة المشتركة

تشكلت القائمة المشتركة في ٢٢ كانون الثاني من العام ٢٠١٥ كتحالف سياسي لأربعة أحزاب سياسية عربية، أو ذات أغلبية عربية، في إسرائيل: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الجبهة)، التجمع الوطني الديمقراطي (التجمع)، الحركة العربية للتغيير (الحركة العربية) والقائمة العربية الموحدة. لم يأتِ إنشاء القائمة المشتركة نتاجًا لمشروع سياسي جماعي، بل كان نتاج ظرف ملحّ،[٦] وهو رفع نسبة الحسم للحصول على مقاعد في الكنيست من ٢٪ إلى ٣,٢٥٪ من مجمل الأصوات.[٧] استغرقت عملية إقامة القائمة المشتركة ثلاثة أشهر فقط، مما يعني أن القضايا الأيديولوجية الجوهرية التي يمكن أن تكون موقع خلاف بين الأحزاب الأربعة لم تأخذ حقها في النقاش.[٨] ونظرًا إلى التنوع السياسي داخل القائمة، والتي تضمنت إسلاميين وعلمانيين وشيوعيين وقوميين، يمكن القول إن ظهور خلافات بين مركباتها أمر متوقع. وهذا يشمل خلافات حول القضايا التي لا يوجد إجماع مجتمعي واضح حولها، كالقضايا المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية واختصاص المحاكم الدينية، المساواة الجندرية، الزواج المدني، وعدم التمييز على أساس الميل الجنسي وغير ذلك. ومع ذلك، لم تحدد القائمة المشتركة آليات واضحة حول كيفية إدارة مثل هذه الاختلافات، ليس داخليًا فحسب، وإنما أيضًا من خلال طرح هذه الخلافات للنقاش في الحيز العام

بينما لا يتمتع الفلسطينيون باستقلال ذاتي في الأمور التعليمية والثقافية، تتمتع المجتمعات الدينية في إسرائيل بحكم ذاتيّ فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية. تتعارض منظومة قوانين الأحوال الشخصية في إسرائيل، التي تقوم على نظام الملل العثماني، مع المبادئ الأساسية للديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان الأساسية.

لإثراء الحوار المجتمعي حولها. وكان لعدم وجود مثل هذه الآليات أثر سلبيّ على الخطابات التي ظهرت فيما بعد فيما يتعلق بحقوق الإنسان عامة.

في ظل عدم وجود رؤية سياسية مشتركة بين الأحزاب السياسية داخل القائمة المشتركة، أصبح من الضروري طمس أو التقليل من أهمية الاختلاف الأيديولوجي بين مكوناتها لتأمين استمراريتها. وكان هذا واضحًا بشكل خاص في كل مل يتعلق بالقضايا «الحساسة» اجتماعيًا، ولا سيما قضايا حقوق الإنسان الداخلية. كان تهميش القائمة المشتركة لقضايا حقوق إنسان تعتبر «خلافية» واضحًا منذ خطواتها الأولى. في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٥ نشرت القائمة المشتركة برنامجها السياسي الذي تضمن سبعة محاور. تم دفع حقوق المرأة إلى نهاية القائمة (المحور السادس) على النحو التالي:

> تلتزم القائمة بالعمل من أجل حقوق المرأة بالمساواة في الفرص، وفي الحقّ بالعمل والتّعليم والمشاركة السّياسية والاجتماعيّة. وبالنّضال ضدّ كافّة أشكال الاضطهاد والاستغلال والتّمييز والعنف، الّتي تتعرّض لها النّساء في العائلة والعمل والمجتمع، أو في أيّ مجال آخر.[٩]

في ظاهر الأمر، يبدو هذا البند واسع النطاق، ويشمل كلاً من المجالين العام والخاص. ومع ذلك، يمكن ملاحظة بعض الثغرات. على سبيل المثال لا يعترف البند بحق المرأة في تقرير مصيرها. ولكن الأهم من ذلك، يجب قراءة هذا البند بالاقتران مع البند الأول من البرنامج السياسي، الذي يدعو إلى منح الأقلية الفلسطينية الحكم الذاتي في شؤونها الثقافية والتعليمية والدينية.

بينما لا يتمتع الفلسطينيون باستقلال ذاتي في الأمور التعليمية والثقافية، تتمتع المجتمعات الدينية في إسرائيل بحكم ذاتيّ فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية. تتعارض منظومة قوانين الأحوال الشخصية في إسرائيل، التي تقوم على نظام الملل العثماني، مع المبادئ الأساسية للديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان الأساسية. بموجب هذا النظام، تعترف الدولة بطوائف دينية معينة (يهودية، ومسلمة، ومسيحية، ودرزية) وتمنحها استقلالية فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية. يمارس هذا الحكم الذاتي من خلال نظام محاكم دينية. تتمتع المحاكم الدينية بسلطة قضائية حصرية على الزواج والطلاق في إسرائيل؛ أما في باقي قضايا الأحوال الشخصية كالنفقة وحضانة الأطفال والميراث، تتمتع المحاكم الدينية بولاية قضائية موازية مع محاكم الأسرة المدنية. لكن يجب على كل من المحاكم الدينية ومحاكم الأسرة المدنية تطبيق القوانين الدينية للأطراف المتنازِعة، باستثناء بعض القوانين المدنية السارية على بعض منازعات قضايا الأحوال الشخصي كقانون الموازنة المالية بين الزوجين لعام ١٩٧٣.[١٠]

المؤسسات الدينية لجميع الطوائف الدينية في إسرائيل هي مؤسسات بطريركية. فغالبًا ما تستند قوانين الأحوال الشخصية إلى مفاهيم اجتماعية وتفسيرات دينية قديمة تكرِّس الانحياز الثقافي ضد المرأة وتعزز من تبعيتها للرجل.[١١] ليس من المستغرب إذن أن ينص قانون مساواة حقوق المرأة لعام ١٩٥١، الذي يلغي أي نص قانوني يميز ضد المرأة، على أنه «لا يؤثر على أي حظر أو إذن قانوني يتعلق بالزواج أو الطلاق».[١٢] حتى قانون الأساس: كرامة الإنسان وحريته لعام ١٩٩٢، الذي يتمتع بمكانة دستورية ويعتبر وثيقة مصغرة للحقوق،[١٣] لا يشير صراحة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين أو المساواة بشكل عام.

أدى الالتزام الخجول للقائمة المشتركة بقضايا حقوق الإنسان «الخلافية» إلى غياب هذه الحقوق من جدول أعمالها. حيث لم تبادر القائمة المشتركة إلى فتح دوائر نقاش حول هذه القضايا لمحاولة خلق إجماع حول أهميتها. اختارت القائمة المشتركة أن تصمت حتى في وجه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ترتكب داخليًا.

المحكمة العليا الإسرائيلية كانت قد قضت بأن جوانب المساواة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالكرامة الإنسانية محمية من قبل قانون الأساس.[١٤] ومع ذلك، فلا يوجد لهذا القانون أي تأثير على صلاحية أي قانون كان ساري المفعول قبل سنه (المادة ١٠)، مما يعني أن قوانين الأحوال الشخصية تبقى غير خاضعة لمعايير دستورية.

وفقًا لأييلت شاحار، يتجاوز نظام قانون الأحوال الشخصية في إسرائيل الاعتراف باستقلالية المحاكم الدينية. بل هو يمنح محاكم جميع المجموعات الدينية «ترخيصًا مطلقًا» لإخضاع أعضاء مجموعات مستضعفة داخليًا، تعاني من الرقابة الداخلية التي تفرضها الأعراف الداخلية تحت رعاية سياسة قوانين أحوال شخصية توافقية (accommodationist).[١٥] وفي تطرقه إلى المحاكم الدينية العربية، يجادل ميخائيل كريني بأن ما يسمى بالترتيبات «متعددة الثقافات» في مسائل الأحوال الشخصية، المدعومة بسياسة عدم التدخل، تعمل كحاجز لتغيير الممارسات غير الليبرالية والتمييزية داخل هذه المجموعات. فيجد الفرد الضعيف داخل المجتمع الفلسطيني نفسه مسجونًا بهويته الدينية مع قدرة محدودة على المناورة داخلها وحولها.[١٦]

مع إدراجها مطلب الحكم الذاتي الديني للفلسطينيين في الداخل، لم تكتف القائمة المشتركة بقبول الوضع الراهن في ما يتعلق بمنظومة قوانين الأحوال الشخصية، بل أضافت على هذه المنظومة التمييزية وغير الليبرالية صبغة الشرعية من خلال التعامل معها على أنها استحقاق جماعي مشروع، يخدم حقوق الفلسطينيين في الداخل.

بالإضافة إلى ذلك، تم استبعاد النساء منذ البداية من عملية تركيب القائمة المشتركة. على سبيل المثال، في المراحل الأولى من المفاوضات بين الأطراف، تم تشكيل لجنة وفاق وطني للمساعدة في التوسط بين الأحزاب المختلفة. لم يتم تعين ولو امرأة واحدة في هذه اللجنة.[١٧] كما غابت النساء عن وفود الأحزاب أثناء عملية التفاوض. لا يزال تمثيل المرأة في القائمة مخيبًا للآمال أيضًا. في الكنيست العشرين، حصلت القائمة المشتركة على ١٣ مقعدًا، ثلاثة منها فقط أشغلتها نساء، في الكنيست الثانية والعشرين، حصلت القائمة المشتركة على ١٥ مقعدًا، اثنان منها فقط أشغلتهما نساء. في الكنيست الثالثة والعشرين، حصلت القائمة المشتركة على ١٥ مقعدًا، أربعة منها فقط تشغلها نساء.[١٨]

حقوق الإنسان «المثيرة للجدل» وخطاب أعضاء القائمة المشتركة

أدى الالتزام الخجول للقائمة المشتركة بقضايا حقوق الإنسان «الخلافية» إلى غياب هذه الحقوق من جدول أعمالها. حيث لم تبادر القائمة المشتركة إلى فتح دوائر نقاش حول هذه القضايا لمحاولة خلق إجماع حول أهميتها. اختارت القائمة المشتركة أن تصمت حتى في وجه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ترتكب داخليًا. على سبيل المثال، في تموز ٢٠١٩، أفادت وسائل الإعلام بأن شابًا فلسطينيًا قد طعن من قبل شقيقه لكونه مثليًا. لم تصدر القائمة المشتركة أي بيان بشأن هذه الجريمة باستثناء عضو الكنيست عايدة توما والنائبة السابقة حنين الزعبي، حيث أصدرت كل منهما وبشكل فردي بيانًا يدين هذه الجريمة.[١٩]

في الكنيست، يُظهِر سجل التصويت للقائمة المشتركة بأن كل حزب كان حرًا في اتباع قناعاته الأيديولوجية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. تعدد الأصوات، حتى داخل كل حزب على حدة، لم يولِّد نقاشات عامة ولم

يلاحَظ أصلًا. على سبيل المثال، في شباط ٢٠١٦، صوت اثنان فقط من أعضاء الكنيست من الجبهة لصالح مشروع قانون لتجريم العلاج التحويلي للقاصرين بينما لم يشارك باقي نواب القائمة المشتركة في عملية التصويت.[٢٠] في تموز ٢٠٢٠، صوت سبعة أعضاء كنيست من التجمع والجبهة لصالح مشروع قانون يسمح بالزواج المدني في إسرائيل بينما لم يشارك باقي نواب القائمة المشتركة في التصويت.[٢١] في كلا الحالتين، لم تعبر القائمة العربية الموحدة، الفصيل الإسلامي في القائمة المشتركة، عن أي اعتراض على سجل التصويت للأحزاب الأخرى. تبدل هذا الوضع في تموز ٢٠٢٠ عندما قدم عضو الكنيست نيتسان هورويتز (ميرتس) مشروع قانون يهدف إلى حظر العلاج التحويلي لتغيير الميول الجنسية للفرد. يحظر مشروع القانون على الأخصائيين النفسيين ممارسة العلاج التحويلي. بموجب أحكام مشروع القانون، سيتم سحب رخصة مزاولة المهنة من الذين ينتهكون هذا الحظر، وقد يواجهون تهمًا جنائية تصل عقوبتها إلى السجن مدة عام.[٢٢] أقر مشروع القانون هذا في القراءة الأولى بأغلبية ٤٣ صوتًا مؤيدًا مقابل ٣٥ صوتًا معارضًا. أما بالنسبة لأعضاء القائمة المشتركة، فقد صوت ثلاثة من أعضاء الكنيست عن الجبهة لصالح مشروع القانون بينما صوتّ جميع أعضاء الكنيست عن الحركة العربية ضده. باقي نواب القائمة المشتركة، بمن فيهم ثلاثة أعضاء الكنيست عن التجمع لم يشاركوا في التصويت.[٢٣] هذه المرة، قررت القائمة العربية الموحدة إصدار بيان صحافي متهمة شركاءها في القائمة المشتركة على الملأ بالمشاركة في «التشجيع على نشر الفاحشة والشذوذ بين الناس والإجرام بحق الدين والمجتمع».[٢٤] يمكن النظر إلى هذا التغيير المفاجئ في استراتيجية القائمة العربية الموحدة على أنه رد على الانتقادات الداخلية المتصاعدة والاستياء من «النهج الجديد» للسياسة الذي يروج له رئيس القائمة العربية الموحدة، عضو الكنيست منصور عباس، بما في ذلك التنسيق مع نتنياهو بشأن قضايا رئيسة مثل مكافحة الجريمة في البلدات العربية دون استشارة القائمة المشتركة.[٢٥]

يمكن القول إن هجوم النائب منصور عباس على القائمة المشتركة علنا قد فاجأ وأربك أعضاءها، إذ اضطرت إلى مواجهة انتقادات شديدة من قبل المحافظين والتقدميين على حدّ سواء. وصل التوتر بين القائمة العربية الموحدة والأحزاب الأخرى داخل المشتركة إلى حد تهديد القائمة الموحدة بالانسحاب من القائمة المشتركة إذا استمر أعضاؤها في دعم قوانين تتعارض مع «الطبيعة المحافظة» للمجتمع العربي، كالقوانين التي تدعم المثلية الجنسية وتأجير الأرحام، أو التي تدعو إلى تقليص اختصاص المحاكم الدينية.[٢٦] في نهاية المطاف، قررت القائمة العربية الموحدة الترشح للانتخابات المقبلة وحدها، معللة ذلك بخلافات حول القيم الدينية والأخلاقية واعتبارها سببًا رئيسًا للانقسام. كما استغل المتعاطفون مع القائمة العربية الموحدة تداول مقطع فيديو قصير للنائبة عايدة توما من الجبهة يستشف منه بأنها تدعو إلى تحييد الدين من الحيز العام لتصعيد الهجمات على القائمة المشتركة.

وبدلاً من تنسيق الرد على الهجوم الذي أطلقته القائمة العربية الموحدة واستغلاله كفاتحة لنقاشات عامة حول قضايا حقوق الإنسان الخلافية، قام كل حزب بالرد بشكل فردي، من خلال تبني مواقف دفاعية واعتذارية لها إسقاطات في غاية السلبية على شرعية المطالبة بحقوق إنسان تعنى بالانتهاكات الداخلية.

كانت الإستراتيجية الأولى التي اعتمدتها بعض الأحزاب، هي محاولة تقزيم إسقاطات وتبعات تصويتها (أو عدمه) في القضايا المثيرة للجدل كقضية حظر العلاج التحويلي. على سبيل المثال، أكد النائب أيمن عودة، رئيس قائمة الجبهة، الذي صوت لصالح مشروع القانون آنف الذكر في مقابلة تلفزيونية أجريت معه على قناة «مكان» بأن مشروع القانون يحظر علاجات تحويلية قسرية. لكن في حقيقة الأمر مشروع القانون يحظر العلاجات التحويلية بشكل عام وليس القسرية فقط. مهّد العرض المغلوط لمشروع القانون الطريق للادعاء لاحقًا بأن هذا التصويت يجب أن يُنظر إليه على أنه تصويت ضد المعاملة اللاإنسانية لا أكثر. حيث شدد على أن هنالك إجماعًا مهنيًا وطبيًا حول عدم نجاعة العلاجات التحويلية، والتي تسبب ضررًا نفسيًا جسيما واكتئابًا ويمكن أن تؤدي إلى الانتحار. لذلك فإن جوهر التصويت هو ضد المعاملة اللاإنسانية، بما معناه أن التصويت ليس على حق الإنسان على جسده وعلى ميوله الجنسيّة.[٢٧]

لاحقًا، تحول نهج الجبهة الاعتذاري إلى هجوم

الاستراتيجية الثانية التي اعتمدتها الأحزاب، وهذه المرة لدرء هجوم التقدميين الذين انتقدوا تخاذل الأحزاب العربية في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان الداخلية، هي إعادة إنتاج خطاب الأولويات الذي يشرعن تفضيل القضايا الوطنية على قضايا حقوق الإنسان الداخلية.

مباشر من قبل شخصيات قيادية على حقوق مجتمع الميم. على سبيل المثال، في مقابلة مسجلة مع WAZ CAM، أوضح منصور دهامشة، الأمين العام للجبهة، بأن دعم حزبه لمشروع قانون حظر العلاجات التحويلية لا يشكّل بأي حال من الأحوال إقرارًا بحقوق مجتمع الميم. وادعى هو أيضًا بأن مشروع القانون يركز على العلاجات القسرية، وبالتالي، التصويت هو ضد التعذيب وليس لصالح حقوق مجتمع الميم. ثم انتقل إلى انتقاد المثلية الجنسية وادّعى أنها «ظاهرة غير طبيعية» و «غريبة» على المجتمع العربي، وأن الأدب الماركسي واللينيني يصنفها وبحق على أنها مرض.[٢٨]

ليس فقط أولئك الذين صوتوا لصالح مشروع القانون شعروا أنه يتعين عليهم شرح موقفهم، بل إن الأحزاب التي لم تصوت على الإطلاق تطوعت لشرح سبب عدم تصويتها ضد مشروع القانون. على سبيل المثال، في مقابلة مع راديو الناس، أوضح عضو الكنيست أحمد الطيبي، رئيس الحركة العربية، بأن مشروع القانون المثير للجدل لا يتعلق بتعزيز حقوق مجتمع الميم، بل يحاول حظر علاجات يعتبرها المجتمع الطبي والأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ضارة وغير فعالة. وأوضح أنه كان سيصوت ضد مشروع القانون إذا كان يعتقد أنه يشجع على المثلية بأي شكل من الأشكال.[٢٩]

الاستراتيجية الثانية التي اعتمدتها الأحزاب، وهذه المرة لدرء هجوم التقدميين الذين انتقدوا تخاذل الأحزاب العربية في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان الداخلية، هي إعادة إنتاج خطاب الأولويات الذي يشرعن تفضيل القضايا الوطنية على قضايا حقوق الإنسان الداخلية. على سبيل المثال، في مقابلة مع راديو الناس، ادعى رئيس كتلة التجمع في الكنيست، امطانس شحادة، بأن الكنيست هي منبر للنضال السياسي فقط في القضايا المركزية والجوهرية مثل وضع الأقلية الفلسطينية والعنصرية، التمييز والقضية الفلسطينية. ثم طالب بنقاش القضايا غير الجوهرية، مثل حظر العلاجات التحويلية، في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل (لجنة المتابعة).[٣٠] كما أنه أصدر بيانًا ادعى فيه أن مشروع القانون المثير للجدل هذا يأتي في إطار الصراع بين الحريديم والعلمانيين في إسرائيل، وأن علاج التحويل يجب أن يُنظر إليه على أنه مسألة يهودية داخلية.[٣١]

يشكل هذا الخطاب تراجعًا خطيرًا في الخطاب العام حول حقوق الإنسان عامة. حيث يخلق هذا الخطاب انقسامًا خاطئًا وخطيرًا بين «القضايا الوطنية» و «القضايا الاجتماعية»، مع إعطاء الأولوية للنضال الوطني على حساب قضايا حقوق الإنسان الداخلية. يقوم المشروع الكوني لحقوق الإنسان على فكرة أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومترابطة حيث يعزز كل منها الآخر،[٣٢] خلافًا لخطاب النائب شحادة. إذ هو يفترض وبشكل مغلوط وخطير أيضًا بأن هنالك ترتيبًا هرميًا لحقوق الإنسان، بحيث تعتبر بعض الحقوق أكثر أهمية أو أكثر إلحاحًا من الأخرى. بيد أن تحديد الحقوق الأهم والأكثر إلحاحا يختلف من شخص لآخر، حتى داخل المجتمع ذاته، وفقًا للسياق التي تطرح به هذا الحقوق. موقف مماثل عبر عنه النائب سامي أبو شحادة من التجمع في مقابلة مع صحيفة هآرتس بخصوص حملة المقاطعة التي استهدفت شركة طحينة الأرز، ومقرها الناصرة، لتمويلها خط طوارئ لمثليين فلسطينيين تشغله منظمة إسرائيلية لدعم مجتمع الميم. في المقابلة، رفض عضو الكنيست أبو شحادة التعليق على الموضوع، وأدّعى بأن الترويج لحقوق مجتمع الميم هذا الوقت سيأتي بنتائج عكسية. لكن عندما سُئل عن اللحظة المناسبة للقيام

"المشتركة": أسئلة اجتماعية تتداخل مع السياسي وتزاحمه. (أ.ف.ب)

بذلك، رفض الإجابة على السؤال.[٣٣]

وأما المطالبة بنقاش قضايا حقوق إنسان «خلافية» في لجنة المتابعة، وهي هيئة غير منتخبة تفتقر إلى الحد الأدنى من الشرعية الديمقراطية، يسيطر عليها رجال معظمهم منتخبون وفق اعتبارات محلويّة ضيقة، فلا تقل برأيي خطورة عن خطاب الأولويات. تتألف لجنة المتابعة من أعضاء كنيست، وممثلين عن حركات سياسية غير ممثلة في الكنيست ورؤساء بلديات عرب، يتم انتخابهم غالبًا على أساس اعتبارات طائفية غير ليبرالية، يصعب مصالحتها مع مبدأ المساواة الجندرية وحقوق الإنسان.[٣٤] فقط للتوضيح، اعتمدت لجنة المتابعة العليا تسعة مبادئ وأهداف، لم يخصص أي منها للمساواة الجندرية أو لحقوق الإنسان بشكل عام. حيث ينحصر مبدأ المساواة فقط فيما يتعلق بالمطالب الجماعية والفردية للفلسطينيين، لكن كأعضاء في أقلية قومية.[٣٥] أنشأت لجنة المتابعة العليا تسع لجان للنهوض بأهدافها، ولم تخصص أي منها لقضايا المساواة الجندرية وحقوق الإنسان. هناك لجنة واحدة تسمى لجنة الحريات ومتابعة قضايا الأسرى السياسيين وإحياء ذكرى الشهداء لكنها تركز بشكل أساسي على السجناء السياسيين،[٣٦] لذا، فإن المطالبة بنقاش قضايا حقوق إنسان «خلافية» ذات إسقاطات كبيرة على حياة الفئات المستضعفة في المجتمع في هيئة تفتقر إلى الحد الأدنى من الشرعية الديمقراطية، هو مطلب غير ليبرالي في جوهره. علاوة على ذلك، ينزع هذا المقترح الشرعية عن إرث النشاط النسوي الفلسطيني في الداخل، الذي حاول استخدام جميع السبل المتاحة لضمان الانتصاف المناسب لمظالم النساء الفلسطينيات، مثل ضمان حق المرأة الفلسطينية في الاختيار بين محاكم الأسرة الدينية ومحاكم الأسرة المدنية.[٣٧]

يعكس هذا الموقف أيضًا وجهة نظر أحادية البعد لحقوق الإنسان ليس بوسعها التعاطي مع الهشاشة المميزة التي يخلقها تقاطع محاور متعددة من التمييز والقمع. نادرًا ما يمكن فصل قضايا حقوق الإنسان الداخلية عن السياقات السياسية الأوسع. الممارسات الضارة داخل الأقلية الفلسطينية كتزويج الأطفال وتعدد الزوجات والعنف الجندري وما إلى ذلك هي نتاج لتقاطع أشكال متعددة من التمييز، كالتمييز العنصري والتمييز الجندري. حيث أوضحت كيمبرلي كرينشو منذ عقود، أن معالجة الأشكال المتقاطعة للقمع والتمييز تتطلب

علاجًا شاملًا يتعاطى مع جميع الأسباب الجذرية لحالة الهشاشة الناتجة عن هذا التقاطع في آن واحد.[38] إن مطالبة الفئات المهمشة داخليًا بالعمل داخل مجتمعها فقط هو إنكار لحقها في العدالة، لأنه يحرمها من الحق في التماس سبل انتصاف شمولية، قادرة على التعاطي مع جميع الأسباب الجذرية لمظالمها.

كما أن الادعاء بأن مشروع القانون الذي يحظر علاج التحويل هو قضية يهودية داخلية هو مثال على عملية الإخفاء(making invisible) للفئات المستضعفة داخل الأقلية الفلسطينية. ويؤدي هذا الإخفاء إلى استمرار اضطهاد هذه الجماعات ويشكل في حد ذاته إنكارًا لحقها في للعدالة، لأنه يحرم أفرادها من حقهم في طلب أي نوع من الانتصاف للتخفيف من معاناتهم. وكما يقول فادي خوري: «يعيش المثليون الفلسطينيون في ظل نظامين مختلفين ومتداخلين من محو الهوية. أحدهما من قبل الإسرائيليين الذين ينكرون باستمرار وجودنا كفلسطينيين ... والثاني من قبل الفلسطينيين الذين ينكرون في الغالب وجودنا كمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية وما إلى ذلك».[39] عملية محو الوجود هذه قد تكون مباشرة، كتصريح النائب وليد طه من القائمة الموحدة، بأن المثلية الجنسية غير موجودة عمليًا في المجتمع العربي.[40] الادعاء بأن قضية العلاجات التحويلية هي مسألة يهودية داخلية هو شكل آخر من أشكال إنكار وجود مجتمع الميم الفلسطيني وبالتالي إنكار معاناة أفراده.

الاستراتيجية الثالثة التي اعتمدها مركبات القائمة المشتركة هي تجنب المناقشات العامة بأي ثمن. تتجلى هذه الاستراتيجية في أشكال وممارسات مختلفة. بداية، تختبئ بعض الأحزاب وراء مصطلح «التعددية» لتبرير وجود آراء متباينة فيما يتعلق بالقضايا الخلافية دون الحاجة لنقاشها. إن إساءة استخدام مصطلح التعددية له إسقاطات خطيرة، خاصة عندما يتم استخدامه لتبرير العزوف عن نقاش بعض القضايا الخلافية. من منظور حقوق إنساني، لا يجوز التعامل مع مصطلح التعددية كمفهوم قيمي محايد. التعددية هي مفهوم يهدف إلى توسيع الحريات الفردية وليس إلى تقليصها. بالتالي، إن استخدام مصطلح التعددية لإضفاء الشرعية، على العنصرية وكراهية النساء ورهاب المثلية والإكراه الديني وما إلى ذلك، يلغي الاعتبارات الجوهرية التي تجعلنا نثمن قيمة التعددية. إن الاختلاف في وجهات النظر حول الحق في الامتثال لعلاجات تحويلية عن إرادة حرة هو أمر مشروع، لكن الاختلاف في وجهات النظر على العلاجات القسرية وتعذيب البشر ليس كذلك. كما الاختلاف في وجهات النظر حول دور الدين في الحياة العامة هو أمر مشروع، لكن الاختلاف في وجهات النظر حول الإكراه الديني ليس كذلك. عندما تستخدم الأحزاب التعددية كذريعة لتجنب مجابهة خطابات تشكل خطرًا حقيقيًا على الحريات العامة، ينتهي بها الأمر إلى إضفاء الشرعية على مثل هذه الخطابات القمعية. فكما تقول الحركة الوطنية الخيانة ليست وجهة نظر، فلا قمع الحريات ولا الإكراه الديني وجهتيّ نظر.

وسيلة أخرى لتجنب الصدام حول قضايا حقوق الإنسان الخلافية هي المطالبة بعدم تسييس هذه القضايا، كما اقترح عضو الكنيست شحادة في مقابلته على راديو الناس المذكورة أعلاه. يخطئ هذا النهج باعتقاده أن الخلافات حول قضايا حقوق الإنسان «الخلافية» تجسد صراعات أيديولوجية نظرية وليس أكثر، لأن هذه الخلافات تجسد في واقع الأمر صراعًا بين قوى سياسية مختلفة تسعى لفرض هيمنتها على المجال العام وعلى المجتمع برمته. هذا يتضح من المحاولات المستمرة للقوى المحافظة السيطرة على المجال العام، من خلال حظر فعاليات عامة تعتبرها مخالفة للقيم الدينية، مثل الحفلات الموسيقية والماراثونات وغيرها. التعامل مع هذه الخلافات كخلافات نظرية لا سياسية يقزم من المعاناة والضيق الذي يعاني منهما الأفراد عندما يعيشون في مناخ قهري لا يحترم كرامتهم وحرياتهم الشخصية. لقد اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ زمن بعيد بحق الفرد في نظام اجتماعي يمكن أن تتحقق من خلاله حقوقه وحرياته بالكامل.[41] هذا يؤكد من جديد بأن احترام حقوق الإنسان يشمل حلقات مجتمعية مختلفة وليس الدول فقط. لذا، أي نضال من أجل التحرر من السيطرة والقمع مهما كان مصدرهما هو صراع سياسي بامتياز، لأنه يهدف إلى إعادة تشكيل موازين القوى في المجتمع.

أخيرًا، إن الشكل الأكثر شيوعًا لتجنب النقاشات العامة بشأن قضايا حقوق الإنسان «الخلافية» هو ببساطة تجنبها متى وأينما قد تظهر. على سبيل المثال، عندما تعرضت النائب عايدة توما لهجوم شرس بعد تداول مقطع فيديو يُستشف منه بأنها تطالب بإقصاء الدين من الحيز العام، أصدرت الجبهة بيانًا صحافيًا لم تدافع من خلاله ولو في جملة واحدة عن فصل الدين والدولة.

المقولة الوحيدة التي تطرقت لكلام النائب عايدة توما هي الادعاء بأن المقطع المتداول قام بتزوير أقوال توما وأخرجها من سياقها.[٤٢]

بدلاً من استخدام هذا الهجوم كفرصة لتوضيح مفهوم العلمانية، وطرح النماذج العديدة الموجودة بتصوراتها المختلفة لدور الدين في الحياة العامة، قررت الجبهة وباقي الأحزاب تجنب النقاش تمامًا. وبذلك، تركت هذه الأحزاب الحجة التي أثارها الإسلاميون المحافظون بأن العلمانية معادية للدين دون منازع أو اعتراض.

يمكن أن يعزى هذا التجنب المنهجي للنقاشات العامة حول قضايا حقوق الإنسان الخلافية إلى العوامل الآتية: أ) المبالغة في تقدير قوة المحافظين، وفي المقابل الاستخفاف بقوة التقدميين في المجتمع؛ ب) الاعتقاد بأن التغييرات الثقافية يصعب تحقيقها؛ ج) الخوف من معالجة القضايا الخلافية التي يمكن تغليفها بغلاف القدسية من قبل الحركات المحافظة ذات المرجعيات الدينية.

عادة ما تكون استراتيجيات تجنب النقاشات مدفوعة بالأساس باعتبارات انتخابية. لذلك، غالبًا ما يتم استخدام خطاب حقوق الإنسان فقط في القضايا التي تبدو بأنها تتمتع بإجماع أوسع داخل المجتمع الفلسطيني. إلا أن بعض الأحداث الأخيرة تشير إلى أن المجتمع الفلسطيني في الداخل هو أكثر تنوعًا مما يعتقده السياسيون. وقد تجلى ذلك في الأحداث التي أعقبت الوفاة المأساوية للراقص الفلسطيني المثلي أيمن صافية في حادث غرق. حيث شارك الآلاف في تشييع جنازة صافية التي تضمنت عروضًا راقصة وأعلام قوس قزح رغم اعتراض المحافظين.[٤٣] أيضًا عندما تم استهداف مصنع الأرز للطحينة بحملة مقاطعة لدعمه حقوق مجتمع الميم، تمت مواجهة حملة المقاطعة بحملة دعم مضادة لتشجيع الناس على شراء منتجات الشركة، حيث أيد العديد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الشركة والرئيس التنفيذي لها جهرًا.[٤٤]

وأخيرًا، إن الخوف من تحويل أي نقاش حول قضايا حقوق إنسان خلافية إلى نقاش حول الدين لا ينبغي أن يثني الأحزاب السياسية عن الانخراط في مثل هذه الحوارات المشحونة. إذ لا يمكن تحقيق أي تغيير مجتمعي حقيقي إلا من خلال الخوض في هذه الصراعات لا من كنسها. لو اتبعت الناشطات النسويات ونشطاء حقوق الإنسان في العالم العربي نهج القائمة المشتركة هذا، لما تم إنجاز أي من الإصلاحات لقانون الأسرة في الدول العربية، والتي كان يُنظر إليها كمقدسة كونها قائمة على الأديان. إن أحد الدروس الرئيسة التي يجب تعلمها من تجربة النسويات العربيات في تعديل قوانين الأحوال الشخصية هو أن نزع صفة القداسة عن أعراف ثقافية وقانونية ضارة تم تغليفها بأغلفة دينية هو أمر ممكن.[٤٥]

الخاتمة

حاول هذا المقال أن يحلل بصورة نقدية خطاب حقوق الإنسان المتداول من قبل القائمة المشتركة ومركباتها. يدعي هذا المقال بأن تشكيل القائمة المشتركة استجابة لظروف طارئة أدى إلى تهميش قضايا حقوق الإنسان بشكل عام، خاصة تلك التي يمكنها أن تولد خلافات بين المركبات الأربعة للقائمة. علاوة على ذلك، عندما تمت مهاجمة مواقف القائمة المشتركة ومركباتها من حقوق إنسان خلافية داخليًا، خاصة من قبل الدوائر الانتخابية المحافظة، فشلت القائمة المشتركة ومركباتها في تبني رد موحد ومدروس قادر على خلق حوارات مجتمعية ديمقراطية. بل اختار كل حزب على حدة نهجًا دفاعيًا واعتذاريًا لإرضاء الأصوات المعارضة. وقد انعكس ذلك في محاولة بعض الأحزاب تقزيم سجلها في مجال حقوق الإنسان لإرضاء القوى المحافظة؛ في إعادة إنتاج خطاب الأولوية بين الحقوق وتفضيل ما يسمى بالقضايا الوطنية على قضايا حقوق الإنسان الداخلية لتبرير تجاهل هذه القضايا؛ وفي تجنب النقاش العام حول قضايا حقوق إنسان خلافية مخلفين الساحة للقوى السياسية المحافظة لترويج مصطلحاتها دون منازع. كان لهذا النهج تأثير سلبي على خطاب حقوق الإنسان عامة، حيث انتقص هذا الخطاب من شرعية المطالبات باحترام حقوق الإنسان داخليًا وقلل من قيمتها. قد يعتقد السياسيون بأن تبريهم من قضايا حقوق الإنسان «الخلافية» يجعلهم أقرب إلى جمهور الناخبين، لكنه سيؤدي حتمًا إلى تنفير قطاع تقدمي متنام داخل المجتمع الفلسطيني، وخاصة بين الأجيال الشابة، ليس فقط من الأحزاب السياسية العربية فحسب بل من السياسة ككل.

شكر وتقدير: أود أن أشكر الدكتورة عرين هواري وفادي خوري على ملاحظاتهما على مسودة أولية لهذا المقال.

الهوامش

1 Quoted in Amnesty International, What is the Universal Declaration of Human Rights? (2017)
Retrieved from:
https://www.amnesty.org.uk/universal-declaration-human-rights-UDHR

2 Amnesty International, What is the Universal Declaration of Human Rights? (2017)

3 Hogan, Linda, "Human Rights and the Politics of Universality", *Louvain Studies*, Vol. 35, No. (1-2) (2011), pp. 181-199.

4 Hogan, pp. 181-199.

5 Waltz, Susan, "Universal human rights: The contribution of Muslim states", *Human Rights Quarterly*, Vol. 26, No. 4. (2004), pp. 799-844.

٦ وحدة السياسات، «القائمة المشتركة: الو اقع ومستقبلها تقدير موقف». **مدى الكرمل**. تشرين الثاني ٢٠٢٠.
https://www.mada-research.org/wp-content/uploads/2020/11/PositionPaperNovember2020.pdf

7 See HCJ 3166/14 Yehuda Gutman v. Attorney General et al (Judgment of 13.01.2015).

٨ أسعد غانم، «مستقبل تجربة القائمة المشتركة»، **جدل**، العدد الخامس والعشرون، ٤-٦، (كانون الأول ٢٠١٥).
https://mada-research.org/wp-content/uploads/201601//JDL25-Full.pdf

٩ عرب ٤٨. القائمة المشتركة تعلن برنامجها السياسي (٢٠١٥/٠١/٢٨).

10 Sezgin, Yuksel. "The Israeli millet system: Examining legal pluralism through lenses of nation-building and human rights." Isr. L. Rev. 43 (2010): 631.

١١ عرين هواري، «النّساء والنّضال من أجل التغيير في الأحوال الشخصيّة: حالة النّساء الفلسطينيّات داخل إسرائيل». في عرين هواري، ناهدة شحادة ونسرين عليمي، **حقوق النساء والأحوال الشخصيّة: إستراتيجيات النضال النسويّ الفلسطينيّ في إسرائيل**. (الناصرة: لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية، ٢٠١٨).

١٢ انظر/ي المادة ٥ للقانون.

13 Civil Appeal 6821/93. (1995), United Mizrahi Bank Ltd. v. Migdal Cooperative Village, 49(4) P.D. 221.

14 HCJ 7052/03, Adalah v. The Minister of the Interior (May 14, 2006).

15 Ayelet Shachar "Group identity and women's rights in family law: the perils of multicultural accommodation." *Journal of Political Philosophy* 6, no. 3 (1998): 285-305.

16 Michael Karayanni, *A Multicultural Entrapment: Religion and State Among the Palestinian-Arabs in Israel*. (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), p. XV.

١٧ تغريد يحيى- يونس، «القائمة المشتركة: مقاربة جندرية»، **جدل**، العدد الخامس والعشرون، ١٥-١٩، كانون الأول ٢٠١٥.
https://mada-research.org/wp-content/uploads/2016/01/JDL25-Full.pdf

١٨ الكنيست. القائمة المشتركة:
https://www.knesset.gov.il/faction/heb/FactionPage.asp?PG=217

١٩ علي حجازي. «المشتركة وخطاب المثليين». **هآرتس** 2019/08/15.

٢٠ الكنيست. التصويت الإلكتروني (٢٠١٦/٠٢/٢٤).
https://www.knesset.gov.il/vote/heb/Vote_Res_Map.asp?vote_id_t=24192

٢١ الكنيست. التصويت الإلكتروني (2018/11/28).
https://www.knesset.gov.il/vote/heb/Vote_Res_Map.asp?vote_id_t=31372

٢٢ الكنيست. لجنة العمل والرفاهية والصحة تناقش مشروع قانون يحظر العلاج التحويلي؛ عضو الكنيست هورويتز: «العلاجات - إساءة نفسية وجسدية».
https://main.knesset.gov.il/EN/News/PressReleases/Pages/press21120c.aspx

٢٣ الكنيست. التصويت الإلكتروني (٢٠٢٠/٠٧/٢٢).
https://www.knesset.gov.il/vote/heb/Vote_Res_Map.asp?vote_id_t=33131

٢٤ البيان متوفر على صفحة الفيسبوك الرسمية للقائمة:
https://www.facebook.com/islammov1948/posts/2803553783087791/

٢٥ ملاحظة ٦ أعلاه.

٢٦ كل العرب. الإسلامية: مستعدون لقبول شرط نتنياهو خط أحمر بشرطين: تحديد مع مَن ممكن التعامل واحترام الدين (٢٠٢١/٠١/٢٦):
http://www.alarab.net/Article/981216

٢٧ المقابلة متوفرة على الصفحة الرسمية للقناة على موقع فيسبوك:
https://www.facebook.com/Makan.Digital/posts/2698640063756967

٢٨ المقابلة متوفرة في موقع وازكام: http://m.wazcam.net/article/71593

٢٩ المقابلة مع أحمد الطيبي متوفرة على الصفحة الرسمية للراديو على موقع فيسبوك:
https://www.facebook.com/nasradio.fm/videos/915472238948761

٣٠ المقابلة مع الطيبي

٣١ بكرا. النائب شحادة يفسر عدم التصويت على قانون «المثلية»: أخطأنا التقدير (2020/07/25).
https://www.bokra.net/Article-1441385

32 See UN General Assembly, Vienna Declaration and Programme of Action, 12 July 1993, A/CONF.157/23, available at: https://www.refworld.org/docid/3ae6b39ec.html

٣٣ نير غونتس. «أن تكون مثليا عربيا في إسرائيل، أمر شرعي بنظرك؟»، هآرتس (2020/07/16).
https://www.haaretz.co.il/debate/arabic/1.8998485

٣٤ ياسمين ظاهر. «التمثيل والتغيير". **عرب ٤٨** (٢٠٢٠/١٠/٣١).

٣٥ لجنة المتابعة. من نحن.
https://www.almotabaa.com/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86

٣٦ لجنة المتابعة. دوائر المتابعة.
https://www.almotabaa.com/%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9

٣٧ ملاحظة ١١ أعلاه.

38 Kimberle Crenshaw, "Intersectionality and identity politics: Learning from violence against women of color." In Mary Lyndon Shanley & Uma Narayan (eds.), *Reconstructing Political Theory: Feminist Perspectives*. (Pennsylvania State University Press, 1997), pp. 178--193

39 Fady Khoury. Once taboo, LGBTQ rights take center stage in Palestinian society. +972 Magazine (21.08.2020). Available at: https://www.972mag.com/lgbtq-palestinians-joint-list/?fbclid=IwAR3o68nM00CvJ1T3_xaOMGCPPgUDdlh000c2F38b3Apa2j-DidqvQE_0DGjM

٤٠ هآرتس.عضو كنيست عن القائمة المشتركة: ظاهرة المثليين شبه معدومة في المجتمع العربي في إسرائيل (٢٠٢٠/٠٧/٢٦).
https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.9021305

٤١ أنظر/ي المادة ٢٨ للإعلان.

٤٢ عرب ٤٨. الحزب الشيوعي والجبهة يستنكران حملة التحريض على النائبة توما سليمان (٢٠٢٠/٠٢/١٧).

٤٣ الملاحظة ٣٩ أعلاه.

٤٤ الملاحظة ٣٩ أعلاه.

45 A. El Hajjami, "The religious arguments in the debate on the reform of the Moroccan family code". In Z. Mir-Hosseini, K. Vogt, L. Larsen & C. Moe (Eds.) *Gender and Equality in Muslim Family Law: Justice and Ethics in the Islamic Legal Tradition*, (New York: I.B. Tauris, 2013), pp. 81-106

ليف غرينبرغ *

هل كان هذا «الانفجار الكبير»؟

في أعقاب المصافحة بين ياسر عرفات وإسحق رابين في واشنطن، والتوقيع على إعلان المبادئ، طوّر حاييم رامون نظرية «الانفجار الكبير». سيؤدي السلام المنشود، الذي افترض رامون أنه سيتحقق، حسب هذه النظرية، إلى إعادة اصطفاف القوى السياسية، ليس وفقًا للتقسيم الأسطوري بين يسار ويمين، وإنما على أساس سياسي جديد، توجد فيه مواقف أيديولوجية، تحالفات جديدة تستند إلى تمثيل لآراء، مواقف ومصالح مجموعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي. وفعلًا، بدأت بعد توقيع الاتفاق والقدرة على تخيل الحدود و«حل الدولتين» مباشرة، تطورات سياسية لم نشهد مثلها حتى ذلك الحين: في بلدية تل أبيب، انتخب روني ميلو من الليكود بدعم ناشطي ميرتس؛ وفي الهستدروت، انشق رامون سوية مع عمير بيرتس وأسس قائمة مشتركة مع ميرتس وشاس – حياة جديدة – وهزم في الانتخابات جهاز حزب العمل في الهستدروت؛ وفي الليكود، انشق دافيد ليفي وأسس حزبًا اجتماعيًا يمثل المناطق الواقعة خارج وسط البلاد باسم «غيشر». وكان بالإمكان لوهلة الشعور بتحركات تكتونية لهزة أرضية. وفي أعقاب انتخابات آذار ٢٠٢١ في إسرائيل، صدرت تصريحات تشبه هزة أرضية وانفجارًا كبيرًا. والمشترك في كليهما هو احتواء أحزاب مواطني إسرائيل للعبة السياسية الشرعية. والسؤال: هل سيحدث انفجار كبير هذه المرة؟

* أستاذ علم الاجتماع الأنثروبولوجيا في جامعة بئر السبع، خبير في الاقتصاد السياسيّ ورئيس الجمعية السوسيولوجية في إسرائيل.

سأحلل في هذ المقال التطورات في السياسة الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، من خلال منهج نظري للاستعمار الاستيطاني – مع إضافة تنظيريّة حول فاعليّة (Agency) فلسطينية، تميل نظرية الاستعمار الاستيطاني إلى نسيانها – واقتراح لمفهمة السياسة القبلية في إطار الاستعمار الاستيطاني.

كانت الفرضية الأساسية لنظرية «الانفجار الكبير»، التي وضعها رامون، أن عملية أوسلو هي نتيجة لصراع قومي يتم حلّه بالفصل، من خلال تجاهل بُعده الاستعماري والحاجة إلى نزع شرعية عملية المصالحة. أما الفرضيّة الثانية فهي أن اليسار واليمين يعبران فعلًا عن مواقف سياسية مختلفة، وليس، مثلما سأدعي هنا، عن أسطورتين قوميتين تمنحان شرعية مختلفة لنظام التفوق اليهودي؛ أسطورة الوعد بأرض إسرائيل الكاملة لدى اليمين، وأسطورة الأمن لدى اليسار. وأسعى في هذا المقال إلى البحث بنظرة تاريخية في جولات الانتخابات الأربع في السنوات ٢٠١٩ – ٢٠٢١، والبحث فيما إذا كانت تبشر بانفجار كبير، وإذا كان الأمر على هذا النحو فما هي نوعية هذا الانفجار؟ ومن أجل ذلك سأحلل التطورات في السياسة الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، من خلال منهج نظري للاستعمار الاستيطاني – مع إضافة تنظيريّة حول فاعليّة (Agency) فلسطينية، تميل نظرية الاستعمار الاستيطاني إلى نسيانها – واقتراح لمفهمة السياسة القبلية في إطار الاستعمار الاستيطاني. وبعد الخلفية النظرية والتاريخية سوف أحلل بداية الجولات الثلاث الأولى، وأنتهي بتحليل الجولة الرابعة ونتائجها.

١. مفهمة التجنيد القبلي كجزء من الاستعمار الاستيطاني

تختبئ وراء الصور القبلية لليمين واليسار هويتان جماعيتان يهوديتان معاديتان لبعضهما، ومرتبطتان بالنظرة إلى الدين، الطبقة والأصل. اليمين مدعوم من المتدينين والتقليديين، الشرقيين والطبقة الدنيا، واليسار مدعوم من الطبقة الوسطى، العلمانيين والأشكناز. وحتى عندما لا يكون تطابق كامل بين هوية الناخبين، فإن هذه هي صورتهم في الخطاب العام. «اليسار» هو الذي يعرّف القومية الإسرائيلية مثلما يعتبرها المستوطنون الأوروبيون، الذين يتخيلون أنفسهم كقومية عصرية، عقلانية وعلمانية، ويعرّفون العربي الذي يقاوم الاستيطان كخطر أمني. لذلك، يعتبر «اليسار» متماهيًا مع قيم الاستيطان والأمن، مع حركة العمل الصهيونية والمؤسسة الأمنية. واليهودي الشرقي، المتدين والتقليدي هم «الآخر» المنحط بالنسبة لهم. وفي المقابل رسّخ «اليمين»، وفي مركزه حركة حيروت ومناحيم بيغن، الهوية الإسرائيلية على اليهودية، التقاليد اليهودية والوعد الإلهي بأرض إسرائيل. ونجح في الظهور كبديل لحركة العمل الصهيونية مع توسيع حدود دولة إسرائيل إلى أقاليم أرض التوراة في الضفة الغربية، ومطلب الاستيطان في أنحاء البلاد كافة. ينجح خطاب اليمين باحتواء «الآخرين» اليهود الذي ينظر إليهم «اليسار» كمنحطين، لكنهما كلاهما معًا يستثنيان العربي – الفلسطيني من تعريف القومية، ومن الشرعية السياسية، ويبرران استمرار الاستيطان بعد العام ١٩٦٧؛ هؤلاء بتسويغات أمنية وأولئك بتسويغات الوعد.

ثمة أهمية للإشارة إلى أنه على الرغم من أن اليسار واليمين يتحدثان بلغة مرتبطة بالصراع مع الفلسطينيين، لكن التصوّرات على حدة والواقع السياسي على حدة. هكذا كان في الماضي، وهكذا في الحاضر. حركة العمل الصهيونية، هي التي رسخت في الماضي السيطرة على الفلسطينيين في العام ١٩٦٧، وباشرت بمشروع المستوطنات – «الأمنية» – بينما بيغن هو الذي انسحب من سيناء إلى الحدود الدولية، وفكّك المستوطنات الأمنية التي أقامها حزب العمل في سيناء. وبعد مقتل رابين، كان الذي نفذ الانسحاب من الخليل هو نتنياهو، بينما فجّر باراك المحادثات مع عرفات في

ليست قبلية التقسيم «يسار – يمين» مرتبطة بمواقف سياسية، وإنما بأساطير قومية، وتضليل هويات جمعية بواسطة تغذية مشاعر الخوف والكراهية. حرّض «اليمين» ضد العرب والشراكة المحتملة لأحزاب «اليسار» معهم التي بدأت بخطوة رابين السياسية للشراكة مع حزبي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب العربي الديمقراطي في العام ١٩٩٢، فيما حرّض «اليسار» ضد الحريديين، الدين والمستوطنين «المسيانيين» في ائتلاف نتنياهو.

كامب ديفيد وقمع الانتفاضة الثانية في مراحلها الأولية. وهكذا تحديدًا على الفصل بين السياسة على أرض الواقع وبين الهويات الجمْعية لأنصارهم، أسّسوا حشد الدعم على الخوف والكراهية المتبادلة. وأنا أصف هذا الأمر بأنه قبلية. وليست قبلية التقسيم «يسار – يمين» مرتبطة بمواقف سياسية، وإنما بأساطير قومية، وتضليل هويات جمعية بواسطة تغذية مشاعر الخوف والكراهية. حرّض «اليمين» ضد العرب والشراكة المحتملة لأحزاب «اليسار» معهم التي بدأت بخطوة رابين السياسية للشراكة مع حزبي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب العربي الديمقراطي في العام ١٩٩٢، فيما حرّض «اليسار» ضد الحريديين، الدين والمستوطنين «المسيانيين» في ائتلاف نتنياهو. لم يولد الخطاب القبلي في العام ١٩٩٥، بعد الاغتيال، وإنما في العام ١٩٨١، عندما تعين على بيغن أن يُنتخب في ذروة أزمة اقتصادية واجتماعية هائلة، وقوبل بالعملة نفسها بواسطة شمعون بيريس ورفاقه. وتؤدي القبلية فوق السياسية إلى التقاطب ولا تفسح مجالًا للوسط، وهكذا، في هذه الانتخابات القبلية التقسيمية البارزة، حصل الحزبان على ٩٥ مقعدًا في الكنيست. وأدت إخفاقات حكم الليكود، إلى جانب التوازن «الديمغرافي» بين المجتمعات المتماهية مع «اليسار» و«اليمين»، إلى تشكيل حكومة الوحدة القومية بين ١٩٨٤ – ١٩٩٠. ولذلك كان إسحق رابين ملزمًا، من أجل القيام بخطوة سياسية كبيرة، أن يتحرر من القبلية. والاغتيال، للأسف، رسخ العداء، فاشتدّ الخوف والكراهية. وتحوّل الاحتشاد القبلي إلى عامل دائم، وإن كان بجرعات متغيرة، يحيّد إمكانية نقاشات سياسية في قضايا مختلفة، وحسم ديمقراطي استنادًا إلى آراء ومواقف. كذلك، أُبعدت مسألة استمرار السيطرة العسكرية الاقتصادية الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقصاء المواطنين الفلسطينيين من الحلبة السياسية الشرعية عن الخطاب العام، بدءًا من فترة السلام المتخيل، ١٩٩٥ – ٢٠٠٠. استمر هذا الحال في فترة المواجهات بـ«كثافة منخفضة» والخطوات أحادية الجانب منذئذ. والخطاب القبلي فعال للغاية في حشد الدعم الحزبي من أجل تغييب القضايا الأساسية لنظام غير ديمقراطي يستند إلى: التفوق اليهودي، سيطرة استعمارية، توسيع المستوطنات اليهودية.

٢. اغتيال رابين وإغلاق الحيز السياسي لحوار إسرائيلي - فلسطيني

أعاد اغتيال رابين فورًا الخطاب التقسيمي – الأسطوري، وعادوا جميعًا إلى الأطر المعروفة لخطاب «يسار – يمين»: رامون عاد إلى العمل، دافيد ليفي عاد إلى الليكود، وميرتس وشاس عادا ليكونا ذئبين تجاه بعضهما. وكما ذكرت، نجح رابين بمصادرة التحشيد القبلي التقسيمي الذي أنتج نوعًا من «التعادل» في الثمانينيات. وفي تلك السنوات، وعلى خلفية فشل الليكود من خلال اللبرلة الاقتصادية التي تسببت بتضخم مالي هائل، وعدم قدرته على إخراج الجيش الإسرائيلي من القتال المستمر في لبنان، بعد نجاحه في طرد منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، تشكلت حكومات الوحدة القومية التي حكمت في السنوات ١٩٨٤ – ١٩٩٠، ولجمت بسرعة التضخم المالي، وأخرجت الجيش الإسرائيلي من لبنان. أبرزت حكومات الوحدة القومية الكتلتين، بواسطة اتفاق بين الحزبين الأسطوريين، الليكود والعمل، واتفاقيات منفصلة بينهما وبين الشركاء الآخرين، وهي شراكة وُصفت لاحقًا بأنها «طبيعية». تمثّل شركاء الليكود بالأحزاب الدينية والحريدية – المفدال، موريشيت، أغودات يسرائيل

المصافحة التاريخية بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في البيت الأبيض في ١٣ أيلول ١٩٩٣. (الصورة لمكتب نشر حكومة الولايات المتحدة)

وشاس – وكان شركاء العمل أحزابًا علمانية، تمثل الطبقة الوسطى – العليا، وناخبين أشكناز – شينوي برئاسة أمنون روبنشطاين، ياحد برئاسة عيزر وايزمان وأوميتس برئاسة يغئال هوروفيتس.

كان سبب تفكك حكومة الوحدة في العام ١٩٩٠ الانتفاضة الفلسطينية، التي اندلعت على خلفية توسيع المستوطنات، والتبلور السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال دمج منظمات المجتمع المدني والتنظيمات الحزبية. وكرد فعل على الانتفاضة، أعلن رئيس هيئة الأركان العامة في حينه، دان شومرون، أنه لا يوجد لدى الجيش الإسرائيلي حلّ عسكري، وأن المطلوب هو حلّ سياسي. وعندها بدأ رابين، كوزير للأمن، يبحث عن شركاء فلسطينيين لحوار. ودفع تفكيك حكومة الوحدة في العام ١٩٩٠ برابين إلى طرح بديل سياسي لليكود وإلى فوز جارف. وساعدته في ذلك الهجرة الروسية أيضًا، ضغوط إدارة بوش ضد البناء في المستوطنات، والنخبة الاقتصادية أيضًا، التي سعت إلى الاندماج في العولمة والتحرر من المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.

طرح رابين في هذه الظروف خطة اقتصادية للاستثمار في البنية التحتية داخل حدود ١٩٦٧ وليس في المناطق – «تغيير سلم أولويات» – والتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين من أجل الانفصال ووقف الإرهاب – «إخراج غزة من بات يام» – «خلال ٩ أشهر». وليس خلال الانتخابات فقط، وإنما بعدها أيضًا، كان رابين مدركًا للحاجة إلى الشرعية من جانب اليمين، ودعا شاس إلى حكومته، سوية مع ميرتس – وهما الحزبان اللذان يقطّران العدائية القبلية بين علمانيين – أشكناز من الطبقة الوسطى وبين المتدينين – اليهود الشرقيين من الطبقة الدنيا. ولكن بالإضافة إلى ذلك منح شرعية لشراكة مع الحزبين اللذين مثلا حينذاك المواطنين العرب – الفلسطينيين، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب العربي الديمقراطي – التي تسمى الآن «الأحزاب العربية» – واستند إلى تأييدهما من خلال الكتلة المانعة من خارج الحكومة، وخلال ذلك تم إبرام اتفاقيات ائتلافية تعود بالفائدة على السكان العرب.

كانت الخطوة الأكثر أهمية، بالطبع، منح الشرعية

كانت الخطوة الأكثر أهمية، بالطبع، منح الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها، ياسر عرفات. واستند الإعدام الغوغائي لرابين إلى نفي شرعية اتخاذ قرارات حول مستقبل أرض إسرائيل بدعم «الأحزاب العربية». هذا هو خطاب التفوق اليهودي الأساسي، الذي كان «اليسار» و«اليمين» شركاء فيه حتى ذلك الحين، وقد كسره رابين.

لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها، ياسر عرفات. واستند الإعدام الغوغائي لرابين إلى نفي شرعية اتخاذ قرارات حول مستقبل أرض إسرائيل بدعم «الأحزاب العربية». هذا هو خطاب التفوق اليهودي الأساسي، الذي كان «اليسار» و«اليمين» شركاء فيه حتى ذلك الحين، وقد كسره رابين. تم تصوير رابين كمن يخدم عرفات، ووضعت كوفية على رأسه قبل اغتياله. وقبل أسبوع من اغتياله، سُئل في مقابلة تلفزيونية عما إذا كانت إعادة مناطق استنادًا إلى دعم «الأحزاب العربية» شرعية، وأجاب أن مجرد السؤال هو عنصرية. وفعلًا، لقد اغتيل على خلفية عنصرية. والمشكلة هي أن القاتل انتصر، ومنذ الاغتيال استسلمت الأحزاب الصهيونية جميعها إلى المبدأ بأنه لا ينبغي إشراك أحزاب عربية في الحكومة، ولا من خارجها أيضًا. وتم الالتزام بهذا المبدأ حتى الجولة الرابعة، في انتخابات ٢٠٢١. وبرز استهداف الجمهور العربي بشكل خاص بأداء إيهود باراك وميرتس في سنوات حكمهم، في ١٩٩٩ – ٢٠٠١.

أعاد الاغتيال الحشدَ القبلي إلى الواجهة كما أسلفت، وجرى التعبير عن ذلك بانتخاب نتنياهو في العام ١٩٩٦، على الرغم من الظروف المستحيلة من خلال الغضب العام ضده في أعقاب الاغتيال، في معسكر اليمين السياسي أيضًا، بسبب دوره في التحريض. لكن الجميع كانوا في سنوات ولاية نتنياهو الأولى يوهمون أنفسهم بأننا في «عملية سلام»: اجتمع نتنياهو مع عرفات وتوصل معه إلى اتفاق انسحاب جزئي من الخليل، اخترع مصطلح «نبضة» لتدريج الانسحابات، بدل «عدم وجود تواريخ مقدسة» حسب مقولة رابين، ورسخ شعار الأسياد «يعطون سيتلقون، لا يعطون لا يتلقون» بدلًا من تلميح رابين أن دور عرفات في الصفقة محاربة حماس بدلًا من الجيش الإسرائيلي، في مقولته الشهيرة «ليس لديهم محكمة عدل عليا ولا «بتسيلم»».

لكن، في الوقت الذي اخترع فيه نتنياهو وهم «استمرار عملية السلام» – وأنا أميّز بين التخيل، الضروري لإحداث تغيير سياسي، وبين الوهم، كتضليل سياسي – أخذ المجتمع الإسرائيلي يتفكك إلى جاليات ثانوية، وبدأت أحزاب تفكر في كيفية تحصين ولاء أنصارها، الذين يسمون «البيس». ووصفوا ذلك في وسائل الإعلام «فئوية» ونهاية الأيديولوجيا، وأطلق عالم الاجتماع باروخ كيميرلينغ على ذلك تسمية التفكك لقبائل، و«نهاية الهيمنة الأشكنازية» – مجموعة المستوطنين القدامى الأشكناز العلمانيين الذين اخترعوا وفقًا لمصطلحاته «الإسرائيلية». وتفكك ائتلاف نتنياهو على خلفية التوتر بين الحزب الذي يمثل المهاجرين الناطقين بالروسية «يسرائيل هيوم» وبين الحريديين، وخاصة شاس، وتم التعبير عن ذلك في انتخابات العام ١٩٩٩ بواسطة الدعاية الانتخابية، وباللغة الروسية مباشرة – «شاس كونترول؟ نييت، ناش كونترول». وينبغي التشديد من الناحية النظرية، على أنه على الرغم من أن القبلية هي تضليل بالخوف والكراهية، لكن المجموعات الاجتماعية التي تتوجه إليها تخوض مواجهة، وتشعر بتلك العدائية. بل إنهم أحيانًا لا يغذون الكراهية وحسب، وإنما ينجرون وراءها.

وعززت التهجمات ضد شاس وزعيمه أرييه درعي الذي كان يحاكم في ذلك الحين، التأييد لحزبه، ونجح بشكل يفوق التوقعات في منافسة الليكود على أصوات مواطنين في المناطق خارج البلاد ووسطها، وحصل على ١٧ مقعدًا في الكنيست – والليكود برئاسة نتنياهو على ١٩ مقعدًا. ونافس اليسار العلماني هو الآخر في عدائه لشاس، بين ميرتس (١٠ مقاعد) وشينوي برئاسة تومي لبيد (٦ مقاعد). ومقابل التقاطب القبلي أخذ ينشأ ما يبدو «وسطية سياسية» من خلال

بيل كلينتون يتوسط الرئيس ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود بارك في منتجع كامب ديفيد يوم ١١ تموز ٢٠٠٠. (أ.ب)

شراكات بين قادة العمل والليكود. وانشق دافيد ليفي عن الليكود مرة أخرى، على خلفية السلام المتخيل وخلافات اقتصادية مع نتنياهو، وانضم إلى حزب العمل. وأطلقوا على الشراكة بينهم تسمية «إسرائيل واحدة» وحصلت على ٢٦ مقعدًا. وانشق وزير الأمن إسحق مردخاي عن الليكود وأسس سوية مع رئيس هيئة الأركان العامة المنتهية ولايته ليبكين شاحاك «حزب المركز». وانضم إليهم منشقان آخران عن الليكود؛ روني ميلو ودان مريدور، وكذلك المنشقان عن العمل، داليا رابين وأوري سافير. وكان بالإمكان الاعتقاد أن الأمر انتهى، وساعة الانفجار الكبير الذي تنبأ رامون بها قد حانت.

فشل ائتلاف باراك، الذي أخذ يتفكك خلال عام قبل الذهاب إلى مؤتمر كامب ديفيد، كان بالأساس حول عدم القدرة، والرغبة، بمواصلة طريق رابين السياسية، التي تستند إلى الحوار مع الفلسطينيين وشرعية «الأحزاب العربية»، إضافة إلى بناء ائتلاف على أساس توافق سياسي يفكك العدائية القبلية.

وتفككت حكومة باراك على خلفية غياب المفاوضات مع عرفات، مقاطعة «الأحزاب العربية» وتزايد العداء القبلي داخل الحكومة، وخاصة بين ميرتس وشاس.

لكن، كما أسلفت، ميرتس هو التعبير المقطّر وحسب عن قبيلة «اليسار». وتم التعبير عن موقف قاعدة أنصار باراك منذ مظاهرة فرحة الفوز على نتنياهو، عندما هتفت الحشود المتدفقة إلى ساحة رابين «إلا شاس». وعلى الرغم من أن باراك ادعى طوال حملته الانتخابية أن نتنياهو يشق الشعب، ورسخ شعار «حكومة الجميع». وظهر باراك في الساحة حينها كسياسي ينجر وراء قبيلة «قاعدة الناخبين اليسارية» المؤيدة له. وبرز هذا الانجرار مقابل خطاب رابين الشهير بعد فوزه، خطاب «أنا أقود»، مع رسالة واضحة بأنه لن ينجر وراء تحمس قاعدة ناخبيه من أجل الفوز، وطالب بحرية العمل من أجل دفع أهدافه السياسية قدمًا. وخرق باراك تعهداته بتشكيل حكومة الجميع، وأبقى جميع «الأحزاب العربية»، التي حصلت على ١٠ مقاعد،

انتهى الدور التاريخي لحزب العمل كحزب حاكم خلال ولاية إيهود باراك القصيرة والهدامة. وقد منح خلال ولايته الشرعية مجددًا لاستمرار السيطرة على الفلسطينيين، بواسطة ترسيخ أسطورة أن «لا خيار» وأننا ملزمون بمواصلة القتال لأنه «لا يوجد شريك» للسلام.

خارج الائتلاف، ولكنه أشرك المفدال (٦ مقاعد) كشريك شرف على الرغم من أن هذا الحزب كان جزءًا مركزيًا من التحريض ضد رابين، لكن في المقابل جعل باراك الشراكة مع شاس مشحونة. وكانت العدائية بين ميرتس وأجزاء من العمل وبين شاس طوال السنة الأولى لحكومته التعبير البارز عن الأزمنة الحديثة لـ«وهم السلام» وتجاهل استمرار توسيع المستوطنات وغياب المحادثات مع السلطة الفلسطينية، باستثناء التنسيق الأمني. ووفقًا لادعائي، كان إضعاف شعور «الإسرائيلية» المشترك والتفكك إلى فئات، نتيجة للسلام المتخيل الذي أنتجته عملية أوسلو. وبرزت بغياب الخوف والكراهية تجاه العدو الخارجي، الفلسطيني، الذي يكتل الأمة، التصدعات العميقة بين الأجزاء المختلفة للمجتمع الإسرائيلي. وخلال حكم باراك، دُفعت جانبًا الحاجة الملحة لتطبيق الاتفاقيات مع الفلسطينيين مقابل الصراعات الداخلية ضد شاس، وتم تخليد مكانة «الأحزاب العربية» المنبوذة.

انتهى الدور التاريخي لحزب العمل كحزب حاكم خلال ولاية إيهود باراك القصيرة والهدامة. وقد منح خلال ولايته الشرعية مجددًا لاستمرار السيطرة على الفلسطينيين، بواسطة ترسيخ أسطورة أن «لا خيار» وأننا ملزمون بمواصلة القتال لأنه «لا يوجد شريك» للسلام. وبدا كأن باراك أثبت في كامب ديفيد «أننا» نريد السلام، و«هم» رفضوا «اقتراحاته السخية». ولّدت خطوة باراك في كامب ديفيد والقمع العنيف للانتفاضة، بادعاء أنه يحظر الاستسلام للإرهاب، الهيمنة الحصرية لخطاب يميني، وأزالت بالكامل عن الأجندة إمكانية اتفاق سياسي كنتيجة لمفاوضات مع الفلسطينيين. وكان الموقف «المعتدل» لقبيلة «اليسار» الذي اتبعه باراك تنفيذ خطوات أحادية الجانب، لأنه «لا يوجد شريك»، بانسحابات أحادية الجانب لاعتبارات أمنية، خلافًا بخطاب «اليمين» المسياني الذي استمر بالمطالبة بالاستيطان في أنحاء البلاد كافة.

وهكذا تحول أريئيل شارون، الذي انتخب من أجل أن يقمع بالعنف «الانتفاضة الثانية»، تحت خلال شعار «دعوا الجيش الإسرائيلي ينتصر»، إلى عزيز قبيلة اليسار، عندما أعلن أن «الاحتلال ليس جيدًا لنا»، وطرح انسحابًا أحادي الجانب من قطاع غزة، من أجل تحييد مطلب إدارة بوش بإقامة دولة فلسطينية خلال ثلاث سنوات، وفقًا لـ«خريطة الطريق». نبعت موافقة شارون على دولة فلسطينية في خريطة الطريق، برأيي، من التبصر بأن «اليسار» أيضًا لا يعتزم إنهاء الاستعمار فعليًا، عندما اقترح إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. ونبعت مبادرته لإعادة الانتشار حول قطاع غزة، التي تسمى «خطة الانفصال»، من الاستنتاج أنه ليس بالإمكان إعادة احتلال مدينة غزة، مثلما فعل في مدن الضفة الغربية في عملية «السور الواقي» في العام ٢٠٠٢، وأن الأفضل بالنسبة للجيش الإسرائيلي الانسحاب من القطاع والسيطرة عليه من الخارج. وولد النقاش السياسي داخل الليكود، إلى جانب تأييد جميع الأحزاب من «يساره» للانسحاب، مرة أخرى وهم «انفجار كبير»: شارون انشق عن الليكود، وشمعون بيريس وحاييم رامون انضما إليه من أجل تأسيس حزب «وسط جديد»، «كديما»، قبل انتخابات العام ٢٠٠٦. وانشق بيريس عن الحزب بعد خسارته في الانتخابات الداخلية لصالح عمير بيرتس، الذي برز كرئيس للهستدروت في نضال «اليسار» الاجتماعي – الاقتصادي بادعاء أن بيرتس احتل الحزب بواسطة «كتائب شمال أفريقية». وفعلًا، أصوات كثيرة هربت من حزب العمل إلى كديما – وإلى حزب المتقاعدين – لكن الليكود كاد يتفكك بشكل مطلق (١٢ مقعدًا) عندما أيد قسم من ناخبيه كديما برئاسة

تفوق نتنياهو في «إدارة الصراع» و«الحفاظ على مستوى ألسنة اللهب» مقابل الفلسطينيين، خاصة مع عدم امتلاك المعسكر المضاد أي إستراتيجية. وخاض منذئذ معركتين كبيرتين في غزة – «عمود السحاب» في العام ٢٠١٢ و«الجرف الصامد» في العام ٢٠١٤ – لكنه نجح بعد ذلك في تقليص المواجهات إلى «جولات» تصعيد مراقبة.

إيهود أولمرت (٢٦ مقعدا) وفضّل آخرون أجندة عمير بيرتس الاجتماعية – الاقتصادية وصوتوا للعمل – ١٩ مقعدًا. ولفترة لم تستمر طويلًا، كان بالإمكان تخيل أي انفجار كبير سينجم، إذا تغلغل حزب العمل إلى معاقل مؤيدي «اليمين»، ويفقد الليكود قدرته على التحريض ضد «اليسار».

أدى قمع الانتفاضة الثانية، إعادة الانتشار حول قطاع غزة، رحيل عرفات وانتخاب أبو مازن رئيسًا للسلطة الفلسطينية، واستمرار مشروع المستوطنات دون عائق، إلى نشوء واقع جديد: حكم مشترك لحكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، في الضفة الغربية والقطاع، واندلاع مواجهات عنيفة بين حين وآخر. ويطلق الجيش الإسرائيلي على اندلاع العنف تسمية «مواجهات بكثافة منخفضة»، والسؤال المطروح هو كيفية «احتوائها» و«إدارتها». وجرت في هذه الظروف نقاشات في أوساط المجتمع المدني الفلسطيني الذي بقي داخل إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ – عرب ٤٨ – مثقفين، أكاديميين وناشطين سياسيين، الذين صاغوا «وثائق التصور للمجتمع العربي»، التي نُشرت في نهاية العام ٢٠٠٧. حددت هذه الوثائق مطالب المجتمع العربي من الحكومة الإسرائيلية بمساواة كاملة واعتراف به كأقلية قومية، وتشكل الوثائق عمليًا مطلبًا لإنهاء الاستعمار الإسرائيلي داخليًا، من دون علاقة بالتطورات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبقدر معين، هذا اعتراف بنجاح الاستعمار الإسرائيلي في إخضاع الفلسطينيين الرازحين تحت حكم عسكري، وتطلع الفلسطينيين مواطني إسرائيل إلى عدم الاستسلام لنظام التفوق اليهودي. وبالإمكان النظر إلى هذه النقاشات ووثائق التصور على أنها بداية تحوّل يقود إلى اندماجهم في السياسة الإسرائيلية في الجولات الانتخابية الأربع في الأعوام ٢٠١٩ – ٢٠٢١.

٣. نشوء الطريق المسدود في العام ٢٠١٩ وثلاث جولات انتخابات دون حسم

أقترح النظر إلى فشل حكومة كديما – العمل برئاسة أولمرت، مع عمير بيرتس كوزير أمن في حرب لبنان الثانية ومع إيهود باراك كوزير أمن في العملية العسكرية الأولى في غزة – الرصاص المصبوب – كمبشر بعصر الهيمنة بلا منازع لحكم نتنياهو. جعلت نظرة «أحادية الجانب» والحاجة الدائمة إلى «إدارة الصراع» بدلًا من السعي إلى إنهائه، وتبريره بواسطة أسطورة «عدم وجود شريك»، جعلت قدرة نتنياهو على المناورة السياسية مفضلة على أي بديل آخر. يستخدم نتنياهو بموهبة كبيرة الحشد القبلي من أجل حشد التأييد لليكود، ويشق صفوف معارضيه، ويستعين بالأحزاب المدعومة من ناخبي «اليسار» من أجل تشكيل ائتلاف برئاسته. هكذا تحالف مع حزب العمل الضعيف برئاسة باراك في العام ٢٠٠٩ (١٣ مقعدا) من أجل تحييد كديما برئاسة تسيبي ليفني، وهكذا تحالف مع حزب يائير لبيد (١٩ مقعدًا) الذي تأسس في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية في العام ٢٠١١، وضمّه إلى «تحالف الإخوة» المعادي للحريديين مع المفدال الكبير برئاسة بينيت – البيت اليهودي(١٢ مقعدًا) في العام ٢٠١٣. ونجح بالاستعانة بأصوات احتجاج القبيلة التي صوتت لكاحلون في العام ٢٠١٥ (١٠ مقاعد) وشكل حكومة صمدت ٤ سنوات، حتى انتخابات العام ٢٠١٩.

تفوق نتنياهو في «إدارة الصراع» و«الحفاظ على مستوى ألسنة اللهب» مقابل الفلسطينيين، خاصة مع عدم امتلاك المعسكر المضاد أي إستراتيجية. وخاض منذئذ معركتين كبيرتين في غزة – «عمود السحاب» في العام ٢٠١٢ و«الجرف الصامد» في العام ٢٠١٤ – لكنه نجح بعد ذلك في تقليص المواجهات إلى «جولات»

تصعيد مراقبة. وكانت مشكلته الأساسية في أدائه مقابل الجيش ووزراء الأمن، وهؤلاء أحدثوا، برأيي، أزمة الطريق المسدود في العام ٢٠١٩.

وإذا كانت اتفاقيات أوسلو قد قادت إلى تحقيق هدف النخب الاقتصادية بالاندماج في الاقتصاد العالمي ورفع المقاطعة عن إسرائيل، فإن هدف النخب العسكرية استمرار التعاون مع قوات الأمن في السلطة الفلسطينية. وبذلك يدخل قادة الجيش ووزير الأمن أحيانًا إلى مواجهة مع رئيس الحكومة، وليس نتنياهو فقط، ولكن نتنياهو خصوصًا. دخل غالبيتهم إلى السياسة بعد تسريحهم، وتلقى معظمهم دعم قبيلة «اليسار»، التي تتمسك بأسطورة الأمن كعلامة على هويتها الجماعية. هكذا حدث لقادة الجيش الذين حاولوا لجم نتنياهو في الأعوام ١٩٩٦ – ١٩٩٩، الذين انشقوا وأسسوا حزب المركز، أو انضموا إلى حزب العمل برئاسة باراك. لكن عندما قاد الجيش عملية قمع الانتفاضة تنكروا لمحاولات باراك من أجل وقف العنف، وفي مقدمتهم شاؤول موفاز وبوغي يعالون. لكن لاحقًا، بعد انشقاقهم عن الليكود، عادوا وانضموا من أجل بناء «حزب وسطي»، ككيان غايته لجم نتنياهو. عارض يعالون كرئيس لهيئة الأركان العامة الانسحاب أحادي الجانب من غزة، وأقيل من جانب وزير الأمن موفاز. وحقق تعيين باراك وزيرًا للأمن في الأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ الهدوء لنتنياهو مقابل الجيش، وهكذا كان تعيين يعالون بعد ذلك. لكن جميع وزراء الأمن في حكومات نتنياهو عارضوه لاحقًا، سواء أكان هذا باراك أم يعالون، بينيت أم ليبرمان.

اندلعت الأزمة الكبرى التي أدت إلى الطريق المسدود في العام ٢٠١٩ في وقت متأخر أكثر، مع اندلاع الانتفاضة الثالثة، أو ما يسمى في الخطاب الإسرائيلي «انتفاضة الأفراد»، وأنا فضّلت تسميتها انتفاضة الأولاد. فقد خرج أولاد يائسون من السيطرة الإسرائيلية من دون أي مقاومة من جانب السلطة الفلسطينية، في نهاية العام ٢٠١٥، إلى عمليات استهداف إسرائيليين، جنود أو مدنيين، من خلال تشكيل خطر على حياتهم. وتحولت حياة الفلسطينيين إلى رخيصة، بحيث أنه من دون أي حاجة دفاعية تمت تصفية المهاجمين في معظم الحالات، من دون أي انتقاد أو رقابة. ولم يكن لدى الجيش الإسرائيلي سيطرة على أجواء التصفية هذه، لكن لم تكن قدرة أيضًا على السيطرة على هجمات الفلسطينيين، التي كانت مبادرات شخصية وفردية وليست ثمرة عمل أي تنظيم كان. لذلك رأى قادة الجيش وجود حاجة من أجل تهدئة الخواطر والتوصل إلى حوار وتعاون مع السلطة الفلسطينية. وفي المقابل، فضّل نتنياهو اتهام أبو مازن كمسؤول عن «العمليات»، ومنح الدعم لعمليات قتل المهاجمين دون رقابة. ووصلت المواجهة بين قادة الجيش ووزير الأمن إلى ذروتها لدى قتل الجندي إليئور أزاريا مهاجمًا فلسطينيًا في الخليل، كتثبيت للقتل بعد مطالبة ناشطين كهانيين من البؤرة الاستيطانية في الخليل بتصفية المهاجم. وقبل أيام معدودة من هذه الحادثة، تمت تصفية فتاة عمرها ١٣ عامًا بعدما هاجمت المارة في سوق محانيه يهودا بمقص، وجرى توثيق ذلك بمقاطع فيديو. وادعى رئيس هيئة الأركان العامة، غادي آيزنكوت، في خطاب توبيخي أن الجيش الإسرائيلي هو جيش قوي، مهني وعليه الحفاظ على أخلاقه، ولذلك هو «لا يريد أن يفرغ جندي مشط ذخيرة على فتاة ابنة ١٣ عامًا تحمل مقصًا».

ندد قادة الجيش بالقتل في الخليل وحاكموا أزاريا، بدعم من وزير الأمن بوغي يعالون، كي يكون عبرة، لكن تشكلت ضدهم حركة اجتماعية حقيقية من أجل دعم أزاريا، وتم أيقاظ قبيلة «اليمين» لتقف إلى جانبه. وصفت هذه الحركة أزاريا بأنه «ابننا جميعا»، ودفعت نتنياهو إلى التعبير عن تعاطف مع الجندي وعائلته. والقبلية، التعاطف مع الجندي اليهودي الشرقي الذي يقطن خارج وسط البلاد، مقابل النخب العسكرية المتماهية مع «اليسار»، انبثقت من جهة غير متوقعة. فقد عبّر أفيغدور ليبرمان عن دعم علني للقاتل، وسارع نتنياهو إلى ضمّ حزبه إلى الائتلاف، وإقالة وزير الأمن يعالون، الذي دعم قادة الجيش، وعيّن ليبرمان مكانه. وإثر ذلك بدأ يعالون بناء جبهة من ضباط الجيش من أجل الإطاحة بنتنياهو. ولم تحدث المواجهة مع ليبرمان كوزير أمن، لأنه حصل على منصب فارغ من الصلاحيات، التي تولاها نتنياهو. وتحولت الأصوات العدائية التي أطلقها ليبرمان كمعارض يميني، إلى سخرية عندما حصل على المنصب واكتشف أن نتنياهو «يدير الصراع» ويسيطر على «ارتفاع ألسنة اللهيب»، ويلجم الجيش، ويمنعه من تحقيق أي مكسب سياسي من كونه وزير الأمن، الأمر الذي يمثّل في تقديري، خلفية الشرخ الشخصي

إلا أنه في موازاة أفول أحزاب اليسار الصهيوني التقليدية، أخذت تتبلور خلال الجولات الثلاث الأولى القائمة المشتركة المؤلفة من الأحزاب الأربعة المدعومة من المواطنين الفلسطينيين. وبدأ هذا كرد فعل على سن قانون رفع نسبة الحسم الذي بادر إليه افيغدور ليبرمان، وهو تشريع كانت غايته الصريحة استهداف تمثيل الأحزاب العربية بواسطة منع تمثيلها في الكنيست.

بين ليبرمان ونتنياهو، ويضاف إلى الشرخ في قاعدة مؤيدي ليبرمان الناطقين بالروسية، الذين يُمنعون من الاعتراف بهم كيهود ومن الزواج المدني.

حدث الفراغ الكبير في أحزاب «اليسار التقليدية»، ميرتس والعمل، إثر تأسيس حزب « كاحول لفان» (أزرق أبيض)، برئاسة رؤساء هيئة الأركان العامة الثلاثة السابقين: يعالون وأشكنازي وغانتس، الذين تحالفوا مع «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، ممثل الطبقة الوسطى العلمانية، وأقاموا «كاحول لفان». وحدث انتقال أصوات قبيلة اليسار نحو «كاحول لفان»، بين أمور أخرى، بسبب حقيقة تنافس مرشحَين من أصول مغربية، وليس منّا، على قيادة حزب العمل: آفي غباي، الذي يمثل تيار اليهود الشرقيين التقليديين تبرجزوا وانتقلوا إلى تأييد أحزاب الوسط، مقابل عمير بيرتس الذي سعى إلى مواصلة تمثيل ذلك الجمهور اليهودي الشرقي في المناطق وسط البلاد وخارجها، والذي يصوت في معظمه لليكود وشاس. وانتقل ناخبو العمل في معظمهم للتصويت لصالح «كاحول لفان» منذ الجولة الأولى، ولكن ناخبي ميرتس أيضًا، الذين رأوا أن مهمتهم الأساسية إزاحة نتنياهو، تخلوا عن ميرتس، الذي تجاوز نسبة الحسم بصعوبة، بمساعدة الناخبين العرب وترشيح عيساوي فريج في المكان الرابع.

لكن ما تسبب بالجولتين اللاحقتين كان رفض أفيغدور ليبرمان الانضمام إلى ائتلاف اليمين برئاسة الليكود، مع الأحزاب الحريدية وأحزاب الصهيونية الدينية، على الرغم من، وربما بسبب، أنه كان الشريك الأكثر إخلاصًا لحكومات نتنياهو جميعها منذ العام ٢٠٠٩. وانتقاداته ضد الحريديين، التي تميّز قبيلة «اليسار»، منحته مكانة عزيز المعسكر، وأبرز يائير لبيد مشاركته لوجهة نظر ليبرمان، ونتنياهو وصفه كيساري. وعلى الرغم من شراكة ناشطي يمين بارزين في «كاحول لفان» و«يسرائيل بيتينو»، حظيت أحزاب المعارضة بتسمية «يسار – وسط». وبغياب شركاء من أجل تشكيل حكومة، توجه نتنياهو إلى جولة انتخابات ثانية وثالثة، بهدف الوصول إلى ائتلاف يمنحه شرعية على الرغم من التحقيقات ضده بارتكاب مخالفات الرشوة، الاحتيال وخيانة الأمانة. تحول التحقيق إلى الموضوع المركزي لدى الأحزاب المعارضة له. ومنذ نهاية العام ٢٠١٦، بدأت مجموعة من المواطنين التظاهر أسبوعيًا قبالة بيت المستشار القضائي للحكومة، افيحاي مندلبليت، في بيتاح تيكفا، بادعاء أنه يؤخر التحقيق والمحاكمة. وقام هؤلاء المتظاهرون بدور مهم في المظاهرات ضد نتنياهو في العام ٢٠٢٠ – التي تُسمى «بلفور» بسبب موقعها مقابل منزل رئيس الحكومة – وفي بلورة الخطاب القبلي الذي يركز عليه شخصيًا من خلال شعار «إلا بيبي».

جرى التعبير عن قبلية ناخبي اليسار التقليدي، العمل وميرتس، ليس فقط من خلال هروب الأصوات إلى «كاحول لفان»، وإنما برفض إمكانية منافسة «اليسار» على أصوات ناخبي «اليمين»، والذي حاول تنفيذه آفي غباي وعمير بيرتس، وكل واحد منهما في اتجاهه. وتم الاشتباه بهما فورًا كشركاء محتملين لنتنياهو. ودفع مطلب الولاء للقبيلة بيرتس في نهاية الأمر إلى حلق شاربه، رمز شرقيته، في الجولة الثانية، وإلى توحيد العمل مع ميرتس، في الجولة الثالثة. وأدت هذه الوحدة إلى هروب أصوات أكبر، بحيث أنهما معًا حصلا على ٧ مقاعد فقط، وانضم ٣ منهم إلى حكومة نتنياهو، في أعقاب الانشقاق في «كاحول لفان» وانضمام غانتس إلى الحكومة.

إلا أنه في موازاة أفول أحزاب اليسار الصهيوني التقليدية، أخذت تتبلور خلال الجولات الثلاث الأولى القائمة المشتركة المؤلفة من الأحزاب الأربعة المدعومة

من المواطنين الفلسطينيين. وبدأ هذا كرد فعل على سن قانون رفع نسبة الحسم الذي بادر إليه افيغدور ليبرمان، وهو تشريع كانت غايته الصريحة استهداف تمثيل الأحزاب العربية بواسطة منع تمثيلها في الكنيست. تشكّل في الجولة الأولى تحالفان، وتجاوزت القائمة العربية الموحدة والتجمع الوطني الديمقراطي نسبة الحسم بصعوبة، وحصلت قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير على ٦ مقاعد. واتحدت الأحزاب الأربعة قبل الجولة الثانية وشكلوا القائمة المشتركة، التي حصلت على ١٣ مقعدا في أيلول ٢٠١٩، وعلى ١٥ مقعدًا في آذار ٢٠٢٠، وتحولت إلى ثالث أكبر حزب في الكنيست. تجدر الإشارة إلى أن زيادة قوة المشتركة وزيادة ضلوع المواطنين العرب في الانتخابات جاء على خلفية إنجازات القائمة في زيادة ميزانيات الحكومة، ورغبة وزارة المالية منذ سنوات عدة في تنمية الطبقة الوسطى العربية من أجل تطوير الاقتصاد وزيادة حصة العرب في زيادة الناتج القومي الخام. أي أن زيادة قوة المشتركة هو تعبير أيضًا على نمو الطبقة الوسطى العربية، الأمر الذي منحها قوة من أجل تحقيق إنجازات أخرى. وبالطبع، هذا كله في إطار الاقتصاد النيو ليبرالي الذي يشجع التبرجز والفردانية الليبرالية تحت نظام التفوق اليهودي.

طرح نجاح القائمة في الجولة الثالثة بصورة علنية إمكانية تشكيل ائتلاف من أحزاب المعارضة بدعمها، بوجود ٦٢ عضو كنيست. وبالمناسبة، في الجولة السابقة أيضًا كان هذا ممكنًا، بوجود ٦٥ عضو كنيست، لكن لم يتم بحث هذه الإمكانية أبدا. وقرار القائمة المشتركة دعم ترشيح غانتس لتشكيل الحكومة حولها فورًا إلى جزءمن اللعبة السياسية، حتى عندما أدت المعارضة لتشكيل حكومة كهذه في نهاية الأمر الانشقاق في «كاحول لفان» والعمل، وانضمام المنشقين برئاسة غانتس إلى حكومة نتنياهو. وحدث هذا رغم استعداد بيش عتيد، بوغي يعالون وليبرمان، إضافة إلى حزب العمل وميرتس، لتشكيل حكومة تستند إلى دعم القائمة المشتركة. أي أنه كان لنجاح القائمة المشتركة وشرعية التحالف معها دور مركزي في التطورات السياسية بعد الجولة الثالثة، وأولئك الذين خرقوا تعهدهم بالإطاحة بنتنياهو وفككوا أطرهم عوقبوا في صندوق الاقتراع في الجولة الرابعة في آذار ٢٠٢١: القائمة برئاسة غانتس تراجعت إلى ٨ مقاعد، وعمير بيرتس هُزم داخل حزب العمل. لكن نتنياهو نجح مرة أخرى في العام ٢٠٢٠ في تشكيل حكومة بفضل نقل أصوات قبيلة «اليسار»، التي انتخبت أحزاب «يسار – وسط» وتحالفت في نهاية الأمر مع الليكود، مثل الحكومات التي شكلها في الأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٣ و٢٠١٥. لكن خيانة الأمة كانت أشد هذه المرة، بسبب التعهد الواضح من جانب غانتس وبيرتس بعدم الانضمام إلى نتنياهو، ومركزية الشعار «إلا بيبي». وكانت أزمة كورونا ذريعة خرق هذا التعهد، لكن كان من ورائها عدم الاستعداد لتشكيل حكومة بمشاركة «الأحزاب العربية»، التي ازدادت قوتها واتحدت في القائمة المشتركة. وأدت هذه الحقيقة إلى اشمئزاز كبير من السياسة واللعبة الديمقراطية للانتخابات المتكررة. وأدرك نتنياهو أنه ليس باستطاعته الحصول على عفو بواسطة نتائج الانتخابات، وشكل حكومة تناوب، وتعهد بأن يستبدله غانتس بعد سنة ونصف السنة، وخرق تعهده، الأمر الذي أوصل الاشمئزاز إلى ذروة، وخفّض نسبة التصويت في الجولة الرابعة.

٤. ماذا تغير في الجولة الرابعة؟

استندت حملة نتنياهو لدى اقتراب انتخابات آذار ٢٠٢١ على نجاحه في الحصول على لقاحات فايزر، والتعهد بأن تتمكن العائلة كلها من الاحتفال بالفصح اليهودي، وعندما ننشد ما الذي تغير هذه الليلة، بإمكاننا الإجابة أننا «جميعنا تلقينا التطعيم في هذه الليلة». أي أنه خلافا للأسلوب القبلي التحريضي للحملات السابقة، «إما بيبي أو الطيبي»، لم تستند الحملة في الجولة الرابعة فقط على حشد قبيلة «اليمين» وإنما على إنجازين بارزين: التطعيم الأسرع والأشمل في العالم، وتحقيق «سلام مقابل سلام» مع الإمارات المتحدة. إضافة إلى ذلك نجح في شق صفوف خصومه. وبعد الإنجاز الكبير في شق «كاحول لفان» والشق الفعلي لحزب العمل، عمل على شق القائمة المشتركة، وكذلك حزب يمينا برئاسة نفتالي بينيت، الذي وصل مثل باقي وزراء الأمن السابقين إلى صدام مع نتنياهو حول صلاحياته. وانسحب بينيت من الحكومة وتحول إلى معارضة، خاصة في المجال السياسة الاقتصادية والصحية المتعلقة بكورونا. وكانت غاية الانشقاق في يمينا، وتحالف الحزب الديني المتطرف الذي يتحول إلى حريدي «الاتحاد القومي» برئاسة بتسلئيل سموتريتش

مع حزب الترانسفير برئاسة بن غفير، منع فقدان معسكر نتنياهو أصواتًا، ومن أجل ضمان ألا يتحالفوا في أي حال مع معارضيه. لكن الإنجاز الأكبر كان مغازلة القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس، وشق القائمة المشتركة، وتحويلها إلى بيضة القبان، ما أدى إلى تراجع التمثيل من ١٥ مقعدًا إلى ١٠، وذلك بسبب تراجع كبير أيضًا في نسبة المصوتين الذين سئموا من أحزابهم.

ما الذي تغير في الجولة الرابعة إذاً؟ لقد رصدتُ ظاهرتين متناقضتين بتأثير كورونا: ١. تحول يميني خطير، رفع قوة أحزاب اليمين سوية مع الحريديين من ٥٨ مقعدًا إلى ٦٥ مقعدًا؛ ٢. سياسة مقاطعة تجاه «الأحزاب الحريدية» ضعفت قليلًا، مقابل اشتداد العداء تجاه الأحزاب الحريدية. مقاطعة الأحزاب الحريدية والعربية، التي تمثل مجتمعات معزولة، هي التي وضعت الجولات الأولى في طريق بدون مخرج، وأدت إلى تشكيل «حكومة الكورونا»، من خلال خداع ناخبي «اليسار – وسط». وإذا تم تنفيذ التعهدات عشية الانتخابات بمواصلة المقاطعة، فإنه لن يكون بالإمكان تشكيل ائتلاف – وكُتب المقال في الوقت الذي لم تُحسم فيه مسألة تشكيل الحكومة. وفي جميع الأحوال، إذا تشكلت حكومة من خلال خرق تعهدات المقاطعة، سواء برئاسة نتنياهو أم برئاسة أحد معارضيه، ستكون حكومة كهذه يمينية أكثر من الخيارات التي كانت موجودة في الجولات السابقة.

كيف حدث هذا؟ لقد بدأ التحول في السنة الأخيرة، سنة مواجهة الحكومة وباء كورونا، مرّ قسم من قادة اليمين خلالها بعملية تسييس وتحرر من الخطاب القبلي «بيبي وحسب»، بينما مرّ ناخبو اليسار – وسط بعملية نزع تسييس قبلية متسارعة، في أعقاب خيبة الأمل من غانتس، الذي قادهم إلى استعداد للتصويت لمرشحي اليمين الأيديولوجي أيضًا، من أجل أن نتحرر من بيبي وحسب. ويُختزل هذا الموقف بشعار «إرحل» ووصف المتظاهرين في بلفور لنتنياهو بأنه «الديكتاتور».

إذا كان التقاطب القبلي في الجولات الثلاث الأولى بين معسكرين متعاديين، «بيبي وحسب» لدى أولئك الذين يسمون «اليمين» و«إلا بيبي» لدى أولئك الذين يسمون «يسار – وسط»، فإنه جرى في الانتخابات الحالية طمس صورة التقسيم، وكانت المنافسة على أصوات الناخبين متعددة الاتجاهات. وتنبأت معظم الاستطلاعات بنزوح كبير لناخبي «يسار – وسط» باتجاه «يمينا» و«تيكفا حداشا» – حزب غدعون ساعر وعدد من المنشقين عن الليكود – وصورت «كاحول لفان» وميرتس عند عتبة نسبة الحسم. وفي نهاية الأمر كان النزوح أكثر اعتدالًا، وحصل ساعر على ٦ مقاعد «فقط» – مقابل ٩ في الاستطلاعات الأخيرة – وبينيت ٧ – مقابل ٩ في الاستطلاعات – بينما «كاحول لفان» حصل على ٨ مقاعد وميرتس على ٦ مقاعد، على الرغم من التوقعات بأنهما عند عتبة نسبة الحسم. وبكلمات أخرى، فإن قسمًا من الناخبين القبليين الذي درسوا التصويت لمرشحين يمينيين «عادوا إلى البيت»، مثلما دعتهم الأحزاب التي كانت عند عتبة الشطب. وعلى الرغم من ذلك، كان التغيير لصالح أحزاب اليمين كبيرًا، سواء بزيادة قوة معسكر الليكود – الحريديين من ٥٨ إلى ٦٥ عضو كنيست، أو بالوزن الحاسم الذي حصل عليه الحزب الأكثر تطرفًا من أنصار الترانسفير، الصهيونية الدينية، التي حصلت على ٦ مقاعد. وسوية مع «يمينا» ازدادوا من ٥ – ٧ مقاعد في الجولات الثلاث الأولى إلى ١٣ مقعدًا – إضافة إلى مقعد تبرع به نتنياهو للاتحاد القومي في قائمة الليكود. وكان تزايد قوة الأحزاب الدينية، وخاصة التي يرأسها ساعر وبينيت، بفضل التصويت القبلي «إلا» من جانب مؤيدي «اليسار – وسط».

الأمر الذي غير الوضع السياسي بين الجولات الثلاث السابقة المقسمة بشكل ثنائي، وبين الجولة الرابعة هو، كما ذكر أعلاه، سنة الكورونا. والمجتمعان الأكثر معاناة من كورونا هما الحريديون والمواطنون العرب. وهاتان المجموعتان السكانيتان الأكثر فقرًا داخل الخط الأخضر، وفيهما عائلات كبيرة واكتظاظ سكني مرتفع للغاية. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام شددت على خرق تعليمات الإغلاق في أعراسهما، كان هناك فرق بارز في أداء قيادة كلا المجموعتين. عملت القيادة العربية من أجل لجم الخروقات، القيادة السياسية والقيادة الدينية أيضًا، وبرزوا في مكافحة كورونا أيضًا بفضل تمثيلهم المفرط في الطواقم الطبية في المستشفيات. وفي المقابل، تصرفت قيادة الحريديين الدينية والسياسية بصورة تساعد وحتى أنها تشجع على خرق التعليمات، الأمر الذي أثار غضبًا كبيرًا عليهم من جانب باقي الجمهور، الذي تضرر صحيًا واقتصاديًا من اتساع

تناقل العدوى.

وبكلمات أخرى، طرأ تغير في أوساط أجزاء كبيرة من الجمهور في النظرة إلى المجموعتين: فيما خضع الحريديون إلى نزع شرعية أخرى إضافة إلى تلك التي كانت موجودة لدى باقي الجمهور، حصل الجمهور العربي على تقدير لسلوكه. وجرى التعبير عن ذلك بتغيير بـ ١٨٠ درجة مئوية في نظرة نتنياهو إليهم، الذي انتقل من حملة كراهية قبلية ضد العرب و«اليسار»، الذين يوافقون على الاعتماد عليهم في الائتلاف، إلى تعابير التماثل مع ضائقة العرب، وحملة تجنيد أصوات من بينهم. وخطوة ليست أقل أهمية هي التقرب من القائمة العربية الموحدة وتشجيع الانشقاق عن المشتركة، وهو انشقاق استعان أيضًا بالتقارب مع الدول العربية المحافظة، والسلام مع الإمارات المتحدة. وشرعية القائمة العربية الموحدة شقت الطريق إلى شرعية القائمة الموحدة من جانب يائير لبيد، وحولت القائمتين، اللتين ضعفتا جدًا انتخابيًا في الجولة الرابعة، إلى شريكتين ليس فقط لألعاب «شرب الأصوات» مقابل الأحزاب الصهيونية، وإنما لألعاب تشكيل الائتلاف بعد الانتخابات.

أحدثت خطوات نتنياهو السياسية، الاقتصادية والصحية في فترة كورونا التغيير في مواقف اليمين، وبمضمون حملة الانتخابات. وعلى الرغم من أن نتنياهو نجح في شق أحزاب معارضيه – «كاحول لفان»، العمل، المشتركة ويمينا – إلا أنه أثار اعتراضات لم تكن موجودة من قبل، في أعقاب الإدارة الفاشلة لكورونا إثر اعتباراته السياسية. وكان في صلب الانتقادات تأجيل المحاكمة ضده بواسطة الإعلان عن إغلاقات من أجل الوصول إلى الانتخابات في وضع مثالي يسمح له بالحصول على حصانة في حكومة ٦١ عضو كنيست مع شركائه. وأحدثت خيبة الأمل من غانتس وانشقاق المشتركة يأسًا واغترابًا في أوساط ناخبي «اليسار»، فيما أدى الغضب على نتنياهو بسبب سياسة الإغلاقات، الإخفاقات في مكافحة كورونا، حجب قدرات جهاز الأمن من أجل منع زيادة شعبية وزير الأمن بينيت، الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالمستقلين والعاملين، انتقادات قادة يمينيين، إلى تحويل بينيت إلى موقف معارض، ودفع ساعر، شاشا بيطون وآخرين إلى الانشقاق عن الليكود والانضمام إلى أولئك الذين يطالبون الإطاحة بنتنياهو.

وفيما يهاجمه منتقدوه من اليمين سياسيا بسبب الإخفاقات في إدارة كورونا، ويرد نتنياهو بالتلويح بإنجاز اللقاحات، كانت أحزاب «اليسار – وسط» تتلعثم بالأساس، وعادوا إلى نفي شرعية نتنياهو، وأطلقوا صرخات «أنقذونا» وأنها قد تُشطب إثر توقعات الاستطلاعات كأنها عند عتبة نسبة الحسم. وخلال فترة كورونا، انعدام الثقة بنتنياهو والمظاهرات في بلفور ضده، علقت أحزاب اليسار التقليدي في تناقض، إثر انقسام جمهور ناخبيهم حيال كورونا. وأحدث انعدام الثقة بنتنياهو وتضليله لدى قسم من ناخبي أحزاب اليسار، وخاصة في أوساط الشبان، أجواء تحفظ من مخاطر كورونا الحقيقية، وكذلك إزاء الإغلاقات، ووضع الكمامات، وكذلك انتقادات على اللقاحات والشارة الخضراء.

كان بإمكان نتنياهو في أعقاب انقسام جمهور معارضيه، التلويح بإنجازه الحقيقي: الاتفاق مع فايزر وتطعيم أغلبية السكان، فيما تعجز المعارضة عن الإشارة بالقوة المناسبة إلى الإخفاق الرهيب في العدد القياسي للمصابين بالعدوى – ٩٠,٠٠٠ للمليون نسمة – وهي نسبة أعلى من تلك الرهيبة في أوروبا الغربية كلها وأميركا الجنوبية التي تفتقر للسيطرة. وكانت إسرائيل رائدة في مستوى تناقل العدوى عالميًا سوية مع الولايات المتحدة، لكن نتنياهو نجح بالتهرب من الانتقادات على فشله من جانب اليسار، بينما الأحزاب اليمينية فقط، برئاسة ساعر وبينيت، وجهت انتقادات ثاقبة على إخفاقاته بصورة ركزت على الاقتصاد، الصحة، التعليم وعملية اتخاذ القرارات.

وعمليًا، الذي أنقذ نتنياهو هو جهاز الصحة العام المتميز في إسرائيل، والذي عمل طوال سنوات من أجل تجفيف سياسة تقشف نيو ليبرالية. وعلى الرغم من التجفيف، ما زال هذا الجهاز يتفوق في خدمته العامة، المجتمعية، العالمية والمهنية، وبفضله كان مستوى الوفيات متدنيًا جدًا قياسًا بانتشار الفيروس المرتفع – وهو أقل انتشارًا من الدول التي ضربت أرقامًا قياسية في أوروبا، أميركا الجنوبية والولايات المتحدة. يجدر التذكير هنا بالسياق الاستعماري الاستيطاني لإقامة جهاز صحة منفصل لليهود، وتحول مع مرور الوقت إلى جهاز صحة لخدمة جميع مواطني الدولة. وإبان الانتداب البريطاني كان جهاز الصحة العام ضعيفًا جدًا، والخاص مكلفًا جدًا. وأقامت أحزاب العمال

وفي الختام، ثمة أهمية للتشديد على أن قبلية الجمهور الذي يسمى «اليسار» والشعار «إلا بيبي» هي المسؤولة عن التحول اليميني في هذه الانتخابات. فالقبلية هي فوق سياسية، وتحشد الدعم بواسطة مشاعر الانتماء للمجموعة، والعداء والخوف من الآخر، وليس بواسطة نقاش سياسي في القضايا المركزية الماثلة أمام الدولة.

الصهيونية صندوق مرضى – عام – وفّر خدمات صحية لأعضاء الهستدروت العامة للعاملين العبريين في أرض إسرائيل، بتمويل المؤسسات الصهيونية. ولاحقًا، أقامت أحزاب منافسة صناديق خاصة بها – ليئوميت، مكابي، ومزراحي – وبذلك كان لدى المستوطنين اليهود خدمات صحية عامة متطورة ومستقلة، شكلت أجهزة مركزية لدولة الرفاه اليهودية المستقبلية. وفقط في العام ١٩٥٩ جرى استيعاب المواطنين العرب في صفوف الهستدروت العامة وخدماتها الصحية، وتم في العام ١٩٩٥ سن قانون الصحة الحكومي الذي شمل مواطني إسرائيل كافة في التأمين الصحي، أثناء حكم رابين.

وبفضل جهاز صحة تنافسي متميز، حظيت إسرائيل بالاتفاق الخاص مع فايزر، الذي ضمن تحولها إلى الدولة الأولى التي تحصل على اللقاحات المطلوبة كافة من أجل تطعيم جميع السكان الإسرائيليين في أنحاء أرض إسرائيل الكاملة – من خلال تمييز فظ ضد الفلسطينيين مسلوبي المواطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما قد تم وصفه «أبرتهايد اللقاحات». وحقيقة هي أن بحوزة صناديق المرضى معلومات طبية عن جميع المواطنين منذ سن قانون الصحة الحكومي في العام ١٩٩٥، وأن بإمكان الحكومة ضمان نقل معطيات إحصائية حول تأثير لقاحات فايزر. وتفوق جهاز الصحة وثراء معلوماتها هو الذي شجع مدير عام فايزر على توقيع اتفاق يحول إسرائيل إلى مختبر التجارب العالمي للقاحها.

أقيم جهاز الصحة الإسرائيلي الممتاز كما هو مذكور قبل وقت طويل من حكم نتنياهو، ويعمل بشكل ممتاز على الرغم من سياسته الاقتصادية النيو ليبرالية، لكنه نجح في تحويله إلى مورده من دون أن تتمكن أي معارضة من الكشف عن أكاذيبه. وحملة «السيد لقاحات» والتعهد بعيد فصح مع العائلة كلها، هو الذي مكّن نتنياهو من أن يقود بشكل موثوق الحزب الأكبر، مع ٣٠ مقعدًا في الكنيست، وإن لم يحقق كتلة الـ٦١ مقعدًا التي سعى إليها.

وفي الختام، ثمة أهمية للتشديد على أن قبلية الجمهور الذي يسمى «اليسار» والشعار «إلا بيبي» هي المسؤولة عن التحول اليميني في هذه الانتخابات. فالقبلية هي فوق سياسية، وتحشد الدعم بواسطة مشاعر الانتماء للمجموعة، والعداء والخوف من الآخر، وليس بواسطة نقاش سياسي في القضايا المركزية الماثلة أمام الدولة. تجذرت القبلية كنظام حشد أصوات بواسطة اليسار بالأساس عندما تخلى عن أجندة «حل الصراع» وتجاهل الحاجة إلى إنهاء الاستعمار، منذ اغتيال رابين خصوصًا. وفيما طوّر السياسيون في اليمين الأيديولوجي، مثل بينيت وشاشا – بيطون وساعر، انتقادات سياسية ضد نتنياهو بسبب فشله في العناية الصحية، الاقتصادية والتعليمية لأزمة كورونا، بقيت قبيلة «اليسار»، المتماهية مع الطبقة الوسطى العلمانية المتعلمة، ومع أشكنازية استعلائية تجاه جميع «الآخرين»، مع الشعار الوحيد «إلا بيبي». فإذاً هذه ليست معجزة أن الناخبين فضلوا تأييد أحزاب اليمين المعارضة لنتنياهو، مثل يسرائيل بيتينو برئاسة ليبرمان، «كاحول لفان» برئاسة غانتس، تيكفا حداشا برئاسة ساعر ويمينا برئاسة بينيت. وزيادة قوة أحزاب اليمين القومي بـ٧ مقاعد، وتعزيز التيار الأكثر تطرفًا، هي نتيجة لشلل أحزاب «اليسار – وسط» واكتفائها بالاحتجاج الشعبي في بلفور، وتفكك القائمة المشتركة.

٥. هل هذا هو الانفجار؟

أثناء كتابة هذه السطور، لن ينجح أي جانب في تشكيل حكومة. وخيار تشكيل حكومة نتنياهو اليمينية مع بن غفير، سموتريتش، بينيت والحريديين كان بحاجة إلى دعم القائمة العربية الموحدة، التي اقتنت لنفسها مكانة محترمة في أعقاب مغازلات نتنياهو، وتحولت إلى بيضة القبان، لكن ممثلي الصهيونية الدينية والترانسفيريين استخدموا الفيتو ضدها. وتسويغهم لذلك بسيط: هيمنة اليمين أنصار أرض إسرائيل الكاملة متعلقة باستمرار إقصاء الأحزاب العربية. لكن إسباغ الشرعية على القائمة الموحدة شقّ الطريق أيضًا لإسباغ الشرعية على شراكات أخرى مع الأحزاب التي تمثل المواطنين الفلسطينيين، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الحركة العربية للتغيير والتجمع الوطني الديمقراطي، وفيما قسم منها على الأقل معنيّ، الموحدة على سبيل المثال، بالمشاركة في اللعبة الائتلافية.

الخيارات التي أنتجتها الجولة الرابعة، رغم التحول اليمينيّ، كثيرة. الانفجار الصغير الذي حدث، هو إسباغ الشرعية على مشاركة الأحزاب العربية في اللعبة الائتلافية، وذلك بعد ٢٥ عامًا من اغتيال رابين في أعقاب إعدام غوغائي عام ضد تلك الشراكة. لكن الانفجار الحقيقي سيحدث فقط بعد ترحيل نتنياهو عن كرسيّه، وهذا أمر يقترب، إن لم يحدث في الجولة الحالية. والسبب هو أن نتنياهو هو الأثر الأخير لقبلية اليمين. وبدونه يتوقع أن تتفتت. وفي تقديري أن حشد «اليسار» وكذلك «اليمين» القبلي التقسيمي سيتفتت أيضًا. والصمغ بين أحزاب حريدية، دينية، تقليدية والجمهور اليهودي الشرقي خارج وسط البلاد هو نتنياهو. وبدونه من الجائز أن التأييد لليكود سيتوزع إلى تأييد لأحزاب يمينية مختلفة، ولكن إلى مواقف أخرى أيضًا على أساس طبقي، عرقي، وسياسي آخر، الأمر الذي يفتح حيزًا سياسيًا لاستحداثات مبادرين سياسيين جدد أو قدامى. ويبدو أنه ولّت الفترة التي ينجح فيها نتنياهو بمناورة الجميع، ويجمع بين أحزاب تدعمه وبين أحزاب تستفيد من تأييد قبيلة اليسار ولكن تتحالف معه، كما حدث منذ العام ٢٠٠٩. أي أن ما يبقي القبلية الحالية هي القبلية التقسيمية فوق السياسية مع أو ضد بيبي، وبدونها ثمة أمل بأن الهويات، المنظمات والتحالفات الحالية ستتفكك، ما يعني انفجارً كبيرًا.

والقبلية هي، مثلما ادعيت طوال المقال، وسيلة لإقصاء المواطنين العرب عن المؤسسة السياسية، وتجاهل أعمال القمع والتوسع الإسرائيلية في المناطق. وإثر تعاون قيادة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، بادر قادة الجمهور العربي الفلسطيني الباقي في إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ إلى وثائق التصور، التي تتقلص إلى مطالب المساواة المدنية والاعتراف بهم كأقلية قومية داخل الحدود السيادية المعترف بها لدولة إسرائيل. وهذه خطوة صغيرة لإنهاء الاستعمار وتفكيك نظام التفوق اليهودي داخل حدود العام ١٩٦٧. وحظي هذا النضال باختراق طريق في أعقاب أزمة كورونا وانتخابات العام ٢٠٢١، على الرغم من أن عباس أخذه بعيدًا جدًا، نحو اتجاه خطير يتقبل نظام التفوق اليهودي. ويصعب معرفة إلى أين ستقود هذه التطورات، وهذا متعلق بأداء اللاعبين السياسيين المختلفين، وبضمنهم قادة الجمهور العربي – الفلسطيني، السياسيون اليهود من اليمين واليسار، وكذلك مقاومة الفلسطينيين في المناطق، وبالظروف الدولية طبعًا. كل شيء متوقع والإمكانيات مفتوحة.

(مترجم عن العبرية: بلال ضاهر)

يسري خيزران *

إسرائيل والأزمة السورية: الرغبة الجامحة والمجازفة الملجومة

مقدمة: إسرائيل وثورات «الربيع العربي»

فاجـأت الثـورات التـي اندلعـت في تونـس ومـصر المؤسسـة السياسـية والعسـكرية والأكاديميـة في إسرائيـل، حيـث لـم تتوقـع إسرائيـل التـي لطالمـا عُرفـت بقدراتهـا الاسـتخبارية انـدلاع ثـورات شـعبية عارمـة أتـت عـلى أنظمـة دكتاتوريـة مدعومـة مـن الغـرب. لذلـك كان عامـل الصدمـة أبـرز مـا ميّـز ردة الفعـل الأولى في إسرائيـل - كغيرهـا مـن الـدول الغربيـة - عـلى انـدلاع الثـورات في تونـس ومـصر، بالزخـم الثـوري الشـعبي الـذي أدى إلى سـقوط سريـع للأنظمـة المصنفـة إسرائيليًـا عـلى أنهـا معتدلـة حاربـت الإسـلام السـياسي، وكانـت موالية للغـرب وسـاندت مـشروع التسـوية مـع إسرائيـل. عـززت القـراءة المؤسسـاتية والأكاديميـة الإسرائيليـة للثـورات التـي اجتاحـت العالـم العربـي مـا كان متـداوَلًا حـول الترابـط العضـوي والتداخـل العميـق بـين المؤسسـة السياسـية الأمنيـة الإسرائيليـة والدوائـر الأكاديميـة المختصـة بالدراسـات الإسـلامية والـشرق أوسـطية.

شـكّلت الثـورة المصريـة محـور الاهتمـام الإسرائيـلي رسـمياً وإعلاميـاً وأكاديميـاً نظـراً لمـا تحظـى بـه مـصر مـن أهميـة سياسـية وأمنيـة واقتصاديـة لإسرائيـل. كان التخَـوف مـن البديـل الإسـلامي محـور هـذا الاهتمـام، لمـا قـد يحملـه مـن إسـقاطات عـلى المعادلـة القائمـة، إلاّ أن انـدلاع الثـورة في سـورية خفّـف مـن منسـوب القلـق الإسرائيـلي وبعـث آمـالاً

* باحـث مختـص بالتاريـخ السـياسي والاجتماعـي لمنطقـة الهـلال الخصيـب في العـصر الحديـث، وباحـث مشـارك في معهـد تومـان- الجامعـة العبريّـة.

يتناول هذا المقال قراءة في الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية منذ اندلاع الثورة وحتى التطورات الأخيرة المرتبطة بفشل الثورة ورجحان كفة النظام وتعاظم الوجود العسكري- الإيراني، التي ترتب عليها تزايد في وتيرة الضربات العسكرية- الإسرائيلية ضد أهداف في سورية.

بانهيار» محور الشر» الممتد من طهران إلى بيروت. وعلى نقيض مصر، بدا وكأن صعود الإسلاميين إلى السلطة في سورية سيعوض إسرائيل بعض الشيء عن خسارتها بسقوط حليفها المتمثل بنظام الرئيس حسني مبارك.

جاءت ردة الفعل الإسرائيلية الرسمية على اندلاع الثورة الشعبية في تونس فاترة ومشوبة بالقلق من المصير المجهول حيث لم تبد إسرائيل بإعلامها وقيادتها اهتماما خاصا بالثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، نظرًا للبعد الجغرافي وللهامشية التاريخية لتونس في الصراع العربي الإسرائيلي. تغيرت مخاوف الإسرائيليين من المد الثوري الشعبي الذي اجتاح العالم العربي بعض الشيء بعد اندلاع الثورة في سورية، لأنه حتى اندلاع الثورة السورية في آذار ٢٠١١ كانت الثورات قد سقطت بالأساس أنظمة موالية للغرب أو منفتحة عليه، الأمر الذي اعتبرته دوائر القرار في إسرائيل تهديدًا للاستقرار وتحولاً إستراتيجياً يهدد مصالحها على المدى البعيد. في الواقع فإن الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية بدت سوداوية، قاتمة ومتشائمة إلى حين اندلاع الثورة السورية، الأمر الذي انعكس في خطاب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول من العام ٢٠١١، حيث أعلن أنه يمد يد السلام لشعوب ليبيا وتونس التي تحاول بناء الديمقراطية ولمواطني سورية ولبنان وإيران التي تناضل ضد أنظمة قمعية ظالمة مستثنياً ذكر مصر التي شهدت سقوط نظام حليف لإسرائيل.[1] يتناول هذا المقال قراءة في الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية منذ اندلاع الثورة وحتى التطورات الأخيرة المرتبطة بفشل الثورة ورجحان كفة النظام وتعاظم الوجود العسكري- الإيراني، التي ترتب عليها تزايد في وتيرة الضربات العسكرية- الإسرائيلية ضد أهداف في سورية. لا بدّ قبيل الخوض في الإستراتيجية التي اعتمدتها الدولة العبرية حيال اندلاع الثورة التي آلت إلى تمزق الدولة السورية وانهيار جيشها، لا بدّ من مقدمة قصيرة تتناول الاستشراق الإسرائيلي وقراءته للحالة التاريخية لسورية المعاصرة.

سورية في الذهنية الأمنية- الإسرائيلية: قلعة العداء لإسرائيل

يجدر بنا بدايةً ان ننوه هنا إلى أن دراسة الباحث الإسرائيلي چيل إيال Gil Eyal تبيّن مدى التداخل بين الاستشراق الإسرائيلي وبين المؤسسة الأمنية والسياسية، حيث تشكّل أبحاث الدوائر الأكاديمية المختصة بالدراسات الإسلامية والشرق أوسطية جزءًا لا يتجزأ من تكوين وعي وعقلية المؤسسة الأمنية السياسية الإسرائيلية، واستمرارًا لذهنية الاستشراق التي قامت على معرفة الآخر من منطلق كشف مواطن ضعفه وتسخير هذه المواطن للسيطرة وللهيمنة، وتسويغ فكرة انحطاطه من خلال نموذج يدّعي العلمية. يحلل الاستشراق الإسرائيلي، المختص بالتاريخ الحديث للمنطقة، المحيط العربي- الإسلامي ويدرسه، شأنه في ذلك شأن المؤسسة الحاكمة، من منطلق ثابت هو المصلحة الأمنية الإسرائيلية، كمعيار قِيمي يحدد الحكم الأخلاقي والموقف السياسي من المحيط العربي. تُظهر دراسة إيال أن الخبراء الإسرائيليين في مجال الدراسات الشرق أوسطية، ومنذ قيام إسرائيل، لعبوا دورًا مركزيًّا، ليس في صياغة رؤية المجتمع الإسرائيلي للمحيط العربي، فحسْب، إنما، أيضًا، في رسم الحدود الثقافية والسياسية بين إسرائيل ومحيطها. يتجسد هذا المنطق بشكل واضح في الدراسات الأكاديمية التي تتناول تاريخ سورية الحديث.

إنّ تفتيت سوريّة لا يخدم وفقًا لنئمان أهدافًا إستراتيجية أمنيّة فقط، إنّما هو خير وسيلة للتّأكيد على التّعدُّديّة الّتي يمتاز بها الشّرق الأوسط ونسف مشاريع العروبة – الوحدويّة في المنطقة. وبالتّالي فإنّ المنطق التّفكيكي الّذي يطرحه نئمان منبثق في صميمه من الرّؤيا الصّهيونيّة الرّافضة لتقبُّل عروبة المنطقة.

لطالما ارتبطت الدراسات الأكاديمية الإسرائيلية التي تناولت تاريخ سورية الحديث بأكاديميين إسرائيليين كانوا جزءًا لا يتجزأ من المنظومة الأمنية الإسرائيلية، نذكر منهم على سبيل المثال اليعزر باري، موشيه ماعوز، إيتمار رابينوفيتش، يوسي اولمرت، إيال زيسر وغيرهم. عدا عن ذلك، التّحليل ذاته يُقدّمه المستشرق الإسرائيلي أفراهام سيلع الّذي شغل مناصب عليا في الجيش والمؤسّسة الأمنيّة، وهو يجسد الترابط العضوي بين الرؤية السائدة حول سورية في دوائر صنع القرار وبين الكتابة التاريخية عن سورية الحديثة. نشر هذا الأخير دراسة نُشرت في مجلّة «معراخوت» التابعة لـ «وزارة الدّفاع» الإسرائيليّة، يقول إنّ سوريّة منذ حصولها على استقلالها أبدت التزامًا أكثر من أي دولة عربيّة تجاه قضيّة فلسطين. حيث أوفت سوريّة بكل التزاماتها الماديّة لمساعدة عرب فلسطين وفقًا لقرارات الجامعة العربيّة، كما برزت سوريّة بتأييدها المُطلق لقرار فرض المقاطعة الاقتصاديّة على الاستيطان الصّهيوني في فلسطين لتُصبح أوّل دولة عربيّة تشرّع قوانين المقاطعة وتفرض حكمًا بالإعدام على كلّ من ثبتت إدانته بالدّخول في علاقات اقتصاديّة مع الاستيطان الصّهيوني في فلسطين.[٢]

كما أيّدت الدّولة السّوريّة ودعمت بقوّة جهود فوزي القاوقجي في مهمته تشكيل جيش الإنقاذ، حتّى أنّ بعض قواعد الجيش السّوري وتحديدًا معسكر قطنا استخدمت لتدريب المقاتلين والمتطوعين الفلسطينيين.[٣] ومنذ شباط ١٩٤٨، عندما بدأت تتّضح الصّورة بعدم التزام الدّول العربية بالتزاماتها تجاه تقديم الدّعم للقوّات غير النظاميّة الّتي دخلت فلسطين، كانت سوريّة والعراق الدولتين الوحيدتين اللّتين أوفتا بالتزاماتهما تجاه قضيّة فلسطين.

إلّا أنّ سوريّة أبدت التزامًا أيديولوجيًّا حاسمًا تجاه قضيّة النّضال ضدّ الاستيطان الصّهيوني، حيث إنّ سوريّة المستقلّة حديثًا والّتي لم تكن تحظى بدعم دولة عُظمى، سارعت إلى تزويد جيش الانقاذ بعتاد وأسلحة من المخازن المتواضعة التّابعة للجيش السّوري، بل في حالات معيّنة أُخذت هذه الأسلحة، كما يروي سيلع، من وحدات نظاميّة في الجيش السّوري، وكما أنّ الوحدة الأولى من جيش الإنقاذ الّتي دخلت فلسطين كانت بقيادة الضّابط السّوري العقيد أديب الشّيشكلي.[٤]

وعلى الرغم من الأداء الضّعيف للجيش السّوري في حرب فلسطين عامي ١٩٤٨-١٩٤٩، فإنّ سوريّة عادت لتتميّز عن بقيّة الدّول العربيّة بمواقفها «المتطرّفة» – وفق تعبير الكاتب – خلال الحرب وبعد انتهائها، حيث عارضت سوريّة الهدنة الأولى وتمديد الثّانية وكانت آخر دولة عربيّة تُوقّع على اتّفاقيّات الهدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩.[٥]

لا يختلف هذا التّحليل الّذي يُقدّمه سيلع كثيراً عن ذلك التحليل الذي يقدّمه البروفسور موشيه ماعوز الذي يرى أن سورية وعلى الرغم من إمكانيتها المتواضعة عسكرياً فإنها كانت السباقة إلى إعلان المقاطعة الاقتصادية، وأول دولة عربية طبقت قرارات جامعة الدول العربية بإرسال قوات عسكرية على منطقة الحدود.[٦] تعزز هذه القراءات التاريخية حول المواقف الأولية لسورية من مسألة الصراع على فلسطين، الرّؤية السّائدة في دوائر الاستشراق المرتبطة ارتباطًا عفويًّا بالمؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة عن سوريّة ودورها الرّيادي في معاداة الصّهيونيّة وإسرائيل، وبالتّالي فإنّ هذا التّصوُّر شكّل نقطة الانطلاق لترسيخ قناعة ترى أنّ سوريّة عقبة كأداء في العداء لإسرائيل وبالتّالي لا بُدّ من المجيء بفكر أمني – إستراتيجي مُبدع

صورة من حمص في حزيران ٢٠١٤. (أ.ب)

يطرح بدائل لإزالة التّهديد الّذي تشكّله سوريّة بكل ما تمثّل لإسرائيل، هنا كانت بداية مشاريع تفتيت سوريّة!

إسرائيل ومشاريع تفتيت سورية

نشر الصحافي الإسرائيلي المتخصص في الشؤون الأمنية والعسكرية شلومو نكديمون قبل سنوات عدّة مقالاً في صحيفة هآرتس تحدث فيه عن خطة إسرائيلية سميت «ملف لافي» أُعدت في خمسينيات القرن الماضي وتهدف إلى تفتيت سورية ولبنان إلى دويلات طائفية. كما يشير الكاتب في مقاله إلى أنه تمّ استدعاء البروفسور وضابط الاستخبارات العسكرية يوفال نئمان للإشراف عن كثب على المشروع. وفي حقيقة الأمر فإن هذا الأخير كان على مدى سنوات طويلة رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية ومستشاراً أمنياً للعديد من الحكومات الإسرائيلية، نشر في العام ١٩٨٣ مقالاً بعنوان « أهداف قومية» اعتبر فيه أنه يتوجب على إسرائيل أن تدرس بشكل جدّي خيار تفتيت الدولة السورية إلى كيانات ودويلات صغيرة، واعتبار ذلك هدفاً يخدم الأمن القومي الإسرائيلي. في الواقع، كنت قد أجريت في حزيران في العام ٢٠٠٠ لقاء مُسجّلاً مع البروفسور في مكتبه في تل أبيب. أبلغني نئمان حينها أن سورية شكّلت على الدوام العدو اللدود لإسرائيل، وأن الحلّ الأفضل للتعامل مع الحالة السورية لا يكمُن في صنع السلام معها وإعادة الجولان بل تفكيكها وتفتيتها إلى وحدات ودويلات صغيرة، الأمر الذي من شأنه أن يزيل التهديد لإسرائيل.[٧] في العام ٢٠٠٧ نشر الباحث الإسرائيلي وضابط المخابرات السابق شمعون أفيفي بحثاً مستفيضاً حول علاقة الدولة الإسرائيلية بالدروز، حيث كشف تفاصيل الخطة التي اقترحها آنذاك يغال ألون في أعقاب حرب ١٩٦٧ بإقامة دويلة درزية تمتد من الجولان إلى حوران وجنوب لبنان تشكل حزامًا أمنيًا فاصلًا بين إسرائيل وسورية وتمنح إسرائيل ما تعتبره بعض القيادات الإسرائيلية حليفًا طبيعيًا.[٨] إلّا أنه سيكون من دواعي الخطأ والتضليل الاعتقاد أنّ فكرة إقامة الدّولة الدُّرزيّة وليدة الانتصار الإسرائيلي الساحق في حرب حزيران ١٩٦٧، ذلك أنّه في الفترة الّتي سبقت اندلاع الحرب، كُلِّف ضابط المُخابرات ايليشاع

فيما يتعلق بسورية تحديدًا، يرى معوز أن إسرائيل يجب أن لا تتخوف من صعود حركة الإخوان المسلمين إلى السلطة إذا ما سقط نظام البعث فيها، لأن هذه الحركة ستنضم إلى نادي الدول الإسلامية المعتدلة مثل إندونيسيا وتركيا وتونس المتحالفة مع الغرب. الأهم من ذلك أن أي نظام قد تؤسسه حركة الإخوان المسلمين في سورية سيكون دون أدنى شك معاديًا لحزب الله وإيران بسبب موقفها المساند لنظام البعث.

روئي بتحضير دراسة عن إمكانيّة إقامة دولة دُرزيّة. خلُصت الدراسة إلى أنّ الدُّروز ليسوا معنيين بإقامة كيان سياسي انفصالي خاصّ.[٩]

عينيًا، ارتبط مشروع الدولة الدرزية باعتبارين أساسيين: الأول، اعتبار سورية قلعة العداء للصهيونية ولإسرائيل لارتباط تاريخها الحديث بالحركة القومية العربية، والثاني مشروع حلف الأقليات الذي اعتبر الدروز حالة أقلوية يمكن توظيفها لإنشاء دويلة، على النمط الصهيوني، لا سيما وأن هذه السياسة كانت قد سجلت نجاحًا من خلال تمرير مشروع التجنيد الإجباري.

يُوضّح نئمان السّياق الإستراتيجي العام الّذي يجب أن يُبلور الإستراتيجية الإسرائيليّة تجاه محيطها، وهو الحيّز الجغرافي الّذي يجب أن تُسيطر عليه إسرائيل، فوفقًا لنئمان يتوجّب على إسرائيل الاحتفاظ بكلّ المناطق الّتي احتلّها الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ لاعتبارات إستراتيجية واقتصاديّة وأيديولوجيّة، وبالتّالي فإنّ إسرائيل بحدود العام ١٩٦٧ ليست بحاجة للتّوسُّع أكثر وعليها أن تتجنّب الحرب، إلّا أنّه اذا وقعت الحرب يتوجّب على إسرائيل التّوسُّع شرقًا نحو الأردن لاحتلال المنطقة الجبليّة في جنوب المملكة (هار أدوم) والتّوسُّع نحو لبنان للسّيطرة على المناطق الواقعة حتّى نهر اللّيطاني لأنّ مشاريع التّطوير والتّنمية في إسرائيل تستوجب استغلال مياه اللّيطاني.

إلّا أنّ البند الأهم في الرُّؤية الإستراتيجية الّتي يطرحها نئمان هو ذلك المتعلّق بسوريّة، حيث يقترح أنّه يتوجب على إسرائيل في حالة اندلاع حرب شاملة توظيفها فورًا لتفكيك الدّولة السّوريّة وإنشاء دويلة درزيّة تنطلق من حوران، ودعم طموح الأكراد بإنشاء دولة مستقلّة تمتدّ على كلّ شمال سوريّة.

يُصوّر المؤلّف الإسرائيلي والضّابط السّابق في الجيش الإسرائيلي شمعون أفيفي خطّة يغئال ألون على أنّها مجرّد فكرة طُرحت على القيادة الإسرائيليّة في أعقاب حرب ١٩٦٧، في محاولة من جانب بعض القيادات الإسرائيليّة لتوظيف الانتصار العسكري وترجمته إلى إنجاز سياسي – إستراتيجي يتمثّل في إضعاف الجانب العربي أكثر فأكثر.[١٠]

إلّا أنّ الرّواية الّتي يُقدّمها الدّكتور ثائر كنج أبو صالح، نجل الزّعيم الدّرزي الجولاني كمال كنج أبو صالح تكشف النّقاب عن خُطّة مُفصّلة أعدّتها إسرائيل تهدف إلى إقامة دويلة درزيّة تمتدّ على المناطق الجبليّة الّتي يقطنها الدّروز في جنوبيّ سوريّة ولبنان. كانت الخطّة الإسرائيليّة وفقًا لكمال الكنج أبو صالح – (كما يرويها نجله ثائر) تقوم على عمليّة عسكريّة تبدأ باحتلال إسرائيل لجبل الدّروز في جنوب سوريّة تعقبه عمليّة عسكريّة أخرى لاحتلال جنوب لبنان حتّى جبال الشّوف. بعد ذلك تُمهّد القيادات الدّرزيّة لنقل السّكّان الدّروز من الجليل والكرمل إلى الجولان لتوطينهم بدلًا من المواطنين السّوريين الّذي هُجِّروا أو فرّوا من قراهم خلال الحرب. بعد ذلك تبدأ إسرائيل بالعمل على إقامة جيش درزي تكون مهمّته محاربة الجيوش العربيّة من جهة الشّمال والشّرق، أي سوريّة والعراق.[١١] حيث كان يغئال ألون العقل المدبّر والمُخطّط لهذا المشروع.

إنّ تفتيت سوريّة لا يخدم وفقًا لنئمان أهدافًا إستراتيجية أمنيّة فقط، إنّما هو خير وسيلة للتّأكيد على التّعدُّديّة الّتي يمتاز بها الشّرق الأوسط ونسف مشاريع العروبة – الوحدويّة في المنطقة. وبالتّالي فإنّ المنطق التّفكيكي الّذي يطرحه نئمان منبثق في صميمه من الرّؤيا الصّهيونيّة الرّافضة لتقبُّل عروبة المنطقة والّتي تُؤكّد على مبدأ التّعدُّديّة من منطلق التّفكيك وطوئفة الاختلاف لا من منطلق الإثراء الثّقافي والإيمان

بالطّابع التّعدّدي للثّقافة العربيّة بحدّ ذاتها![12]

على الرغم من كل ما تقدّم، من المستبعد أن يؤدي انهيار سورية الدولة إلى إثارة شهية إسرائيل لأن تحاول تنفيذ مخطط لافي أو غيره من مشاريعها التفتيتية، ليس لأن إسرائيل حريصةٌ على وحدة الأراضي السورية بل بسبب الفشل الذريع الذي لاقته مشاريعها التفتيتية خصوصاً مع اليمين الكتائبي في لبنان والأكراد في شمال العراق ومشروع الدولة الدرزية الذي طرح في أعقاب هزيمة في العام ١٩٦٧. فهذا الفشل لن يشجع إسرائيل بالضرورة على محاولة إعادة الكرة. انهيار النظام أو الدولة في سورية أو تمزق وحدة أراضيها يلبي شهية إسرائيلية ليست جديدة، كما عبّر عن ذلك الكثير من فعالياتها السياسية والأكاديمية خلال السنوات الطويلة للأزمة السورية.[13] اصطدمت هذه الرغبة الجامحة بإرث تاريخي يُضاف إلى اعتبارات إستراتيجية كانت حقيقةً أقوى من الإمكانيات المتاحة أو المخاطر التي قد تنجم عنها في حال أقدمت إسرائيل على توجيه الضربة القاضية للنظام.

تفكيك «محور الشر»

لم تخف إسرائيل شماتتها باندلاع الثورة ضد نظام البعث الذي لطالما اعتبر الحلقة الأهم في محور الشرّ الممتد من طهران إلى بيروت، وفي كانون الأول ٢٠١١ طلع أيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي مبشرًا بأن نظام الأسد آيل إلى السقوط وأن سقوطه سيكون خلال أسابيع معدودة، وأن تحولًا كهذا سيوجه ضربة مميتة لمحور إيران – حزب الله.[14] اعتبر باراك أن سقوط نظام البعث أفضل من بقائه، من وجهة نظر إسرائيل، حتى وإن كان ثمن هذا السقوط وصول الأسلحة الكيماوية إلى أيدي حزب الله، لأن المحصلة النهائية ستضعف إيران.[15] وعبّر عاموس جلعاد- رئيس القسم السياسي الأمني في وزارة الدفاع عن قراءة مماثلة حيث قلّل من خطر التهديد الذي تشكله التنظيمات الجهادية في حال استيلاء الإسلاميين على السلطة في سورية، معتبرًا أنه مع الاحترام الشديد لهكذا خطر فإن التهديد الذي يشكله محور إيران- سورية – حزب الله هو أكبر بكثير بالنسبة لإسرائيل.[16] وفي واقع الأمور، فإن إسرائيل تعي جيدًا المخاطر التي قد تترتب على سقوط النظام في سورية حيث أن الجبهة مع سورية بقيت هادئة خلال العقود الأربعة الماضية، كما أن سقوط النظام يطرح أسئلة حول مصير ترسانة الأسلحة الإستراتيجية التي يمتلكها النظام من صواريخ بعيدة المدى، أو تفكك الدولة السورية وتعميم الفوضى على الحدود الشمالية لإسرائيل. إلا أن قادة إسرائيل اعتبروا - في حسابات الربح الخسارة على المدى البعيد – أن سقوط النظام المحفوف بالمخاطر أفضل في المحصلة النهائية من بقائه. وحاولت إسرائيل التقليل من حجم مخاطر السقوط من خلال تدخلها غير المباشر في النزاع الحاصل في سورية حيث شن الطيران الحربي الإسرائيلي هجمات على مواقع وأهداف عسكرية في سورية أهمها كان في محيط دمشق واللاذقية مستهدفًا مخازن ومواقع للجيش احتوت أسلحة صاروخية إستراتيجية من شأنها وفق المنطق العسكري الإسرائيلي الإخلال بموازين القوى بينها وبين حزب الله في حال وصولها إلى أيدي الأخير. يُضاف إلى ذلك أن الاتفاق مع النظام السوري على تسليم الأسلحة الكيماوية أزال أكبر ترسانة أسلحة كيماوية في منطقة الشرق الأوسط والتي كانت تُعد تهديدًا وجوديًا لإسرائيل.

من المؤكد أن إسرائيل تتوق إلى سقوط النظام الحالي واستبداله – وفق التصنيف الإسرائيلي- بـ نظام «سني» معتدل مقرب من السعودية، يصبح رأس حربة في مواجهة إيران وحزب الله.[17] في هذا السياق، جاءت دعوة الضابط ميخائيل هرتسوغ (السكرتير العسكري السابق لوزير الأمن شاؤول موفاز ومدير مكتب وزير الدفاع أيهود باراك سابقًا) إلى تدخل دولي لمساندة أطراف إقليمية لدعم المعارضة وتعجيل سقوط النظام.[18]

عاموس يدلين (قائد الاستخبارات العسكرية سابقًا وحاليًا رئيس قسم الشؤون السياسية في وزارة الأمن) اعتبر في تصريح سابق أن الربيع العربي أضعف المحور الراديكالي المعادي لإسرائيل.[19] أما مائير داغان رئيس الموساد الأسبق فاعتبر أن «الربيع العربي» أزال التهديد العسكري المباشر ضد إسرائيل في السنوات الخمس المقبلة على الأقل.[20] مؤخرًا، دعا عاموس يدلين إلى تدخل إسرائيل عسكريًا في سورية من أجل إسقاط الأسد الذي يقتل شعبه، لأن إسقاط الأسد هو ليس فقط مصلحة إستراتيجية لإسرائيل، بل مسؤولية أخلاقية تحتم على الدولة العبرية أن تتدخل في سورية ضد النظام حتى وإن كان ذلك خارج الإجماع الدولي.[21]

تلقي هذه القراءة من مسؤول عسكري إسرائيلي رفيع المستوى الضوء على أن العاملين الأساسيين اللذين

يقدّم محللون إسرائيليون آخرون قراءة أن مسألة إسقاط النظام أو بقائه لم تؤرق بال إسرائيل كثيرًا، وإنما انصب اهتمامها على أمرين أساسيين: منع التنظيمات الجهادية - التكفيرية من الوصول إلى حدودها، ومنع إيران والمليشيات المنضوية تحت لوائها من التمركز في سورية وتحديدًا على حدودها.

حددا موقف إسرائيل من الأزمة السورية كان التهديد الإستراتيجي الذي يشكله حزب الله، فسورية لطالما كانت البيئة الحاضنة للحزب ومزوده المركزي بالسلاح وحليفه المخلص، وبالتالي فإنه في عملية حسابية بسيطة يكون سقوط النظام في سورية بمثابة ضربة قاضية لحزب الله ،حيث سيكون عندها من السهل على إسرائيل الاستفراد به في مواجهة غير متكافئة من الأساس. فعندما ينظر الإسرائيليون إلى سورية فإن عيونهم موجهة بالأساس نحو لبنان ونحو حزب الله الذي تعتبر إسرائيل وجوده في لبنان تهديدًا إستراتيجيًا لأمنها واستقرارها. يُضاف إلى ذلك، أن سقوط النظام في سورية سيؤدي حتمًا إلى إفقاد «محور الشر» حلقته السورية، وبالتالي إضعاف إيران ومحاصرتها في عقر دارها في منطقة الخليج.

يعبّر البروفسور موشيه معوز المختص بالشؤون السورية ومؤلف السيرة الذاتية لحافظ الأسد تحت عنوان Assad: The Sphinx of Damascus، والذي عمل في السابق كرئيس معهد ترومان للسلام في الجامعة العبرية ومستشار سابق للحكومة الإسرائيلية، عن موقف غير قلق من صعود الإسلاميين إلى السلطة، حيث يرى أن إسرائيل تستطيع أن تستثمر هذا التحول لصالحها من خلال التأكيد على مبدأ عدو عدوي هو صديقي، بمعنى أن إسرائيل إذا استجابت لمبادرة السلام العربية واتجهت نحو تسوية الصراع مع الفلسطينيين، فإن من شأن ذلك أن يشكل أساسًا لتحالف إستراتيجي بين إسرائيل والدول العربية السنية في مواجهة الخطر الإيراني في المنطقة. إلا أنَه يؤكد أن هذا التحالف يجب أن يستند إلى معطى آخر، هو تسوية القضية الفلسطينية اعتمادًا على حلّ الدولتين ومبادرة السلام السعودية.[٢٢]

فيما يتعلق بسورية تحديدًا، يرى معوز أن إسرائيل يجب أن لا تتخوف من صعود حركة الإخوان المسلمين إلى السلطة إذا ما سقط نظام البعث فيها، لأن هذه الحركة ستنضم إلى نادي الدول الإسلامية المعتدلة مثل إندونيسيا وتركيا وتونس المتحالفة مع الغرب. الأهم من ذلك أن أي نظام قد تؤسسه حركة الإخوان المسلمين في سورية سيكون دون أدنى شك معاديًا لحزب الله وإيران بسبب موقفها المساند لنظام البعث، الأمر الذي قد يعيد موضعه سورية كركن في التحالف الإقليمي المكوَن من تركيا والسعودية ولربما أيضًا إسرائيل في مواجهة المد الشيعي.[٢٣] لم يكن المنطق العسكري – الأمني العامل الوحيد الذي يفسَر ارتياح المؤسسة الإسرائيلية حيال اندلاع الثورة السورية وانزلاق سورية نحو جحيم الحرب الأهليّة إنما هناك حضور وبقوة للعامل الأيديولوجي.

دعا وزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان المجتمع الدولي مرارًا وتكرارًا إلى التدخل في سورية من أجل وقف حمام الدم، بل إنه اقترح انشاء مناطق ملاذ آمنة للاجئين السوريين في منطقة الحدود مع إسرائيل.[٢٤] إلا أن قمة الاستعلاء الإسرائيلي تجلت في التوجه المسجل لرئيس المخابرات العامة السابق آفي دختر الذي وجه نداءً متلفزًا مسجلًا للشعب السوري قائلًا فيه «إنني أتألم من سكوت العالم عن هذه الجرائم البشعة التي تقوم بها قوات الأمن السورية ضد المواطنين الأبرياء». وفي لهجة من التشفي تساءل دختر «أين الأمة العربية، أين الجامعة العربية، أين الملايين، أين الأمم المتحدة؟!!». قدّم دختر اعتذاره للشعب السوري عن عدم تدخل إسرائيل لأسباب إقليمية معروفة.[٢٥] يرى المؤرخ بيني موريس أن الثورات العربية تؤكد من جديد همجية المحيط، فالشعوب العربية والفلسطينيون لم تتبارك بعلماء استطاعوا الحصول على جائزة نوبل إنما «أبدعوا» في

لا يختلف اثنان على أن الثورات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي من تونس إلى سورية، شكّلت حدثًا مؤسسًا في تاريخ المنطقة العربية ما زلنا نعيش تداعياته وتبعاته. حتى أن تأثير هذه الثورات امتَد إلى المجتمع الإسرائيلي الذي خرجت منه حركة الاحتجاج الاجتماعي في تموز 2011 مطالبة الحكومة بتحقيق العدالة الاجتماعية وإنقاذ الطبقة الوسطى من الانهيار.

أساليب القتل كما يبدو من القتل الجماعي الحاصل في العراق وسورية وغيرها.[٢٦]

لم تتحول الشماتة الإسرائيلية بما حلّ بسورية إلى مشروع تدخل شامل، ليس لأن إسرائيل فضّلت بقاء النظام على سقوطه كما يردد البعض، إنما لأنها على يبدو خشيت من تكرار تجربة المستنقع اللبناني التي انتهت إلى أول انسحاب إسرائيلي من أرض عربية محتلة من دون قيد أو شرط في أيار من العام ٢٠٠٠، وللمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي. إلا أن إسرائيل ما كانت لتقف موقف المتفرج خصوصاً بعد أن وصلت نيران الثورة إلى حدودها، وأكثر من ذلك بعدما انقلبت الكفة لصالح النظام الذي بدأ يسترجع سيادته على محافظات الدولة السورية، خصوصاً في أعقاب معركة حلب المفصلية في الصراع بين النظام وبين المعارضة المسلحة، خصوصاً الإسلامية والجهادية منها.

حاولت إسرائيل استباق الأمور من خلال بناء جدار وبناء شبكة تواصل مع تشكيلات المعارضة المسلحة في الجولان من باب الحفاظ على الوضع القائم في منطقة الحدود ومنع عودة قوات النظام. مع تزايد التدخل العسكري الإيراني وانخراط حزب الله في القتال ضد المعارضة السورية، ازدادت حدة المخاوف الإسرائيلية، وبدأت إسرائيل تنتقل من التنسيق إلى تقديم العون والمساعدات لتشكيلات المعارضة، في تجسيد للمقولة الشعبية «الرمد أحسن من العمى»؛ بمعنى أن كل البدائل تبقى أهون الشرين من عودة قوات النظام إلى منطقة الحدود، لأن في عودته مجازفة كبيرة، ولربما تسلسل إلى هناك قوات حزب الله تحت غطاء الجيش السوري- النظامي.

رغم مخاوف إسرائيل من انجرارها إلى الصراع المحتدم في سورية، إلا أنها وضحت خياراتها في نهاية المطاف المتمثلة بتفضيل كل البدائل على استمرار نظام البعث المتحالف مع إيران وحزب الله، حتى وإن كانت هذه البدائل تنظيمات إسلامية- جهادية، لأن الأسوأ هو بقاء النظام، وبالفعل، نشرت هيئة الإذاعة البريطانية وكذلك صحيفة هآرتس الإسرائيلية، في نهاية العام ٢٠١٧، تقريرًا مفصلًا عن عملية «الجار الطيب» التي أطلقها الجيش الإسرائيلي في منطقة الجولان منذ العام ٢٠١٣، حيث أُقيمت وحدة خاصة في الجيش مهمتها الأساسية الإشراف على التنسيق مع المعارضة المسلحة وتوفير المساعدات اللوجستية والصحية لها وللمدنيين في الجزء السوري من الجولان. في إطار ذلك، استقبلت المستشفيات الإسرائيلية في الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٣-٢٠١٧، ما يُقارب ٤٠٠٠ مصاب سوري، أغلبهم من فئة الشباب، ومعظم الإصابات ناجمة عن عمليات قتالية- عسكرية، كما كشف بيان صادر عن الجيش الإسرائيلي حجم المساعدات الغذائية والصحية التي قُدمت للمعارضة السورية في الجولان، حيث قدّم في ظرف عام واحد ٤٥٠ ألف لتر من الوقود، ٥٠ ألف طن من الألبسة و١١٣ ألف طن من الأغذية، إضافةً إلى مستشفى ميداني، ودفع أجور شهرية للمقاتلين. في هذا السياق، أقرّ قائد تنظيم فرسان الجولان المعارض أن تنظيمه يتلقى أجورًا بقيمة ٥٠٠٠ دولار من الجيش الإسرائيلي. لم تخف إسرائيل طويلاً حقيقة العملية، كما لم تخف الدوافع التي تتعدى تلك الإنسانية الصرفة - كما دأبت إسرائيل على الادعاء دومًا - من وراء دعمها السخي للمعارضة والتنسيق مع تشكيلاتها، حتى تلك الإسلامية- الجهادية. ليس خفيًا على أحد أن إسرائيل تتقاسم مع المعارضة السورية على مختلف تشكلاتها وتوجهاتها في السعي لإسقاط نظام البعث، كل لدوافعه، يُضاف إلى ذلك أن عملية الجار الطيب تهدف إلى كسب قلوب وعقول

أبنـاء المنطقـة والنازحـين إليهـا مـن بقيـة المناطـق كـي ينـأوا بأنفسـهم عـن العنـاصر غـير المرغـوب فيهـا وعـن الحكومـة السـورية والجماعـات الموالية لهـا. مـن الواضـح أن إسرائيـل تهـدف إلى خلـق منطقـة عازلـة داخـل الأراضي السـورية عـلى طـول الحـدود بـين البلديـن، خاليـة مـن الجيـش السـوري، والميلشـيات المولية للنظـام وحـزب اللـه اللبنانـي وغيرهـا مـن القـوى التـي تـدور في فلـك إيـران.[٢٧]

عـلى الرغـم ممـا تقـدم، يقـدّم محللـون إسرائيليـون آخـرون قـراءة أن مسـألة إسـقاط النظـام أو بقائـه لـم تـؤرق بـال إسرائيـل كثـيرًا، وإنمـا انصـب اهتمامهـا عـلى أمريـن أساسـيين: منـع التنظيمـات الجهاديـة - التكفيريـة مـن الوصـول إلى حدودهـا، ومنـع إيـران والمليشـيات المنضويـة تحـت لوائهـا مـن التمركـز في سـورية وتحديـدًا عـلى حدودهـا. تشـكّل هـذه القـراءة اسـتمرارًا لمـا يمكـن أن يُعـرف عـلى أنـه نظريـة «الشـيطان الـذي نعرفـه» التـي تقـول إن بقـاء النظـام في سـورية أفضـل مـن زوالـه، حيـث كان رئيـس الحكومـة الإسرائيـلي أريئيـل شـارون مـن أرسى هـذه الرؤيـة عندمـا أبـدى اعتراضـه عـلى اقـتراح الرئيـس الأميركـي جـورج بـوش بـضرورة التقـدم مـن العـراق إلى سـورية لإسـقاط الرديـف البعثـي فيهـا. اعـترض شـارون عـلى هـذه الرؤيـة معتـبرًا أن The Devil that we know أفضـل مـن أي بديـل أو مـن المسـتقبل المجهـول، إلا أن بـوادر التراجـع عـن هـذه النظريـة بـدأت بالظهـور في أعقـاب حـرب لبنـان الثانيـة التـي جسّـدت في نظـر إسرائيل عمـق التحالـف الإسـتراتيجي للمحـور الـذي تقـوده إيـران في المنطقـة. في هـذا يقـول رابينوفتيـش، وهـو نفسـه مـن صلـب المؤسسـة الأمنيـة والدبلوماسـية في إسرائيـل، إن مدرسـتين تبلورتـا حـول النتيجـة المُفضلـة إسرائيليًـا للأزمـة السـورية: الأولى هـي اسـتمرار لنهـج شـارون التـي اعتـبرت أن بقـاء الأسـد أفضـل مـن البديـل الجهـادي لـه، والثانيـة اعتـبرت أن سـقوط النظـام هـو الخيـار الأفضـل لإسرائيـل عـلى المـدى البعيـد لأنـه يحمـل في طياتـه إضعافًـا لحـزب اللـه وإيـران في المنطقـة. يؤكـد رابينوفيتـش نفسـه أن المدرسـة الثانيـة هـي الأكثـر اقناعًـا، إلا أنـه يحـذر مـن مغبـة التـورط وضرورة الحفـاظ عـلى المصالـح الأمنيـة والإسـتراتيجية لإسرائيـل دون التـورط فيمـا هـو حاصـل في الداخـل السـوري.[٢٨]

تبعات فشل الثورة وتحّول سورية إلى ساحة صراعات

شـكّلت معركـة حلـب في العـام ٢٠١٦ نقطـة تحـول فاصلـة في الـصراع الدائـر بـين النظـام والمعارضـة في سـورية، ذلـك أن نجـاح النظـام في اسـتعادة حلـب، سـجّل منعطفـاً في تطـور الأزمـة لصالـح النظـام، ومـن المؤكـد أن الدعـم الجـوي الـروسي، يُضـاف إلى قـوات حـزب اللـه والميلشـيات الشـيعية التـي حشـدتها لعبـت معًـا دورًا في بدايـة حسـم المعركـة لصالـح النظـام. كلمـا توسـع الوجـود الإيرانـي في الجغرافيـا السـورية، توسـعت كذلـك دائـرة الضربـات الجويـة الإسرائيليـة لأهـداف عسـكرية في سـورية، الأمـر الـذي يؤكـد وجـود نـوع مـن التنسـيق أو التواصـل بـين إسرائيـل وبـين روسـيا حـول جهـود إسرائيـل لكبـح جمـاح الوجـود الإيرانـي في سـورية. وفي الواقـع، لـم يصطـدم التدخـل العسـكري- الـروسي في سـورية بمعارضـة مـن جانـب الولايـات المتحـدة التـي نزعـت الشرعيـة الدوليـة عـن النظـام، إلا أنهـا امتنعـت عـن التدخـل عسـكرياً لإسـقاطه، ربمـا لخوفهـا مـن البدائـل التـي بـدت في الأفـق في سـورية أو العـراق بعـد صعـود تنظيـم الدولـة الإسـلامية وسـيطرته عـلى مناطـق واسـعة في كلا البلديـن.[٢٩]

لـم يـؤد تغيـير الإدارة الأميركيـة مـع وصـول دونالـد ترامـب إلى تغيـير جـذري في السياسـة الأميركيـة تجـاه سـورية التـي تمحـوّرت بالأسـاس حـول عـزل النظـام وتجريـده مـن شرعيتـه وفـرض عقوبـات اقتصاديـة عليـه أبرزهـا قانـون قيـصر الـذي فـرض عقوبـات اقتصاديـة صارمـة عـلى النظـام.[٣٠] أدى تطبيـق هـذا القانـون إلى تفاقـم الأزمـة الاقتصاديـة في سـورية ومضاعفـة التحديـات التـي يواجههـا النظـام في كل مـا يتعلـق بإعـادة البنـاء وتنشـيط الحيـاة الاقتصاديـة بعـد عقـد مـن الاقتتـال الـذي أتـى عـلى الأخـضر واليابـس. في هـذا السـياق، يمكـن القـول إن وصـول الرئيـس بايـدن إلى البيـت الأبيـض لـن يُحـدث، عـلى مـا يبـدو، تغيـيرًا جوهريًـا في السياسـة الأميركيـة القائمـة عمـلًا بمبـدأ النـأي بالنفـس عـن الشـأن السـوري، حيـث يمكـن اسـتقراء مواقـف منفتحـة مـن التصريحـات الصـادرة حتـى الآن عـن الإدارة الجديـدة توحـي بالتركيـز عـلى تسـوية الملـف النـووي الإيرانـي وتسـوية ملـف الحـرب الدائـرة في اليمـن، وكلا الأمريـن فيهمـا تعزيـز لمكانـة إيـران في المنطقـة. بنـاء عـلى ذلـك مـن المسـتبعد أن يكـون الملـف السـوري عـلى رأس

في محاولة لاستخلاص المنحى الذي آلت إليه الأزمة في سورية، من وجهة النظر الإسرائيلية، اعتبر الصحافي الإسرائيلي المتمرس أيهود يعاري أن إسرائيل خرجت خاسرة من الأزمة السورية، بسبب صمود النظام، على الرغم من كل التكهنات بسقوطه، وتعاظم الوجود العسكري الإيراني، وتمركز خلايا ووحدات قتالية لحزب الله داخل سورية وفي منطقة الحدود.

أولويات الإدارة الأميركية- الجديدة.

ترددت تكهنات في الآونة الأخيرة عن وساطة سرية روسية بين إسرائيل وسورية بهدف استئناف المفاوضات، عزّز ذلك تصريح منسوب للممثل السوري الشهير دريد لحام، المعروف عنه تأييده للنظام، قال فيه إن التطبيع ممكن إذا تمت التسوية بناءً على خطة السلام العربية التي أُقرت في القمة العربية في العام ٢٠٠٢[٣١]. حاول البعض أيضًا الربط بين التطبيع الحاصل مؤخرًا بين إسرائيل وبعض الدول والممالك العربية في الخليج والمغرب العربي، إلّا أن نظرة متعمقة في الأمر، تأخذ بعين الاعتبار التحالفات الإقليمية للنظام وتجربة المفاوضات بين إسرائيل وسورية، تدل على أن هذه لا تعدو كونها تكهنات، لا سيما وأن النظام حتى وإن توفرت لديه إرادة التفاوض، فإن مساحة المناورة المتاحة له ضيقة بسبب طبيعة التحالفات مع الجمهورية الإسلامية وحزب الله. على الرغم من الغطاء الدولي والوجود العسكري الروسي ودوره الفاصل في ترجيح كفة النظام في مواجهة خصومه، فإن إيران تبقى الحليف الإقليمي الأقوى للنظام والداعم الأساسي اقتصاديًا وصاحبة الحضور الأبرز عسكريًا.[٣٢] يُضاف إلى ذلك أن مسألة التفاوض حول الجولان غير واردة أصلًا في حسابات الدولة العبرية، خصوصًا بعد الاعتراف الأميركي بضم الجولان لإسرائيل. أكثر من ذلك، فإن النظام وعلى الرغم من ضعفه منخرط حتى العنق في المحور الذي تقوده إيران والمناهض بالمطلق للتحالف الذي بدأت بوادره تتشكل مع توقيع اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والممالك العربية في الخليج. ربما من الأفضل النظر إلى هكذا تكهنات في سياق تجاذب حاصل بين إيران وروسيا، لا يتعدى كونه تجاذبًا بين حلفاء حول انتزاع المزيد من النفوذ في الجغرافيا السورية.[٣٣] في هذا السياق، يجدر التنويه إلى أن الاستبدال الحاصل في الإدارة الأميركية والتغيّر المتوقع حيال الملف النووي الإيراني والنزوع نحو العودة للاتفاق مع إيران ليس من شأنه إحداث ضعضعة المحور الذي تقوده طهران، بل على العكس من شأن التوصل إلى اتفاق بالنسبة للملف النووي واليمن أن يعزز مكانة هذا المحور، ويثبّت مسببات وجوده وبقائه في مواجهة إسرائيل.[٣٤]

الخلاصة

لا يختلف اثنان على أن الثورات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي من تونس إلى سورية، شكّلت حدثًا مؤسسًا في تاريخ المنطقة العربية ما زلنا نعيش تداعياته وتبعاته. حتى أن تأثير هذه الثورات امتَد إلى المجتمع الإسرائيلي الذي خرجت منه حركة الاحتجاج الاجتماعي في تموز ٢٠١١ مطالبة الحكومة بتحقيق العدالة الاجتماعية وإنقاذ الطبقة الوسطى من الانهيار، بسبب عبء الضرائب وغلاء المعيشة والخدمة العسكرية. وكان من أَهَم الشعارات التي رفعت خلال حركة الاحتجاج شعار «الشعب يريد عدالة اجتماعيه» وهو مستوحى من شعارات المنتفضين العرب.[٣٥]

استحوذت الثورات العربية على اهتمام خاص في الحيز الإسرائيلي وتعدَدت التفسيرات والتحليلات لها، إلا أنها كلها انطلقت في نهاية المطاف من مبدأ ثابت يتساءل ما إذا كانت هذه التحولات تصب في صالح إسرائيل أم لا؟.[٣٦] لا يمكن إنكار حقيقة أن الحراك الثوري الجماهيري الذي اجتاح العالم العربي ونجاح الثورات الشعبية في إسقاط أنظمه دكتاتورية عاتية أثار اهتمام المجتمع الإسرائيلي، ذلك أن مشاهدة الإنسان العربي منتفضًا بهذا الشكل هو مشهد لم يعتد الإسرائيليون مشاهدته. إلا أن صعود التيار الإسلامي كان في الحقيقة مبعث قلق في إسرائيل خصوصًا فيما يتعلق بمصر، الدولة العربية الأكبر والأهم بالنسبة لإسرائيل.[٣٧] على

عكس الحالة السورية التي لم تخش إسرائيل من استيلاء الإسلاميين على الحكم فيها، فإن وصول الأخيرين إلى السلطة في مصر اعتبر تحوّلًا خطيرًا بسبب الترادف والتماثل الفكري والسياسي مع حركة حماس في غزه.

شكّل اندلاع الثورة السورية نقطة تحول في القراءة الإسرائيلية للثورات العربية، لأنها بعثت آمالًا حقيقية بانهيار «محور الشر» الذي تقوده طهران.

في محاولة لاستخلاص المنحى الذي آلت إليه الأزمة في سورية، من وجهة النظر الإسرائيلية، اعتبر الصحافي الإسرائيلي المتمرس أيهود يعاري أن إسرائيل خرجت خاسرة من الأزمة السورية، بسبب صمود النظام، على الرغم من كل التكهنات بسقوطه، وتعاظم الوجود العسكري الإيراني، وتمركز خلايا ووحدات قتالية لحزب الله داخل سورية وفي منطقة الحدود، لذلك اعتبر يعاري أن إسرائيل ارتكبت خطأً إستراتيجيًا فادحًا بعدم تدخلها في الحرب الأهليّة في سورية وتوجيه الضربة القاضية لنظام البعث. تتقاطع هذه القراءة مع تلك التي قدّمها البروفسور إيتمار رابينوفيتش (المختص بالشؤون السورية والمفاوض الرئيسي الذي أدار المفاوضات في عهد حكومة رابين الثانية)، حيث يعتبر هذا الأخير أن إسرائيل وقفت أمام خيارين، إما عدم التدخل والحفاظ على مصالحها الحيوية، وإما تقديم العون للمعارضة المسلحة والتسريع بإسقاط النظام، وهذا هو الخيار الذي كان من المفروض أن تتبناه القيادة الإسرائيلية، خصوصاً حيال تعاظم الوجود الإيراني، إلا أن ضعف المعارضة والخشية من تكرار المشهد اللبناني وقفا حاجزًا أمام الإغراء الكبير بالتدخل في الأزمة اللبنانية وحسم مصير نظام البعث هناك. [٣٨]

لا يتفق الجميع مع الرؤية «السوداوية» التي يطرحها رابينوفيتش وتركّز على تعاظم النفوذ الإيراني وتعزيز القدرات القتالية لحزب الله. ففي مقابل هذا، يرى البعض أن الثورة في سورية في ما آلت إليه، جاءت في صالح المصالح الأمنية والعسكرية لإسرائيل لأنها أدّت إلى تدمير البنى التحتية والاقتصاد السوري. إلا أن البعد الأهم هو أن الثورة أتت على القدرات العسكرية للدولة السورية، وأفضت إلى تدمير شبه كامل للقدرات البشرية والعسكرية والقتالية للجيش السوري. فمع اندلاع الثورة، كان تعداد القوات المسلحة السورية نحو ٢٩٠ ألف جندي، تقلّص تعدادهم إلى نحو ٩٠ ألف جندي ومقاتل، هذا عدا عن تدمير نحو ألفي دبابة ونحو ستين في المئة من القدرات الجوية لسلاح الجو السوري. بناءً عليه، فإن الثورة السورية والانزلاق نحو الحرب الأهليّة أزالا وبشكل نهائي آخر تهديد تقليدي لأمن الدولة العبرية، ولم يعد هنالك جيش عربي في دول الطوق، يمكنه أن يشكّل تهديدًا لأمن إسرائيل في المنظور القريب والمتوسط. [٣٩]

لربما يكون هناك اختلاف في الدوائر الإسرائيلية حول مسألة مصير النظام في سورية، وإن كانت الكفة المتأملة في سقوطه وزواله هي الراجحة، فإن إسرائيل التي اتخذت قراراً بعدم التدخل فيما يحدث من حولها إلا إذا تعرضت مصالحها الأمنية للخطر لم تكن بحاجة إلى التدخل المباشر أو الخفي، لأن التحولات التي جاء بها ما سمي «الربيع العربي» لم تكن بالضرورة في غير صالح إسرائيل، بل أكثر من ذلك أن هذه الثورات أفرغت المنطقة من دور عربي فاعل، ولم تأت بالديمقراطية وفتحت الباب أمام تغييرات من شأنها إعادة رسم خارطة المنطقة بشكل يموضع إسرائيل كمركز الثقل لمحور دول ما بات يُسمى بمعسكر الاعتدال أو الاستقرار في العالم العربي.

ولعل التصّور الذي قدّمه المستشرق الإسرائيلي آشر ساسار بعد اندلاع الثورات الشعبية يعبّر عن مدى الشماتة والراحة لما آلت إليه حالة العالم العربي. في هذا يقول ساسار: كان مؤسس الدولة دافيد بن-غوريون متشائماً ويخشى من امتلاك الدول العربية التكنولوجيا مع الكثرة العددية، وعليه، كان بن غوريون يؤكد على ضرورة سعي إسرائيل للحفاظ على جهوزيتها وتفوقها، إلّا أن ما لم تحسب إسرائيل حسابه يومًا هو أن تضطر إلى مواجهة تحدٍ من نوع جديد هو حالة الضعف والوهن والتفكك التي ألّمت بالعالم العربي في أعقاب الثورات. [٤٠] جاءت الثورة في سورية بكل ما ترتب على سلوكيات النظام، وبزوغ المعارضة المسلحة والانزلاق إلى الحرب الأهليّة، لتضيف لبنة أخرى لحالة الضعف العربي من خلال تدمير القدرات العسكرية التقليدية لدولة، لطالما أُعتبرت إسرائيليًا على أنها قلعة العداء والاستعداء لإسرائيل. في الوقت ذاته، فإن صمود النظام وتزايد الوجود الإيراني وتوغل حزب الله في توسيع الجبهة مع إسرائيل ينبئ بطبيعة المواجهة التي قد تشهدها المنطقة وهذا بالتأكيد مبعث قلق وترقب في إسرائيل. [٤١]

الهوامش

١ خطاب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو كما هو مقتبس لدى: ليئور لهرس، **ظلام في مصر أم ربيع الصبا؟ الخطاب الإسرائيلي عن الربيع العربي**، (تل أبيب: معهد ميتافيم، ٢٠١٣)، ص ٤. (بالعبريّة)

٢ أفراهام سيلع، **سوريّة وقضيّة فلسطين – منذ إقامة العصبة العربيّة وحتّى اتّفاقيّة الهدنة**، (١٩٨٤)، ص ٤٦-٤٧. (بالعبريّة)

٣ سيلع ، ص ٤٨.

٤ . سيلع، ص ٤٩.

٥ سيلع، ص ٥١.

٦ موشيه ماعوز، **سورية من العروبة وإليها**، (رعنانا: الجامعة المفتوحة، ٢٠١١)، ص ٤٦-٤٨. (بالعبريّة)

٧ راجع مقالة شلومو نكديمان «الجد أفرايم ومغامراته في الموساد» هآرتس، ٢٥ اب ٢٠١١. (بالعبريّة)

https://www.haaretz.co.il/misc/1.1373141

(آخر مشاهدة في شهر ٢٠٢١/٢)

8 Yusri Hazran، "A people that shall dwell alone، is that so? Israel and the minorities alliance" *Middle Eastern Studies*، Vol. 56، Issue 3 (2020، pp. 396-411.

٩ اليعزر تسفرير، **ورطة: شرطي مرور في المتاهة اللبنانية**، (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦)، ص ٧٤. (بالعبريّة)

١٠ شمعون أفيفي، طبق نحاس.

١١ سيد قشوع، «رجُلنا»، كول هاعير، ص ٥٦. (بالعبريّة)

١٢ يوفال نئمان، «أهداف وطنيّة ضمن بطل جبل الحجر» لدى هرأيين، ألوف (محرّر)، **هل حقًّا من الصّعب أن تكون إسرائيل**. (القدس: فان لير، ١٩٨٢)، ص ٢٦٨.

١٣ استمع إلى محاضرة البروفسور عوزي رابي- رئيس مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط- جامعة تل-أبيب، مطلع آذار من العام ٢٠١٣:

https://www.youtube.com/watch?v=x3se9UDf6N8

١٤ أيهود باراك يرجح: الأسد آيل إلى السقوط خلال أسابيع، هآرتس، ١١ كانون الأول ٢٠١١.

١٥ أيهود باراك «من الأفضل أن يسقط الأسد وإن كان الثمن لذلك تسرب أسلحة كيميائية لحزب الله» غلوبس، ٢٢ آب ٢٠١١.

١٦ مقابله مع عاموس جلعاد، «نشطاء القاعدة ينتظرون الفرصة للاستيلاء على سوريه» ٢ نيسان ٢٠١٣. http://news.walla.co.il/?w=/9/2629505

١٧ راجع في هذا السياق التنظير حول «دول الاستقرار» الذي يقدمه ضابط الاستخبارات العسكرية السابق: عيران ليرمان، «حجر الشاهد: السيسي، استقرار مصر ومستقبل شرق البحر المتوسط.»، معهد أورشليم للإستراتيجية والأمن، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٨.

https://jiss.org.il/he/lerman-the-keystone-sisi-egyptian-stability-and-the-future-of-the-eastern-mediterranean

(آخر مشاهدة في شهر ٢٠٢١/٢)

١٨ مقالة ميخائيل هرتسوغ، «استغلال الفرصة في سورية» **هآرتس**، ١٨ حزيران ٢٠١٢.

١٩ ب. فيلر «يدلين يقول: الربيع العربي فرصة أكثر منه مخاطرة» ٢٨ اب ٢٠١١ Ynet، شاهد الرابط الآتي:

http://www.ynet.co.il/articles/0،7340،L-4088468،00.html

٢٠ مقابلة مع مائير داغان، كلكاليست، ١٠ تموز ٢٠١٢، شاهد الرابط الاتي: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0،7340،L-3576641،00.html

٢١ مقابلة مع عاموس يدلين في

«Ex-intel Cheif: Israel should punish Assad for killing civilians» The Times of Israel، May 13، 2014

٢٢ موشيه معوز، **الإسلام السياسي والربيع العربي**، (تل أبيب: ميتافيم، ٢٠١٣)، ص ٤ (بالعبرية).

٢٣ معوز، **الإسلام السياسي والربيع العربي...**، ص ٥-٦.

٢٤ راجع تصريح وزير الخارجية «المجزرة في سورية لا تحتمل» ٤ آذار ٢٠١٤ في الرابط الآتي:

http://www.inn.co.il/News/News.aspx/234512

(آخر مشاهدة في شهر ٢٠٢١/٢)

٢٥ شاهد النداء الذي وجهه آفي ديختر: "العالم العربي يتجاهل الشعب السوري" : https://www.youtube.com/watch?v=3rGhmcZu6Iw

(آخر مشاهدة في شهر ٢٠٢١/٢).

٢٦ مقال بيني موريس، «ملزمون بإلحاق الهزيمة بحماس في الحرب القادمة»، **هآرتس**، ٢٥ تموز ٢٠١٤.

٢٧ راجع تقرير هيئة الإذاعة البريطانية، «عملية الجار الطيب الإسرائيلية في الجولان السوري» ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٧: الرابط الآتي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41975936

(آخر مشاهدة في شهر ٢٠٢١/٢)

راجع أيضا تقرير جيلي كوهين، «معدات طبية، أدوية ومئات الأطنان من الأغذية: هكذا ينقل جيش الدفاع الإسرائيلي مساعدات إنسانية لسورية» هآرتس، ١٩ تموز ٢٠١٧، تقرير موقع Walla الاخباري: «عملية «جار طيب» إسرائيل تنقل أموالًا ومساعدات للمتمردين في الجولان السوري» ١٨ حزيران ٢٠١٧:

https://news.walla.co.il/item/3074289

(آخر مشاهدة في شهر ٢٠٢١/٢)

٢٨ إيتمار رابينوفيتش، «الشيطان الذي نعرفه- الرؤية الإسرائيلية حول مستقبل نظام الأسد»، **نشرة نظرة عليا**، العدد ٤٢٧، معهد دراسات الأمن القومي، ٢١ أيار ٢٠١٣، ص ١-٢.

29 Congressional Research Service، Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response" ، July 20، 2020، pp. 1-2; https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33487.pdf

(آخر مشاهدة في شهر ٢٠٢١/٢)

٣٠ Congressional Research Service ، pp. 2-3

٣١ شاهد اللقاء الكامل الذي أجرته CNN مع دريد لحام مؤخراً على الرابط الآتي: https://www.youtube.com/watch?v=z0MOg9jf-rQ

(آخر مشاهدة في شهر ٢٠٢١/٢)

٣٢ نير بومس وستيفن كوهين، «عقد على التراجيديا السورية» مجلة **تسكلون**- معهد السياسة والإستراتيجية في المركز الأكاديمي هرتسليا (شباط ٢٠٢١)، ص ١-٤.

٣٣ راجع التقرير حول هذه الوساطة في تقرير قناة الشرق في الرابط الآتي: https://www.youtube.com/watch?v=5sLjC4X6F80

(آخر مشاهدة في شهر ٢٠٢١/٢)

٣٤ ايتي برون وعينت كورتس، **تقييم إستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٠-٢٠٢١**، (تل- أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠٢٠)، ص ٤٢-٤٧.

https://www.inss.org.il/he/publication/strategic-survey-israel-2020-2021/

(آخر مشاهدة في شهر ٢٠٢١/٢)

٣٥ لهرس، ص ١٥-١٦.

٣٦ لهرس، ص ١٨.

٣٧ افرايم عنبار، «التقلبّات في العالم العربي والأمن القومي لإسرائيل»، لدى عنبار، أفرايم (محرر)، **ربيع عربي؟** (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣)، ص ٢٢٦.

٣٨ إيتمار رابينوفيتش، «الولايات المتحدة وإسرائيل في مواجهة سورية بشار الأسد: التحديات، التخبطات والخيارات»، مشهد سياسات، المجلد ٢٣، العدد ٤ (تشرين الأول، ٢٠٢٠)، ص ٦٩-٧١.

39 Avi Jager، "Syria: The Decline of the Last Conventional Threat" Bar-Ilan University: BESA، August 2020، pp. 1-4.

٤٠ راجع محاضرة البروفسور آشر ساسر في جامعة تل- أبيب، اذار ٢٠١٣: https://www.youtube.com/watch?v=FgoJS3vP8p8&t=20s

(آخر مشاهدة في شهر ٢٠٢١/٢)

٤١ معهد دراسات الأمن القومي، **المعركة القادمة في الشمال ٢٠٢٠**، (تل-أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠٢٠)، ص ١-٤١

أنس إبراهيم*

الشخصيّة الوظيفيّة في السّينما الإسرائيليّة: «فالس مع بشير» نموذجًا

تقـدّم هـذه المداخلـة تحليـلاً للشـخصيّة العسـكريّة الإسرائيليّـة في فيلـم «Waltz With Bashir, 2008»، للمخـرج الإسرائيـليّ آري فولـمان، بوصفهـا شـخصيّة وظيفيّـة، أي الشّـخصيّة التـي تُفكِّـرُ بنفسـها كجـزءٍ مـن منظومـة سـلطويّة تتجاوزهـا وفي الآن ذاتـه تحتَويهـا أيديولوجيـاً وفِكريـاً. توظّـفُ الورقـة عمـل عالـم النّفـس الاجتماعـيّ الأميركـيّ، سـتانلي ميلغـرام Stanley Milgram (١٩٣٣-١٩٨٤)، الـذي تركّـزَ عـلى دِراسـة انصِيـاع الأفـراد في المجتمعـات الحديثـة للسّـلطة مـن خـلال عـدد مـن التجـارب المختبريّـة والمقـالات النّظريّـة. طـوّر ميلغـرام مفهـوم الوضعيّـة الوظيفيّـة Agentic state، والـذي يُشـيرُ إلى الوضعيّـة التـي فيهـا تنتقـل الشـخصيّة الإنسـانيّة مـن كونهـا مُسـتقلّة التّفكـير إلى حالـة خُضـوعٍ كلّيٍ للسّـلطة؛ أي تحوّلهـا إلى شـخصيّة وظيفيّـة.

تدّعـي هـذه المُداخلـة أنّ الشـخصيّة العسـكريّة التـي تظهـر في فيلـم «فالـس مـع بشـير» تقـدّم نموذجـاً بـارزاً للشـخصيّة الوظيفيّـة العسـكريّة الإسرائيليّـة، واسـتناداً إلى هـذه الفرَضيّـة يتـمّ تفسـير انعـدام شـعور آري فولـمان أو أيٍّ مـن الشـخصيّات الأخـرى في الفيلـم، بالمسـؤوليّة الأخلاقيّـة أو القانونيّـة عـن أحـداث مجـزرة صـبرا وشـاتيلا التـي وقعـت بـين السّـادس عـشر والثامـن عـشر مـن أيلـول في العـام ١٩٨٢ غـرب مدينـة بـيروت، وراح ضحيّتهـا أكثـر مـن ٣٥٠٠ فلسـطينيّ ولبنانـي بعدمـا أدخـلَ الجيـش الإسرائيـليّ ميليشـيا الكتائـب اللبنانيـة إلى المخيّمـات وزوّدها بالإضـاءة الليليّـة والمعـدّات العسـكريّة، إضافـة إلى حراسـة

* أنـس إبراهيـم، كاتـب وباحـث حاصـل عـلى الماجسـتير في الدراسـات الإسرائيليـة مـن جامعـة بيرزيـت.

يمكن وصف الشخصيّة الوظيفيّة العسكريّة الإسرائيلية ما قبل الانتفاضة الثانية بالشخصية الوظيفيّة الليبراليّة وهي الحاضِرة في فيلم «فالس مع بشير». أمّا الشخصيّة الوظيفيّة العسكريّة الفاعلة اليوم في الجيش الإسرائيليّ والمؤسسة الأمنيّة الاستعماريّة يمكنُ وصفها بالشخصيّة الوظيفيّة القوميّة.

المخيّمات ومنع خروج أيّ شخصٍ منها خلال ساعات المجزرة.

ستركّز المُداخلة على الجانب النظريّ النفسيّ لا التّاريخيّ أو السّياسيّ الذي يحتويه الفيلم. ولذلك بدأتُ بالتأطير النظريّ للمصطلحات الأساسيّة الواردة في المداخلة؛ كالسّلطة، الدّولة، أفعالُ السّلطة، وأخيراً، الشخصيّة الوظيفيّة. ومن ثمّ محاولة موضعة الفيلم وعناصره الخطابيّة الأيديولوجيّة، السياسيّة والفكريّة المستمدّة من أيديولوجيا الاستعمار الاستيطاني الصهيونيّ، وبين مفهوم الشخصيّة الوظيفيّة والسّلطة التي بحَثَ فيها ميلغرام في كتابه «طاعة السّلطة Obedience to authority».

ومن الادّعاء الأوّل تستمدُّ المداخلة ادّعاءها الثّاني، وهو أنّ هناك تحوّلاً طرأ على الشخصيّة الوظيفيّة الصهيونيّة خلال العقود الأخيرة يرجعُ إلى التحوّلات التي طرأت على الأيديولوجيا الصهيونيّة المهيمنة في إسرائيل. فالشخصيّة الوظيفيّة العسكريّة الإسرائيلية ما قبل الانتفاضة الثانية يمكنُ وصفها بالشخصية الوظيفيّة الليبراليّة وهي الحاضِرة في فيلم «فالس مع بشير». أمّا الشخصيّة الوظيفيّة العسكريّة الفاعلة اليوم في الجيش الإسرائيليّ والمؤسسة الأمنيّة الاستعماريّة يمكنُ وصفها بالشخصيّة الوظيفيّة القوميّة. لا تختلفُ الشخصيّة الوظيفيّة القوميّة عن الليبراليّة في أنماطِ إنشائها أو سلوكيّاتها، لكنّها تختلفُ في قدرتها التّدميريّة المنهجيّة، وفي تشرّبها لادّعاءاتٍ خَلاصيّة صهيونيّة تتجسّدُ في كراهيّتها العميقة للجسد الفلسطينيّ.

تأطير نظريّ للشخصيّة الوظيفيّة

تجدرُ الإشارة أوّلاً إلى تعيين بعض المُصطلحات الأساسيّة لهذه المُداخلة، ومِنها السّلطة، الدّولة، وكذلك مُصطلح «الشخصيّة الوظيفيّة»، لغاية الإشارة إلى السّياق النظريّ الخاصّ بكلٍّ منها في هذه المُداخلة.

أوّلاً، مفهوم السّلطة الذي من الممكن أن يخضع لسوء تأويلاتٍ مختلفة بما يتعلّقُ بماهيّتها، أو شكلها أو حدود ظهورها. وفي هذه الورقة سيتمّ الاستعانة بتحليل فوكو للسّلطة، «السّلطة [التي] في كلّ مكان: لا أنّها تبتلع كلّ شيء، بل أنّها تأتي من كلّ مكان».[1] هي السّلطة السياسيّة التي تُمارس نفسها بواسطة مؤسساتٍ ظاهرياً سُلطويّة، كالمؤسسة العسكريّة، الشُّرَطيّة، السّجن، وأخرى تبدو ظاهرياً غير سُلطويّة ومُستقلّة عن السّلطة السياسيّة لكنّها فعلياً ليست كذلك، كعيادات العلاج النفسيّ، والمستشفيات ومؤسسات إعادة التأهيل.[2] أيضاً السُّلطة التي تملِكُ القُدرة التأويليّة للعالم ولوقائعه الاجتماعيّة، والتي تملك القُدرة على فرض تفسيراتها على الأفراد كتفسيراتٍ شرعيّة تملك قوّة الإكراه أو الإقناع. هنا تأتي الدّولة كما يكتبُ عنها بيار بورديو، عالم الاجتماع الفرنسيّ، على أنّها «قطاع حقل السُّلطة أو السّلطان الذي يمكن أن نُسمِّيه «حقلاً إدارياً» أو «حقل الوظيفة العموميّة»، الذي «يُعتَرَفُ بامتلاكه المشروع/الشرعيّ للعنف المادّي والرمزيّ».[3] وكي تحوز الدّولة القابليّة على الاعتراف بها كلّياً بعيداً عن قوّة القهر، فلا بدّ لها من الظهور كحيّزٍ مُحايدٍ، أي أن يكون ممكناً تعريفها باعتبارها «مبدأ أرذوكسيّة»، أو مبدأ صراطٍ مُستقيم [لا يمكنُ الاختلاف عليه]، كنقيض للفوضى أو حالة الطّبيعة [حرب الكلّ ضدّ الكلّ]، مبدأ لا يمكن إدراكه إلّا في تجلّيات النظام العموميّ ومفهوماً بالمعنيين الرمزيّ والمادّيّ في آن.[4] والدّولة هي الكيان الاجتماعيّ الوحيد القادر على اتّخاذ وجهة نظر حول وجهات النّظر كافّة، والتي تُعرِبُ عن نفسها أحياناً في ما يُسمّى بالعلم الإداريّ، أي الخطاب الذي يُدلِي به العاملون في الدّولة عن الدولة، وهو أيديولوجيّة الخدمة العامّة والمصلحة

”فالس مع البشير“: كلاب في كابوس القاتل. (الصورة عن «الشبكة»)

العامّة.[٥] وللتدليل على الدّولة، أو السّلطة، يقترحُ بورديو التّفكير بالدّولة من خلال أفعالها؛ أي بدلاً من الإشارة إلى الدّولة كفاعل، الإشارة إلى «أفعال الدّولة»، للتدليل على تلك الأفعال السياسيّة ذات الادّعاءات والمزاعم بامتلاكها مفاعيل في العالم الاجتماعيّ[٦] – وفي هذه المداخلة سأستخدمُ «أفعال سُلطة»، للإشارة إلى أفعال الشخصيّة الوظيفيّة.

تتجلّى بداهة «أفعال الدّولة» في بداهة قبول مؤسساتها وأجهزتها الفاعلة في العالم الاجتماعيّ، والتي تحوز قدرة بثّ البداهة ذاتها في العالم الاجتماعيّ؛ كالمؤسسة العسكريّة، المؤسسات التعليميّة وغيرها من المؤسسات التي تظهر كضرورة/ بداهة لا يمكنُ مُجادلتها؛ وتملك قدرة تأويليّة وتفسيريّة للعالم وواقعه الاجتماعيّ مُستمدّة من سببِها الأوّل: الدّولة. كما تملك تفسيراتها سلطة الإكراه أو الإقناع ذاتها على الأفراد في العالم الاجتماعيّ، وتكون تلك القُدرة أشدُّ سطوةً على أولئك الذين هم جزءٌ من هذه المؤسسات الدولاتيّة، والذين يُسمِّيهم ستانلي ميلغرام بـ «الشخصيّات الوظيفيّة»، أيّ الشخصيّات التي تضع نفسها في وضعية وظيفيّة Agentic state[٧].

يضعُ ميلغرام مصطلح الوضعيّة الوظيفيّة Agentic state ضِدّاً للوضعية المُستقلّة Autonomy state، والتي فيها يتصرّفُ الفرد من تلقاء نفسه ولغايات ذاتيّة. يطرأ تحوّل جوهريّ على أداء الفرد في الوضعيّة الوظيفيّة، إذ يبدأ الشّخص الذي يدخلُ نظام السّلطة في التوقّف

عن رؤية أفعاله كأفعالٍ ذاتيّة لتحقيق غاياتٍ شخصيّة، بل كأفعال سُلطة تؤدِّيها الشخصيّة الوظيفيّة Agentic personality، ولغاياتٍ غير شخصيّة.[٨] يتبع هذا التحوّل النفسيّ في النّظر والتّفكير في أفعال الذّات تغيُّرات سلوكيّة ووظائفيّة عميقة إلى الدّرجة التي يمكن فيها وصف الشخصيّة المُعدلّة بالمختلفة كُلّياً عن تلك التي كانت قبل اندِماجها في بناء السّلطة. يُشيرُ ميلغرام إلى هذه الحالة بـ«الوضعية الوظيفيّة»، والتي يعني بها اعتِبار الشّخص لنفسهِ شخصيّة وظيفيّة تعمل على إنفاذ رغبات شخصٍ آخر.

يضعُ ميلغرام، مثل فوكو، العائلة إضافة إلى المحيط الاجتماعيّ في خانة المنظومات الإنشائيّة للشخصيّة الوظيفيّة في المجتمعات الصناعيّة الحديثة – وما بعد الصّناعيّة؛ ومثل فوكو أيضاً، يُشيرُ إلى التنظيمات المؤسساتيّة كالمدرسة، الجامعة، كمنظومات سلطويّة تعمل على صقل الشخصيّة الوظيفيّة وتحضيرها لشَغْلِ دورها الاجتماعيّ في مرحلة ما بعد التّعليم. «فبمجرّد ما يخرُجُ الطّفل من العائلة، يُحوَّلُ إلى المدرسة؛

النّظـام السـلطويّ المؤسسـاتيّ. وهنـاك يتعلّـم الطّفـلُ إلى جانـب المـواد الدراسـيّة كيفيّـة التـصرّف في إطـار التنظيـم المؤسسـاتي... وسـيُدرك أنّ أفعالـه عُرضـة للضّبـط والمُسـاءَلة، ويُعلَّـمُ الطُّـلاب أنّ «العجرفـة/ الـبروز»، فعـلٌ غـير مقبـول مـن قبـل السّـلطة، ولكـن يُعاقَـبُ عليـه بشـدّة وأنّ الاحـترام هـو الطّريقـة الوحيـدة المقبولـة في الاسـتجابة للسُّـلطة».[٩]

يعتقـدُ ميلغـرام أنّ المجتمعـات الصّناعيّـة الحديثـة أضفَـتْ سِـمَة غـير مسـبوقة عـلى أنمـاط تربيـة الأفـراد عـلى طاعـة السّـلطة؛ ألا وهـي طاعـة السّـلطة غـير المُعرَّفـة شـخصياً Impersonal authorities – والتـي تعنـي أنّ الانصيـاع للسُّـلطة لـم يعـد انصياعـاً لشـخصٍ مُعـرَّف بعينـهِ للتابـع، كمـا هـو الحـال في المجتمعـات القبليّـة البِدائيّـة، بـل يكـون انصِياعـاً للرُّتبـة، للـزيّ العسـكريّ أو للقَـبِ الإداريّ، بغـضّ النظـر إن كان حامـل أو شـاغل هـذه المواقـع الإداريّـة، العسـكريّة أو السّـلطويّة، مُعرَّفـاً مـن قبـل الشـخصيّة الوظيفيّـة.[١٠] وتُطيـعُ الشـخصيّة الوظيفيّـة السّـلطة كمـا هـي فقـط عندمـا تكـون السّـلطة قـادرة عـلى إعـادة تعريـف الحالـة العامّـة، أو عالـم الأفـراد الاجتماعـيّ مـن خـلال الأيديولوجيـا، التـي بـرأي ميلغـرام، تُشـكّل السِّـمة المُلازمـة لـكلّ وضعيّـة يُطلَـبُ فيهـا مـن الأفـراد أداء أفعـالٍ اسـتثنائيّة. فالتحكُّـم بالأيديولوجيـا التفسـيريّة لعالـم الأفـراد الاجتماعـيّ، يـؤدّي إلى التحكّـم الـكُلّي أو شـبه الـكلّيّ في سـلوكهم. ولـكلّ حالـة اجتماعيّـة أيديولوجيـا مهيمنـة يُسـمّيها ميلغـرام بـ«تعريـف الحالـة»، وهـي تأويـل لمعنـى العالـم الاجتماعـيّ المُعطـى. فهـي تقـدّم منظـوراً يُكسِـبُ الشـخصيّات الفاعلـة في ذلـك العالـم الاجتماعـيّ منطِقـاً تفسـيرياً للوقائع المعيشـة. فالفعـل الذي يُنظَـرُ إليـه مـن وجهـة نظـرٍ عـلى أنّـه فعـلٌ قبيـح لا يكون كذلـك بواسـطة منظـورٍ آخـر، «فهُنـاك نـزوع لـدى البـشر لقبـول تعريفـات السّـلطة الشّرعيّـة لأفعـال معيّنـة»،[١١] ذلك عـلى الرّغـم مـن أنّ الـذات هـي مـن تـؤدّي الفعـل، إلّا أنّهـا تـترك للسـلطة مهمّـة تأويلـه. الأيديولوجيـا عنـد بورديـو هـي خطـاب الحقـل الإداريّ والسّـلطويّ، وعنـد حنّـا آرنـدت، تعمـلُ الأيديولوجيـا عـلى تدمـير العلاقـات البشريّـة كمـا تعمـلُ عـلى تدمـير الروابـط البشريّـة مـع الواقـع، و«تنجـحُ الأيديولوجيـا في إعـداد البـشر فقـط عندمـا يفقـدون روابطهـم مـع الآخريـن وصلتهـم بالواقـع؛ فمـن دون هـذه الروابـط يفقـد البـشر القـدرة عـلى التّجربـة/ العيـش والتّفكـير. لا تُشـكِّلُ الـذّات النازيّـة أو الشّـيوعيّة ذاتـاً مِثاليّـة للحكـم الشّـموليّ، بـل الـذات التـي فقـدت قدرتهـا عـلى التمييـز بـين الحقيقـة والخيـال [تمييـز التجربـة المحسوسـة]، وكذلـك قدرتهـا عـلى التمييـز بـين الصّـواب والخطـأ».[١٢]

يُشـكِّلُ إلغـاء الـذّات وإدماجهـا في الأيديولوجيـا لصالـح السّـلطة إذاً الأسـاس المعـرفيّ للطّاعـة؛ فـإن كان العالـم أو الموقـف مُفـسَّراً كمـا تُفـسّره السّـلطة، فـإنّ الإجـراءات الأخـرى تتبـع بتلقائيّـة منطقيّـة، وبالتّـالي، لـن يكـون ممكنـاً بـرأي ميلغـرام، النّظـر إلى العلاقـة بـين السّـلطة والـذات عـلى أنّهـا علاقـة تفـرضُ فيهـا سُـلطة قسريـاً العمـل عـلى ذاتٍ غـير راغبـة، لأنّ الـذّات الخاضعـة لأيديولوجيـا السّـلطة سـتكون ذاتـاً راغبـة في أداء مهامهـا.

الشخصيّة الوظيفيّة في الجيش الإسرائيلي

تسـتمدُّ الدّولـة قدرتهـا عـلى التّأثـير في العالـم الاجتماعيّ مـن قُدرتهـا عـلى فـرضِ نفسـها كبداهـة لا يُمكـنُ التّفكـير خارجهـا كمـا يعتقـد بورديـو؛ وقـد وضعـت الحركـة الصّهيونيّـة ومنـذ بدايـات مشروعهـا الاسـتعماري الاسـتيطاني في فلسـطين، مـشروع «الدّولـة اليهوديّـة»، موضـع بداهـة دولـة بورديـو، والتـي لا يمكـن التّفكـير خارجهـا بـأيّ حـلٍ للمسـألة اليهوديّـة. ذلـك كان جليّـاً في كتابـات العديـد مـن قـادة المـشروع الصهيونـيّ، ومنهـم زئيـف جابوتنسـكي الـذي كتـبَ أنّـه لا يمكـن التّفكـير بمسـار للحركـة الصهيونيّـة غـيرُ ذاك الـذي يُفـضِي إلى إقامـة دولـة يهوديّـة تملـكُ القـوّة اللازمـة لإكـراه العـرب عـلى قبـول الصّهيونيّـة مـرّة واحـدة وإلى الأبـد.[١٣]

كذلـك كانـت الأيديولوجيـا الصّهيونيّـة، ولا تـزال، مُهيمنـة في السياسـات الإسرائيليّـة، وفي تشـكيل الدّولـة عـلى أنّهـا دولـة يهوديّـة في جوهرهـا، مـن حيـث أنّ الغايـة التـي تخدمهـا هـي توظيـف الدّولـة في «معالجـة مشـاكل الشّـعب اليهـوديّ»، وذلـك انعكَـسَ عـلى بُنيـة الدّولـة القانونيّـة والسّياسـيّة المسـتنِدة إلى فكـرة المواطنـة اليهوديّـة؛ كـ«قانـون العـودة»، قانـون التعليـم الرسـميّ الـذي يُلـزم المـدارس بتعليـم الطّـلاب «قيـم الثقافـة الإسرائيليّـة وتنميـة الـولاء لدولـة إسرائيـل ولشـعب إسرائيـل»، إضافـة إلى قانـون التجنيـد العسـكريّ والقوانـين التـي تحـدّد مكانـة رسـميّة لرمـوز الشـعب اليهـوديّ.[١٤] يتقاطـع التّوصيـف السّـابق مـع تحليـل بشـارة للدّولـة اليهوديّـة التـي تعـرّف نفسـها ونظامهـا السـياسيّ اسـتناداً لبعـد دينـيّ لا يسـتندُ

كذلك كانت الدّولة في إسرائيل قادرة على إنشاء أجهزة دولاتيّة كالجيش الإسرائيليّ، تضع نفسها موضع بداهة لا يمكن حتّى للدولة أن تكون من دونها، إلى الدّرجة التي يمكن فيها وصف إسرائيل بالبُنية الاستعماريّة العسكريّة الاستيطانيّة التي هي في حالة تشكّل دائم؛ كما في وصف باتريك وولف للاستعمار كـ«بنية وليس حدثاً».

إلى المواطنة ولكن إلى المواطن اليهوديّ.[١٥]

كذلك كانت الدّولة في إسرائيل قادرة على إنشاء أجهزة دولاتيّة كالجيش الإسرائيليّ، تضع نفسها موضع بداهة لا يمكن حتّى للدولة أن تكون من دونها، إلى الدّرجة التي يمكن فيها وصف إسرائيل بالبُنية الاستعماريّة العسكريّة الاستيطانيّة التي هي في حالة تشكّل دائم؛ كما في وصف باتريك وولف للاستعمار كـ«بنية وليس حدثاً».[١٦] ويعتقد بشارة أنّ أساس هيمنة العقيدة الأمنيّة في إسرائيل هو الشّعور الدّائم بالتهديد والنّابع من إدراكٍ عميقٍ لدى المجتمع الإسرائيلي بجريمة الحركة الصهيونيّة ضدّ الفلسطينيين. ذلك ما يربِطُ هيمنة العقيدة العسكريّة بحالة «اللا خيار» والتي تنصُّ على ضرورة استعداد إسرائيل الدّائم للحرب في ظلّ وجودها في محيطٍ عربيّ لا يعترف بإسرائيل كدولةٍ طبيعيّة في المنطقة.[١٧] ذلك ما يُفسِّر هيمنة الجيش الإسرائيليّ بوصفه المؤسسة الأشدّ تأثيراً واختراقاً للمجتمع الإسرائيليّ، لا فقط لدوره الدفاعيّ، بل أيضاً من خلال أدواره غير العسكريّة في الحياة المدنيّة إلى الحدّ الذي يمكنُ فيه القول إنّه هو الشّيء الوحيد الذي يجعلُ من الدّولة واقعاً حقيقياً.[١٨] فالجيش يلعبُ دوراً حيوياً في عمليّة الإدماج الاجتماعيّة، الاقتصاديّة والتّحديثة في الدّولة، وكذلك في عمليّة بناء الأمّة؛ فهو يُساعد في عمليّات البحث الأركيولوجيّة، تعليم المهاجرين، المساعدات الزّراعية والترويج للثقافة اليهوديّة والعبريّة؛[١٩] إضافةً إلى دوره الحيويّ في تمكين سياسات الاستيطان في الضفّة الغربيّة ودعمها.

يُشكِّل الجيش في إسرائيل نموذجاً للمؤسّسة السلطويّة الأيديولوجيّة التي يصفها ميلغرام في كتابه «طاعة السّلطة»؛ فهو ليس بالمؤسسة الضبطيّة فحسب، بل تنظيم أيديولوجيّ مؤسساتيّ يعمل على إدماج الأفراد كلّياً داخل أيديولوجيا المؤسسة الصهيونيّة الدولاتيّة، لغاية خلق شخصيّة وظيفيّة راغبة ومُستعدّة لأداء أيّ مهمّة تُناطُ بها من قبل السّلطة؛ شخصيّة تتبنَّى النظام المعرفيّ والأخلاقيّ للسُّلطة، منفصلة كلّياً عن واقعها الاجتماعيّ؛ شخصيّة وظيفيّة طيّعة تقبل تفسيرات السّلطة الأيديولوجيّة لعالمها الاجتماعيّ.

إلّا أنّ الجيش الإسرائيليّ ليس محطّ التركيز لهذه المُداخلة – على الرغم من أنّه يُشكِّلُ نموذجاً للمؤسّسة السلطويّة الأيديولوجيّة يجبُ دراسته بشكلٍ منفصل، بل الجنديّ الإسرائيليّ في «فيلم فالس مع بشير»، بوصفه شخصيّة وظيفيّة طيّعة، والتي تتداخل في تشكيلها عدد من السُّلطات الأيديولوجيّة والمتعدّدة داخل المجتمع الإسرائيليّ، كالسّلطة السياسيّة، الثقافيّة والدينيّة.

فالفرد الإسرائيليّ يخضع منذ الولادة لمجموعة من الممارسات السلطويّة أداؤها متناسق لغاية خلق فردٍ طيّع يقبل التّفسير الصهيونيّ لحاضره، ماضيه ومستقبله؛ فالدّولة تقدّم نفسها بوصفها مشروعاً خلاصياً لليهود في إسرائيل وخارجها، وكذلك الجيش يقدّم نفسه على أنّه القوّة الوحيدة التي تستطيع حماية اليهود من الأخطار المُحدِقة بهم. تلك الوضعيّة تجعلُ الإسرائيليّ غير قادر على التّفكير خارج وجهة نظر الدّولة والتفسير الأيديولوجيّ الذي تقدِّمه لحاضره، ماضيه ومستقبله.

يحاول فولمان في «فالس مع بشير» إخفاء السّلطة العسكريّة وتأثيرها المُباشر على الجنود الذين يعرضهم كشخصيّات مُفكِّرة حسّاسة، لا كشخصيّات وظيفيّة طيّعة. إلّا أنّ ادعاء هذه المداخلة هي أنّ فولمان والجنود الآخرين في الفيلم كانوا شخصيّات وظيفيّة طيّعة لم تفكّر لنفسها، بل تركت عمداً مهمّة التّفكير والتفسير للسّلطة العسكريّة. لذلك كانت قادرة على ارتكاب جرائمها خلال الحرب الإسرائيليّة على لبنان في العام

١٩٨٢، وفقط بعد خروجها من دورها الوظيفيّ العسكريّ المناط بها آنذاك، وبعد مضيّ وقتٍ طويلٍ على الحرب، كانت قادرة على إسقاط أفكارها في الحاضر على الماضي للتأمّل في أخلاقيّة أفعالها من عدمها. إلّا أنّ التزامها بالأيديولوجيا الصهيونيّة ظلّ مُلازماً لها حتّى بعد انتهاء الحرب، وذلك ما دفع بفولمان إلى الاستنتاج بأنّ أحداً غير مسؤول عن المجزرة، وأنّه هو تحديداً لا يتحمّل مسؤوليّة أخلاقيّة عن المجزرة ولم يكن إلّا مشاركاً غير مباشر فيها، وهو العذر الذي عادة ما يستخدم من قبل الشخصيّة الوظيفيّة؛ أيّ أنّها كانت تؤدّي واجبها فحسب.

«اتبعوني»: نِداء الأيديولوجيا الصّهيونية لراقص الفالس

«اتبعوني»، لا «تقدّموا إلى الأمام»، هي صيغة الخطاب الرّسميّة بين الضّابط والجنديّ في الجيش الإسرائيليّ،[٢٠] وفي تلك الوضعيّة وضَعَ آري فولمان نفسه، مخرجُ «Waltz With Bashir»، كجنديّ في الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ١٩٨٢، وكجنديّ استمرّ في إطلاق القنابل الضوئيّة على مخيّميّ صبرا وشاتيلا ليلاً خلال ساعات المجزرة التي استمرّت أكثر من ٤٨ ساعة والتي راح ضحيّتها أكثر من ٣٥٠٠ بين رجالٍ، أطفالٍ ونساء فلسطينيات ولبنانيين.[٢١]

يتتبع الفيلم محاولة فولمان لاسترجاع ذكرياته المفقودة عن فترة خدمته العسكريّة آنذاك؛ ففي العام ٢٠٠٥ يلتقي بصديقٍ وجنديّ سابق، اسمه بوعاز، ويخبره الأخير عن كابوس يعاوده منذ فترة طويلة. في الكابوس يظهر ٢٦ كلباً يعوون تحت شرفته ويقولون لصاحب الحانة في الطابق الأرضيّ: «سلّمنا بوعاز وإلّا حطّمنا الحانة». يتّضحُ أنّ بوعاز كان قد واجه صعوبة في إطلاق النّار على البشر أثناء خدمته العسكريّة، ولذلك كُلِّفَ بإطلاق النّار على الكلاب الضالّة التي كانت تنبحُ بمجرّد اقتراب كتيبته من القرى اللبنانية ليلاً لاعتقال من يُسمّيهم «بالمخرّبين». «أتذكّرها جميعاً، ٢٦ كلباً، قتلتها جميعاً»، يقول بوعاز، فيسأله فولمان إن كان رأى أحداً كمعالجٍ نفسيّ للتخلّص من كابوسه، فيقول إنّه لم ير أحداً، فقط أنت. أنا؟ لماذا أنا يسألُ فولمان، فيجيبه لأنّك كنت هناك أيضاً، في لبنان. لبنان ليست في نظامي النفسيّ، يقول فولمان، لا أتذكّر شيئاً عن لبنان. والمجزرة؟ يسأله بوعاز، فيتجمّدُ وجه فولمان ويقول: «أيّ مجزرة؟ عن أيّ مجزرة تتحدّث؟»، «شاتيلا، ألم تكن قريباً من هناك؟ تقريباً ١٠٠ ياردة؟»، «المجزرة ليست في نظامي النفسيّ»، يقول فولمان، الحرب كلّها ليست في نظامي النفسيّ.

بعد فترةٍ على لقائه ببوعاز يبدأ فولمان برؤية حلمٍ يظهر فيه برفقة جنديّين وهم ينهضون عراةً قُبالة شاطئ بيروت، يلبسون زيّهم العسكريّ ويحدّقون في سماء المدينة الصّفراء بينما القنابل الضوئيّة تشقُّ سماء المدينة. يصعدون درجات الشّاطئ إلى الشّارع الرئيس؛ ويمشون في الشّوارع المُدمّرة والدّهشة مرتسمة على وجوههم إلى أن يأخذوا منعطفاً يدخلونه فتظهر جموع من النّساء النّائحات والرّعب بادٍ عليهنّ وهناك ينتهي الحلم. لا يُميِّزُ من الحلم إلّا شخصاً واحداً، وهو كارمي كنعان، صديقه القديم ومن رافقه خلال خدمته العسكريّة.

لاحقاً يذهبُ لرؤية صديقه أوري سيفان، معالجه النفسيّ، ليعرف ما الذي يجري له ولماذا لا يتذكّرُ شيئاً عن خدمته العسكريّة في لبنان، ولماذا تعاوده هذه الرّؤيا منذ لقائه ببوعاز. يقولُ له سيفان بأنّ الذّاكرة مخادعة؛ في بعض الأحيان نتذكّر أشياءً لم تحدث فقط لأنّ أحداً أوحى لنا بإمكانيّة حدوثها في الماضي، وفي أحيانٍ أخرى يحصل العكس، لا نتذكّرُ أشياء حدثت بالفعل لأنّ أحداً أوحى لنا بانعدام إمكانية حدوثها في الماضي. «ولكن إن كان الأمر يهمُّك كثيراً، اذهب إلى كارمي واسأله إن كان يتذكّر شيئاً عنك خلال الحرب».

يؤسّس الفيلم من خلال هذا الحوار بين المريض والمعالج النفسيّ لمنطق الفيلم المستند إلى العلاج النفسيّ؛ أي منطق فقدان الذّاكرة، والبحث ما وراء هذا الفقدان، وموضعة فولمان كمريضٍ منفصلٍ عن واقعه وماضيه، العالق في عالم من الخيالات والهلوسات التي قد تكون حقيقة وقد تكون خيالاً. وهو المنطق الذي يُفسّره راز يوسف على أنّه محاولة لإنشاء تمزّقٍ صادمٍ بين الذّاكرة الفرديّة الخاصّة، وما بين التّاريخ؛ أي الذاكرة القوميّة؛ فالحرب تظهر كأنّها فضاء ذاكرة خاصّة بمجموعة اجتماعيّة معيّنة منبوذة من الذّاكرة الجمعيّة الإسرائيليّة، وهم الجنود كرامي كنعان، بوعاز وفولمان، ممّن شاركوا في الحرب الإسرائيليّة على لبنان في العام ١٩٨٢.

يؤسّس الفيلم من خلال هذا الحوار بين المريض والمعالج النفسيّ لمنطق الفيلم المستند إلى العلاج النفسيّ؛ أي منطق فقدان الذّاكرة، والبحث ما وراء هذا الفقدان، وموضعة فولمان كمريضٍ منفصلٍ عن واقعه وماضيه، العالق في عالم من الخيالات والهلوسات التي قد تكون حقيقة وقد تكون خيالاً. وهو المنطق الذي يُفسّره راز يوسف على أنّه محاولة لإنشاء تمزّقٍ صادمٍ بين الذّاكرة الفرديّة الخاصّة، وما بين التّاريخ.

أنواع الشخصيّات الوظيفيّة في الفيلم

ينشئ الفيلم إذاً مجموعة اجتماعيّة مُعيّنة، هي الجنود الإسرائيليون الذين يتشاركون ذاكرة حرب العام ١٩٨٢، ويُضيّق المجموعة أكثر إلى مجموعة من الشخصيّات المتباينة على الرغم من اشتراكها في سمة أساسيّة هي سِمَة الشخصيّة الوظيفيّة العسكريّة. يمكنُ تصنيف هذه الشخصيّات بحسب حالتها الشّعوريّة الأساسيّة التي تظهر كسِمة تعريفيّة مؤسِّسة. هناك بوعاز قاتل الكلاب؛ شخصيّة وظيفيّة قلِقَة وجبانة، لا تستطيع إطلاق النّار على البشر؟ أطلق النّار على الكلاب، ففعل. وبحسب ميلغرام، فإنّ مشاعر الخوف أو القلق التي تنتاب الذّات التي تضطرُّ إلى أداء أفعالٍ استثنائيّة في ظروفٍ استثنائيّة هي مشاعر استِباقيّة في طبيعتها وتُشيرُ إلى التخوّف من المجهول.[٢٢] مثالُ ذلك، القتل؛ فهو فعل دخول إلى منطقة شعوريّة مجهولة لأيّ إنسانٍ لم يسبق له قتل إنسانٍ آخر أو حتّى حيوان. ويُسمّي ميلغرام مزيج المشاعر التي تنتاب الذّات بالقلق Anxiety؛ والذي يظهرُ جرّاء تاريخ طويل من تربية الفرد الاجتماعية، إذ يتشرّبُ الفرد منذُ الولادة وحتّى البُلوغ قواعد السّلوك في الحياة الاجتماعية – والتي في أساسها احترام السّلطة. ومن الصّعب بمكان على الذّات في الوضع الطبيعيّ أن تخترق قواعد السّلوك هذه نتيجة لارتباطها بكوابح نفسيّة داخليّة تضَعُ الذّات في حالة شعوريّة بالتّهديد على الأنا بمجرّد التّفكير في خرقها. وقد لاحظ ميلغرام في تجاربه المختبريّة أنّ الذوات التي تخترق تلك القواعد تظهِرُ ردّات فعل عاطفيّة كالخوف، الضّحك الهستيريّ، الحرج أو الشّعور بالعار، والتي اعتبرها تمظهرًا لتنبّه داخليّ بخرق الذات للقواعد الاجتماعيّة المقبولة. يتولّد القلق بينما تنتبه الذّات على سلوكها، الأمرُ الذي يُحفّزها للتراجع عن هذا الفعل المحظور، كالقتل، التعذيب أو الضّرب، وبذلك يُخلَقُ حاجز شعوريّ يتوجّب على الذّات تجاوزه لتتمكّن من أداء تلك الأفعال. ويعتقد ميلغرام، أنّه وبمجرّد «انكسار الجليد»، واختراق الذّات لذلك الحاجز الشعوريّ وتأقلمها مع القلق المتولّد عنه، يتبخر كلّ التوتّر، القلق أو الخوف الأوّلي.

استناداً إلى ما سبق، يكون إحجام بوعاز عن إطلاق النّار على البشر وموافقته على قتل الكلاب آليّة من آليّات مساومة الذّات مع السلطة لتفادي الخروج من حالة الطّاعة. وهناك كارمي كنعان، الجنديّ الذي كان مُتوقّعاً له أن يكون عالم رياضيّات عبقريًّا حائزاً على نوبل؛ شخصيّة وظيفيّة طيّعة أخرى كانت تحاول نيل إعجاب السّلطة بقدراتها القتالية: «كنت أريد إثبات نفسي للجميع»، «وهل فعلت؟»، يسأله فولمان، ويقول: «بالطّبع، وتجاوزت التوقّعات». لا يشعُرُ كارمي بالنّدَم، بل بالرّضى الداخليّ وهو يتذكّرُ لحظة إطلاقه النّار بكثافة برفقة كتيبته العسكريّة على سيّارة مرسيدس بيضاء ليكتشفوا لاحقاً أنّهم قتلوا لتوّهم عائلة كاملة. لا يعلّق كنعان، الذي قرّر بعد انتهاء الحرب السّفر إلى هولندا ليبيع الفلافل: «أيّ مستقبل؟»، يقول: «لم يكن هناك مستقبل بعد الحرب». كان مأزوماً عند النّظر إلى نفسه من الدّاخل أو الخارج: «كنت الطالب العبقريّ الذي يلعب الشّطرنج بينما البقية يعيشون مغامراتهم العاطفيّة كالأرانب». لذلك التحَقَ بالخدمة العسكريّة ليثبت للجميع أنّه قادر على أن يكون رجلاً كالبقيّة في مجتمع ذكوريّ عسكريّ كالمجتمع الإسرائيليّ. على الرّجل الرّجل إظهار القسوة والصّلابة، لكن الذّات في الوضع الطبيعيّ لا تستطيع التصرّف بالقسوة التي تشتهي فتعملُ على كبح هذا الإغراء والامتناع عنه. لكن بمجرّد دخولها في حالة الشخصيّة الوظيفيّة، تختفي آليّات الرقابة الدّاخلية لأنّ السلوك لم يعد مدفوعاً بدوافع ذاتيّة – كإثبات الذّكورة في حالة كنعان، ولم

يعد ينعكس على صورته الذّاتية – لن يوصم كنعان بالقاتل بل بالجنديّ الشّجاع، وبالتّالي لن يكون هناك عواقب على صورة الذّات. هنا تلعب صورة الذّات دوراً حيوياً في بناء الشخصيّة الوظيفيّة وتحفيزها كما يعتقد ميلغرام؛ فثمة صورة ذكورة صلبة تريدُ الشخصيّة الظّهور بها، الظّهور على أنّها قادرة على البقاء حتّى النهاية، على تحمّل أيّ متاعب أو صعوبات، لتثير إعجاب السّلطة، الأصدقاء والعائلة، أو على أقلّ تقدير تجنّب الإحراج الاجتماعيّ، أو الإقصاء، أو التسبّب في خيبة أمل العائلة والرّموز الذكوريّة المؤثّرة على الشخصيّة. تعمل هذه المشاعر مجتمعة/ منفردة على الدّفع بالأفراد لتسليم أنفسهم للأيديولوجيا والتحوّل إلى شخصيّات وظيفيّة، كما تعمل على الإبقاء عليهم في تلك الوضعيّة حتّى انتهاء خدمتهم العسكريّة، وإن كانوا في حالة يُرثى لها.

كنعان كان الشخصيّة الوظيفيّة الصّلبة المتأزّمة، في حين كان رون دياج الذي هرب بعد تعرّض كتيبته للقصف الشخصيّة الوظيفيّة المتأزمة الهشّة، التي شعرت بأنّها كانت خيبة أمل للجميع. كان الشخصيّة الوظيفيّة المحبطة التي لم تستطع الارتقاء إلى مستوى الأداء العسكريّ المتوقّع منها.

الهولوكست و«الفشل الأدائيّ» كحلول سحريّة في جعبة الشخصيّة الوظيفيّة

يعتقد ميلغرام أنّ أشدّ عواقب تحوّل الذات من شخصيّة مستقلّة إلى وظيفيّة هو انعدام شعورها بالمسؤوليّة الأخلاقيّة عن أفعالها أو تبعاتها، إذ لا يختفي الحسّ الأخلاقيّ، بل يكتسب معنى مختلفاً يتمظهرُ في شعورها بالعار أو الفخر تبعاً لمدى كفاءَتها. فدياج شعر بالإحباط لفشله «الأدائيّ»، في حين شعر كنعان بالرّضى لأدائِهِ مهامّه على أكمل وجه، بينما فرينكل، الجنديّ الراقص مع بشير، و«الرجل الخارق» في الفيلم، أو الشخصيّة الوظيفيّة الخارقة التي تتمتع بكفاءة ذهنيّة وبدنيّة عالية لم تشعُر بأيّ تأزّمٍ خلال أو بعد انتهاء الخدمة العسكريّة. ولكن شعرت بالرّضى الكامل والفخر لا بأدائها العسكريّ فحسب، بل بقدرتها على أن تكون تلك الشخصيّة الوظيفيّة الطيّعة الخارقة في أيّ ظرفٍ مُعطى.

تحيط أيديولوجيا السّلطة بعالم شخصيّاتها الوظيفيّة، وتوفّرُ لها اللغة اللازمة التي تمكّنها من التعامل مع تبعات أفعالها أو مراوغتها. الولاء، الواجب والانضباط؛ كلّها مصطلحات تشيرُ إلى ذاك الحسّ الأخلاقيّ الذي يُلازم الشخصيّة الوظيفيّة. ومن هذه المصطلحات تستمدُّ الشخصيّة الوظيفيّة دفاعها عن نفسها عند مواجهتها بارتكاب أفعالٍ شنيعة – كمجزرة صبرا وشاتيلا، أو عمليّات الإعدام الميدانيّة التي ينفّذها الجيش الإسرائيليّ في المناطق الفلسطينية المحتلّة. ويتلخّصُ ذاك الدّفاع في أداء الواجب، وفي التأكيد على هذا الدّفاع، لا تقدّم الشخصيّة الوظيفيّة حجّة لإعفائها من المسؤوليّة، بل تقدّم تقريراً عن وضعيّتها الوظيفيّة كجزءٍ من منظومة السّلطة أو سلسلة الأوامر العسكريّة.

لتشعر الذّات بالمسؤوليّة الأخلاقيّة عليها أوّلاً أن تشعر بأنّها أصبحت معيبة بسبب أفعالها، إلّا أنّ الشخصيّة الوظيفيّة لا ترى نفسها كذلك لأنّها تفكّر بأفعالها بانفصالٍ كلّي عن نفسها؛ كأفعال سُلطة لا أفعالها الشخصيّة. «انتظَرْنا»، «تلقّينا الأوامر»، «طُلِبَ منّا»، «قِيلَ لنا»، «أرسلونا»، «طُلِبَ منّي»؛ كلّ هذه الصّيغ الخطابية المستخدمة في الفيلم على لسان فولمان [الرّاوي]، تُدلِّلُ لا على وضعيّته الوظيفيّة فقط، بل حتّى على كيفيّة تذكّره الأحداث بعد ٢٦ سنة على وقوعها. إذ يتذكّر نفسه كجزء من آلة ضخمة، كذات منقوصة القدرة على التفكير لنفسها؛ فالفيل الذي في غرفة الفيلم، هو الـ«هُم»، الذين لا يتطرّقُ فولمان إليهم ولا يسألُ عن هويّتهم: كأنّهم أشباح لا أحد يراهم ولكنّهم مع ذلك يحرّكون كلّ شيء – ويتحمّلون مسؤوليّة كلّ شيء بحسب إيحاء الفيلم. ذلك على الرّغم من أنّ ضمير الـ«هم» يلعبُ دوراً أساسياً في إعتاق فولمان ورفاقه من مسؤوليتّهم الأخلاقيّة خلال الحرب؛ فالادّعاء أنّه لم يكن هو من كان مستلقياً على الشّاطئ وقال لماذا لا أذهب وأقصف بيروت الآن؟ بل جاءت أوامر«هم» وتصرّف هو كشخصيّة وظيفيّة طيّعة على الفَور.

ولأنّ الشخصيّة الوظيفيّة لا تفكّرها بأفعالها كأفعال شخصيّة، بل كأفعال سُلطة غير مرئيّة، فهي تلجأ لتفسير أيّ عواقب كارثيّة لتلك الأفعال من خلال منطق الفشل الأدائيّ، لا لشخصيّة وظيفيّة بعينها، بل لآليّات عمل السّلطة بأكملها. لا يُفكّر فولمان بأفعاله خلال الحرب كأفعالٍ شخصيّة تخصُّه، بل كأفعال سُلطة، وبالحرب نفسها وبمجزرة صبرا وشاتيلا على أنّها

جميعـاً عواقـب فشـل أدائـيّ كارثـيّ في سلسـلة القيـادة الإسرائيليّـة، مخفيـاً هـذا الفشـل الأدائـيّ بخطـاب علميّ شـديد التعقيـد عـن الذّاكـرة والحـرب.[٢٣] كمـا يمكـن اعتبار الفيلـم بأكملـه سرديّـة لمراوغـة الشّـعور بالذنـب؛ فـأوّلاً هنـاك خطـاب الذّاكـرة العلمـيّ الـذي يُمَوضِـعُ فولمـان في وضعيّـة مُتشـكّكة حـول الواقـع والمـاضي، كشـخصيّة غـير قـادرة عـلى التمييـز بـين الواقـع والخيـال. ثـمّ يأتـي اسـتحضار الهولوكسـت كحـلٍّ سـحريّ ليضَـعَ فولمـان نفسـه في موقـع الضحيـة، ليظهـر أنّ الطريقـة الوحيـدة التـي يسـتطيع فيهـا فولمـان إبـداء أيّ اهتمـامٍ بالضحيّـة الفلسـطينيّة هـي باسـتحضار موقعـه كضحيّـة يهوديّـة؛ فموقعـه كضحيّـة يهوديّـة يتعـارض وإمكانيّـة مسـؤوليّته كيهـودي عـن خلـق ضحيّـة غـير يهوديّـة. «وجـدت نفسـك تلعـب دور النـازيّ غصبـاً عنـك»، يقـول معالجـه: «ليـس الأمـر كأنّـك لـم تكـن هنـاك، بـلى، وأطلقـت تلـك القنابـل الضوئيّـة ولكنّـك لـم ترتكـب المجـزرة».[٢٤] يبنـي فولمـان شـخصيّته إذاً كـ«ضحيـة بريئـة للتاريـخ»،[٢٥] التـي أصبحت شـاهداً رغمـاً عنهـا عـلى وقائـع صادمـة، في ظـلّ تجاهـل الفيلـم للسـياق التاريخـيّ لحـرب إسرائيـل عـلى لبنـان؛ السّـياق الـذي يبـدو طبيعيـاً كأمـرٍ مفـروغ منـه أو قـدر محتـوم. وفكـرة أنّ فولمـان لـم يفعـل شـيئاً عـدا إطـلاق بعـض القنابـل الضوئيّـة، أي إنـه لـم يكـن إلّا شـاهداً مراقبـاً سـلبياً وليـس مشـاركاً نشـطاً، تعفيـه مـن أيّ ذنـبٍ أو مسـؤوليّة أخلاقيّـة عـن المجـزرة.[٢٦]

كمـا يسـتخدم فولمـان تقنيـة الرسـم الكرتونـيّ Animation، كتقنيـة أخـيرة للتنصّـل مـن مسـؤوليّته الأخلاقيّـة، وكذلـك لوضـع المُشـاهد على مسـافة مـن الماضي؛ فباسـتخدام تلـك التقنيّـة يخلُـقُ فولمـان مجرمـاً كرتونيـاً يمكـن التعاطـف معـه والشّـعور بمعاناتـه عـلى الرغـم مـن كلّ الأفعـال السـيّئة/ الإجراميـة التـي يرتكبهـا خـلال «مغامراتـه» الكرتونيّـة، والتـي تظـلّ عـلى مسـافة مـن المشـاهد طالمـا أنّ الشـخصيّة لا تـزال في النهايـة شـخصيّة كرتونيّـة. فالفيلـم الكرتونـي يُقيـم مسـافة بـين المشـاهد وشـخصيّاته؛ يغـرّب المشـاهد ويُقلِّـلُ مـن فظاعـة الوقائـع المرويّـة، كمـا يحـوّل الأبطـال مـن أبطـالٍ بالمعنـى الروائـيّ إلى مجـرّد أفـرادٍ حسّاسـين».[٢٧] ويمكـن للمجـرم الكرتونـي أن يكـون ضحيّـة عبثيّـة واقعـه الكرتونـيّ، فاعتمـاد الفيلـم عـلى الرّسـوم المتحرّكـة يمكـن تفسـيره كمحاولـة للتشـكيك في طبيعـة الذّاكـرة المراوغـة وانعـدام موضوعيّتهـا بمـا يتعلّـق باسـترجاع حـربٍ فوضويّـة أصـلاً.[٢٨] ففولمـان وبولونسـكي صانـع الرسـوم الكرتونيّـة، ادّعيـا أنّ «فالـس مـع بشـير» سَـعى لكشـف «غبـاء الحـرب... والحيـاة الإنسـانيّة الضائعـة في الحـرب المجنونـة»،[٢٩] ومـع ذلـك، غـابَ عنهُمـا إدراج الضّحايـا في خانـة «الحيـاة الإنسـانيّة الضّائعـة»، أو حتّـى التفكـير في أنّ الحـرب – الغبيّـة، كانـت حربـاً منهجيّـة تدميريّـة وليسـت مجـرّد حـادث عشـوائيّ. ولكـنّ الانتبـاه إلى الضّحايـا يتطلّـبُ حسّـاً أخلاقيّـاً غـير وظيفـيّ لـدى البطـل الروائـيّ الـذي هـو في النّهايـة مجـرّد شـخصيّة وظيفيّـة عسـكريّة لـم تشـعر بـأيّ عيـبٍ أخلاقيّ بسـبب أفعالهـا لأنّهـا بالأسـاس لـم تفكّـر بِهـا كأفعـالٍ تخصّهـا بـل كأفعـالٍ تخـصُّ شـخصاً آخـر، سُـلطة أخـرى لا علاقـة لهـا بهـا في الحـاضر.

من الشخصيّة الوظيفيّة الليبراليّة إلى الشخصيّة الوظيفيّة القوميّة

تسـتخدمُ حنّـا آرنـدت مفهـوم «الـشرّ المتأصّـل Radical Evil»، لوصـف شرّ الهولوكسـت، المفهـوم الـذي يُشـيرُ إلى آليّـات عمـل السّـلطة الشـموليّة التـي تعمـل عـلى تحويـل البـشر إلى فائضـين عـن الحاجـة. وذلـك يتـمّ عنـد تحويـل البـشر إلى جثـث حيّـة تفتقـر إلى أيّ حـسٍّ عفـويّ أو شـعورٍ بالحريـة؛ فطابـع الـشرّ المتأصـل يتجـلّى في أنّـه لا يُفعَـلُ لدوافـع بشريّـة يمكـن فهمهـا كالصّالـح الشـخصيّ، ولكـن ببسـاطة لترسـيخ السـيطرة الشـموليّة وفكـرة أنّ كلّ شيء ممكـن.[٣٠]

يتقاطـع تحليـل آرنـدت مع نمـوذج ميلغـرام للشـخصيّة الوظيفيّـة الـذي يـرى أنّ الشـخصيّة تصبـحُ وظيفيّـة عندمـا تبـدأ بالتـصرّف لغايـاتٍ غـير شـخصيّة. ولكـنّ الاختـلاف الجـذريّ بينهُمـا، هـو أنّ شـخصيّة ميلغـرام غـير مُحايـدة، وهـي قابلـة للتأثُّـر بنزعاتهـا الداخليّـة وبنزعـات خارجيّـة غـير سـلطويّة، كالأيديولوجيـا الشـعبويّة، اليمينيّـة أو القوميّـة المُتطرّفـة. ذلـك مـا يجعـلُ نمـوذج ميلغـرام أشـدُّ إيضاحـاً وتفسـيراً لدراسـة سـلوك الجنـديّ الإسرائيليّ. فشـخصيّة آرنـدت شـخصيّة مُحايـدة وفارغـة مـن الدّاخـل؛ ففـي تحليلهـا لشـخصيّة آيخمـان، ادّعـت آرنـدت أنّ «قتلـة المكتـب Desk Murderers»، كآيخمـان، لـم يُحفَّـزوا بدوافع شـيطانية أو وحشـيّة، ولكـن الأمـر كان «انعـدام تفكـير مُطلـق – شيء لا يتطابـق والغبـاء... مـا جعلـه [آيخمـان] يُصبـح أحـد أعتـى المجرمـين في تلـك الفـترة». لـم تكـن دوافـع آيخمـان وشـخصيّته متوحّشـة، بـل بالأحـرى تافهـة Banal، واصفـة إيّـاه بأنّـه «إنسـان عـاديّ بصـورة مرعبـة،

وببساطة لم يفكّر كثيراً بما كان يفعله».[٣١]

لكنّ شخصيّة ميلغرام الوظيفيّة يمكنها أن تكون كارثية، شريرة، عاطفية ومُتعاطفة، قلقة ومتردّدة، خائفة أو متوتّرة، ويمكنها استيعاب ثقافة كراهية عنصريّة كالثقافة الإسرائيليّة. وهي أكثر عرضة لتأثيرات هذه الثقافة عندما تُصبحُ في وضعيّتها الوظيفيّة، التي فيها تُصبحُ غير مسؤولة عن أفعالها. هنا تظهر الأنا المتضخّمة Super Ego، التي تعمل على تحويل تقييم الأداء من السيّء أو الجيّد، إلى تقييم مقدار الكفاءة التي صبغت أفعال الشخصيّة الوظيفيّة؛ ذلك أنّ القوى الكابحة التي تمنع الفرد من التصرّف بقسوة ضدّ الآخرين في الظرف العاديّ لم تعد حاضرة في الوضعيّة الوظيفيّة وذلك يُحرِّرُ الكراهية الكامنة في النّفس البشريّة للآخر.

ذلك ما يحدُثُ للشخصيّة الوظيفيّة الليبراليّة في مجتمع يشهدُ انزياحاً حادّاً إلى اليمين وتطفح خطاباته السياسيّة، الثقافية والدينية بالكراهية والعنصريّة للعربيّ الفلسطينيّ. تدّعي هذه المُداخلة أنّ التحوّل الحاصل في الجيش الإسرائيليّ والمؤسسة الأمنية الإسرائيليّة هو تحوّل من الشخصيّة الوظيفيّة الليبرالية التي يُناطُ بها الحفاظ على آليّات المراقبة والعقاب، إلى شخصيّة وظيفيّة قوميّة – متعصّبة – يُناطُ بها امتلاك قدرة تدميريّة منهجيّة للآخر الفلسطينيّ. ويمكن التّفكير في شخصيّة الجنديّ إليئور أزاريا الذي أطلقَ النّار على الشهيد عبد الفتاح الشريف في البلدة القديمة في الخليل بتاريخ ٢٤ آذار ٢٠١٦، بعد أن كان الشهيد عبد الفتاح مُصاباً ومُلقى على الأرض.[٣٢]

تشعرُ الشخصيّة الوظيفيّة القوميّة بأنّها جزء من منظومة سلطويّة خلاصيّة في حالة حربٍ وجوديّة من أجل كيانٍ لاهوتيّ متخيّل اسمه الدّولة: دولة إسرائيل. وقد سبَقَ ورافق ظهور هذه الشخصيّة في الجيش الإسرائيليّ ظهور المنظّمات الإرهابيّة الصهيونيّة كشبيبة التلال، والصعود الحادّ للأيديولوجيا اليمينيّة القوميّة المتطرّفة في إسرائيل خلال العقود الأخيرة. وتُظهِرُ قضيّة الجنديّ أزاريا كيف تعمل أجهزة الدّولة بشكلٍ متناسق على تنشئة هذه الشخصيّات الوظيفيّة القوميّة وحمايتها من تبعات أفعالها. فقد أدانت المحكمة الإسرائيليّة الجنديّ أزاريا بتهمة القتل «غير المتعمّد»، واكتفت بسجنه ١٨ شهراً قبل تخفيض العقوبة إلى ١٤ شهراً ثمّ ثلثي المدّة. وعلى الرّغم من سخافة هذا القرار إلّا أنّه تبعه هيجانٍ سياسيّ يمينيّ تمثّل في إطلاق تهديداتٍ لرئيس أركان الجيش والقضاة العسكريين، إضافة إلى وعد من رئيس الوزراء الإسرائيليّ آنذاك، بنيامين نتانياهو بإصدار عفو عن الجنديّ الذي اعتُبِرَ بطلاً قومياً في إسرائيل. لاحقاً أطلِقَ سراح أزاريا الذي أكّد في مقابلة مع صحيفة «يسرائيل هيوم»، أنّه ليس نادماً على جريمة القتل، بل هو منسجمٌ تماماً مع نفسه وتصرّف كما كان يجبُ أن يتصرّف».[٣٣]

تُدلِّلُ تصريحات أزاريا على صفات الشخصيّة الوظيفيّة القوميّة بدقّة؛ شخصيّة مُنسجمة مع نفسها، تمثِّلُ تجسيداً للأيديولوجيا القوميّة اليمينيّة المهيمنة في أيّ ظرفٍ سياسيّ مُعطى، غير قادرة على الشّعور بالنّدم [فهي تفكّر بأفعالها لا فقط أنّها غير شخصيّة، بل تفكّر بنفسها كتجسيد لإرادة الأمّة]، وهي شخصيّة كارهة، عنصريّة، تشعُرُ بحماية السّلطة التي تحاول إثارة إعجابها، تثقُ في السّلطة وفي ضرورتها، على العكس من الشخصيّة الوظيفيّة الليبرالية التي قد تعبّر عن قلقٍ وتشكيكٍ في قرارات السّلطة وصواب حكمها – على الرّغم من كون هذا التشكيك لا يؤدّي بالضّرورة إلى التمرّد.

يشكّل «فالس مع بشير» نموذجاً للشخصيّة الوظيفيّة الليبراليّة، بينما هناك أعمال سينمائيّة أخرى، إضافة إلى عنف المؤسّسة الأمنيّة والعسكرية في إسرائيل، التي تشكّل نموذجاً لظهور وهيمنة الشّخصيّة الوظيفيّة القوميّة في إسرائيل خلال العقود الأخيرة. وتقترحُ هذه المداخلة إدخال نموذج التحليل النفسيّ الاجتماعيّ عند دراسة عنف المؤسسة الاستعماريّة، وتحديداً سلوكيّات الإعدام الميدانيّ التي أصبحت سمة مُلازمة لعمليّات الجيش الإسرائيليّ في الضفة الغربيّة وللشّرطة الإسرائيليّة في أراضي فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨. قد يُساعد توسيع استخدام نموذج التحليل النفسيّ عن دراسة عنف المنظومة الاستعماريّة الاستيطانيّة في فهم أعمق لآليّات عمل هذه المنظومة، فثمّة فروقات جوهريّة بين اعتبار الجنديّ الإسرائيليّ إنساناً مستقلّ التّفكير مدفوعاً بكراهية عميقة للجسد الفلسطينيّ، وبين اعتباره شخصيّة وظيفيّة قوميّة غير قادرة على التّفكير النقديّ؛ والشخصيّة الأخيرة هي آلة قتل أكثر استعداداً لارتكاب أفعال إبادة جماعيّة منهجيّة ومنظّمة في أيّ ظرفٍ مُعطى.

الهوامش

1 Michel Foucault, *The history of Sexuality: The Will to Knowledge*. (London: Penguin, 1998), P. 63.

2 Noam Chomsky, and Michel Foucault, *The Chomsky-Foucault Debate: On Human Nature*. (New York: The New Press, 2006), P. 44.

٣ بيار بورديو، **عن الدولة، درويس في الكوليج دو فرانس**، ترجمة نصير مروة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦)، ١٨

٤ بورديو، ١٩.

٥ بورديو، ٢١.

٦ بورديو ، ٣١.

7 Stanley Milgram, *Obedience to Authority: An Experimental View*. (New York: Harper & Row, 1974), P. 130.

8 Milgram, P. 130.

9 Milgram, Pp 133-135.

10 Milgram, Pp 135-136.

11 Milgram, 139.

12 Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism*. (New York: A Harvest Book, 1973), P. 474.

١٣ نبيه بشير، «قراءة جديدة لعقيدة الجدار الحديدي»، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٦٩، (٢٠١٨).

١٤ يورام حزوني، «هرتسل أراد «دولة يهودية» لا «دولة اليهود»»،)تحرير: أنطوان شلحت(، **أوراق إسرائيليّة**، العدد ٦٩، (٢٠١٩)، ص ١٩.

١٥ عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقضات الديمقراطية الإسرائيليّة**، (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٥)، ص ٥٨.

16 Patrick wolf, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research* (2006), p. 388.

17 بشارة، ص 99.

18 A. Al-Qazzaz, "Army and society in Israel". *Pacific Sociological Review*, 16/2 (1973).

19 Al-Qazzaz.

20 Al-Qazzaz.

٢١ بيان نويهض الحوت، **صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص٥١٩.

22 Milgram, P. 145.

23 Vassilis Kroustallis, "Failure to Think, Failure to Move: Handicapped Reasoning in Waltz with Bashir", *Jewish Film & New Media*, 2 (2) (2014), PP: 132-152.

24 Ari, Folman, *Waltz with Bashir* (DVD: Artificial Eye: 2009).

25 Yosef Raz, "War Fantasies: Memory, Trauma and Ethics in Ari Folman's Waltz with Bashir," *Journal of Modern Jewish Studies*, 9 (3) (2010), PP 311-326.

26 Raz,

27 Kroustallis,

28 Kroustallis,

29 Terry Gross, "Dancing with Memory, Massacre in "Bashir"", NPR, December 23, 2008. https://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=98634515.?storyId=98634515.

30 Arendt, P. 438-458.

31 Hannah Arendt, *Eichmann in Jerusalem: A Report on the Banality of Evil*. (New York: Penguin Books, 1963), Pp 287288-.

٣٢ "الجندي القاتل أزاريا ليس نادماً ويؤكد أنه سيعيد الكرة"، **عرب ٤٨**، ٢٠١٨/٨/٢٩.

٣٣ "الإفراج عن أزاريا ضوء أخضر لقتل الفلسطينيين"، **عرب ٤٨**، ٢٠١٨/٥/٨.

إعداد: علي زيدات

اسم الكتاب: المُستعرِب – أهرون حاييم كوهين في حياته وفي مماته
تأليف: حاني بيران، وشلوميت أمير
الناشر: كرمل
تاريخ النشر: ٢٠٢٠/١١
عدد الصّفحات: ٣٤٤

يتناول الكتاب حياة أهرون حاييم كوهين، الذي يصفه الكتاب بأنّه لم يكن مُجرَّد مُستعرِب، ويتجاوز ما يتمّ وصفه عند تناول رجالات المُخابرات بشكلٍ عام بفعل استثنائيّته. كوهين وُلِدَ وكَبُر في «اليشوف» السفاردي القديم، شارك في العمل المُخابراتيّ للعصابات الصهيونيّة منذ أحداث ١٩٢٩ بأشكاله المُختلفة: الردع، تجنيد جواسيس، التجسّس والتنصّت على الهواتف، وعمل مُستعربًا.

يحاول مُؤلّفا هذا الكتاب إيجاد مكان لكوهين بين أسطر التاريخ، باعتباره كان استثنائيًا في نشاطه المُخابراتيّ خلال فترة حسّاسة من المشروع الصهيوني على أرض فلسطين. ويعتمد المؤلّفان على عرض القصص والوثائق الأرشيفيّة وشهادات من عاصر كوهين من أفراد عائلته بتحقيق هذا الهدف.

اسم الكتاب: أنواع مُختلفة من التفسيرات النفسيّة للنازيّة – أبحاث حول طبيعة النظام الشمولي وشكله
تأليف: آفياهو زكاي
الناشر: كرمل
تاريخ النشر: ٢٠٢٠/١٢
عدد الصّفحات: ٢٠٤

يُناقش هذا الكتاب عددًا من المقالات الخاصّة بمُثقفين يهود ألمان حاولوا التحرّي وراء «علم الأمراض النفسيّة» النازيّة وفق تعبير الكاتب، أهمّها: علم النفس الجماعي للفاشيّة لفيلهام رايخ (١٩٣٣)، هُروب مُقنّع لإيريك بروس (١٩٤١)، من كاليجاري إلى هتلر: تاريخ نفسي للفيلم الألماني لزيجفريد كركاور (١٩٤٧)، وعلم نفس الأعماق لإيريك نويمان (١٩٤٩). يقف المقال على خمسة فُصول ويعمل الكتاب على عقد مُقارنة بين القراءات المُختلفة، لا سيّما وأن كُلّ واحدة منها قُدّمت بشكل فرديّ ومُستقلّ، ولم يتم تناولها سابقًا بشكل مُقارِن وذي معنى.

اسم الكتاب: القوّة والأرض – من الإثنيّة إلى الفصل العُنصري الزاحف في إسرائيل/ فلسطين

تأليف: أورن يفتحئيل

تاريخ النشر: ٢٠٢٠

الناشر: ريسلينغ

عدد الصّفحات: ٤٦٠

يُحاول هذا الكتاب تفكيك العلاقة بين القوّة والأرض، وكيف يؤُثّر الحيّز على العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة؟ كما يُحاول تحليل ما يُسميه بالحيّز «اليهودي الفلسطيني» الذي نشأ في البلاد. يعتمد الكتاب مجموعة أبحاث نقديّة نشرها في العقدين الأخيرين تناولت الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، قسم منها يُنشر لأوّل مرّة ويُحاول الإضاءة، من خلالها على سيرورة تشكُّل النظام الإثنوقراطي الإسرائيلي وزحفه نحو نظام الفصل العنصري.

بلغة غير مُتكلّفة، ومُستخدمًا أدوات النقد والتحليل من مدرستيْ العلوم الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة، يعرَض يفتاحئيل تحليله أمام المُجتمع الإسرائيلي ويعرض إمكانيات التغيير القائمة. ويعرض الكتاب خلال فصوله مجموعة من المصطلحات المعروفة وأخرى استحدثها المؤلّف للتعبير عن الراهن منها: الإثنوقراطيّة، المناطق المكسورة، الأقليّة المُحاصرة، الطبقة الإثنيّة، المجال الداخلي، المدينة الرماديّة، الفصل العنصري الزاحف، قانون النقب الميّت ونحوها.

يُقدّم الجزء الأول من الكتاب تحليلات مفاهيميّة ومنهجيّة ودُوَلِيّة. بينما يركّز الجزء الثاني على الصراع بين الجماعات والهويّات القوميّة والعرقيّة والطبقيّة، مثل اليهود الشرقيين والكيبوتسات والبدو والعرب الفلسطينيين والشباب، ويتناول الجزء الثالث تشكيل المستقبل المكاني والسياسي في منطقة مُضطربة.

اسم الكتاب: حرب الأمونيا – دورةٌ تمهيديّة في الديمقراطيّة

تأليف: أهود كينن

الناشر: يديعوت أحرونوت

تاريخ النشر: ٢٠٢١/٠٣

عدد الصّفحات: ٣٥٢

يفتتح مُؤلّف الكتاب البروفسور إيهود كينن، أحد كبار الكيميائيين الإسرائيليين مُذكّرًا بأنّه: في يوم الأحد، ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٧، قام بوضع «قنبلة» على مكتب رئيس بلدية حيفا. تقرير خبير ذكر أن كل مادة الأمونيا الخاصّة بشركة «كيماويات حيفا»، وخاصة سفينة الأمونيا التي كانت تزور ميناء حيفا مرة كل شهر، يمكن أن تقع في لحظة واحدة ضحية لهجوم من شأنه أن يحول شمال البلاد إلى كارثة أشبه بفيلم هوليوودي. ومُتناولًا ردّ الشركة ذلك، إذ بدأت شركة كيماويات حيفا، بدعم من محامين وجماعات الضغط والسياسيين ووزراء الحكومة وحتى رئيس الوزراء نفسه، في بذل كل ما في وسعها لمنع هذا التقرير من التأثير على الجمهور والمحاكم، وكان الهدف الرئيس لهذا التحرّك هو الاستمرار بكسب المليارات.

ويأتي كينن في كتابه على الدّور الذي لعبه رغم تعرّضه لحملة تشهير شخصي وتهديد ووعيد لم يتوقّف للحظة، مُدّعمًا كلامه بوثائق وبروتوكولات رسميّة. ومُسلّطًا الضوء على طريقة تصرّف دولة إسرائيل وما المقصود بـِ «مال-سُلطة-أمن» وعن إمكانيّات التأثير لدى الأفراد.

اسم الكتاب: المُجتمع المدنيّ

تأليف: ميخائيل ميرو

الناشر: ريسلينغ

تاريخ النشر: ٢٠٢٠

عدد الصّفحات: ٢٥٠

يقوم هذا الكتاب بتقديم قراءة لمنظمات المجتمع المدني ويرى فيها ركيزة ذات أهمية خاصة في نسيج العلاقات والسلوك مع الحكومة وقطاع الأعمال. يرى النموذج المعروض في هذا الكتاب أنّ لكل ضلع من أضلاع المُثلث دوره في هذه العمليّة، لا سيّما أنّ المجتمع المدني أصبح بيتًا إبداعيًا للأفكار العامة والمرشّحين الجديرين للأحزاب والكنيست. فكما تشارك الشركات في تصنيع المنتجات وتداولها وتسويقها، يعمل المجتمع المدني مثل «سورب ماركت» للأفكار، وخاصّةً مشاريع القوانين التي يتبناها المسؤولون المنتخبون. تُعزّز هذه النتائج، التي ظهرت منذ سنوات عديدة من البحث التي أجراها المُؤلّف، حقيقة أن المجتمع المدني بشكل عام وفي إسرائيل بشكل خاصّ أصبح لاعبًا رئيسيًا في عمليّات صُنع القرار. هذا هو النشاط اليومي للمنظمات في صنع المعلومات بناءً على الوصول إلى المعلومات ومعالجتها من قبل المهنيين المهرة في خطط العمل والمقترحات التي تصبح قوانين. وصف العملية هذا مبتكر، ويُساهِم بشكل كبير في فهم قدرة المواطنين على التأثير في صنع القرار. خاصّةً أنّ العصر الرقمي عزّز هذا الاتجاه، وإلى جانب الاشتباكات بين المواطنين والحكومة، التي تتجلى على وسائل التواصل الاجتماعي، هناك حوار دائم يَنتج عنه نتائج لتعزيز المصالح المدنية في النظام الإسرائيلي. لكن مع ذلك، يجد مُؤلّف الكتاب أنّ تحركات الحكومة تسعى لتضييق خطوات المواطنين والإعلام في قدرتها على الاحتجاج.

المجتمع المدني – وفق الكتاب – هو مدرسة السياسة والنموذج المثالي للتعلّم المستمر عن الاحتياجات العامّة للجمهور في إسرائيل كطريقة جيّدة وفعّالة لتدريب المرشحين للمناصب العامّة بشكل عام وللكنيست بشكل خاص. يقدم الكتاب نموذجًا للتفاعلات القائمة على القيمة بين المنظمات أينما كانت والحكومة؛ يوفّر أدوات للمنظمات المدنية وصناع القرار فيما يتعلق بكيفيّة تعزيز المصالح المدنية من خلال بناء الإجماع.

اسم الكتاب: يعيش حالة حرب – صحافي تحت النّار

تأليف: رون بن يشاي

الناشر: يديعوت أحرونوت

تاريخ النشر: ٢٠٢١/٠٣

عدد الصّفحات: ٣٩٣

في هذا الكتاب يسرد رون بن يشاي سيرته الذاتيّة، بدايةً من فقدانه لوالده عام النكبة (١٩٤٨) ومن ثمّ النكسة في العام١٩٦٧فحرب العام ١٩٧٣. وعمله في أوروبا خلال فترة نشاط مُنظمة التحرير آنذاك، ووصولًا لاندلاع الانتفاضة الأولى. كما يسرد بن يشاي في الكتاب ما شهِدَه خلال حرب لبنان الأولى، حين دخلها على ظهر الدبابة الإسرائيليّة، وتقاريره عن المجازر في المخيّمات الفلسطينيّة جنوب بيروت، ونهايةً حرب لبنان الأخيرة في العام ٢٠٠٦. وهي أحداث جميعها شهِدها بن يشاي عن قُرب ومن قلب الأحداث خلال عمله الصحافي.

يُذكَر أن بن يشاي أحد كِبار الصحافيين العسكريين في إسرائيل، وله كتاب سابق يحمل اسم «المُراسِل الأمامي» يتناول أحداثًا وحُروبًا جرت في العالم. أمّا في هذا الكتاب فيتحدث عن الإسرائيليين حصرًا وحُروبهم في المنطقة.

اسم الكتاب: بين الفضاء اليهودي والفضاء الصهيوني

تأليف: نيكولا يوزغوف-أورباخ

الناشر: ريسلينغ

تاريخ النشر: ٢٠٢١

عدد الصّفحات: ٢٦٠

لا يُعتبر انتقال اليهود منذ بدايات القرن العشرين من الحيز اليهودي إلى الحيّز الصهيوني على أثر قيام دولة إسرائيل تحوّلًا في مكان الإقامة وحسب. يفحص المؤلف في هذا الكتاب الأعمال الأدبية المكتوبة والمنشورة في مطلع القرن العشرين - وهي الفترة التي حدثت فيها تغييرات عميقة في تجارب اليهود الذين عاشوا في الغالب في «المنفى»، ودُفع بالمبدعين والنشطاء والسياسيين إلى صياغة فضاء جديد يُزعَم أنّه بديل للفضاء السّابق.

يقوم الكتاب بدراسة أعمال خمسة مؤلفين - بنيامين زئيف هرتزل وموريس روزنفيلد ومندل وزئيف جابوتينسكي - الذين عملوا في فضاء «المنفى» لخلق فضاء بديل لليهود. سعيًا لتجاوز مرحلة «الشتات». خدم بعضهم في مناصب عليا في الحركة الصهيونية، ولم تكن أعمالهم سوى تعزيز لأفكارهم السياسية لإنشاء فضاء يهودي مستقل. والمشترك بين جميعهم هو اصطدامهم مع الفضاء الموجود، إلى جانب تقديم حل مكاني مقترح للقارئ اليهودي المعاصر.

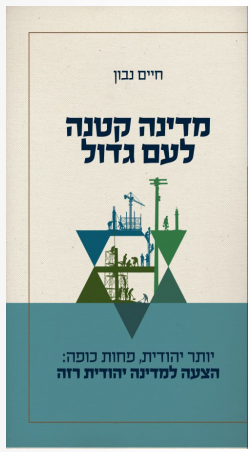

اسم الكتاب: دولة صغيرة لشعب كبير

تأليف: حاييم نوفان

الناشر: يديعوت أحرونوت

تاريخ النشر: ٢٠٢١/٠٣

عدد الصّفحات: ٢٧٠

يتناول الكاتب في هذا الكتاب مفهوم الدولة من وجهة نظره، إذ يُعلّق حُلم الدولة الدينيّة على أن يبقى لليهوديّة ما تقوله عن شكل الدولة. ويرى الحاخام نوفان أن الدولة مهمتها خدمة الشعب، وهي في الوقت ذاته ليست مُجرّد تحالفٍ بين أفراد. ويأتي الحاخام نوفان خلال الكتاب على مفهوم التحالف مُحلّلًا إيّاه اعتمادًا على الفقه التوراتي والفلسفة الغربيّة المُعاصرة، ويرى أنّ الدولة يجب أن تكون ليّنة لتنجح في الوصول للازدهار، ويسعى من خلال هذا لإيجاد التوازن بين الليبراليّة الفرديّة وسيادة الدّولة.

يُقدّم كتاب دولة صغيرة لشعب كبير تأصيلًا للنقاش الإسرائيلي اليهودي الذي يدور في الدولة. يُنظّر للحُريّة التعليميّة، ليس لأنّ الحُريّة قيمة عُليا وفق تعبيره بل لأنّ التعليم قيمة عُليا، ويُريد المزيد من الحُريّات الدينيّة، ليس من أجل الحُريّة بل من أجل الدين نفسه.

والحاخام حاييم نوفان هو مُثقف إسرائيلي وكاتب، ألّف أحد عشر كتابًا في اليهوديّة وثلاثة كُتُب أدبيّة.

اسم الكتاب: العاملون في الترجمة

تأليف: يهودا شنهاف

الناشر: هكيبوتس هموحاد ومعهد فان لير

تاريخ النشر: ٢٠٢٠/١٢

عدد الصّفحات: ٢٤٥

«العاملون في الترجمة» هو تحليل تاريخي نقدي، وهو الأوّل من نوعه لمؤسسة الترجمة الحديثة. يُقدّم الكتاب في الجزء الأول سلسلة أنساب لمجال الترجمة ومفاهيمه وأدائه من العصور القديمة مروراً بالعصور الوسطى إلى «نقطة التحول الفردية» التي نشأت في أوروبا خلال عصر النهضة وبداية الحداثة.

يكشف الكتاب عن قيود نموذج الترجمة الفرديّة الكلاسيكية الجديدة - وهو نموذج قائم على الإغلاق، وبالتالي فإنه يغفل من الترجمة وظيفة الحوار التي ميّزت الترجمة الجماعيّة التي سبقتها، وتفرض الصمت والعزلة على المترجمين. ف

ي تحليل أصلي وفريد من نوعه، يُجادل يهودا شنهاف شاهاربابي أنه في ظل ظروف العلاقات الاستعماريّة، يُنتِج النموذج الكلاسيكي الجديد عدم تناسق داخلي ويُديم علاقات القوّة الموجودة خارج غرفة الترجمة.

يتناول الجزء الثاني من الكتاب مسألة الترجمة من العربيّة إلى العبريّة ويُقدّم نوعًا مثاليًا من الترجمة ثنائية القومية، مما يسمح بتعدّد الأصوات والتعدّديّة اللّغويّة ويُعيد قيمة الحوار إلى الترجمة النصيّة. يجمع الكتاب بين الفكر السياسي ونظرية الترجمة وممارسة ترجمة الأدب العربيّ إلى العبريّة.

اسم الكتاب: عن الأمن ونقص الأمن: صراع النساء المُقاتِلات المُضاعَف

تأليف: إيلين هارئيل وشير دافنا

الناشر: باردیس

تاريخ النشر: ٢٠٢١/٠٢

عدد الصّفحات: ٢٠٧

أثار دمج النساء في الأدوار القتالية في الجيش جدلًا عامًا ساخنًا في إسرائيل خلال العقود الأخيرة. تدور نقاشات محتدمة في ميادين مختلفة، عسكرية ومدنية، تتركز حول ما إذا كانت المرأة قادرة على أداء هذه الأدوار، وما إذا كان من المناسب للمرأة أن تعمل كمقاتلة، ويتمحور النقاش بشكلٍ عامٍّ حول موضوعين: الخطاب الذي يؤثر على حياة النساء في إسرائيل، وهيكل الجيش والمجتمع ككل.

يروي الكتاب، من خلال قصص العشرات من المجندات، قصة المعركة المزدوجة لنساء خدمن في أدوار قتالية ومراكز دعم قتالية في الجيش لإسرائيلي.

يسعى الكتاب إلى توسيع النسيج الأكاديمي والاجتماعي الذي يمكن استخلاصه من تجربة المرأة عندما تكون في المركز وليس كإضافة هامشية. والتحليل صالح ليس فقط لإسرائيل، ولكنه يقدم رؤى مهمة لخدمة النساء في الأدوار القتالية والقضايا الأوسع التي تدرس الروابط بين الجنس والحرب والصدمات والسياسة. علاوة على ذلك، من خلال تسليط الضوء على منظور المرأة في الجيش، يتناول الكتاب أيضًا الخدمة العسكريّة وتجارب الرجال، ويسلط الكتاب الضوء على الثنائيات المعيبة السائدة في دراسة الحرب والعنف والقتال من خلال تقديم وتحليل روايات مئة من الجنود المسرحين، وسرد تجاربهم في بيئة الصراع والحرب.

اسم الكتاب: الديمقراطية الاجتماعية المحلية - ظهور جيل سياسي جديد في حزب العمل الإسرائيلي (٢٠٠٦-٢٠٠٩)

تأليف: سيجال عوزري رويتبيرج

الناشر: ماجنيس

تاريخ النشر: ٢٠٢٠

عدد الصّفحات: ٤٠٠

مرّ حزب العمل باضطرابات قيادية وأيديولوجية وانتخابية منذ بدايات القرن الحالي أدت به إلى أزمة غير مسبوقة في تاريخه، لكن هل انتهت؟

هذا ما يُحاول الكتاب الإجابة عنه عبر طرح الأسئلة حول: ماذا حدث للحزب الذي أسس الدولة؟ ما الذي أدى إلى الأزمة الأخيرة؟ وماذا حدث في داخلها؟ ما هي التغييرات الداخليّة التي مرت بها في فترة الحداثة المتأخرة، ومع دخول أجيال وطبقات اجتماعيّة جديدة إلى الساحة السياسية؟ ما الخطابات الأيديولوجيّة القديمة الجديدة التي أُعِدّت لها؟

تُشكّل هذه الأسئلة وغيرها خلفيّة البحث الإثنوغرافي الذي يستند إليه هذا الكتاب، والذي يُركّز على ظهور مجموعات شابّة وجديدة من الأجيال في الحزب، الذين عرّفوا أنفسهم على أنهم ديمقراطيات اجتماعية وسعوا إلى معالجة أزمة هويّة الحزب. يستند الكتاب إلى عمل ميداني متعدّد المجالات، كما يُقدّم لمحة نادرة عن كيفيّة تشكل التغييرات «السياسية الكبيرة» على مستوى الحزب وتشكيلها في تفاعلات شخصية على المستوى الجزئي.

اسم الكتاب: منطقة الرّاحة لدى مُجتمع في صراع

تأليف: دانيال بار طال وعاميرام رافيف

الناشر: بياليك

تاريخ النشر: ٢٠٢١

عدد الصّفحات: ٤٢٤

يعرض الكتاب العوامل والسيرورات التي عملت ولا تزال تعمل في المجتمع اليهودي في إسرائيل، وأدّت به إلى الوضع الذي هو عليه الآن، من أبرزها العيش في منطقة مريحة، خاصّة فيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين، والتّحكُّم بهِم، كما مختلف جوانب مفهوم القوميّة والديمقراطيّة. يستند التحليل إلى مقاربة نفسيّة اجتماعيّة وسياسيّة طوّرها المؤلّف الأوّل وقُبِلَت في المجتمع العلميّ كمساهمة رئيسيّة في دراسة الصراعات العنيفة الجارية. هذه المقاربة، كما وردت في الكتاب، صالحة في العديد من الدراسات وتتجسّد في الأحداث التي وقعت في إسرائيل، وهي بمثابة حالات اختبار. في هذا الجانب، يُقدّم الكتاب إطارًا نظريًا أصليًا يُضيء العمليّات النفسيّة والاجتماعيّة التي تحدث في المجتمعات المنخرطة في صراع دموي مستمر.

البروفسور دانيال بار تال أستاذ علم النفس السياسي في جامعة تل أبيب. تخصص مدة ٤٠ عامًا في البحث عن الجوانب الاجتماعية والنفسية للصراعات العرقية العنيفة والمستمرة. كان الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في قلب عمله.

البروفسور عميرام رافيف، عميد كلية علم النفس في المركز الأكاديمي للقانون والأعمال في رمات غان، عالم نفس تربوي وسريري، أستاذ في كلية العلوم النفسيّة في جامعة تل أبيب. شغل منصب رئيس قسم علم النفس في جامعة تل أبيب، وشغل منصب كبير الأطباء النفسيين في دائرة الإرشاد النفسي في وزارة التربية والتعليم. وهو شريك في عدة فرق بحثية يتركّز عملها على الجوانب النفسية للتعامل مع النزاعات.

Editorial

This issue addresses Israeli-Arab relations, including the relations with the United Arab Emirates, the Arab Maghreb, Egypt, and Syria. The primary motive behind the issue is, of course, recently increasing normalisation and impact on the future of the question of Palestine.

Officially, the commonplace narrative is premised on the fact that Palestine is the first and foremost Arab issue. From the onset, Arab countries joined forces to resist Israel. Over the years, especially after the Camp David Accords, the Arab States have clearly shown a consistent regression and become fully available to normalise relations with Israel.

An observer can note that the latest wave of normalisation has characteristics that are distinguished from previous ones. Firstly, normalisation is taking place against the backdrop of a partial United States withdrawal from the region. Secondly, we are therefore not only facing a normalisation process in the aftermath of a war to prevent an upcoming one. What is at stake is new regional alliances, military and economic blocs, and new alignments of forces across the region. This may at times be so to the extent that some countries have embraced the Zionist right wing ideology and engaged in regional schemes.

Given their importance, this issue of Qadaya Israeliya [Israeli Affairs] addresses and provides a critical and objective investigation and analysis of these developments, including respective reflections on the question of Palestine.